

4811
51A

صحيحة	صحيحة
١ كتاب زكاة الحيوان	٨١ باب اختلاط المتبايعين وعلل المبيع
٢ باب زكاة النابت	٨٢ باب السلم والقرض
٣ باب زكاة الذهب والفضة	٨٥ كتاب الرهن
٤ باب زكاة التجارة	٨٧ كتاب القبلتس والحجر
٥ باب زكاة المعدن	٨٩ كتاب الصلح
٦ باب زكاة الفطر	٩١ كتاب الحوالة
٧ باب قسم الصدقات	٩١ كتاب الصهان
٨ كتاب الصيام	٩٣ كتاب الشراة
٩ باب الاعتكاف	٩٤ كتاب بوكالة
١٠ كتاب الحج	٩٦ كتاب الافراء
١١ باب المواقيت	٩٨ كتاب الوديع
١٢ باب الاحرام ومخطورات	٩٩ كتاب العارية
١٣ باب ما يجب بمخاطبة الاحرام	١٠٠ كتاب الغضب
١٤ باب صفة الحج والعمرة	١٠٢ كتاب الشفعة
١٥ باب الاحضار	١٠٤ كتاب الفرائض
١٦ باب الاضيحة والعقيقة	١٠٥ كتاب المساقاة
١٧ باب النذر	١٠٦ كتاب الاجازة
١٨ كتاب الاطعمة	١١٠ كتاب احواء الموات
١٩ كتاب الصبي والذباغة	١١١ كتاب الوقف
٢٠ كتاب البيوع	١١٢ كتاب الهبة
٢١ باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز	١١٣ كتاب المظنة
٢٢ باب تفريق الصفقة وما يفسد البيع	١١٥ كتاب اللقيط
٢٣ باب الربا	١١٥ كتاب الجعالة
٢٤ باب بيع الاصول والثمار	١١٦ كتاب الفرائض
٢٥ باب بيع المصاهرة والود بالعب	١١٨ كتاب الوصايا
٢٦ باب البيوع الممنوعة عنها	١٢٢ كتاب النكاح
٢٧ باب بيع المراجعة	١٢٤ باب ما يفسد من النكاح
	١٢٥ باب الجوار في النكاح والود بالعب

صحيحة

- ١٣١ كتاب الصداق
 ١٣٢ باب القسم والشور وعشرة النساء
 ١٣٣ كتاب الخلع
 ١٣٤ كتاب الطلاق
 ١٣٥ كتاب الرجعة
 ١٣٦ كتاب الأيلاء
 ١٣٧ كتاب الظهار
 ١٣٨ كتاب اللعان
 ١٣٩ كتاب الأيمان
 ١٤٠ كتاب العرد والاستبراء
 ١٤١ كتاب الوضائع
 ١٤٢ كتاب النفقات
 ١٤٣ كتاب الحضانة
 ١٤٤ كتاب الجنائيات
 ١٤٥ كتاب الدييات
 ١٤٦ باب القسامات
 ١٤٧ باب لقادة القتل
 ١٤٨ كتاب حكم السحر والساحات
 ١٤٩ كتاب الحدود والسبغ المرتبة على الخي
 ١٥٠ باب الردة

صحيحة

- ١٥١ باب حكم البغاة
 ١٥٢ باب الزنا
 ١٥٣ باب حد القذف
 ١٥٤ باب السرقة
 ١٥٥ باب قطع الطريق
 ١٥٦ باب حد شرب المسكر
 ١٥٧ باب التغدير
 ١٥٨ باب الصيال وضمان الولادة وإلهاثم
 ١٥٩ كتاب السير
 ١٦٠ كتاب قيم النوى والغنم
 ١٦١ باب الخيرية
 ١٦٢ كتاب الاقضية
 ١٦٣ باب القسمة
 ١٦٤ كتاب الدعاوى والبيئات
 ١٦٥ كتاب الشهادات
 ١٦٦ كتاب العتق
 ١٦٧ كتاب التدبير
 ١٦٨ كتاب الكناية
 ١٦٩ كتاب المجامع والأولاد
 ١٧٠ خاتمة الكتاب في بيان بيعة صالحة
 تتعلق بأسرار أحكام الشريعة

الجزء الثاني من كتاب الميزان

للعارف الصمداني

والقطب الرباني

سيدى عبد

الوهاب الشرفاني

نفعنا الله

بعلومه

والمسلمين آمين بحياه النبي الامين آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الزكوة

اجمع العلماء على ان الزكوة احد اركان الاسلام وعلى ان وجوبها في اربعة اصناف الماشي وجنس
الانسان وعرض التجارة والمكبل والمدرج من الثمار والزروع بصفات مقصورة واجمعوا على وجوب الزكوة
على حر المسلم البالغ العاقل واجمعوا على ان الحول شرط في وجوب الزكوة الا ما حكى عن ابن مسعود
وابن عباس من قوليهما بوجوبها من حين الملك ثم اذا حال الحول وجبت وكان ابن مسعود
اذا اخذ عطاءه زكاه في الحال واجمعوا على ان اخراج الزكوة لا يبرأ الابنية وقال الاوزاعي لا يقتصر
اخراج الزكوة الى نية وعلى ان من امتنع من اخراج الزكوة بخلاف اخذت منه
قهر او بعز او على انه ليس في المال سوى الزكوة وقال مجاهد والشعبي اذا حصل الزهر وجب عليه
ان يلقى شيئا من السنابل المساكين وكذلك اذا جد الفحل يجب عليه ان يلقى شيئا للفقراء من القمار
هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابى حنيفة يجب على
المكاتب العشر في زرعه لاني ما سواه مع قول مالك والشافعي لا يجب عليه زكوة ومع قول ابى ثور
يجب عليه الزكوة مطلقا فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فزعم الاموالى مراتبتي
الميزان ووجه الاول بان المكاتب لما طلب الخروج من عبودية سيده استحق التشديد عليه
في وجوب اخراج العشر من زرعه كالعقبة له وان كان هو في الرق ما بقى عليه درهم ووجه الثاني
نقص ملكه لشرعي فنقص الحق تعالى عليه بعدم وجوب الزكوة عليه توسعة عليه

بصره ذلك في كمال الصبر فثبت من دق العبيد الى الرق الخالص الذي هو روق الله العلي العظيم فانه
هو الملك الحقيقي وذلك غير علم مقام الحق تعالى ان يشاركه احد من العبيد في مسمى الملك
ويوجه الثالث التشديد العظيم عليه لما هو عليه من الكبر ولو كان من اهل التواضع لله لوضي ان
يكن عبدا لعبيد الله تعالى تواضعا لله عز وجل فلذلك اوجبه الله عليه الزكوة زيادة على مال الكتابة
تقليظا عليه فافهم ومن ذلك قول الامثلة الثلاثة انه لا يسقط عن المرتد ما وجب عليه
من الزكوة حال اسلامه مع قول ابي حنيفة انها تسقط فالاول مسند والثاني مخفف فوجه الامر
في مرتبة الميزان ووجه الاول تغلظا بما له حال التمام الاحكام الشرعية قبل خروجه من اصل
الدين فكما حبط الاصل كذلك حبط فروع فان عاد الى الاسلام بنى على كل شيء مقتضاه فصم
ينحول ما وجب عليه من الزكوة في عموم قوله تعالى قل للذين كفروا ان يستمروا يغفر لهم
ما قد سلف فكان وجوبها عليه من باب التقليظ ووجه الثاني انها طهرة للروس والمال اوجبا
الله تعالى في مال عبده للؤمن محبة فيه وشفقة عليه وعلى حاله ان يدين خطيا اجبت فكان اللاتق
بحال المرتد عدم اعجابها عليه اعراضا عن الشارع عنه وغضبا عليه فانه اسوأ حالا من الكافر
الاصل لرفضه الاسلام وايضا فان الزكوة تابعة الاصل ومن ذلك قول الامثلة ان الزكوة
تجب في مال الصبي والمجنون ويخرجها الولي من مالها ووجه قال جماعة من الصحابة مع قول
ابي حنيفة رضى الله عنه لا زكوة في مالهما ويجب العسر في زرعهما ومع قول الامثلة
والثاني بوجوب الزكوة في الحال لكن لا يخرج حتى يبلغ الصبي ويطيق المجنون فالاول والثالث
مشدد والثاني مخفف فوجه الامر في مرتبة الميزان ووجه الاول والثالث الاخذ بالاحتياط
والعمل بقاعدة ان كل من وجب عليه شيء يخرج عن مباشرة جازا الاستنابة فيه باذنه
او باذن الحاكم ووجه الثاني عدم توجه الخطاب الى الصبي والمجنون لعدم التكليف وكان تأخير
اخراجهم عند الاوساع والاشهاد الى البلوغ والافاقه اولى يخرجهم ما يطيب نفس بخلاف العشر في الزرع
لسماحة النفوس به خالبا ومن ذلك قول الشافعي واحمد انه لو طك نصابا ثم باعه في
اشياء المحول او بادل ولو بغير جنسه انقطع المحول مع قول ابي حنيفة انه لا ينقطع بالمبادلة والذهب
والفضة وينقطع في النسيئة ومع قول مالك انه ان بادل بجنسه لم ينقطع والا فواينان فالاول مخفف
من جهة عدم وجوب الزكوة والثاني فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه والثالث مفصل
فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان من بادل او باع لم يصدق عليه انه حال
على نصابه المحول فلا زكوة ووجه قول ابي حنيفة ان من بادل بذهب او فضة فكان له لم يبادل
لانه فقد ناض على كل حال بخلاف النسيئة ووجه قول مالك يعرف مما قربناه فتأمل ومن ذلك
قول ابي حنيفة والشافعي انه ان تلف بعض المصاب او تلفه قبل تمام المحول انقطع المحول مع
قول مالك واحمد انه ان قصد بالتلافه الفراغ من الزكوة لم ينقطع المحول ويجب اخرجهم عند
تمكنه آخر المحول فالاول مخفف من عدم وجوب الزكوة عليه والثاني فيه تشديد في احد
نسخي التقصيل فوجه الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في المجدد بالراجح واحمد

في أحرك الروايتين أن المال المقصود والضال والمجهول إذا هدر في غير الزكاة مع قول أبي حنيفة
وصاحبيه والشافعي في تقديمه يستأنف الحول من عوده ولا زكاة فيما مضى وهو أحد
الروايتين عن أحمد ومع قول مالك أن عليه إفاء زكاة حول واحد فالأول مشدد والثاني
مخفف والثالث فيه تخفيف فوجع الأمر إلى مراتب الميزان وكل من ذهب روجه ومن ذلك
قول الشافعي في ظاهر الرواية ما أن الدين المستغرق النصاب أو لبعضه لا يمنع وجوب الزكاة
مع قول أبي حنيفة وهو الأول والثاني مع قول الشافعي أنه يمنع فالأول مشدد والثاني مخفف فوجع الأمر
إلى مراتب الميزان ووجه هذا القول كما ظاهره ومن ذلك قول الإمام الشافعي أن الزكاة تجب
في حين المال لا في الزمة مع قول أبي حنيفة أنها تتعلق بالعين كعقد الجارية بالمرتبة
ولا يروى ملكه عن شيء من المال إلا بالدفع إلى المستحق وهو أحد الروايتين عن أحمد في الأموال
الظاهرة ومع قول مالك أنها تتعلق بالزمة ويكون جزء من المال موقفاً بها وإن يؤدي الزكاة
من غيرها فالأول مشدد من حيث وجوبها في حين المال والثاني فيه تخفيف من حيث تعلّقها
بالعين وتشديد من حيث تعلّقها بالزمة يحاسب عليها يوم القيلة وكذلك الثالث في التشديد
من جهة كون جزء منه موقفاً حتى يؤديها فوجع الأمر إلى مراتب الميزان ووجه هذا القول
ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي أنه لا يجزئ تقديم النية على الإخراج مع قول
أحمد أنه يستحب مقارنة النية للإخراج فإن تقدّمت بزمن يسير جاز أن طال أم بجز كالظاهرة
والصلوة ويجزئ في رواية عن أبي حنيفة أنه لا يلزم من نية مقارنته إرداء أو لغز قسراً الواجب
فالأول مشدد وكذلك الثالث والثاني فيه تخفيف فوجع الأمر إلى مراتب الميزان ووجه الأول
قوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات فكلف العبد بوجوب النية في سائر أموره فلا يكفي
في جزء منه ولو كثرت تلك الجزع وبين ذلك عرف توجيه الرواية عن أبي حنيفة ووجه جواز تقديمها
بمعان يفسر بها ما قارب الشيء أعطى حكمه وأيضاً من ذلك أنه إن النية هي الإخلاص فمتى فارقت
النية العمل لم يحصل إخلاص فلا تقبل منه الزكاة ومن ذلك قول مالك والشافعي
أن من وجبت عليه زكاة وقد مر على إخراجها لم يجز له تأخيرها فإن أخرها لم تستقط
عنه بتلف المال مع قول أبي حنيفة تسقط بتلفه ولا تصير مضمون عليه ومع قول أحمد أنها
الأداء ليس بشرط لا في الوجوب ولا في الزمان وإذا تلف المال بعد الحول استقرت الزكاة في ذمته سواء
أمكنه الأداء أم لا فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث أخف من الأول فوجع الأمر
إلى مراتب الميزان ووجه هذا القول ظاهرة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من وجبت
عليه زكاة ومات قبل أدائها أخذت من تركته مع قول أبي حنيفة أنها تسقط بالموت فالأول
مشدد والثاني مخفف فوجع الأمر إلى مراتب الميزان ووجه الأول المسارعة إلى إبراء ذمة الميت
بكال إخراج زكاة التي تترتب في ذمته ووجه الثاني تقديم الورثة من المال على الفقراء إلا أن
يشاء إخراجها وهم ممن يعتب بذمته لكونهم الصق بالميت ومنهم من يصرى بخلاف الفقراء ويصح
الأول على حال الميت المتورع إذا كان ورثته كذلك وحمل الثاني على إذا كان بالصن من

ذلك والله أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن من قصد الغرام من الزكاة كان وهب
من ماله شيئا أو باعه ثم اشتراه قبل الحول سقطت عنه الزكاة وإن كان ميسرا خاصيا مع
قول مالك وأحمد لا تسقط الأول بخفف والثاني مشدد فوجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول حمله
على تعدينية العاسدة بعد ذلك قبل إزالة العين ووجه الثاني حمله على استصوابها بما عذر الله
عروضه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن تعجيل الزكاة جائز قبل الحول إذا وجد النصاب
مع قول مالك أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فوجع الأمر إلى مرتبة الميزان
أوليه الثاني جرح تقديم الزكاة كتقديم الصلوة ونظام الحول كدخول الوقت ووجه الأول أنه فعل
بخير واستتار كمال الحول إنما جعل توسعة لصاحب المال فاختار إخراجها قبل كمال الحول فلا
يتم بمنزلة تقديم الصلوة عن وقتها لا يجوز لا بشرط الوقت في صحتها كما هو مقرر في كتب
الصحة ولو كونه لا يتعدى الفقراء ونفعها بخلاف الزكاة والله أعلم

باب زكاة الحيوان

أجمعوا على وجوب الزكاة في النعم وهي الأبل والبقر والغنم بشرط كمال النصاب واستقرار الملك
وكمال الحول وكول المالك حرا مسلما وأجمعوا على أن النصاب الأول في الأبل خمس وفيه شاة
وفي البقر ثلثان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي العشرين أربع شياه فإذا بلغت خمسا وعشرين
ففيها بنت مخاض وإذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون فإذا بلغت ستا وأربعين ففيها حقة
وإذا بلغت أربعين وستين إلى آخرها صحت به الأحاديث الصحيحة وجب إخراجها ما وجب بخلاف
في بقية منها بين العلماء وأجمعوا على أن البقر والعرب والذكور والإناث في ذلك سواء وانفقوا
على أن لا شيء فيما دون الثلاثين من البقر وعن ابن المسيب أنه يجب في كل خمس من
البقر شاة إلى الثلاثين كما في الأبل وكذلك اتفقوا على أن النصاب الأول في البقر ثلاثون وفيها
بنت مخاض فإذا بلغت أربعين ففيها مسنة وأجمعوا على أن نصاب الغنم أربعون وفيها شاة ثم لا شيء
فيما زاد حتى تبلغ مائة وأخرى وعشرين ففيها شاتان وفي مائتين وواحدة ثلث شياه إلى الأربعين
ففيها أربع شياه ثم يستقر في كل مائة شاة والضأن والمزبوء وانفقوا على أن الخيل إذا كانت
معدة للتجارة ففي قيمتها الزكاة إذا بلغت نصابا وكذلك اتفقوا على وجوب الزكاة في البغال والحمير
إذا كانت معدة للتجارة هذا ما وجدته من مسائل الأئمة والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن
ذلك قول أبي حنيفة والشافعي إذا كان عنده خمس من الأبل فأخرج واحدة منها لتجريبه
من غنمه وذلك وأحمد أنها لا تجزئ وإذا بلغت مائة وخمسة وعشرين ولم يكن في ماله بنت مخاض
أو بنت لبون فقله ذلك تارة مع قول الشافعي وأحمد أنه يجب بين شراء واحدة منهما وقال أبو
حنيفة تارة بنت مخاض أو قيمتها فالعلماء في هذه الأقوال ما بين مخفف ومشدد ولكن
يخبر أن من رقت حتى صار دواولي من يخرج تبرها من الحيوان والقيمة ولو كان الحيوان
أبى أن يبيع إلى السابرة نظيره ما قاله العلماء فيمن زاد في استبيح عقب الصلوة على العدد
التي زاد فوجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنها إذا ملكا نصابا

وأحدًا وخطأه لم تجب الزكوة على واحد منها مع قول الشافعي أن عليهما الزكوة حتى لو كانت
الدين شاة بين مائة وجبت الزكوة فالأول مخفف والثاني مشدد فوجع الأمر إلى أمر تبتى الميزان
وبقية مسائل الباب قد جمل عمل الناس بها فلا تنيل للمباين بل يكرها والله أعلم

باب زكوة الثابت

اتفقوا على أن النصاب خمسة أوسق والوسق ستمون صاعاً وأن مقدار الواجب من ذلك العشر
شرب بالمطرا من نهر أو شرب بصم أو دواب أو بملا أو شاة نصف العشر النصاب في الثمار
والزروع إلا عند أبي حنيفة فإنه لا يعتبر به بل يجب العشر عند أبي القليل والكثير قال القاضي
عبد الجبار ويقال أنه خالف الإجماع في ذلك فاتفقوا على أنه لا زكوة في القطن وقال أبو يوسف يجوز
فيه وأنه إذا خرج العشر من القمح من الحب وبقي عنده بعد ذلك سنتين لا يجب فيه شيء آخر وقال
الحسن البصري كل ما حال عليه الحول وجب العشر فيه هذا ما أوجبه من مسائل
الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة في كل ما خرج من الأرض من الثمار
والزروع العشر سواء سقى السماء أو بالنهر أو بالخطب والحشيش والقصب القاصي خاصة فمهم قول
مالك والشافعي أنه يجب في كل ما خرج من الثمار والزروع حتى أوجبها في اللوز واستقطها في الجوز
وقاشدة الخلاز عند مالك والشافعي وأحمد أن عند أحد يجب في السمسم واللوز والغساق
وبزر الكتان والكمون والكرويا والجزل وعندهما لا تجب وقائدة الخلاز عند أبي حنيفة
أنه لو جب في الخضروات كلها وعند الثلاثة لا زكوة فيها فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
والثالث مشدد فوجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وقد وردت الإقرار شاهدة لكل من هب
فلا يحتاج إلى توجيه ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في أشهر روايتيه وأحد قول الشافعي
أنه تجب الزكوة في الزيتون مع قول أحمد في أشهر روايتيه ومالك في أخرى روايتيه والشافعي
في إجماع قوليه بعدم الوجوب فالأول مشدد والثاني مخفف فوجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
ودرجة الأول كثرة الحاجة إلى الزيت من حيث أنه أدم فاشبه القوت ووجه الثاني كونه
غير قريب فلا تستد حاجة الناس إليه مثل التمر والزبيب فأعلم ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة
وأحمد أن في الغسل العشر مع قول مالك والشافعي في الجوز لا زكوة فيه ثم اختلف أبو حنيفة و
أحمد فقال أبو حنيفة أن كان في أرض خراجية فلا عشر فيه وقال أحمد فيه العشر مطلقاً ونصابه
عند أحمد ثلثمائة وستون رطلاً بالبغداد وعند أبي حنيفة في العشر في القليل والكثير
فالأول مشدد والثاني مخفف وقول أبي حنيفة بعدم وجوب ذلك في أرض الخراج مخفف وقول
أحمد مشدد وذلك قوله في النصاب مشدد وقول أبي حنيفة فيه تخفيف فوجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان ووجه الأول أن النخل يدرى ما يخرج من الأرض فكان كل حبب النخل يخرج من الزروع والثمار
وتبينه الثاني ما ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عفا عنه توسعة على الأمة فوجب
أن فيه خاص بالأكابرة وعدم وجوبها خاص بالأصاغر وكان ذلك قول أبي حنيفة

انها تجب في كل قليل وكثير خاص بالأكابر لا طلاق أخرجه العشر من العسل في بعض الأحاديث
 وقول أحمد خاص بالأصغر ومن ذلك قول الشافعي انه لا تجب الزكاة الا في نصاب من كل جنس
 فلا يجمع جنس الى جنس اخر مع قول مالك ان الشعب يرضم الى الخطة في كمال النصاب فيهم
 بعض القطيعة الى بعض واختلف الروايات عن أحمد في ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد
 فرجم الأمر الى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم ورود نص صحيح في ذلك ووجه الثاني ان
 الجنس ليس لها قوت فكانها شئ واحد ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه ليس خوص الميزان بدأ
 صلاحه بل والكم انزوا به وبالفقره وتحصيل ذلك منه مع قول أبي حنيفة ان الخوص لا يصح
 فالأول مشدد والثاني مخفف فرجم الأمر الى مرتبة الميزان ووجه الأول ظاهر ووجه
 الثاني انه تحسين قد يخطئ فلا خلاص فيه للخارض ولا للفقره ولا للمالك ويصح حمل الأول على
 الخارض المحاذق الذي لا يخطئ غالباً والثاني على الخارض الذي قد يخطئ كما ان به يجمع حمل
 الأول على حال أهل الورع والثاني على عامة الناس بل منهم الناس اليوم زكاة التمر والعنب
 مطلقاً كما هو مشاهد في مصر ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في الخارج من مذهب انه يجب
 العشر في الأرض الخرجية ثم الخراج لان الخراج في عينها والعشر في غلتها مع قول أبي حنيفة انه لا يجب
 العشر في الأرض الخرجية ولا يجمع العشر والخراج على انسان واحد فاما اذا كان الأمر لواحده
 والأرض لأخر وجه العشر على مالك الزرع عند الشافعي ومالك وأحمد وأبي يوسف ومحمد
 مع قول أبي حنيفة العشر على صاحب الأرض فالأول مشدد والثاني مخفف فاما وجه
 وجوب العشر على مالك الزرع اذا كان الأمر لواحده والأرض لأخر فهو متوسط بين الأمرين
 لان صاحب الأرض قد استفاد من الأرض كما استفاد منها صاحب الزرع فرجم الأمر الى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان مالك الأرض اذا جرها فغلتها على الزارع مع قول
 أبي حنيفة انه على صاحب الأرض ففي كل من القولين تشديد من وجه وتخفيف من وجه آخر
 وتوجيههما كترجيه ما تقدم اتفاقاً من ذلك قول الشافعي وأحمد انه اذا كان المسلم أرض
 لاخراج عليها فباعها من ذي لاخراج عليه ولا عشر في زرعها فيها مع قول أبي حنيفة يجب عليه الخراج
 ومع قول أبي يوسف يجب عليه عشران ومع قول محمد عشر واحد ومع قول مالك لا يصح
 بيعها منه فالأول مخفف والثاني مشدد يوجب الخراج والثالث مشدد بوجوب عشرين والأربعين
 فيه تخفيف والخامس مشدد فرجم الأمر الى مرتبة الميزان ووجه الأول استصحاب حكم الأمر
 الذي كان لها حال ملك المسلم فلا يحد على الذي خراج بقصد ضعان شركته ووجه الثاني
 مراعاة حال الذي في أحداث الصغار عليه والدل على ملكه الأرض المذكورة ومنه يعرف توجيهه
 قول أبي يوسف وجوبه قول مالك ان في بيع الأرض المذكورة اعانة لملكه على التقوى
 عليها بملك تلك الأرض واعراض كلمته بخلافه من كان يزرع بالخراج فانه تحت حكم المسلمين
 وقلة من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بعض دور المسلمين فرأى فيها سكة حرب فقال
 ما دخل هذا دار فهو لأهل عليه الدل اي لأهل الخراج الذي على أرض الحرب ولو كانت

الارض ملكا للانسان ما دخل داره ذل لانه يبيع في السوق
وتعالى احكام

باب زكاة الذهب والفضة

اجمعوا على انه لا زكاة في غير الذهب والفضة من سائر المعادن والارض والانساء
معدن سائر المعادن وتكفي عن الحسن البصري عن عبد الله بن جابر عن الحسن البصري
في الزكاة في الجوهر والياقوت والعتبر الحسن لا معدن فالشبهه الزكوا عن العتبر في جواب
الزكاة في جميع ما يستخرج من البحر وجمعوا على ان اول النصاب في الذهب عشرة مثقال وفي
الفضة فانت ادرهم سبعا كان ام مئويين ام مئويين ام تيرام فقرة فاقا بلغست
ذلك وحال عليها الخول ففيها ربيع العشر وعن الحسن انه لا شيء في الذهب حتى يبلغ اربعين
مثقالا وجمعوا على تحريمها اتخاذا وفي الذهب الفضة واقتناها وعل وجوب الزكاة فيها هذا
ما وجدته من مسائل الاجماع واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قوله لا ثلاثة الثلثة ان الزكاة
تجب فيما زاد على النصاب بالحسن بل مع قول ابي حنيفة لا زكاة فيما زاد على مائتي درهم
او عشرين مثقالا حتى تبلغ الزيادة اربعين درهما واربعة دنانير فيكون في الاربعين درهما درهم
ثم كذلك في كل اربعين درهما او مائة وفي الاربع دنانير فدانان والاول مشدد والثاني
مخفف فرجم الامراء في منبج الميزان ووجه الاول الاتباع وكون الزكاة لا تجب على فقير وانما تجب
على الغني فلو كان الانسان يصير غنيا بالعشرين مثقالا من الذهب او بالمائتين من الفضة
لما كانت الزكاة وجبت عليه وصاحب هذا القول اخذ بالاحتياط للفقراء فجعل فيما زاد على
النصاب الزكاة من غير عفو عن الرقص وقول ابي حنيفة مخفف فيما زاد على النصاب الى الاربعين
وبه قال الحسن البصري في اول نصاب الذهب كما مر ثم انه لا فرق في وجوب الزكاة على من
ملك النصابين ان يكون من العوام او من اهل الكشف خلافا لما قاله بعض الصوفية
من انه لا تجب الزكاة الا على من يرى له ملكا مع الله تعالى اما من لا يرى له ملكا مع الله تعالى
كشفا او يقينا فلا زكاة عليه انتهى الحق انها تجب على الانبياء فضلا عن غيرهم لان في كل
انسان جزءا من الملك من حيث انه مستخلف في الارض ولولا ذلك ما صح له عتق ولا
بيع ولا شراء ولا غير ذلك فان هذه الامور ما صححت من العبد بالنسبة للمالك اليه
فاذا لم يملكه ولا غلظ والشطح عن ظاهر الشبهة ومن خالف في حنيفة وذاك واحد في احادي
روايتيه ان الذهب يضم الى الفضة في تكميل النصاب مع قول من قال انه لا يضم فالاول
مشدد في وجوب الزكاة بالضم المذكور والثاني مخفف فيه فرجم الامراء في منبج الميزان و
وجه الاول انه كله مال واحد وان اختلف جنسه ووجه الثاني ان وقتي على حد ما ورد من انه لا تجب
الزكاة في ذهب او فضة الا ان كان كل منهما نصابا يضم اختلاف من قال بالضم هل يضم الذهب الى
الورق ويكمل النصاب بالآخر او بالقيمة فقال ابو حنيفة واحد في احادي روايتيه يضم بالقيمة
ومثاله ان يكون له مائة درهم وخمسة دنانير قيمتها مائة درهم فيجب الزكاة فيها وقال

مالك لا يكمل خصما إلا بمقتضى ما لا يجب عليه زكوة أو أصل بشر جسده وطرحية ذلك ظاهر فيهم ما سبق من ذلك
 قول أبي حنيفة وأحمد أن من له دين لا نرم على قرضه لا يجب عليه إلا ما يخرج من الدين مع قول الشافعي
 في القول الجديد أنه يميز ما يخرج من كل سنة وإن لم يقبضه وهم قول مالك لأن زكوة عليه فيه أن أقام سنين
 حتى يقبضه في زكوة سنة واحدة وإن كان قرض أرض مبيع وقال جهم لا زكوة في الدين حتى يقبضه في زكوة
 ويستأنف به الحول منهم عائشة وابن عمر وعكرمة والشافعي في القديمر وأبو يوسف فالأول والثالث وأما القول
 مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الدين كمال الضمان فلا بد من أصله
 يصل إليه أم لا فقد يحال بينه وبينه ولو كان على قرض كان ينزل عليه لص في أحد جبهتيه وهذا خاص بالأصا
 الذين في قيمتهم ضعف بخلاف قول الشافعي فإنه خاص بقرى الإيمان واليقين الذي رجى في الحق تعالى أن لا يقطع
 بل يجازيه على ذلك أضعافا مضاعفة ولكن ذلك قول مالك خاص بالأصاغر أما تركيته سنة واحدة إذا قبضه
 فإنه لو كان في قبضته وتوقف حقيقة قبل أن يقبضه لعدم وصوله إلى التصرف فيه البير الشراء منه فكانه
 كان معدومًا عنده وهذا ملحظ عائشة وغيره في إخراج كل المأخوذ بعد القبض كما تقدم ومن ذلك قول أبي حنيفة
 ومالك والشافعي بأحد في الظاهر وإيتيه أنه يكره إلا أن إن يشتري صدقة وأنه إن اشتراها معهم قول مالك
 وأحمد بطلان البير فالأول مخفف فشرى الصدقة فحصى بشرائها والثاني مشدد فيها وأوجه الكراهية
 في القول الأول الغرام من صورة الرجوع في الصدقة لعدم إخراجها عن ملكه للفقراء والمساكين وغيرهم من بقية الأصا
 الغرامية وهذا خاص بمقام الأصاغر كما أن من بطل الشراء مخصص بمقام الأكا بفرجه الأمر إلى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول أبي حنيفة والثالث أنه إذا كان لرب المال دين على أحد من أهل الزكوة قدر زكوة لم يجز له مقاصصة عن الزكوة
 وإنما يدفع إليه من الزكوة قدر دينه ثم يدفعه للمدين إليه عن دينه ثانيا مع قول مالك أنه يجوز المقاصصة قالوا
 مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فالأول خاص بالأصاغر الذي يخاف من محجهم وما فاتهم أو
 الحكم وحلفهم أن المدين لم يدفع إليهم الدين والثاني خاص بالأكا بدين لا يخاف منهم ذلك وهذا نظير قول مالك
 ببيعة البير بالمعاينة من غير لفظ يدل على البير كما يأتي فإنه خاص بالأكا بدين لا يقرض الشافعي أنه لا يجوز لا يفظ
 لأنه خاص بالأصاغر وهم أكثر الناس اليوم الذين يبيعون أو يشترون ثم يتكفون ويحلفون وقد قال تعالى أشهدكم
 إذا تباعدت منكم في قول اللفظ ما حصلنا شهادة بالبيرة فافهم ومن ذلك قول الشافعي في أحقر القرضين وأحمد أنه لا يجب الزكوة
 في الحل المباح المصغر من الذهب لفضة إذا كان مما يلبس ويعاصر قول الشافعي في القول الآخر أنه يجب فيه
 الزكوة فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي ومالك في
 أشهر ربيع بيتيه أنه لو كان لرجل حل للاحادة للنساء فلا زكوة فيه مع قول بعض أصحاب مالك بالوجوب عليه قال

الزكوة من أمانة الشافعية بناء على قول مالك لا يجزئ التجار إلى الميزان ولا يجرى له من ذلك شيء
 مشدد فلو حرم الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر فمن ذلك قول الأئمة أنه لا يجزئ
 ثوبه المسقوف بالذهب الفضة مع قول بعض اصحاب أبي حنيفة تنجز ذلك وكما وحل المشافي
 دار محمد بن الحسن وجد مسقوفها كلها موهبة بالذهب فالأول مشافى والثاني مخفف فزعم الأمر
 إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه إضافة مال إلا أن يفعل ذلك بالجملة فلهذا ما فعله محمد بن
 الحسن كان كذلك ووجه الثاني أنه يزيد الأجرة لاسيما إذا كان موقفا على الأهل والإيتام
 والعلمان والله تعالى اعلم

باب زكاة التجارة

أجمعوا على أن الزكاة واجبة في عروض التجارة وعن داود أنها تجب في عروض الفينة وكذلك
 اجمعوا على أن الواجب في عروض التجارة ربع العشر وهذا ما وجدته من مسائل الأجداد وأما
 ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا اشترى عبد للتجارة وجبت عليه فطرته وزكوة
 التجارة عند تمام الحول مع قول أبي حنيفة أن زكاة الفطر تسقط فالأول مشدد والثاني مخفف
 فزعم الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الزكاة وجبت في العبد من جهتين مختلفتين فلا
 مانع من وجوب الجهم بينهما ووجه الثاني أن العبد محسوب من مال التجارة فلا يجسم على مالك
 العبد زكاة إن كان أخرجها المالك متبرعا فلا يمنعه ومن ذلك قول أبي حنيفة
 والمشافي وأحمد أن العروض للتجارة إذا كانت مترجاة للقاء ويتبرص بها للتفان والأسواق
 تنقوم عند كل حل ويتركها على قيمتها مع قول مالك أنه لا يقوم كل حل ولا يتركها ولو دام
 سنين حتى يبيعها بذهب أو فضة فتزكى لسنة واحدة إلا أن يعود حول ما يشتري أو يبيع
 فيجعل لنفسه شهرا من السنة فيقوم فيه ما عنده ويتركها مع الناضح كان له فالأول
 مشدد والثاني مخفف فزعم الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأمرين ظاهر لعدم مردن كيفية
 الإخراج ومن ذلك قول أبي حنيفة والمشافي في أحادقهم أنه إذا اشترى عرضا للتجارة بما دون
 النصاب اعتبر النصاب في طرفي الحول مع قول مالك والمشافي يعتبر كمال النصاب في جميع
 الحول فالأول فيه تخفيف من حيث نقص النصاب في ثلثائه بعدم وجوب الزكاة وتشديد على
 المستحقين من حيث عدم إخراج الزكاة والثاني مشدد على المستحقين أيضا لعدم إخراج الزكاة
 الأمر تمام النصاب في جميع الحول وتخفيف على صاحب المال بعدم وجوب الزكاة عليه إذا نقص
 النصاب في ثلثائه الحول فزعم الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاعتبار بوقوع الانقضاء
 والوجوب فلا يتعداها الحكم ووجه الثاني مبني على قاعدة إطلاق التصرف وعدم انضباط
 الأمر ودام المرء في توسعة على الناس وليس في ذلك نص في تعيين أحدا من مرتبة مالك
 وأحمد أن زكاة التجارة تتعلق بالقيمة مع قول الشافعي في أحد قوليه أنها تتعلق بالمال
 تتعلق الشركة وفي قول يتعلق بالزهر وفي قول بالذمة ووجه كل من الأقوال ظاهر والله اعلم

باب زكاة المعدن

اتفقوا على انه لا يشترط الحمل في ذلك المعدن الا في قول الشافعي واجهوا على انه يعتد بالحمل في ذلك المعدن وانفقوا على انه يعتد بالنصاب في المعدن الا با حنفية فانه قال لا يعتد بالنصاب بل بحمل في قليله وكثيره ونفقوا على ان النصاب لا يعتد في الزكاة الا عند الشافعي فانه جعله شرطاً للوجوب هذا ما وجدته في مسأله الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي في المشركين ان قدر الواجب للمعدن ربع العشر مع قول ابي حنيفة واسعدان الواجب الخمس فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرئبق لليزان ومن ذلك قول مالك والشافعي ان زكاة المعدن تختص بالذهب والفضة فلا يستخرج من معدن غيرها من الجواهر لم يحجب فيه شيء مع قول ابي حنيفة ان حق المعدن يتعلق بكل شيء يخرج من الارض مما ينطبع بالزكاة كالخردل والوصاص لا بالغير وزجر ونحوه ومع قول احمد يتعلق بالمنطبع وغيره كالنخل فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرئبق لليزان ووجه الاول صفاء جوهر النقرين وكثرة رواجهما فكانما نقدان مضروبان ووجه الثاني اطلاق المعدن على كل منطبع ووجه الثالث مطلق الاتقان وكل من الاقوال وجه وتقدير مصرف ذلك راجع الى راي الامام فانه ان يضم على اصحاب المعدن ما يراه احسن لميت المال خوف ان يكسر مال اصحاب المعدن فيطلبوا السلطنة وينفقوا على العساكر فيحصل بذلك الفساد والحمل لله رب العالمين والله تعالى اعلم

باب زكاة الفطر

لكوة الفطر واجبة باتفاق الاثنية الاربعة وقال الاصم واسماعيل بن حلية هي مستحبة وانفقوا على ان كل من لزمت زكاة الفطر لزمت زكاة اولاده الصغار وماليكه المسلمين كما اتفقوا على وجوبها عن الصغير والكبير وعن علي بن ابي طالب انها تجب على كل من اطاق الصلوة والصوم وعن سعيد المسيبي انها لا تجب الا على من صام وصلى وانفقوا على انه يحجب تعجيل الفطرة قبل العيد بيومين ووجه اتفاق الاثنية الاربعة على وجوب زكاة الفطر بها طهارة للصائم من الرث و غيره مما وقع في الصوم تعظيماً للصفة الصمدانية التي تخلو الصائم باسمها ووجه قول الاصم وغيره انها مستحبة كرات العبد لاسلم له عبادة من النقص سواء االكابر والا صاعداً ما عدا الانبياء عليهم الصلوة والسلام فلذلك كانت مستحبة في يوم تعجيل الوجوب بتعجيل المستحب فتكون واجبة في حق من يقع الخلل في عبادتهم ومستحبة في حق الانبياء ومن ودهم في المقام فافهم ووجه من قال انها تجب على الكبير والصغير كون الشارع صرح بذلك ووجه قول علي وابن المسيبي الغنياس على الصلوة والصوم وذلك بالتمييز والتقدير على الجوع ووجه جواز تعجيل الزكاة المذكورة قبل العيد بيومين فقط فرب ذلك من سبيلهم العيد وما قام رب الشيء اعطى حكمه فكان يوم العيد كالتمكين من ميقات الصلوة للوقت فافهم وانفقوا على انها لا تسقط بالتأخير بعد الوجوب بل تصير ديناً حتى تؤد في هذا ما وجدت من مسائل الاجماع والاتفاق

الامر الى الميزان ووجه الاول في ذلك ان سيد له ملكه كله والذرة موصوفة بان تكون عن غيره
 لا عن نفسه ووجه الثاني في ذلك ان الميزان لا يزن عن العبد بقدر حسنة ولا عيبا
 يخرج عن نفسه ووجه الثالث في ذلك ان الميزان لا يزن عن العبد بقدر حسنة ولا عيبا
 واحدا لا يثبت في ميزان ذكوة يخرج بملاك نصاب من الفضة وهو ما لا يثبت في ميزان
 ذكوة من تلزمه نفقته يوم العيد ليلته شيء قد ترك ذكوة الفطر وجبت عليه مع قول ابي حنيفة انها لا تجوز
 على من ملك نصابا كاملا فاضلا عن مسكنه وعبداء وفرسه وسلاحه فاول مشد والثاني مخفف فرجهم الامر الى
 الميزان ووجه الاول في ذلك ان القدر الخارج في ذكوة الفطر امر يسير فلا يشترط ان يملك صاحبه نصابا يجاوز يوم الفطر
 في الفضة مثله ان النفوس بما انحلت به ووجه الثاني في الحاق ذكوة الفطر بغيرها من ذكوة النفق وغيرها في
 اعتبار ملك النصاب ولكن ان يخرجها من ملك دون النصاب فلا بأس ومن ذلك قول ابي حنيفة انها تجزى بطول
 فخر يوم من مشال. م قول احمد انها تجزى بغروب الشمس ليل العيد مع قول مالك والشافعي انها تجزى بغروب شمس
 ليلة العيد على الرغم من قوله ووجه القولين ظاهر ومن ذلك اتفاقهم على انه لا يجزى تأخيرها عن يوم العيد
 مع قول ابن سيرين والفتحي انه يجزى تأخيرها عن يوم العيد قال احمد وارجو ان لا يكون به بأس فالاول مشد
 والثاني مخفف فرجهم الامر الى ميزان ووجه الاول قياس يوم العيد على وقت الصلاة الخمس ووجه الثاني
 كونه لم يرد في ذلك نص بوجوب تخصيص اليوم عند المقاتل بذلك وما خيرا اغنواهم عن الطواف في هذا اليوم
 انه مجزى عنده على الاستقبال ومن ذلك قول الامامة الثلاثة انه يجزى اخراجها من خمسة اصناف من البر والشعير
 والتمر والذبيبة لاقط اي كان قوتها مع قول ابي حنيفة انها لا تجزى في الاقطا اصلها نفسها وتجزى بقيمتها وقال الشافعي
 كلها يجب فيها العشر فوصلها لخراج ذكوة الفطر منه كالذرة والدرة والرخ ونحوه فالاول والثالث فيه تخفيف
 والثاني فيه تشديد فرجهم الامر الى ميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يجزى دقيق ولا سويق مع
 ابي حنيفة انها مجزى ان اصلها نفسها ما واه قال الامام طي من ائمة الشافعية وجوه ابو حنيفة اخراج القيمة
 عن الفطوة فالاول مشد على الخرج وعلى الفقهاء والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجهم الامر الى ميزان
 ووجه الاول الاقتصار على الوارد في ذلك ووجه الثاني ان الدقيق والسويق اسمان على الفقهاء من الخروف والوان
 يوم العيد يوم سرور ولا اعتناء في سرور يوم العيد لاستغنائه عن تهمة ما يكون ذلك اليوم بمجدلهم فلا
 يجوز لهم ان التعبد بتخصيل قيمته المنص لهم عن كمال السرور في الا فقراء ظلمهم اخذوا من الجحش الى غير ذلك من شقوته
 وعنده ما رقدوا في بعضهم الشر في يوم العيد الاول يقول الامام الشافعي رحمه الله تعالى في التعبد بين الاعتناء بالفقر والفقراء
 حذيفة الشرع على الاعتناء بالشر لا خيرا ما بالعدل ولكن اخراج الاعتناء بالفقر الطام الهيا لا كل بل لا تكل اقر

الى التحصيل من رزقهم عنى الفقراء وأما من جرد اخراج القيمة فوجهه ان الفقراء يصيرون بالتحصيل الى ان
 ان يشترى لهم حبا او طعاما مهيأ لذلك من السوق فهو تخفيف عن الوجه على الاغنياء و
 الفقراء فانه يوم اكل وشرب وبعال فذكر الله عز وجل فالطعام الذي لا يملكه الاغنياء ولا الفقراء
 يسدوا حوائجهم فيحصل بذلك السرب الكامل للارواح والاغنياء لا يملكون ذلك مرة في ايامهم
 فصرنا ناكل ونشكر فحصل المناسرة ولا يوادله سرور ومن شئت من بيان بعد جلاء قلبه من
 الرعونات والادناس هذا ما ظهر لنا في هذه الوقت من حكمته اخراج الحبة الدقيقة ونحوه
 وبسمعت سيد علي الخواص رحمه الله تعالى يقول المطلب من الاغنياء يوم العيد زيادة البر
 والاكرام للفقراء والمساكين ولذلك اوجب الشارع على الولا اخراج الزكاة عن الصبي الذي لم يبلغ
 الطامة على الصوم توسعة على المساكين والافهاهاك صوم يكون معلقا بين السماء والارض
 حتى يؤمر الصبي بالاخراج انتهى والله اعلم ومن ذلك قول مالك واحمد ان اخراج التمر
 افضل من البر في زكاة الفطر مع قول الشافعي ان البر افضل ومع قول ابى حنيفة ان افضل ذلك
 اكثر ثمنه فالاول تخفيف محمول على حال من كان التمر عندهم اكثر واهني من البر والثاني محمول على من
 كان البر عندهم اكثر واهني من التمر ووجه الثالث مراعاة الاكثر قيمة فانه مؤذن بان الله
 طعاما اذا غلا الثمن واكرم شدة الالة وكثرة النفع فوجه الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامام
 الشافعي ان الواجب صاع بضاعه النبي صلى الله عليه وسلم من كل جنس من الخمسة اجناس السابقة
 مع قول ابى حنيفة انهم يجوزون من البر نصف صاع فالاول كالشراء والثاني كالتخفيف
 ووجه كل منهما الاتباع للوارد عن الشارع وعن اصحابه فان معاوية وجعلوا نصف
 الصاع من الخنطة يعدل صاعين من الشعير فلولا انهم راوا في ذلك شيئا عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ما قالوا به اذ هم اكثر الناس بعدا عن الرأي في الدين ومن قال ان معاوية من اهل
 الاجتهاد قال يحتمل ان يكون فعل ذلك واجتهاد فوجه الامر الى ما تنبى الميزان ومن ذلك
 قول الشافعي وجوب اصحابه ان مصر الفطرة يكون الى الاصناف الثمانية كما في الزكاة مع قول
 الاصححى يجوز صرفها الى ثلثة من الفقراء او المسكين بشرط ان يكون الزكي هو المخرج فان دفعها الى
 الامام لم يزمه تعميم الاصناف لكثرة في يده فلا يبعد رعيه التعميم مع قول مالك وابى حنيفة
 واحمد بجواز صرفها الى فقير واحد فقط قالوا ويجوز صرف فطرة جماعة الى مسكين واحد
 واجتهاده ابن منذر وابو اسحاق الشيرازي فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث
 مخفف وكذلك ما بعد فوجه الامر الى ما تنبى الميزان ووجه الا قول ظاهر المعنى ومن ذلك
 قول ابى حنيفة انه يجوز تقدير زكاة الفطر على شهر رمضان مع قول الشافعي انه لا يجوز تقديرها
 الا من اول شهر رمضان وصم قول مالك واحمد انه لا يجوز التقديم عن وقت الوجوب فالاول
 مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فوجه الامر الى ما تنبى الميزان ووجه الاول ان من قدم
 فقد عجل للفقراء بالفضل فلا يمن منه وتسكت الشارع عن تعيين وقت الوجوب كما تسكت
 عن بيان وقت انتهائه فجاء تعجيل الزكاة قبل يوم العيد ومن اول شهر رمضان وقبله ووجه الثاني

الاختلاف بالاحتياط فقد يكون يوم العيد شرطاً في صحة الإخراج كأوقات الصلوات الخمس أو اللهم يجتمع والحمد لله رب العالمين

الصدقات

اتفق الأئمة الأربعة على إخراج الزكاة لتمام مسير وتكفين حيث واجتمعوا على تحريم الصدقة المفروضة على عبد المطلب وهم خمس بطون آل علي وآل العباس وآل جعفر وآل عقيل وآل الحارث بن عبد المطلب معوا على أن الفارابي هم المديونون وعلى أن ابن السبيل هو المسافر هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز دفع الصدقات إلى صنف واحد من الأصناف الثمانية المذكورة في الآية إنما الصدقات للفقير والمساكين مع قول الشافعي أنه لا بد من استيعاب الأصناف الثمانية أن قسم الإمام وهذا حاله إلا بالقسمة على سبعة فإن فقد بعض الأصناف قسمت الصدقات على الموجودين منهم وكان ذلك يستوعب الملاك الأصناف أن انحصر المستحقون في البلد وفيهم المال ولا فيجب إعطاء الثلث لغيرهم الأصناف في البلد وجب النقل أو بعضهم رد على الباقيين فالأول مخفف والشافعي مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن المراد من الآية الجنس ووجه الثاني أن المراد بهم الاستيعاب وهو أحوط ومن ذلك قول أبي حنيفة أن حكم المؤلفة قلن بهم منسوخ وهو أحادي الروايتين عن أحمد وأحمد من ذهب مالك فإنه لم يبق المؤلفة قلن بهم منهم لغناء المسلمين عنهم والرواية الأخرى أنه إذا احتج بهم في بلد أو فرستهم الإمام لوجود العلة مع قول الشافعي في ظاهره لا قال أنهم يعطون سهمهم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن سهمهم غير منسوخ وهي الرواية الأخرى عن أحمد فالأول والثاني فيه تشديد وتضييق على المؤلفة وقول الشافعي مخفف عليهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول وما وافقه حمل من أسلم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الاختيار عدم الإكراه فلا يجزئ أن يعطى ما يؤلفه ووجه الثاني إطلاق المؤلفة قلن بهم فلم يقيد ذلك بعصر رسول الله عليه وسلم فيعطى كل من أسلم في أي عصر كان لأنه ضعيف القلب ناقص على كل حال لا يكاد يلحق بقلب من ولد في الإسلام فافهم قول أسلم شخص من اليهود في عصرنا هذا فلم يلتفت إليه المسلمون بالبر فقال لي أنا قد كنت على إسلامي فاني معيل واليهود جفوني والمسلمون لم يلتفتوا إلى قوله لا أني كنت له شفعاً من العمل يكتب عنده بالقرعة لصحة البرودة ومن ذلك قول مالك والشافعي أن ما يأخذه العامل من الصدقات هو من الزكاة لا من عمله مع قول غيرهما أنه عن عمله فالأول فيه تخفيف على الأصناف والثاني فيه تشديد على العامل ونظما يرله من أخذ أو سأل الناس في أخذ نصيبه أجره لأصدقته فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز أن يكون عامل الصدقات عبداً ولا من ذوى القربى ولا كافراً مع قول أحمد أنه يجوز فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الثاني أن العامل أجبر فلا يشترط فيه الكمال بالحريّة والإسلام قال وإنما منعه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولعله النبي

واستثنى ذلك ما اذا وقع باهل بلد حجة فينقلها الامام اليهم على سبيل النذور والاجتهاد بشرط
احتمال في تحريم النقل ان كانا بلداً فقصر فيه الصلوة مع عدم وجوب التسقيف في البلد المنقول
منه وقال ابو حنيفة **الزكاة** الا ان ينقلها الى قرابة محتاجة منهم امر حاجته من
اهل بلده ولا يكرهه فالاخر **بشرط** المذكور فيه والثاني فيه تخفيف رجم الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول وجوب كسر خاطر الفقراء والمساكين ونحوهم من اهل البلد اذا اخرج
زكاته عنهم مع تطلم نفوسهم اليها طرب عامهم ووجه الثاني عدم الالتفات الى كسر خاطئ
ذكر الاعلى سبيل الفرض لا الوجوب اذا المراد دفعه بالانصاف القى في الآية وقوله في الحديث
صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتدعى على فقراءهم يشهد للفقراء لان قوله فتدعى على فقرهم يشمل
فقر اهل المزدكى وفقراء غيرهم من فقراء المسلمين بلا شك ومن ذلك قول الامام في الآية
وغيرهم انه لا يجوز دفع الزكاة الى الكافر مع تجوز الزهر حتى وان شربته دفعها الى اهل الذممة
ومع تجوزها من ذهب الى حنيفة دفع زكاة الفطر والكفارات الى الذمي فالاول مشدد ومقابل له
مخفف ورجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول كونها طهرة وشرافاً ولا يليق بذلك الا المحل
الذي هو محل رضى الله تعالى لا الكفرة الذين هم محل سطوة في الحالة الواهنة وان احق حسن
الخاتمة وثم لتأييد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتدعى على فقرهم
واهل النعمة ليسوا من فقرائنا من حيث اختلاف الدين ووجه كلام الزهري وابن شبرمة ان
الزكاة وسلم المسلمين فيجب دفعها الى الكفار لما سبواهم الى الرقة ومن هنا كره بعض المتأخرين
الاكل من اموال الجحلى وقال ابن اوسان الكفار ومن كسبهم لها بالربا والمعاملات الفاسدة
وقال لم يكن السلف الصالح يأكلون منها وانما كانوا يصرفونها في علف الدواب نفقة الخدم
تنفخها عنها على وجه الذرب والكره تلاءم على الوجوب والتقرير انت هي وعلى ما قرناه في مذهب
الى حنيفة بكون المراد بفقراءهم في الحديث فقراء بني ادم او فقراء اهل المزدكى من مسلم وكافر وقد
يكون من جرد دفعها الى الكافر لما قال ذلك بلجته ادفاهم ومن ذلك قوله **الحنيفة**
رضى الله عنه في الغني الذي لا يجوز دفع الزكاة اليه انه هو الذي يملك نصاباً من ائ مال كان مع
قول مالك في المشهور ان الغني من ثلاثة اربعين درهما وقال القاضي عبد الوهاب لم يجب مال
لذلك حداً فانه قل يعطى من له المسكن والغدا والذابة التي لا غنى ليعتد بها وقال يعطى من له
اربعة درهما وقال العالم ان يأخذ من الصدقات وان كان غنياً ومن هذا العاقل ان الاعتبار
بالخاية قل ان يأخذ مع عدلها وان كان له اربعون درهما واكثر وليس له ان يأخذ مع
وجوبها ولو قل مع ما هو مقرر في كتب مذهبنا وقال ابو الغني هو من يملك خمس مائة درهما
او قيمتها ذهباً وفي رواية اخرى عنه ان الغني هو من له شيء يكفيه على الدوام من تجارة او حرفة
عقار او صناعة او غير ذلك فالاول مخفف على الاغنياء والثاني فيه تقدير عليه مائة الفقة
والرابع اشد تخفيفاً على الاغنياء فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول القياس على معظم
ابواب الزكاة اذ الغني فيها كلها هو من تلك النصاب سواء المواتق والمحبوس والنقل اذ لو لم يكن

غنياً بذلك فكان كالفقير لا تفرقه الزكوة ووجه الثاني ان الاربعين درهماً يصيرها الانسان
 ذامالاً كثيراً لا اعتبار الشرع لها في مواضع كثيرة من صلى عليه امره بكون شخصاً لا يشرك بالله
 شيئاً غفر له فعمل ذلك من حد الكثرة في الشفعاء والاربعون حصبة أولى القوة في سورة
 القصص ومن ذلك اعتبار حق الجار وإنه أربعون داراً من كل دار الثلث ان الكفاية
 هي المراد من الغنى فكل من كان له شيء يكفيه عن سؤال الناس هو غني ووجه الرابع ان الخمسين
 درهماً هي التي تكفي صاحبها عن السؤال ولكل من هذه الأقوال وجه لان كل شيء لم ينص الشارع
 فيه على امر معين فالعلماء فيه بحسب نظرهم ومذاكرهم وذكر الاربعين والخمسين جرى على
 الغالب من احوال السلف فلا يكاد احد منهم يطلب من الدنيا في يده اكثر من هذا القدر
 ولا يفقد لا يكفي صاحب العيال الا ان المائة درهم في طريق تجارتها ونفقته فافهم ومن
 ذلك قول ابى حنيفة ومالك انه يجزئ دفع الزكوة الى من يقدر على الكسب لعصته وقوتهم مع قول
 الشافعي واحمد ان ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فرجم الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول ان من لا مال له فهو في الفقر اقرب وان كان قادراً على الكسب ويؤيده قوله تعالى يا ايها
 الناس انتم الفقراء الى الله اي الى فضله فلا يستغنى احد عن حاجته الى الله تعالى وانما علقنا
 الفقر في الآية بفضل الله لا بالله حقيقة لان الحق تعالى لا يستغنى به من حيث ذاته وانما
 يستغنى بامانة لآله فافهم فان هذا هو الادل مع الله تعالى فان العبد اذا جاع وسأل الله في ازالة
 ضرورته دله على الخيف فمادفع الغنى عن الجوع الا بالرخيف وحاصل ذلك ان الله تعالى علق الوجود
 ببعضه ببعض وسخره لبعضه بعضاً وورطه ببعضه بعضاً وان كان الكل عنده وبأمره وتكوينه فافهم
 ووجه الثاني ان من قدر على الكسب فلا يحل له اخذ وساخ الناس تنزيهاً له عنها وهذا خاص
 بالاكابر اصحاب الهمم والاول خاص بالاصاغر من قلت مرأته ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد
 في احدى روايتيه انكفم نكاته الى رجل ثم علم انه غني اجراه ذلك مع قول مالك والشافعي
 في اظهر قوليه انه لا يجزئ وهو قول احمد في الزانية الاخرى فالأول مخفف والثاني مشدد
 فرجم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاكتفاء بغلبة الظن بانه فقير ووجه الثاني
 انه لا يكفي الا العلم ولا عبرة بالظن البين خطؤه ومن ذلك اتفاق الامم الثلاثة على انه لا يجزئ دفع الزكوة
 للوالدين وان عدا ولا المولودين وان سفلوا مع قول مالك يجوز دفعها الى الجد والجددة وبني
 البنين لسقوط نفقتهم عنده فالأول مشدد والثاني مخفف فرجم الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول تشريف الوالدين والمولودين عن دفع وساخ الناس اليهم قياساً على بني هاشم وبني
 المطلب فان الزكوة انما حرمت عليهم تشريفاً لهم وتقديراً لذواتهم وارواحهم ولا فلو احتاجوا الى
 تلك صرف اليهم منها كما افنى به الامام السبكي وجماعة قال بعضهم محل جواز الاعطاء لهم عند الحاجة
 ما اذ لم يستغنوا بغير الزكوة من هبة وهدية ونحوهما لعقل جدهم صلى الله عليه وسلم
 في الزكوة انها لا تحل للمجد ولا لآل محمد لكن يؤيد ما افنى به السبكي مفهوم حديث ان لكم في
 خمس الخمس ما يكفيكم وايضاً فان نفقة الوالدين والمولودين واجبة على الاغنياء منهم من باب

البر والأحسان وهم مستغنون بذلك عن أوساخ الناس مع حلها المنته عليهم من أولادهم قالوا
 كما أشار إليه حديث أنت وما لك لا بيك ووجه الثاني أن من كان ساقط النفقة لبعده وتجب
 بالاقربين حكمه حكم غير القريب فيعطى من الزكاة فأفهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وأحمد
 في إحدى روايته أنه لا يمتنع من دفع زكوة إلى من يرثه من الأخوة والأعمام وبنينهم مع قول
 أحمد في أظهر روايته أنه لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي
 الميزان ووجه الأول عدم تأكل الأمر بالاتفاق عليهم كالأصل والغرض فربما اختلف قريتهم الفقي بالأحسان
 إليهم فيكونون كالاجانب فيعطون من الزكاة ووجه الثاني أن ترهيب الشارع في الاتفاق على القرابة
 لا يجوز القريب إلى الأخذ من الزكاة فالفقراء لا يحملون على جالين فمن أغناه قرابته
 عن سؤال الناس باتفاقه عليه فلا يحل له أخذ الزكاة ومن لم يفهم قرابته عن سؤال
 الناس بعد ما أفهم عليه حل له أخذ الزكاة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز
 للرجل دفع زكوة إلى عبد مع قول أبي حنيفة أنه يجوز دفعها إلى عبد غيره إذا كان سيده فقيرا
 فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول أن نفقة العبد واجبة على السيد ولو مكنتها عن الزكاة
 ووجه الثاني أن نفقة السيد قد لا تكفيه كما هو الغالب على التيار وغيرهم من الجناد مع ديانة
 الواقفي في الغالب وعدم تنزهه عن كلهم من أوساخ الناس فكانت الزكاة في حقها كاجرة المحارم
 يعلف منها الناضح ويطلع منها العبيد والأماء ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر
 روايته أنه لا يجوز للزوجة النفقة ودفع زكوةها الزوجا مع قول الشافعي يجوز ذلك وقال مالك
 أن كان يستعين بما أخذه من زكوةها على نفقتها لم يجز وإن كان يستعين به في غير نفقتها كالأولاد
 الفقراء من غيرها أو نحوهم جاز فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الأمر إلى
 مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك وأحمد في أظهر روايته أنه لا يجوز دفع الزكاة إلى بني عبد
 المطلب مع قول أبي حنيفة يجوز دفعها إليهم فالأول مشدد والثاني مخفف وكذلك القول
 في موالى بني هاشم حرمهم أبو حنيفة وأحمد وهو الأصح من مذهب مالك والشافعي هو يرجع إلى
 مرتبتي الميزان ووجه الأول قياس بني عبد المطلب على بني هاشم ووجه الثاني فيه عدم قياسهم
 عليهم لضعف وصلتهم برسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كانوا الميراث أقارب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في جاهلية ولا إسلام ووجه تحريمهم على الموالى الشريف السائر إليه بقوله صلى الله عليه
 وسلم في القرقر من أي كان لم يلحق بهم ووجه الثاني أن الموالى ليس لهم وصلة في بعض نسبتهم كوصلة
 ساداتهم على أن تحريم الصدقة عليهم إنما محله غناهم بما يعطون من خمس الخس فان منوا منه
 جازهم أخذ الزكاة إلا أن كان هناك من يكفيهم من نزع الهدايا أو صدقات النفل على تروى سمعت
 سيدى عليا الخصاص رحمة الله تعالى يقول تحريم الصدقة على بني هاشم وبني المطلب
 تحريم تعظيم وتشريف وتنزيه لهم عن أخذ أوساخ الناس لأنهم عليهم لو أخذوها أنت هي و
 في ذلك نظر فقد يكون منهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم من أخذها تحريم تكليف
 فيا تشرب به والله تعالى أعلم

كتاب الصيام

اجمعوا على ان صوم رمضان فرض واجب على المسلمين وانه احد اركان الاسلام واتفق الائمة
 الاربعة على انه يتكتم صومه على كل مسلم بالغ عاقل طاهر مقيم قادر على الصوم وعلى ان الحائض
 والنفساء يحرم عليهما الصوم ولو انهما صامتا لم يصح ويلزمهما قضاءه وعلى انه يباح للحامل
 والمرضع الفطر اذا خافتا على نفسيهما ولديهما لكن لو صامتا صح واتفقوا على ان المسافر والمريض
 الذي يرجى برؤه يباح لهما الفطر فان صامتا صح وان تضررا كره وقال بعض اهل الظاهر لا يصح الصوم
 في السفر وقال الاوزاعي الفطر افضل مطلقا اي لان الشارع نفى البر في صوم السفر بقوله
 ليس من البر الصيام في السفر واتفقوا على ان الصبي الذي لا يطيق الصوم والمجنن المطبق جنونه
 غيرهما طبايين به لكن يهر به الصبي لسبب يضرب عليه لعشر واتفقوا على ان صوم رمضان يجب
 برؤية الهلال وبالكامل شعبان ثلاثين يوما واتفق الائمة على انه لا يثبت هلال شعبان بواحد قال
 ابو نوري يقبل واتفقوا على انه اذا روى الهلال في بلد قاصية انه يجب الصوم على ساكني البلد انما
 الا ان اصحاب الشافعي صححوه يلزم حكمه البلد القريب دون البعيد واتفق الائمة الاربعة على انه
 لا اعتبار بعد معرفة الحساب والمنازل الا في وجهه عن ابن شريم بالنسبة الى العارفين بالحساب
 واتفق الائمة الاربعة على وجوب النية في صوم رمضان وانه لا يصح الا بالنية وقال عطاء وزفر
 لا يفتقر صوم رمضان الى نية واتفقوا على صحة صوم من اصبح جبا لكن يستحب له الاغتسال
 قبل طلوع الفجر خلافا لابي هريرة ورسالم بن عبد الله في قولهما بطلان الصوم وانه يمسك
 ويقضي وقال حمزة والحسن ان اخر الفضل بعد ان يبطل صومه او بغير عن بطل وقال النخعي
 ان كان في الفرض يقضي اتفقوا على ان الغيبة والكذب مكرهان للصائم كراهة شديدة وان صح
 الصوم في الحكم وقال الاوزاعي يبطل الصوم واتفقوا على ان من اكل وهو يظن ان الشمس قد
 غابت وان الفجر لم يطلع ثم بان ان الفجر غاب ذلك انه يجب عليه القضاء وجمعوا على من ذرعه
 النقي لم يبطل خلافا للحسن البصري وجمعوا على ان من وطئ وهو صائم في رمضان عامدا من غير
 كان حاصيا وبطل صومه ولزمه امساك بقية النهار وعليه الكفارة الكبرى وهي عتق سائمة فان
 لم يجد فصيام شهر من متتابعين فان لم يستطع فاعطاه مائتين مسكينا وقال مالك هي على التخيير
 وجمعوا على ان الكفارة لا تجب في غير اداء رمضان وعن قتادة الوجوب في قضاؤه واتفقوا على ان
 من قعد كل الشهر شيئا مقيما في يوم من شهر رمضان يجب عليه القضاء وامساك بقية النهار
 واتفقوا على ان من افسد صومه يوم من رمضان بالاكل عامدا يجب عليه قضاء يوم مكانه فقط وقال
 ابي بصير لا يحصل الا باثني عشر يوما وقال ابن المسيب يصوم عن كل يوم شهرا وقال النخعي لا يقضي
 الا بصوم الفريم وقال حلي وابن مسعود لا يقضيه صوم الدهر واتفقوا على عدم جواز صوم من
 عليه طول نهاره وعلى انه لو نام جميع النهار صح صومه خلافا للاصطخري من النافعية واتفقوا
 على ان من فاته شيء من رمضان فمات لم يكن القضاء لذلك ولا اثم وقال طائفة
 وقتادة يجب الا طعام عن كل يوم مسكينا واتفقوا على استحباب صيام الليالي البيض الثلاث وهي

الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وسياقي
توجيه اقول من خالف اتفاق الأئمة الأربعة في الباب ان شاء الله تعالى وأما ما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول الشافعي في ارجح قوليه واحمدان الحامل والمرضع اذا فطرتا خروفا على الولد لزمها
القضاء والكفارة عن كل يوم من يوم قول ابي حنيفة انه لا كفارة عليهما مع قول ابن عمر وابن
عباس انه يجزئ الكفارة دون القضاء فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع
الامر الى مرتبقي الميزان ووجه الاول انه فطرتا تفق به الولد مع انه ووجه الثاني ان الكفارة
موضوعها ارتكاب المعاصي لا المأمورات الشرعية او المباحات ووجه الثالث انه كان الواجب عليهما
تحمل المشقة وعدم الفطر لاحتمال ان الصوم لا يضر الولد فذلك كان عليهما الكفارة دون
القضاء لاسقاط الصوم عنها بترجيح الفطر فلو لم يكن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من اصبح
صائما ثم سافر لم يجز له الفطر مع قول احمد انه يجوز له الفطر واختاره المزني فالاول مشدد والثاني
مخفف ووجه الاول تغليب الجسد ووجه الثاني تغليب السفر فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ومن لم يرك
قول ابي حنيفة واحمدان المسافر اذا قدم فمطر الوبري للربيع او بلغ الصبي او اسلم الكافر
او طهرت الحائض في اثناء النهار لم يمسك بقية النهار مع قول مالك والشافعي في الاصح
انه يستحب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ووجه الاول
نزول العدد بالميل للفطر فليزاه الصوم وان لم يحسب له لحمة رمضان وكذلك القول في بقية المسائل
السابقة ووجه الثاني ان الامساك خارج عن قاعدة الصوم فان صوم بعض النهار دون بعض
لا يصح فكان اللاتق بالمسألة النذرية الواجب فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان المرتد
اذا اسلم وجب عليه قضاء ما فات من الصوم حال رده مع قول ابي حنيفة انه لا يجب فالاول
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ووجه الاول التعليق عليه لانه امر متدا
بعد ان ذاق طعم الاسلام ووجه الثاني انه لم يكن مخاطبا بالصوم حال رده للكفر وقد قال تعالى
قل للذين كفروا ان بينهم وبينكم وبين الله وبين رسوله ما يغفر لهم فاذا سلف فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يصح صوم
الصوم مع قول ابي حنيفة انه لا يصح فالاول مشدد في الصوم من حيث خطابه به على وجه
النذير من باب فمن تطوع خيرا فهو خير له والثاني مخفف عنه بعدم حثه منه من حيث انه
صفة صمدانية لا تطبق للتبليس باوالة القيام بادلها ما دة بخلاف البالغ فان الله تعالى يجعل له
قوة فقيته على القيام باعمالها وما يؤيد قول ابي حنيفة ان الصوم عن الاكل والشرب ما شرع الا
لكسر شهوة النفس الحاصلة بتكرار الاكل جميع السنة والصبي الذي عمره سبع سنين مثلاً
بعيد من آثار شهوة الجماع الاكل فكان صومه ما لعبش اقرب بخلاف المراهق فرحم الله الامام
ابا حنيفة ما كان أدق ملامكه ورضي الله تعالى عن بقية الأئمة اجمعين فرجع الامر الى مرتبقي
الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان المجنون اذا افلق لا يجب عليه قضاء ما فات به
مع قول مالك انه يجب وهو احري الروايتين عن احمد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبقي الميزان ووجه ما اظهره ومن ذلك قول ابي حنيفة وهو الاصح من مذهبه

الشافعي ان المريض الذي لا يرجى برؤه والشبيبة الكبيرة لا صوم عليها وانما تجب عليها الفدية فقط
مع قول مالك انه لا صوم عليها ولا فدية وهو قول الشافعي ثم ان الفدية عند أبي حنيفة واحمد
نصف صاع عن كل يوم من برأوتهم وعند الشافعي من كل يوم فالا فدية فيه تشد يد في المستثنين
والشافعي مخفف فيها فرجم الامراء في مرتبة الميزان ووجه العقابين ظاهر ومن ذلك قول الاقمة الثلاثة
وهو احدي الروايتين عن احمد انه لا يجب الصوم اذا حال دون مظلم الهلال غير اوقات
في ليلة الثلاثاء من شعبان مع قول احمد في اظهر الروايات عند صحابه انه يجب عليه الصوم قالوا
ويتعين عليه صلاته ينوبه من رمضان فالا فدية مخفف في ترك الصوم والثاني مشدد في فعله فرجم
الامراء في مرتبة الميزان ووجه الاول ان قاعدة الوجوب لا تكون الا بدليل واضح او بينة او مشاهد
ولم يوجد هنا شيء من ذلك ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط وهو خاص بأهل الكشف الذين
ينظرون الهلال من تحت ذلك الغيم والقدر كما يشهد بذلك قول اصحاب احمد انه يتعين على
الصائم ان يتقوى ذلك من رمضان والجزم النية لا يصح مع التردد وكان على هذه التقسيم سيدي
على الخاص وزوجته كانا يكشفان ما تحت الغمام والفترون نظران الشياطين وهم يصعدون
ويرمون في الابواب والبحار فيصعدان صائمين وغالب أهل مصر مغفرون ومعلوم ان الشياطين
لا تصعد الا ليلة رمضان وقال الخالف قد تصعد الشياطين اخرايلة من شعبان ليدخل معنا
وهم كرام مصفون كما ان ابليس يوسوس للعصاة في شعبان بالمعاصي التي يقعن فيها في رمضان
فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ان لا يشهد هلال رمضان اذا كانت السماء مصحبة الا بشهادة
جمعة ثير يقيم العلم بخبرهم واما في الغيم فيثبت بعد واحد رجلا كان او امرأة حرة او عبدا
مع قول مالك انه لا يقبل في ذلك الا عدلان ومع قول الشافعي واحدا في اظهر روايتيهما انه يثبت
بعد واحد فالا اول مشدد والثاني دونه في التشديد والثالث فيه تخفيف فرجم الامراء
مرتين للميزان ووجه الاول ان السماء اذا كانت مصحبة فلا يحق الهلال على جمعة كثير من الناس
بخلاف الغيم يخفى على غالب الناس فيكتفي بواحد كما قال به الشافعي واحدا في اظهر روايتيهما
وجه قول مالك زيادة التثبت في العدلين لان ذلك عدده من باب الشهادة لا من باب الرواية
عكس قول الشافعي واحدا في الرابع من قوليهما فرجم ابو حنيفة ومالك مثان صوم رمضان
على شان الصلوة تعظيما للشهر ومجئنا فانه يكتفي في دخول وقت الصلوة عندهما باخبار عدل
واحد ومن شرف رمضان انه ليس يجازي الشيطان من جسد ادم ان لم يخرجوه بغيبة
ونحوها لمورده ان يخرج الصوم بخلاف الصلوة لم يردنا فيها انها اجنة اي ترس وتقي بها الشيطان
كما امر في الصوم فان الصائم الحقيقي لا يصير بالمعاصي عليه سبيل من العام الى العام فافهم ومن
ذلك قول الاقمة الثلاثة ان من رآى الهلال وحده صام ثم ان رآى هلالا شرا فاطر سرام مع قول
الحسن وابن سيرين انه لا يجب عليه الصوم برويته وحده فالا فدية مخفف على الصائم مشدد
في الثبوت والثاني عكسه فرجم الامراء في مرتبة الميزان ووجه الاول ان المراد من اشتراط العدول
والعدلين او العدل حصول العلم وقد حصل له العلم برويته هو وان لم يقبل الناس ذلك

منه ووجه الثاني ان الحصر قد يغلب على المعنى المحاكم عليه كصاحب الترتيب الصغرى يجد طعم
العسل مضافاً وقته صحيح وحكمه باطل فانهم ومن ذلك قول الامامة الثالثة انه لا يصوم يوم
الشك مع قول احمد انه ان كانت السماء مصحية كره او مغيمة وجب فالاول مشدد في الاحتياط
خوفاً ان يخل في رمضان ما ليس منه والثاني مخفف لعدم مشروعية الصوم فيه لوجوب الامر
الى ما تبقى الميزان لكن قول احمد اولى بالعمل من حيث الصوم فقد يكون من رمضان في نفس
الامر ويغتنق التردد في النية للضرورة ولا يضربنا صوم يوم ثلث ومن ذلك قول الامامة
الثالثة ان الهلال اذا روى بالنهار في الليلة المستقبل مع قول احمد ان المراد قبل الزوال لليلة
الماضية او بعد الزوال فوايهان فالاول مخفف لعدم القضاء لليوم الماضي والثاني مفصل في
وجوب قضاءه فخرج الامر الى ما تبقى الميزان ووجهها ظاهر وكذلك القول في رواية احمد وثمة
بعد الزوال ومن ذلك قول الامامة الثالثة انه لا بد من التعيين في النية مع قول ابى حنيفة
انه لا يشترط التعيين بل ان نوى صوماً مطلقاً او فداً جاز فالاول مشدد والثاني مخفف
فخرج الامر الى ما تبقى الميزان ووجه الاول ان التعيين من جملة الاخلاص للمأول به ووجه
الثاني ان المقصود وجوب الصوم في رمضان الذي هو ضد الفطرية فيخرج المكلف عن العهد
بذلك ومن ذلك قول الامامة الثالثة ان وقت النية في صوم رمضان ما بين غروب الشمس الى
طلوع الفجر الا في مع قول ابى حنيفة انه لا يجب التعيين او التبيين بل تجوز النية من الدليل
فان لم يؤيد اجزائه النية الى الزوال وكذلك قوله في النذر للعين فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
فخرج الامر الى ما تبقى الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط والقياس على سائر
الاعمال الشرعية فان موضوع النية في اول العبادات الا ما استثنى ووجه الثاني الاكتفاء
بوجود النية في اثناء الصوم اذ لم يحض أكثر النهار كما في صوم النفل وصاحب هذا القول يجعل
النية هنا قبيل الفجر مستحبة لا واجبة تحصيل الكمال كالصحة فانهم ومن ذلك قول الامامة
الثالثة ان صوم رمضان يفتر كل ليلة الى نية مجردة مع قول مالك انه يكفي نية واحدة من
اول ليلة من الشهر انه يصوم جميعه فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى ما تبقى الميزان
ووجه الاول القياس على المصلاة وغيره فان كل صلوة عبادة على حدتها فكذا القول في صومه
كل يوم لا سيما مع تحلل كل ليلة بين كل يومين ربما يكون فيها اكل يشرب وجماع وغير ذلك مما يبطل
الصوم ووجه الثاني انه عمل واحد من اول الشهر الى آخره فالاول مخفف خاص بضعفاء انهم
والثاني خاص بالاولياء الذين يحضرون مع الله تعالى يقتل بهم من اول الشهر الى آخره
بنية واحدة فاذا اتقى احد منهم في اول ليلة دام حضوره باستصحاب تلك النية ولا يقضى به
تحلل الليل فانهم ومن ذلك قول الامامة الثالثة ان صوم النفل يصوم بنية قبل الزوال مع قوله
مالك انه لا يصوم بنية من النهار للرجب واختاره المزني فالاول مخفف والثاني مشدد
فخرج الامر الى ما تبقى الميزان ووجه الاول ما ورد من الاتباع في ذلك للشاذلي توسعت على الامامة
في امر النفل ووجه الثاني الاحتياط للنفل كالفرض بجوامع ان كلامنا ما موله شرع

وقد قال صلى الله عليه وسلم من لم يبيت النية من الليل فلا صيام له فمثل النفل لا إطلاقه
لفظ الصيام ويعبر أن يكون الأول خاصاً بالأصغر والثاني خاصاً بالكبير فإنهم من ذلك
قول الأئمة الأربعة أن الصوم المحجب صحيح مع قول أبي هريرة وسالم بن عبد الله أنه يبطل صومه
كما مر أول الباب أنه يسلك ويقضى ومع قول عروة والحسن أنهما آخر الفصل بغيره بطل
صومه ومع قول الخنفي أن كان في الفرض يقضى فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجه الأول تقريراً للشارع من أصح جناب على صومه وعدم امره
بالقضاء وتوجه الثاني أن الصوم يشبه الصفة الصمدانية في الاسم فلا ينبغي أن يكون صاحبها
الأمم من صفات الشياطين والنجس في حضرة الشيطان عالم يقتل فكما تبطل صلوة من
خرج من حضرة الله الخاصة فكذلك يبطل صومه من خرج من حضرة الله تعالى إلى حضرة الشياطين
ومن هنا يعرف توجيه القول المفصل وأما وجه قول الخنفي فهو لأن الفرض لا يمين المحر وج
منه بخلاف النفل فلذلك شد في القضاء لعدم تأديته على وجه الكمال فالأول
خاص بالأصغر والثاني خاص بالكبير وكذلك ما وافقه ومن ذلك قول الأوزاعي
بإبطال الصوم بالغيبة والكذب مع قول الأئمة بصحة الصوم مع التقصير الأول لمصلحة
والثاني خاص بالأصغر ومع غالب الناس اليوم فلا يكاد أحدهم يسلم له يوم واحد من غيبة
أو كذب ومن هنا اختل بعض الفقهاء في جميع رمضان حفظ نفسه من الغيبة أو ساعها من
غيره ومن ذلك قول أبي حنيفة وأكثر المالكية والشافعية أن الصوم لا يبطل بنية الخروج
منه مع قول أحمد بطلانه فالأول مخفف خاص بالأصغر والثاني مشدد خاص بالكبير فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الإمام مالك والشافعي أنه يبطل بالقيء ما مد معه
قول الإمام أبي حنيفة أنه لا يفطر بالقيء إلا إذا كان مل فيه ومع قول أحمد في شهر ربيع الثاني أنه
لا يفطر إلا بالقيء الفاحش ومع قول الحسن أنه يفطر إذا زرعه القيء فالأول وما قرب منه مشدد
أوفيه تشديداً وقول الحسن مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجه الأول ثبوت الدليل
بالفطر لمن قاء حامداً ولم يفرق بين أن يكون ذلك قليلاً أو كثيراً وتوجه الثاني وما وافقه أن القيء
ليس مفطراً لذاته وإنما هو كونه ينجي المعدة من الطعام فوضعت الجسم فربما أدى إلى الإفطار
خوف المرض الذي يبيح الفطر فذلك شرط أحمد وأبو حنيفة القيء الكثير من مل القيء فأكثر
فإن مثل القيء أو نحوها لا يحصل به ضعف في الجسد يؤدي إلى إفطار وهذه هي العلة الظاهرة
في الإفطار بالقيء فاسيأت في الفطر بالحجامة من حيث أن كلا من القيء والحجامة يضعف
الجسد الذي ربما افتأه الحكماء وأهل الشريعة بسبب الإفطار فيها حفاظاً للروح عن العدم
والضرر الشديد الذي لا يطاق عادة وتوجه قول الحسن ظاهر لأنه يتولد غالباً من الأكل
والشراب الذي لا يأتى له الشارع فيه وهو الزائد عن حاجته فلهذا لو أكل حاجته لم يفت
باطنه ذلك وكان القول بالفطر أولى من الإحتياط فيقتضيه ذلك المسمى الذي ذكره من القيء
فيه لأن الإنسان إذا حلت معدته من الأكل صارت للداعية تطلب الأكل وترجم على الصوم

فيكون حكمه كما لمكره ولا يخفى حكم عبادته فالعلماء ما بين مباث في الإحتياط وما بين متوسط فيه فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو بقي بين أسنانه طعام لم يجز به ريقه لم يقط أن يجز عن تمييزه ووجهه وأنه ان ابتلعه بطل صومه مع قول أبي حنيفة أنه لا يبطل صومه وقوله بعضهم بالحصة وبعضهم بالسعة الكاملة فالأول مخفف في عدم الإفطار إن عجز عن تمييزه ووجهه مشدد في الفطر بابتلاعه ووجه الثاني أن مثل ذلك لا يورث في الجسم قوة تضاد حكمه الصوم فإن الأصل في تحريم الأكل كونه يشتر الشهوة للمعاصي والعقلات ومثل الحصة أو السعة لا يورث في البدن شيئا من ذلك لكن لما رأى العلماء أن تناول ما لا يورث شهوة لا ينضبط على حال سد الباب فافهم أماء الوصل على الشهوة بعد صومهم في كل زمان وليس لأحد من العارفين تعاطي نحو سعة فيما بينه وبين الله أدا مع العلماء كما سيأتي بيانه في مسألة الإفطار إذا دخل الليل في أحليله أو أذنه ويسمى مثل ذلك بغيره كحريم السما خذ من نحو حديث كالأربعين ربحي الحوي بوشك أن يقع فيه وفهم ما فعلوا رضي الله عنهم ونظير ذلك تحريم الاستمتاع بما بين السرة والركبة وإن كان التحريم بالأصالة إنما هو الجامع لما فيه من الدم المضرب بالذكور كما جرب فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الحقنة تقطر الأفيرواية عن مالك ولكن تلك التقطير في باطن الأذن والأحليل والإسعاط مفطر عند الشافعي ولم يجد غيره في ذلك كلاما فالأول من أقوال الحقنة مشدد وروايته لك مخفف فوجه إلى مرتبة الميزان فوجه الأول أن أدخل الدواء من الدبر والأحليل مثلا قد يورث في البدن قوة تضاد حكمه الصوم ووجه رواية مالك أن الحقنة تضعف البدن بأخراجها ما في المعدة فلا تقطر وأجاب صاحب هذه الرواية أن معنى أنها تقطر أي يثرل أمرها إلى فطر المحقق لعدم وجود شيء تشتغل فيه القوة الخاصة فتصير تلدغ في الأمعاء إلى أن يحصل الاضطراب فيبطل الفطر وأما قول بعضهم بالإفطار إذا بلغ الصائم جرا لا يتخلل منه شيء وأدخل الليل في ذننه أو محيطه في حلقه ثم أخرجه فهو سد للباب لأنه ليس مطعونا للغة ولا مشرعا ولا عرفا ولا يورث منه قوة في البدن فإن قلت هل للعالم فعل مثل ذلك فيما بينه وبين الله تعالى من أنه لا يورث الشهوة المضادة للصوم قلت ليس له فعل ذلك أدا مع العلماء الذين افتوا بالفطر فقد تكون العلل في الإفطار علة أخرى غير إثارة الشهوة فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الحمامة لا تقطر الصائم مع قول أحمد أنها تقطر الحاجم والحجي فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن المنزوع منه إنما هو استعمال ما يقوى الشهوة لا ما يضعفها وقال إن دليل أحمد مؤول بأن المراد تسببا في الفطر أما الحجي فظاهر وأما الحاجم فوجهه عن أن يشبب في إفطار أصل وذلك أن الجسم يضعف بخروج الدم لاسيما أن كان الصائم قليل الدم فالتقطير ليس هو لعين الحمامة وإنما هو لما يورث إليه أمرها فترجم الأول إلى مرتبة الميزان ومن ذلك اتفاق الأئمة على أنه لو أكل مشاكا في طلوع الفجر ثم بان أنه طلع بطل صومه مع قوله عطاء وداود وسحق أنه لا قضاء عليه وحكي عن مالك أنه يقضى في الغرض فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث معضل فوجه

الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تقصيره بالاقدام على الاكل من غير علم او ظن ببقاء الليل
 ووجه الثاني انه لا منعه من الاكل الامم تدين طلوع الفجر ووجه الثالث الاحتياط للعرض
 بخلاف النفل لجواز الخرج منه وتركه بالكلية عند بعض الاثمة فانهم ومن ذلك قول
 ابى حنيفة والشافعي انه لا يكره الكحل للصائم مع قول مالك واحمد بكرهته بل لو وجد طعمه
 الكحل في الحلق افطر عندهما وقال ابن ابي ليلى وابن سيرين يفتقر بالكحل فالاول مخفف والثاني
 فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقول الثلاثة ظاهر
 ومن ذلك قول الامم الثلاثة ان العتق والاطعام والصوم في كفارة الجماع في نهار رمضان
 حامدا على الترتيب مع قول مالك ان الاطعام اولي وانما على التخيير فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان العتق والصوم امشدد من الاطعام وابلغ في الكفارة
 ووجه الثاني ان الاطعام اكثر نفعا للفقراء والمساكين بخلاف العتق والصوم لاسيما ايام الغلاء ومن
 ذلك قول الشافعي واحمد ان الكفارة على الزوج مع قول ابى حنيفة ومالك ان على كل منهما كفارة
 فان وطئ في يومين من رمضان لزمه كفارتان عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة اذا لم
 يكفر عن الاول لزمه كفارة واحدة وان وطئ في اليوم الواحد مرتين لم يجب بالوطء الثاني كفارة
 وقال احمد يلزمه كفارة ثانية وان كفر عن الاول فالاول مشدد على الزوج مخفف على الزوجة
 والثاني مشدد عليها لاشتراكهما في التزويج والتلذذ المنافي لحكمة الصوم ويقاس على ذلك ما
 بعده من قول ابى حنيفة واحمد في التشديد والتخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 قالوا وحكمة الكفارة انها تمنع من وقوع العقوبة على من جنى جناية تتعلق بالله وحده او تتعلق
 بالله وبالحق فصير الكفارة كالنظرة عليه تمنع من وصول العقوبة اليه من باب تعليق الاسباب
 على مسبباتها ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على ان الكفارة لا تجب الا في اداء رمضان
 مع قول عطاء وقادة انها تجب في قضائه فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول ظهور انها كحرمة شهر رمضان بين الناس بخلافه في القضاء فان
 الاثم لا يكاد يظهر له عين وان كان الاداء والقضاء واحدا عند الله تعالى فانهم ومن ذلك
 قول الاثمة الثلاثة انه لو طعم الفجر وهو مجامع ونزع في الحال لم يبطل صومه مع قول مالك انه
 يبطل فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه
 الثاني مصاحبة اللذة والتزويج في حال التزويج فكان ذلك من بقية الجماع كما هو الغالب على
 الناس فكانه في حال التزويج متدا في الجماع ويؤيد ذلك ما قاله ابو هاشم في نظيره من الحارس
 من الغصوب انه ان تجرح حال خروجه ويصم ان يكون الاول خاصا بالا كابر الدين يملكون
 شهوتهم والثاني خاصا بالا صاعرا لئلا يملكون شهوتهم فانهم ومن ذلك قول ابى حنيفة
 والشافعي واحمد في احدي روايتيه ان القبلة لا تحرم على الصائم الا ان حركت شهوته مع قول مالك
 انها تحرم عليه بكل حال فالاول مخفف خاص بالا كابر والثاني مشدد خاص بالا صاعرا
 سدا للباب عليهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو قيل فامضى لم يفتقر مع قول

احرازه يعطى وكذلك لو نظر بشهوة فالتزل لم يعط عند الثالثة وقال مالك يعطى فالاول في
المسئلتين مخفف والثاني منها مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول في الاول
عدم انزال المفتي ووجه الثاني فيها ان الذي فيه لذة تقارب المفتي ووجه الاول في المسئلة الثانية
عدم المباشرة ووجه الثاني فيها حصول اللذة المضادة لحكمة الصوم ولو كان تلك المظنة تشبه
لذة المباشرة ما خرج المفتي منها فافهم ومن ذلك قول الائمة الثالثة ان للمسافر العطر بالاكل
الشرب والجماع مع قول احمد انه لا يجوز العطر بالجماع ومضى ما جاء مع المسافر عنده فعليه الكفارة
فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اطلاق الشارع
العطر للمسافر ضمن الاطعام بكل مفطر ووجه الثاني ان ما جوز الحاجة بمقدار بقدرها وقد احتاج
المسافر الى ما يقويه من الاكل والشرب فيجوز الشارع له بخلاف الجماع فانه محض شهوة تنقص
القوة ويمكن الاستغناء عنها في النهار بالجماع في الليل فلا حاجة اليه في النهار
ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان من افطر في نهار رمضان وهو صحيح مقيم تلزم الكفارة
مع القضاء مع قول الشافعي في ارجح قولييه واحرازه لا كفارة عليه فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني عدم ورود نص عن الشارع في وجوب الكفارة
بدن لك ووجه الاول التعليل عليه بانها تاكله حصة رمضان وقد امن الشارع العلماء على شرايعته
من بعده وامرهم بالعمل بما ادى اليه اجتهادهم فافهم ومن ذلك قول الائمة الثالثة ان من اكل
او شرب ناسيا لا يفسد صومه مع قول مالك انه يفسد صومه ويلزمه القضاء فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم من اكل
او شرب ناسيا فانهما يطعمهما الله وسقاه ووجه الثاني نسبته في النسيان الى قلة التحفظ
وان كانت الشهوة زعمت الاشجعنة كظاثره من اكل طعام الغير ناسيا وشو ذلك مع ان الامر ان
يحصل بالاكل عامدا قد حصل بالاكل ناسيا وهو اثاره الشهوة المضادة للصوم ويصح حل الاول
على حالة العامة والثاني على حال الخاص فرحم الله الامام مالكا ما كان ادق نظره وسماحه
بقية المجتهدين ما كان احبهم للتوسيع على الامة ومن ذلك قول الائمة الاسرعة
ان من افسد صوم يوم من رمضان بالاكل او الشرب عامدا ليس عليه الا قضاء يوم مكانه ومن
بدعيه انه لا يحصل الا بصوم اثني عشر يوما ومع قول ابن المسيب انه يصوم عن كل يوم شهرا ومع
قول النخعي انه لا يحصل الا بصوم الف يوم ومع قول علي وابن مسعود انه لا يقضيه صوم
الدهر فالاول مخفف وما بعده فيه تشديد والثالث مشدد والرابع اشد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول سكوت الشارع عن الزام المفطر بشئ من اكل على قضاء ذلك اليوم ووجه البقية
التعليل على ذلك المفطر فيكون قد اكل كل مجتهد على ذلك المفطر بحسب اجتهاده عقوبة له
وجه قول علي وابن مسعود ان الله تعالى شرط ذلك الصوم في ذلك فلا يلحق فيه صوم الامم
لانه في غير وقت الشرع الا صلى وقد قدما نظير ذلك في الصلوة واستدلنا عليه بقوله تعالى
ان الصلوة كانت على المؤمنين كنسأ امر قوتها كما استدلتنا على قول علي وابن مسعود بمجد يش

في ذلك فان قضاء صوم ذلك اليوم الذي افطرو فيه مثله لا عينه فانهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والثشافى ان من اكل او شرب او جامع ناسيا لم يبطل صومه مع قول مالك انه يبطل ومع قول احمد انه يبطل بالجماع دون الاكل والشرب وتجب به الكفارة فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فجمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم من اكل او شرب ناسيا وهو صائر فانما اطعم الله وسقاه انتهى وقيل اطعم الله وسقاه ولا يبطل صومه لان المشايخ اذا هي عن شيء من الاكل ثم صبه في جوف المكلف من غير قصد المكلف فلا بد خل في جملة ما نهاه عنه فكانه استثنى ذلك المكلف من النهي فكان النهي في الباطن كالمنسوخ في حق هذا الناسي لا تنقضاء قصده وعدم انتهاكه حرمة رمضان بالنسيات ووجه قول مالك بالبطان نسبتها الى قلة التحفظ كما امر ايضا حقه قريبا ووجه قول احمد بالجماع للصائم بعيد وقوعه من المكلفين لغلبة التحفظ من الجماع على غالب الناس ولانه لا يقع من الصائم الا مع مقدرات تذكر فيه كضعف الداعية المتولدة من الجوع فلا يكون تنشيطه من الجماع الا بمشقة تجادل من اكل او شرب ناسيا لكثرة تكرره ووجه ذلك بخلاف الجماع فانهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والثشافى في امر رجح قوله عند الزاغي انه لو اكره الصائم حتى اكل او شرب او اكرهت المرأة حتى مكنت من الوطء لم يبطل صومها مع الاصح عند الشافعي ومن البطان وهو القول الآخر للشافعي ومع قول احمد انه يبطل بالجماع دون الاكل فالاول مخفف بناء على قاصرة الاكراه والثاني فيه تشديد بناء على الاكراه في ذلك فادروا ذلك الجماع في الثالث وشدة منافاته للصوم وهذا السر في حكمه الجماع يعرف من اهل الله لا تسطر في كتاب ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي ما لا يفسد ما مضى ولا يستشاق الى جوف الصائم من غير مخالفة يبطل صومه مع قول الشافعي في امر رجح قوله وهو قول احمد انه لا يبطل فالاول مشدد والثاني مخفف فجمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني ان سبق ماء للمضمضة اذا لم يستشاق متولد من ما ذوق فيه ووجه الاول ترك الاحتياط للصوم فهو شرط بها اذا لم يخف سبق ماء للمضمضة بل والاستشاق فان خافه وتمنع من استنشاق ونزل الماء جوفه بطل صومه ومن ذلك قول مالك والثشافى لاجران من اخر قضاء رمضان مع مكان القضاء حتى دخل رمضان اخر له مع القضاء لكل يوم مع قول أبي حنيفة انه يجوز له التأخير ولا كفارة عليه واختاره المزني وقال الاثمة الثلاثة انه لا يجوز تأخير القضاء فالاول في المسئلة الا في مشد الثاني مخفف وقول الاثمة الثلاثة في عدم جواز التأخير مشدد فجمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال الثلاثة ظاهرة ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة باستحباب صيام ستة ايام من نوال مع قول مالك لا يستحب صيامها وقال في الوطء لغير احد من اشياخ بصومها واخافه يقين انها فرض انتهى فالاول مشدد بالاستحباب ولابيه ما ورد فيها انها كصيام الدهر شد الثاني مخفف لعدم الاستحباب لما ذكره من العلة وان كان قال ذلك مع اطلاعه على الحديث يحتمل انه لم يعصم عنده وترك العمل به من باب الاجتهاد فادى اجتهاده الى ان ترك تلك السنة

اولى من فعلها الضعف حديثها مع خوف وقوع الناس في اعتقاد فرضيتها ولو على طول السنين
 نظيره ما وقع للنصارى في زيادة صومهم وفي الصحيحين فروعا لتتبع سنن من قبلهم بشرا بشرا
 وضرعا بضرع قالوا يا رسول الله اليهود والنصارى قال فمن فافهم ومن ذلك قول ابى حنيفة
 ومالك انه لا شيء بعد فرض الاعيان افضل من طلب العلم ثم الجهاد مع قول الشافعي ان الصلوة
 افضل اعمال البدن ومع قول احمد لا اعلم شيئا بعد الفرائض افضل من الجهاد انتهى ولكل من
 هذه الاقوال شواهد من الكتاب والسنة فكل قول مع مقابله لا بد ان يكون ملحقا بالتشديد
 والتخفيف ووجه القبول الاول ان العلم هو ميزان الدين كله فلو لا العلم ما علمنا مراتب الاعمال
 ولا فضل شيء على شيء ووجه كون الجهاد افضل عمل يكون بعد طلب العلم كون الجهاد يضعف كلمة
 الكفر به هذا طريق الوصول الى العمل باحكام الدين واظهار شعائره وتوجسكون الصلوة افضل
 اعمال البدن ان فيها مناجاة الله تعالى ومحبة استكمال الله تعالى جميع فيها سائر عبادات العالم
 العلوي والسفلي كما يعرف ذلك اهل الكشف والله اعلم ومن ذلك قول الشافعي واحمد ان
 من شرع في صوم نظيره او صلوة تطوع فله قطعها ولا قضاء عليه ولكن يستحب له اتاؤها
 مع قول ابى حنيفة ومالك يوجب الاتمام ومع قول محمد بن الحسن لو دخل الصائم تطوعا على اخره
 فحلف عليه افطر وعليه القضاء فاكول مخفف والثاني مشدد فرجم الامر الى مراتب
 الميزان ووجه الاول ان المتطوع امير نفسه فان شاء صام وان شاء افطر فحيثما خير
 الشارع العبد في الافطار او صام فلا يلزمه الاتمام ووجه وجوب الاتمام تعظيم حق الحق جل وعز
 عن نقص رابطة العبد معه تعالى ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم من قال له هل على غيري
 اى على المصلين التحمل قال لا الا ان تطوع اى تدخل في صلوة التطوع اى فتكن عليك بالدخول
 والم لم تدخل فيما ليس هو عليك فالاول خاص بالعوام والثاني خاص بالاكابر من باب حسنات
 الاكابر وسيات المقربين فافهم ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك انه لا يكره افراد الجمعة
 بصوم مع قول الشافعي واحمد ابى يوسف بكراهة ذلك فاكول مخفف والثاني مشدد فرجم
 الامر الى مراتب الميزان ووجه الاول ان الصوم يقرب استعداده العبد للتضطر والوقوف
 بين يدي الله عز وجل في صلوة الجمعة وفي جميع يومها وليعلمها الاثية لانها اكبر عرفة عند
 اهل الكشف وذلك خاص بالا صغار الذين يحبون بالاكل والشرب عن شهواتهم انهم في
 حضرة بهم فيها ووجه الثاني ان يوم الجمعة يوم عيد والعيد لا صوم فيه انما المطلوب من العبد
 الافطار فيه وهو خاص بالاكابر الذين يفهمون اسرار الشريعة فان الجمعة فيها جمع القلوب على
 الله تعالى وذلك قوت للذوام فقط فيصير الجمع ينازع الروح ويطلب قوة الجماعات ولا يسكن الا
 باكل الطعام وشرب الماء وذلك هو كمال السور كما اشار اليه حديث الصائم فرجتان فرجة عند
 افطاره وفرجة عند لقاء ربه فمن صام من الاكابر يوم الجمعة نقص سره فكل مقام رجال
 وهنا اسرارهم وقها اهل الله لا تسطر في كتاب ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يكره
 للصائم المسألة مع قول الشافعي انه يكره للصائم بعد الزوال والمختار عنده متاخري حتى اعاد

الكراهة فالاول محقق والثاني مشدد فوجع الامر الى مرتبة الميزان توجه الاول ان ترك
السواك مع الجوع بغير سراحة الفم ويتولد منه القلم وهو صفة الاسنان او سوادها فتصير راحته
فيه قضا بجليليه وبتقدير كراهة السواك فالرلة الضرر للناس مقدم على كسب الفضائل القاصر
عن صلاحها وتوجه الثاني ان الراحة الكريهة تولدت من عبادة فلا ينبغي امر التها واجانب
الاول بان الصوم صفة صمدانية ولا ينبغي لصاحبها التقديس والطهارة الحسية والمعنوية
ولذلك شد الشارح في الغيبة والغيبة اذا وقع من الصائم زيادة على التعمير والقبح المحاصل
للمفطر وهو معنى قولهم ويستحب ان يصون الصائم لسانه عن الغيبة فافهم والله تعالى اعلم
باب الاعتكاف

أفتق الاثمة على ان الاعتكاف مشروط بانه قربه الى الله تعالى وانه مستحب كل وقت وفي
العشر الاخر من رمضان افضل ليلة القدر وأتفقوا على انه لا يصح اعتكاف الا بالنية وأجمعوا
على ان خروج المعتكف لما لا بد منه كفضله الحاجة وغسل الجنابة جائز وعلى انه اذا اعتكف
بغير المسجد الجامع وحضرت الجمعة وجب عليه الخروج لها وعلى انه اذا باشر المعتكف
في الفرج عمد اطل اعتكافه ولا كفارة عليه وقال الحسن البصري والزهري يلزمه كفارة
بمين وكذلك أجمعوا على ان الصمت الى الليل مكروه وقال الشافعي ولو نذر الصمت في اعتكافه فكلم
لا كفارة عليه وكذلك أجمعوا على استحباب الصلوة والقراءة والنكر للمعتكف وأجمعوا
على انه ليس للمعتكف ان يتجوزا ليكتسب بالصنعة على الإطلاق هذا ما وجدته من مسائل
الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان ليلة القدر في شهر رمضان
خاصة مع قول ابي حنيفة انها في جميع السنة فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى
مرسني الميزان ووجه ما ورد من تخصيصها في الاحاديث الصحيحة بشهر رمضان ولم يلقنا
في حديث واحد انها في غيره ووجه الثاني ان المراد ليلة القدر الجنس لكنه في رمضان أكثر ظهورا
لرقه حجاب الناس بالصوم ومن علامة صدق من يزعم انه رآها معرفة مقدار النشر ية
كلها تلك الليلة من طريق الالهام ولا يحتاج الى مطالعة كتب الشبهة وسمعت سيدي عليا
الخواص رحمه الله يقول ليلة القدر هي كل ليلة حصل فيها العبد تقرب من الله تعالى
قال وهو منزه من قال انها في كل السنة واخبرني اخي الشيخ افضل الدين انه رآها في شهر ربيع
الاول في رجب وقال مع قوله تعالى ان اتزلزله في ليلة القدر اي ليلة القرب لكل ليلة حصل
فيها قرب فهي قدر انتهى وهو يؤيد قول من اختار من العلماء انها تدرك في جميع ليالي السنة ليحصل
العدل بين اللهالي في الشرف فان تجلي الحق تعالى دائما كما يغيب ذلك اهل الكشف وروى الامام
سعيد بن عبد الله بن زياد عن ابي من قران الامام مالك رحمه الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة اذا بقى من الليل الثلث الى سماء الدنيا فيقول هل
من سائل فاعطيه سؤاله هل من مبتلى فاعاقبه الى اخر ما ورد في الحديث
قال فاذا كان ليلة الجمعة نزل ربنا فيها الى السماء الدنيا من غرب الشمس الى خروجه الامام

صلوة الصبح انتهى فربها ظن بعض الناس ان تلك الليلة ليلة القدر المشهورة بين العلماء وليس
 كذلك انها هي ليلة قدر اخرى ومن هنا قالوا اذا صاغت ليلة وتر من العشر الاخير ليلة الجمعة فلك
 قدر والحال انها مثلها لا عينها فظن الراي انها هي فعل هذا فكل اقوال العلماء في تعيينها صحيحة ونقل
 ابن عطية في تفسيره عن الامام ابي حنيفة انه كان يقول انها رفعت قال وهو مردود انتهى والمحقق
 ان مرد الامام ان ليلة القدر التي انزل فيها القرآن بعينها رفعت والا فمثل الامام ابي حنيفة
 لا يخفى عليه حكمها فانه من اهل الكشف وهم مجمعون على بقاءها الى مقدمات الساعة
 فانهم ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يصح الاعتكاف الا بمسجد واجامع
 اولى وافضل من قول ابي حنيفة لا يصح الاعتكاف الا بمسجد تقام فيه الجماعة
 وقال احمد لا يصح الاعتكاف الا بمسجد تقام فيه الجمعة وقال حنيفة لا يصح الاعتكاف
 الا في المسجد الثلاثة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد وكذا الثالث والرابع مشدد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مساعدة المعتكف على جمع قلبه في حضرة الله
 الخاصة بالمسجد فانه يختص بشيئته ببيت الله فاذا كانت الجماعة او الجمعة تقام فيه كان اشد
 في جمعية القلب لاسيما للمساجد الثلاثة وسمعت عليا النخاس يقول يحتمل ان يكون اشتراط
 المساجد الثلاثة او المسجد الذي تقام فيه الجمعة او الجماعة خاصا باعتكاف الاصاغر الذين
 يحتاجون الى شدة للوعز في جمع قلوبهم ويكون مطلق للمساجد خاصا باعتكاف الاكابر
 فانهم ومن ذلك قول الشافعي في المجرد ان لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المعتزل
 النهي للصلوة مع قول ابي حنيفة والشافعي في القديان الا فضل اعتكافها في مسجد بيتها بل
 يكره اعتكافها في غيره فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول الاتباع فلم يبلغنا ان الشافعي ولا احدا من حيا له اعتكف في غير المسجد ووجه
 الثاني ان اعتكافها في مسجد بيتها استلها وقياسا على ما ورد في حديث فضل صلاتهن في فعل
 بيوتهن على صلاتهن في المسجد بما مع مطلوبه بجمع القلب في الصلوة والاعتكاف جميعا فانهم سمعت
 مسيدى عليا النخاس رحمه الله يقول لا خلاف حقيقة بين من منع اعتكاف المرأة في بيتها
 وبين من اجازه لان الجواز خاص باماء الشياطين اللاتي يحصل بخروجهن محظور والمنع خاص
 باماء الله الصالحات اللاتي لا يحصل بخروجهن للمسجد محظور كراوية وسفيانة قال صلى الله
 عليه وسلم لا تمنعوا اماء الله مساجد الله فان اماء الشيطان من خيثبة الافعال الرديئة يمنع
 من باب نفس عبد الدينار والدرهم ونظيره ايضا قوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله اسع سبيل
 الاختصاص ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك اذا اذن الزوج لزوجته في الاعتكاف فدخلت فيه
 فليس له منعها من اتمامه مع قول الشافعي واحدا ان لذلك فالاول مشدد على الزوج خاص
 بالاكابر والثاني مخفف عليه خاص بالاصاغر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول غلبة
 قيام التعظيم لحضرة الله التي دخلت زوجته فيها وفناء حظها هو ووجه الثاني تقديم حفظ نفسه لثقة
 فقره وضعف حاله وعمله باستغنائه الحق تعالى عن جميع طاعات عباده وان اقبل عليه

وأدبهم عنده على حال سوء وأخرج الحق تعالى قباهم على أدبهم المصلحة فتقو عليهم
 لا عليه تعالى فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد أنه لا يصح الاعتكاف إلا بصوم
 مع قول الشافعي أنه يصوم بغير صوم فالأول مشدّد وهو خاص بالأصاغر لضعفهم عن جمعية قلوبهم
 في اعتكافهم إذا افطروا وتساؤلوا الشهر رأت والثاني مخفف وهو خاص بالكابر الذين يقدر مرون على
 جمعية قلوبهم مع الله تعالى في حال افطارهم وذلك لأنهم لا ياكلون إلا بقدر الضرورة فلا يوشرو
 فيهم افطارهم جميعاً لقلوبهم عن شهوة خضرة دهم فافهم ومن ذلك قول مالك وأحمد في إحدى
 روايته أن الاعتكاف لا يصح بدون يوم مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى أنه ليس زمان
 مقدر فيجب الاعتكاف بعض يوم فالأول مشدّد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الأول وهو خاص بالأصاغر أن استجداد حضور القلب جمعة من أودية الشكات لا يصح
 بدون يوم في الغالب فيكون حقيقة الاعتكاف إنما هو قبيل الغروب واليوم كله دهليز لذلك وجه
 الثاني وهو خاص بالكابر أن الغالب على الكابر حضور القلب فلا يحتاجون إلى طول زمن في جمع شتات
 قلوبهم بل يجد ما ينوي أحدهم الاعتكاف حصل له الجمعية عقب النية وذلك حقيقة الاعتكاف
 فان حقيقة العكوف بالقلب على شهوة خضرة الرب يحكم الاستحباب من غير تحلل
 حجاب كما هو مقام سهل بن عبد الله الشاذلي رحمه الله فكان يقول أن في هذا ثلاثين سنة أكمل
 الله والناس يظنون أن أكملهم انتهى فالأول راعى حال الأصاغر والثاني راعى حال الكابر
 فافهم ومن ذلك قول الأئمة الأربعة الأحرار في رويته أن من نذر اعتكاف شهر بعينه نذر
 متوالي فان أخل يوم قضى ما تركه وقال يلزمه الاستئناف وان نذر اعتكاف شهر مطلقاً
 جاز له أن يأتي به متتابعاً ومتفرقاً عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك يلزمه التتابع
 فهو إحدى الروايتين عن أحمد فالأول من المسئلة الأولى فيه تشديد وقول أحمد فيها مشدّد والأول
 من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيها مشدّد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأقوال الأربعة
 ظاهر في كتب الفقه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو نوى اعتكاف يوم بعينه دون ليلته
 صوم مع قول مالك أنه لا يصح إلا مع إضافة الليلة إلى اليوم وأنه لو نذر اعتكاف يومين متتابعين
 لم يلزمه اعتكاف الليلة التي بينهما مع ما عرفت في حنيفة والشافعي في أصح القولين أنه يلزمه
 اعتكافها فالأول من المسئلة الأولى مخفف باعتكاف اليوم دون ليلته والثاني فيها مشدّد
 وكذلك الحكم في المسئلة الثانية فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فالخفيف خاص بالكابر والتشديد
 خاص بالأصاغر الذين قلوا بهم مشدّد في أودية الدنيا ومن ذلك قول أبي حنيفة
 ومالك إذا اعتكف بغير الجماع وخرج للجمعة لا يبطل اعتكافه مع قول الشافعي في أصح
 القولين أنه يبطل إلا أن شرطاً يخرج فالأول مخفف والثاني مشدّد ووجه الأول ظن القائل به
 حصول شهوة استصحاب المعتكف أنه يبدى الله عز وجل من حين خرج من معتكفه إلى أن
 دخل الجماع فمنه خاص بالكابر ووجه الثاني الظن به أن هذا الشهر ينفط عن جماع لا سيما أن
 أخبار المعتكف عن نفسه بذلك فافهم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أن المعتكف إذا شرط

خروجها لعارض في قرينة كعبادة من بعض وتشييع جنازة حازه الخرج ولا يبطل اعتكافه مع
قول الجنيحة وذلك انه يبطل فالاول مخفف وهو خاص بالكابر والثاني مشدد وهو
خاص بالأصغر كما هو توجيهه في نظيره ومن ذلك قول أبي حنيفة والثاني في أصح قراينه
وأما من المعتقد في بطلان الفرج بطل اعتكافه ان أنزل مع قول مالك والثاني في القول
الأخر انه يبطل اعتكافه أنزل أم لا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى موقف الميزان
والاول خاص بالأصغر أما محبهم بالوطء بغير أنزال بخلاف الكابر ويجعل ان يكون إلا مسر
بالعكس فيسأله الكابر أن أنزل لكنهم يملكون إياهم بخلاف الأصغر فيجحدونهم عن حضرة
ربه بحج ذلك الجماع وإن لم ينزل ومن ذلك قول الإمامة الثلاثة انه لا يكره للمعتكف الطبيب
ولا ليس بغير الشيا مع قول أحمد بكرهه ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول
ان المعتكف في حضرة الله تعالى كالصلاة فلا يكره له التعليل بالطبيب وليس النفيس من الثياب
ووجه الثاني ان المعتكف في حضرة الله كالصوم لا ينبغي له الترفه ولكل من المرتبتين من رجال
فقوم بين يديه أعزاء بعض الطاعة كما هو الجماع فيقوم بين يديه إذ لا ما التعليل الحبيبة على
قلوبهم وأما الوقوع في سائر الزمان في مخالفة ولكن جهل لانبياء والعلماء والأولياء على القول بآب
يدى الله كلما حضري صلاة واعتكافا وغيرها ذاتا وصفة أي في نفوسهم وشياهم فافهم
ومن ذلك قول مالك وأحمد لا ينبغي للمعتكف أقرأ القرآن والحديث والفقهاء لعنهم مع قول أبي حنيفة
والشافعي ان ذلك مستحب ووجه ما قاله مالك وأحمد ان أقرأ القرآن والحديث والعلم لها يفيح
فيه من الجلال والاشكال ورفع الصوت غالباً يفرق القلب عن المعنى المقصود من الاعتكاف
وهو اشتغال القلب بالله تعالى وحده دون غيره ولذلك اجتمعوا على استقباب تلاوة
القرآن والذكر والصلاة لعدم تعلق ذلك بالغير فان قال قائل ان قراءة القرآن والحديث والفقهاء
تفرق القلب عن الله تعالى بن هاب الفهم إلى معانيها فإني قد هب بالقارئ إلى الجنة وما فيها
في شاهد قلبه وإني قد هب به إلى النار وما فيها في شاهد قلبه هو إني قد هب به إلى معنى الطلاق
أو العدة أو المورث ونحو ذلك ولا يكاد من يتذكر القرآن ينفلت عن هذه الأمور فالجواب ان هب
المقام هو الذي يقدر على الوصول إليه غالب الناس فهو خاص بالأصغر فلا يؤثر في مقامهم نهاب
فكرهم إلى معاني ما يقرأونه ويذكرونه بخلاف الكابر فانهم يتفكرون بهذه المعاني عن شهوة الحق تعالى
فيؤثر ذلك في مقامهم ويبقى الخصاص لا يسلك مقام الكابر والكابر وهم الذين تن هب
افكرهم وعقوبهم إلى معاني القرآن والذكر ولا يتفكرون بذلك عن صاحب الكلام وتسمعت
سبدي علياً الخواص رحمه الله يقول ما سمى القرآن بالقرآن إلا كونه مشتقاً من القرآن الذي
هو الجسم فقوم بمجمع بتلاوته على فيه من الأحكام والمعاني ولا اعتبارات والتوجيهات والقواعد
والزواجر والأداب وقوم يجمعهم بتلاوته على الحق جل وعلا وحده وقوم يجمعهم بتلاوته
على الحق مع شهوة هذه الأمور كلها فلا يحجبون بالحق عن الأحكام ولا بالأحكام عن
الحق ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء فاعلم ذلك

كتاب الحج

اجمع العلماء على ان الحج احرام كان الاسلام وانه فرض واجب على كل مسلم حرا بالغا عاقل
مستطيع في العمرة واحدة والتفقا على من اوزه الحج فله حج روات قبل التمكن من ادائه
سقط عنه الفرض واجمعوا على انه لا يجب على الصبي حج وان حجه قبل البلوغ لا يسقط عنه فريضة
الحج والتفقا على استحباب الحج لمن لم يجد زادا لرحلة ولكنه يقدر على المشي وعلى صنعة يتكسب
بها ما يكفيه للنفقة وعلى انه لا يلزم بيع المسكن للحج وعلى جواز النيابة في حج الفرض عن الميت
وعلى انه لا يجب ادخال الحج على العمرة بعد الطواف والتفقا لاربعة على وجوب الدم على المتمتع
ان لم يكن من حاضري المسجد الحرام وكذلك القارن وهو شاة وقال طائوس وداود لادم على القارن
هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابى حنيفة
والمالك ان العمرة سنة لا فريضة مع قول احمد والشافعي امر به قوليه انها فريضة كما في الاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان اعمال العمرة داخلية
في ضمن افعال الحج فكان العمرة المستقلة تنقل بالحج ووجه الثاني العمل بظاهر قوله تعالى واتموا
الحج والعمرة لله اى اتوا بهما تامين فلم يكتف بالحج عن العمرة وجمع بعضهم بين القولين
فقال العمرة واجبة في غير اشهر الحج مرة واحدة في العمر مستحبة في اشهر الحج فهي في اشهر الحج كالطهر
الصغرى مما يذكرى تدخل فيها فان شاء العبد اكتفى عنها بالحج وان شاء فعلها مع الحج من حيث
انها نوع خاص تتحقق فيه نظر فليتأمل ومن ذلك قول الامامة الثالثة انه يجوز فعل العمرة
في كل وقت مطلقا من غير حصر يعنى في العدد بلا كراهة مع قول مالك يكره ان يعتصر في
السنة مرتين فالاول مخفف من حيث عدم الحصر خاص بالاكابر والثاني مشدد خاص بالصغار
ويصح تعليله بالعكس فيكون الاول في حق الاصاغر والثاني في حق الاكابر من مقام الادب
الكامل مع الله تعالى فهم يستحقون من دخول حضرة الله الخاصة الا في مثل كل سنة مرة
او شهر مرة واحدة بخلاف الاصاغر فان احرامهم ساء دخل حضرة الحق وخرج ولا يعرف شيئا من
ادبارها فكانه لم يدخل فكان تكبيرة للعمرة مطلوبا وهي بات ان يتحصل من ذلك التكرير مرة
واحدة من عمره الاكابر وكل من الاثنية اخذ بحكم فنه من راعى حال الاصاغر ومنهم راعى حال
الاكابر ومراعاة حال الاصاغر اولى لانه هو الطريق الذي فيه معظم الناس ووجه كراهة
ملك الاعمار في سنة مرتين عدم اطلاعه على دليل في التكرار ووخوفه على المعتمر من الاخلال
بحجرة البيت اذ انزلهم مرتين في السنة بخلاف اعتباره في السنة مرة لان التقويم لتبليغ حورث
في قلب العبد كل سنة في حق المعتمر كما جرى او في كل شهر كما قال به بعض اصحاب مالك
رحمه الله فهو نظير وحدوث التقويم للبيت في كل خمسة اعوام في حق الحاجر كما ورد فافهم
ومن ذلك قول الامامة انه يستحب المبادرة بالحج لمن وجب عليه فان اخره بعد الوجوب جازم
عند المشافعي لانه يجب عليه على التراخي وقال الامامة الثالثة بتوجيهه على الفور ولا يؤخر اذا وجب
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان لكن الاول خاص بالاصاغر

اصحاب الطهارة والعروة الوثقى النبوية والثاني خاص بالاكابر الذين لا خلافة لهم ومحبهم ثم تفرقة
 فيستقي احدهم بنو نوح امر الله تعالى وقد بلغنا ان الله تعالى لما امر بالخليل عليه الصلاة
 والسلام بالاختتان باذنه اختن بالعباس المعبر عنه بالقدم فقواله يا خليل الله هلا صبر
 حتى تجرد الموي فقال ان تاخير امر الله تعالى شديدا انتهى ومن ذلك قول الشافعي واحمدان
 من مات بعد التمكن لا يسقط عنه الحج بل يجب الحج عنه من راس ماله سواء اوصى به او لم يوص
 به كالذين صم قول ابن حنيفة ومالك انه يسقط عنه الحج بالموت ولا يلزم ورثته ان يحجوا عنه الا ان
 يوصى فحجوا عنه من ثلثه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرقى الميزان ووجه
 القولين ظاهر ويصح ان يكون الاول في حق النواص والثاني في حق احاد الناس ومن ذلك
 قول ابن حنيفة واحمد انه يحج عن الميت من ديرة اهله مع قول مالك من حيث اوصى به
 ومع الرأى من مذهب الشافعي انه من البيقات فالاول والثاني مشدد والثالث مخفف وهو اللائق
 بمقام خال اناس فان الحر من ديرة اهله قليل ولما جرح السلطان فابتاع احرم من قلعة الجبل بمصر
 رحمه الله فعذر ذلك من النواص ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة بصحة حج الصبي باذن وليه
 او اكل بعقل ويبرأ ومن لا يميز عزم عنه وليه مع قول ابن حنيفة انه لا يصح احرام الصبي بالحج
 فالاول مخفف فصحة الحج من الصبي وقيل له الاحاديث الصحيحة والثاني مشدد فيه ووجه تعظيم
 امر الحج وكثرة المشقة في تادية للناسك وفي اتيانه من البلاد البعيدة خالبا وكيانه لا يستدعي
 كمال التعظيم الا لائق بالحج تعالى ويحضرة اذ هو اعظم مواكب الحج تعالى فلا يكون الامر كاملا
 في المعرفة بالله تعالى ولذلك قال القوم اعرف صاحب البيت قبل البيت ثم حج ولذا عـ
 وجب في العمر مرة واحدة فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة بكون الحج من يحتاج الى مسئلة
 الناس في طريق الحج مع قول مالك انه ان كان له عادة بالسؤال وجب عليه الحج فالاول مشدد
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرقى الميزان وقول مالك في خاية التحقيق فان فيه جميعا بين القولين
 جعلهما على المثالين فيكره الحج في حق اهل المروءات كالعلماء والصالحين وغيرهم من ابواب المراتب
 ولا يكره في حق امراة الناس والمتحدين عن الدنيا من الفقراء فان قيل اى فائدة في اشتراط
 وجود الزاد والراحلة ونفقة الطريق مع جواز فقده النفقة والزاد بوقوع ذلك
 منه لو سرقة لص او من الراحلة فالجواب فائدة ذلك ان من حصل الزاد والراحلة فقد سافر
 تحت نظر الشارع فاستحق حمله من الاثام ولو مات جرحا او تعباً كان طاعة لله تعالى بخلاف
 من خرج للحج بلا زاد ولا راحلة شحات جوعا او قبحا فانه يكون عاصيا وما ضمن الشارع الكفاية
 والمعونة الا لمن كان تحت امره فهو ولو ماتت دابة او سرقت نفقته في كفالة الله عز وجل فلا بد ان
 يسفر له من يقوم بكفافته في الطريق لادبه مع ربه فالعبد يحصل الزاد والراحلة ويعتقد بعد ذلك
 على الله تعالى الذي هو خالق القوة في الراحلة والمنعم بالنفقة والزاد لا على غيره وهذا من باب
 اعتقل فتوكل فعلم انه لا ينبغي لفقير ان يحج على التجار بل اعتمادا على ما يقم الله تعالى به عليه
 في الطريق من غير زاد ولا راحلة ويقول ان الله عز وجل لا يضيع عنى لان في ذلك مخالفة لامر

الشارح وقد قال تعالى وتزودوا فان خيرا المراد التقوى والتقوى لا على الالهية بل على الروحية
 الذي هو الطعام والروحاني الذي هو التقوى وان يكون ذلك خلا لا خالصا للوجه الكريم فان
 قوله تعالى وتزودوا اي في الزاد والعمل في الحج فان قيل ان بعض مشايخ السلف كلن معدودا من
 الاكابر وكان يخرج للحج وغيره فلا زاد وذلك نهض في الادب فكيف الحال فالجواب لعل ذلك
 وقع من هؤلاء قبل كما هم في الطريق على ان احدهم كان لا يخرج الى السفر الى الحج او غيره بل زاد
 ولا ماء الا بعد رايضته نفسه في المحضر ما اقبها صار احدهم يطوي الاربعين يوما واكثر
 لا يحتاج الى طعام ولا شراب فصاحب هذا الحال لا اعتراض عليه الا في تركه الكمال الا في الجوارح
 ولو ان احدهم راض نفسه وعرف منها عدم الحاجة الى الطعام والشراب ما كان يخرج ابدا بل
 زاد ولو امره الناس بذلك لسفه ياتهم وانكره عليهم وقد جرحوا في فضل الدين من مصر الى مكة
 بلا بعة اربعة فاكل في كل يوم رغيفا فاذا كان يحكم على الناس بحكم واحد وتفق باب
 الاعتراض على الفقراء الا بعد مشقة التخص عن احوالهم والله اعلم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
 انه يصح حجه من استخرج الخد في طريق الحج مع قول احمد انه لا يصح حجه فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان من سافر للخد للناس قد جمع بين
 حق الله تعالى وبين حق عباده وذلك خاص بالاكابر الذين لا يقصدون باعمالهم الدنياوية
 والاخرية بل وجهه الله تعالى ولا يشغلهم احد الحقيق عن الاخر مع ان الخدمة غالبا لا تكون
 الا في وقت يكون فيه فارغا من عمل الناسك فلا يقع في كسبه شبهة ولا في عمله في الحج شركة
 فمن اين جاءت الكراهة فتأمل اما وجه الثاني فهو محمول على حال الاصاغر الذين تكون هممتهم
 مصروفة الى طلب الدنيا وذلك حال غالب الناس اليوم فمن الائمة من راعى حال الاكابر
 ومنهم من راعى حال الاصاغر من الثقلان والحجالة فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو
 غضب النبي عليه اوه لا فحبه انه يصح حجه وان كان عاصيا بذلك مع قول احمد انه لا يصح
 حجه ولا يخرج به فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 ان الحرمة لا مر خارجة عن الفعل الحج فلا يؤثر فيه البطالان وهو خاص بالاصاغر ووجه الثاني انه
 عاص بما فعل والعاصي غضب الله عليه فلا يرضو عليه الا ان تاب ولا تقم توبته حتى يرد ذلك
 الحق الى اهله ومن لا تقم توبته لا يصح له دخول حضرة الله ولو دخل مكة فحكمه حكم دخول
 ابليس المبيد فهو ملعون ولو كان في حضرة الله تعالى فافهم وهذا خاص بالاكابر ومن ذلك
 قول الائمة الثلاثة انه لا يحج على من وجبت عليه اجرة خفارة في الطريق مع قول مالك انه يجب
 عليه الحج ان كانت البيرة وامن العدو فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه القولين ظاهر ويصح حمل الاول على حال من يقدم دنياه على اخرته والثاني على عكسه
 ولا يكلف الله نفسا الا رصعا ومن ذلك قول الائمة الاربعة انه يجب السفر في البصر للحج
 اذا غلبت السلامة مع قول الشافعي في احد قوليه انه لا يجب فالاول فيه تشديد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه مستطيع عادة ووجه الثاني ان البصر

لا تؤمن بالله ولا تؤمن بغيره في تلك السنة فيعزى كل من في السفينة وليس يد أحد
 ولون بما يقع في المستقبل فقد سلم المركب خمس سنين متوالية وتغرق في تلك المرة بخلاف البر
 فانه اذا غمر في الطريق يحذر من بحره غالباً من الحجب او عرب البادية ويصمحل الاول على من نزع
 المصلحة اليقين والتوكل والثاني على من كان بالصد من ذلك ومن ذلك قول الانثة الثالثة ان
 العاجز عن الحج بنفسه لمض او من مائة لا يرجي بها وهه منهما او هدم ووجد
 احدة من يحج عنه فزمه الحج فان لم يفعل استقر القدر
 في ذمته مع قول احمد انه لا يجب عليه الحج وانما يجب الحج على من كان مستطيعا
 بنفسه خاصة فالاول مشدد في استقرار الفرض في ذمته والثاني مخفف فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحج يقبل النيابة في حق الا صاغر من باب قوله لعلي ابراهيم
 اوارى من يراه صوحى كان عاجزاً عن تحمل تلك المشقة الواقعة في سفره لحضرة محبوبه ووجه
 الثاني انما يشق المحبين رسالة سلام ولا رسول لاسيما والمقصود الا عظم من الحج تقدس
 الذات الواردة على تلك الحضرات وتقدس النائب لا يغنى عن تقدس من استأجره
 بل يجب على الاكابر ان يذهب احدهم لتلك الحضرة ولومات في الطريق لقوله تعالى ومن يخرج
 من بيته مهاجراً الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجره على الله فافهم وقد اشدنا
 فوالله ما يشق الغليل رسالة ولا يشك في شكى المحب رسول
 ومن ذلك قول الانثة الاربعة الاولى رواية لا بي حيفة انه لو استاجر من يحج عنه وقع الحج عن
 المحج عنه مع قول ابي حيفة في هذه الرواية انه يقع عن الحاج والمحج عنه فاب النفقة فالاول
 مخفف عن المحج عنه والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه هذين القولين
 قريب من التوجيهين فيما قبلها فانهم ومن ذلك قول الانثة الثالثة ان الاعمى اذا وجد من يتقدمه
 فزمه الحج بنفسه ولا يجوز له الاستئابة مع قول ابي حيفة انه يلزمه الحج في ماله فيستتيب
 من يحج عنه فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه هذين القولين كوجههما فيما قبلهما فالاصاغر
 يستدبرون والاكابر يحجون بانفسهم طلبا للتقديس فواتهم ومن ذلك قول ابي حيفة واحمد
 والشافعي في اصم القولين انه لا يجوز الاستئابة عن الميت في حج التطوع بخلاف حج الفرض
 فان يجوز بالاتفاق كما مر اول الباب مع قول الشافعي في القول الاخر انه يجوز الاستئابة
 في حج التطوع عن الميت فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 ان حج الفرض لا رخصة في تركه فمن عجز عن مباشرته بنفسه جازت النيابة فيه بخلاف حج
 التطوع لا ضرورة اليه ويجوز تركه مع القدرة ووجه القول الاخر الشافعي انه قربة على كل حال
 فتجوز الاستئابة فيه كالفرض بخلاف القربة وان نقاوت الوجوب والتدب ومن ذلك قول الشافعي
 واحمد في الشهر روايته انه لا يجوز لمن لم يسقط عنه فرض الحج ان يحج عن غيره فان حج عن غيره
 وعليه فرضه انصرف الى فرض نفسه مع قول احمد في الرواية الاخرى انه لا يتعدا حرامه
 لا عن نفسه ولا عن غيره ومع قول ابي حيفة ومالك انه يجوز مع الكراهة مباهله فالاول فيه

تشد يد والرابعة الثانية عن احرم مشددة والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان فاما
الاول ان الامر بالجمح او لا ينصرف الى فرض العبد يخرج عما كلف به فاذا فعل ما كلف به جاز له
الجمح عن غيره ووجه رواية احمد ان احرامه بالجمح عن غيره مع بقاء الفرض عليه هو خارج عن
قواعد الشريعة وكل عمل بخلاف الشريعة فهو مردود مطلقا ما لم يرد صحة اصاله او ما نقصه
كالصلوة المندرج ووجه الثالث حمل المنهي الوارد في ذلك على الكراهة دون القريب لانه
من باب لا يشار بالقرب الشرعية وقد منع بعضهم الكراهة اذا كان ايثار العبد اخاه بالقرب
ثم ما يجزى الاخوات لا برغبة عن الطاعة فافهم ومن ذلك قول الشافعي واحدا ان لا يجوز ارت
يتغل بالجمح من عليه فرض الجمح فان احرم بالنقل انصرف الى الفرض مع قول ابي حنيفة والاول انه يجوز
ان يتغلب بالجمح من عليه جمح الفرض وينعقد احرامه بما قصده وقال القاضى عبد الوهاب
المالكي عتدى لا يجوز ذلك لان الجمح عندنا على الفور فهو مضيق كما يضيق وقت
الصلوة فالاول مشددة والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين معلوم
سبق في نظائره قريبا ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يكره بالجمح باحدى هذه الكيفيات الثلاث
المشروعة على الاطلاق وهو الافراد والتمتع والقارن مع قول ابي حنيفة وكراهة القارن والتمتع للمكي فالاول
مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول ثبوت كل من الكيفيات الثلاث عن الشارح صلى
الله عليه وسلم فعلا وتقرير من غير شربث ففى عن ذلك ووجه الثاني ان التمتع والقارن
المقيم بمكة لا حاجة اليه لما عنده من الراحة وعدم التعب بخلاف الاقاني والعملاء امناء على
الشريعة فلم يمان يضيقوا ويوسعوا في كل شئ لا تردده قواعد الشريعة فافهم ومن ذلك قول
الائمة الثلاثة ان الافراد افضل من القارن والتمتع مع قول احمد والشافعي في احد قوليه ان التمتع
افضل من الافراد فالاول مشددة خاص بالكابر والثاني مخفف خاص بالاصغر وهو حال غالب
الناس اليوم لضعف ابدانهم وليامهم عن تحمل المشقة ايام الافراد مع انشراح القلب ولا عانة التمتع
على تحصيل الجمح للمورد واختاره جماعة من اصحاب الشافعي من حيث الدليل وقد رايت شخصا
من اخواننا احرم بالجمح على بجة الافراد فودعت راسه ووجهه وصار عبقة في الجمح ثم ندم
وكان ذلك في ايام الشتاء فيحمل قول من قال الافراد افضل على اذالم تحصل لك المشقة
المشدية ومن ذلك قول ابي حنيفة والاول انه يجوز ادخال الجمح على العمرة قبل الطواف والوقوف
مع قول احمد والشافعي في احد قوليه ان ذلك لا يجوز بخلاف ادخاله عليها بعد الطواف
فانه يجوز بالاتفاق كما مر اول الباب لانه قد اقي بالمقصود فالاول مخفف والثاني مشددة
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان العبد قد ربط نيته مع الله تعالى على فعله
العمرة فلا ينبغي له تغييرها لعبادة اخرى ولو كانت افضل منها كما لا يجوز ان يدخل في فرض
الظهر ثم يجعله عصرا ولا في صلاة تغلثم يجعلها فرضا ووجه الثاني المساحة في مثل
ذلك مع ان الحج فيه عمل العمرة وزيادة وفي الحديث دخلت العمرة في الحج الى الابد
وهنا السر لا يعرف اهل الله تعالى لا تسطر في كتاب ومن ذلك قول الائمة الامر بجمحة انه يجزى

القلوب وهم كرام القتمم وهو شاة مع قل طابوس داود أنه ليس لهم ومع قول بعض الأئمة
 أن عليه بدنة فالأول فيه تشديد والثاني تخفيف والثالث مشدد فرجع إلى مرتبة الميزان
 وتوجه الأول حصول الاتفاق بالقرآن كما يحصل بالقتمم من حيث قرب من أحرارهم ومن حيث
 أن كل فعل يقوم مقام فعلين وتوجه الثاني عدم مرجعهم في ذلك كما مر في القتمم وتوجه الثالث
 شدة التقيد بصل القرآن مع سهول البدنة عليه وهو خاص بالأكابرة وقد حج سفيان الثوري
 ما نسبها حافيا من البصرة فلقاه فضيل بن عياض من مسجد عائشة فقال له هذا أغثت لك
 نعلا أو دابة فقال يا فضيل ما يرضى العبد إلا بئ إذا لمصلحتي سيده بعد ما باقه ونسوة وأجرامه
 وعدم الخسف به مع استحقاقه خسفا لأرض به إلا أن يأتيها كبا منتعلا والله لو سجدت على الحجر
 لكان قليلا فضلا عن أتاني لمصلحتي تعالى حافيا رجلا في رواية وهل ينبغي بأفضل لمن جاء
 ليصالح سيده أن ياتي إلى حضرته وأكبأ انتهى ومن ذلك قول الشافعي بأحد في رواية أن حاضري
 المسجد الحرام هم من كان على دون مسافة القصر من مكة مع قول أبي حنيفة هم من كان
 دون الميقات من الحرم ومع قول مالك هم أهل مكة وذى طوى فالأول خاص بأهل التظيم التام
 لله تعالى وهو يومهم منهم في حضرته الخاصة ما داموا على دون مسافة القصر من الحرم والثاني خاص
 بأكابرة الأكرافان بعض المواقيت أكثر من مسافة القصر والثالث خاص بالأصاغر الذين
 لا يقوم ذلك التظيم في قلوبهم إلا أن كانوا في مكة أو بفنائها وقد اسقط الحق تعالى الدم عن طائفة
 المسجد الحرام لكونهم في حضرته كما مر مجلس السلطان لا يكلفني بما يكلف به غيرهم من الخارجين
 عن حضرته وهذا أسرابين وفيها أهل الله تعالى لا شطرن في كتاب ومن ذلك قول أبي حنيفة
 والشافعي أن دم القتمم يجب بالأحرام بالحج مع قول مالك أنه لا يجب حتى يرمى بحرق العقبة
 وآما وقت جواز الدم به فقال أبو حنيفة ومالك أنه لا يجوز إلا أن يجرى قبل يوم النحر وقال الشافعي
 أن وقته بعد الفراغ من العمرة فالأول من المسئلة الأولى مستدد والثاني منها مخفف ولأول
 من المسئلة الثانية فيه تخفيف والثاني منها فيه تشديد من جهة تأخير الذبح لو كان المراد
 تقديمه فوجه الأمر إلى مرتبة الميزان في المسئلتين ووجهها ظاهر ومن ذلك قول مالك
 والشافعي أنه لا يجوز صيام الثلاثة أيام لمن فقد الهدى إلا بعد الأحرام بالحج مع قول أبي حنيفة
 وأحمد في إحدى الروايتين أن له صومها إذا حرم بالعمرة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان وقوله تعالى ثلثة أيام في الحج يشهد للقولين فإن العمرة حج أصغر ومن
 ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أظهر قوليه أنه لا يجوز صوم ثلاثة أيام في أيام التشريق مع
 قول مالك والشافعي في القديم وأحمد في روايته أنه يجوز صومها في أيام التشريق فالأول مشدد
 في عدم الصيام من حيث أن القمر في ضياقة الله عز وجل في أيام العيد ولا يليق بالضعيف
 أن يصوم عند من كان في بيته إلا بأذنه وهو لم يصح بالأذن له بالصوم وفي الحديث أيام
 منى أيام أكل وشرب ويعال وذلك ليكمل للقمر السرى فإن الأجساد لا يحصل لها سرور إلا باللفظ
 فأما الحق تعالى للحج حصول السرور بالحج يشهد بكونهم في حضرته ولا أجسامهم بأجسامهم

وشربهم فيها كذلك انتهى ويؤيد هذا المعنى الذي ذكرناه حديثه صلى الله عليه وسلم من حديث ابن عمر
 افطاره وفرحته عند لقاء ربه وفرحة الاجساد بالافطار وفرحتهم بالاجتماع لله تعالى اي
 بكشف الحجاب عن قلب العبد في حياته اوبعد مماته وايضا من ذلك انه اذا كشف حجاب امرئ ربه اقبل
 اليه من جبل الوديعة فلا يعلم قلب سرور العبد ولا قدر فرحته في تلك الحصة الا الله عز وجل واما
 قول مالك ومن وافقه انه يجوز صوم ثلاثة ايام في ايام التشريق فهو خاص بالاصغار الذين
 هم في حجاب عن حضرة شهود احوالهم للتحقق على خلاف فيقولهم خذوا ارواح وغذاء الجسم فحصل
 لهم الضعف العظيم عن عمل الناسك مع ما في ذلك من المساواة لبرائة الذمة بما ازمهم التحق تقصا الى
 به من الصوم في الحج فلكل ايام مشهود بها يعني على بعض مقلديه فاعلم ذلك ومن ذلك قبول
 الاثمة الثلاثة انه لا يفرق صوم الثلاثة ايام بغير تيسر يوم عرفة مع قول ابن حنيفة انه لا يسقط
 صومها ويستقر الهدي في ذمته وصل الرجح من هذا الشافعي انه يصومها بعد ذلك ولا يجب تأخير
 صومها او قال ان اخر الصوم بعد رزومه ولكن ان اخر الهدي من سنة الى سنة يلزمه دم او اذا
 وجب الهدي وهو في صومها عند الثلاثة يستعمل الانتقال الى الهدي وقال ابو حنيفة يلزمه
 ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في المسئلة الثانية والثالثة فرجع الامر الى
 الميزان ووجه الاول في المسئلة الاولى ان يوم عرفة ليس هو اخر ايام الحج وقد قال تعالى فصيها ثلاثة
 ايام في الحج ووجه ما بعد ظاهر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في ايام قواسمه
 واحدا ان وقت صوم السبعة ايام اذا رجع الى اهله مع القول الثاني للشافعي بمجواز
 صومها قبل الرجوع ثم في وقت جواز ذلك وجهان احدهما اذا خرج من مكة وهو قول مالك والثاني اذا فرغ
 من الحج ولو كان بمكة وهو قول ابن حنيفة فالاول فيه تخفيف وهو ظاهر القول والثاني فيه تشديد
 ووجه الاول ان قوله تعالى اذا جمع اي شرع في الرجوع من سفر الحج ووجه الثاني ان المراد اذا فرغ
 من اعمال الحج كما هو مقرر في كتب الفقه ومن ذلك قول مالك والشافعي ان المقيم اذا فرغ من اعمال
 العمرة صلي حلالا سواء ساق الهدي او لم يسقه مع قول ابن حنيفة واحدا انه ان كان ساق الهدي
 لم يجز له التحلل الى يوم الفطر فيبقى على احرامه فيحرم بالحج ويدخله على العمرة فيصير قارنا ثم يتحلل
 منهما فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر

باب المواقيت

اتفق الاثمة الاربعة على ان لا يصوم الاحرام بالحج قبل شوال وعلى ان الواقيت الشرعية
 تكون لاهلها وللمن مرتبط بها من غير اهلها كما صرح به الاحاديث الصحيحة وعلى ان
 من بلغ ميقاتا لم يجزه وعلى ان تجاوزه بغير احرام يملزمه العود الى الميقات ليحرم
 وحكى عن النخعي والحسن البصري انهما قالا لا احرام من الميقات مستحب
 لا واجب ثم اذا لم ينعقد العيد وكان الموضع مخوفا اوصاق الوقت لزمه دم لمجاوزته
 الميقات بغير احرام وحكى عن سعيد بن جبير انه قال لا ينعقد احرامه هذا واجبة
 من مسائل الاتفاق ووجه قول النخعي والحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بين

للموت ولم يبين كونه الحرام قبلها اجاب او من ذرأ فان حمل الاستحباب توسعة على الامامة
واحتمل المرحوب اخرا بالاحتياط ووجه قول سعيد بن جبيرة انه عمل بخلاف الحسن بن علي بن داود
اما ما احتجوا فيه فمن ذلك قول الامامة الثالثة ان وقت احرام الحج يستمر الى متى الحجة مع قول
الشافعي انه يستمر الى عشر ليال من ذي الحجة فقط فالاولى محقق والثاني مشاهد فرجم الامام
الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم تنصيص الشارع على تعيين عقوبة الحجة في انتهاء الاحرام
بالج فحيثما جاز تاخير الاحرام الى غير يوم العيد جاز في اخر الشهر وما قارب الشيء اعطى حكمه وفيه
من التوسعة على الامامة لا يخفى ووجه الثاني الاخذ بما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم
والصحابه والتابعون ومن بعدهم من الامامة فلم يبلغنا ان احدا منهم احرم بالحج بعد غير يوم
النحر بل فكان الرقبة على حدة كان عليه الشارع واصحابه اولى وان كان العلماء اضاءوا على الشريعة
وعلى الامامة بعد فانهم ومن ذلك قول الامامة الثالثة انه لو احرم بالحج في غير ما شهده كسره
له ذلك وانفقد حجهم مع قول اصحاب الشافعي ان يصنع عمره لا يجزا مع قول مالك انه لا ينعقد
فالاول محقق على الحرم المذكور بانفقاد احرام حجة والثاني فيه تشديد على من حيث عدم
انفقاد حجه والثالث مشدود فرجم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ بظاهر قوله صلى الله
عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما تصريح من الشايع بالمنع منه وانما صرح ببيان الميقات
ليعمل ان ذلك مستحب لا واجب ووجه الثاني ان اصحاب الشافعي جعلوا الميقات شرطا في صحة
انفقاد الحج فاذا لم يعزم الحج انعقد عمره اذ هي حج اصغر فكان حكمه حكم من احرم بصحوة الفرض
قبل دخوله الوقت ظاهرا دخوله ثم بان انه لم يبدل حل فانما تنقلب لغيره لا تحصل صورة انتهائكم
حرمة تلك المحضرة الشريعة ووجه الثالث لاجل داود الظاهر ومن ذلك قول ابي حنيفة
ان الافضل ان يحرم من ديرة اهل مع قول غيره ان الافضل ان يحرم من الميقات وهو
الذي صححه النووي من قول الشافعي فالاول مشدود خاص بالاكامر والثاني مخفف خاص
بالاصاخر كما هو بمانه في الباب قبله ومن ذلك قول الامامة الثالثة ان من دخل مكة بغير احرام
لم يلزمه القضاء مع قول ابي حنيفة انه يلزمه القضاء الا ان يكون مكيا فلا فالاول مخفف والثاني
مشدود فرجم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم وجود تصريح في ذلك من الشارع بما صدر
فكان الامر على التحديد فمن نظروا بالاحرام فلا بأس ومن لم يتطوع فلا تنكح المعجود بجماع
ان كلا من الحرم والمعجود حضرة الله عز وجل ووجه الثاني ان دخول هذه المحضرة بغير احرام
فيه انتهائكم لها فكان عليه القضاء تذكرا كما فاتته لسوء ادبه وهذا خاص بالاكامر الطالبين
بالادب الخاص بخلاف طالب الناس من الخدام والعلماء فانهم

باب الاحرام والمحظرات

اتفق الامامة الاربعة على كراهة الطبيب في الثياب الحرم وحل تحريمه ليس المخطط للرجل وسائر
مراسمه فان احرامه فيه ولا فرق في تحريمه ليس المخطط عليه في سائر بدنه وبين القسيس والسرادل و
القلنسوة والقباء والخف وكل مخطط يحيط بالبدن وكذلك يحرم المفسوخ كالنواة وكذلك

اتفقوا على تحريم الجماع والمقبيل والممس بشفة الزوج والزويج وقتل الصيد واستعمال
الطيب وازالة الشعر والظفر ودهن داسه وحجته بسائر الادوية والمرأة في ذلك كله كالرجل
الا انها تلبس الخيط وتستتر اسما ولا يلبس من كشف وجهها لان احرامها فيه واجمعوا على انه لا يبيح للمحرم
ان يعقد النكاح لنفسه ولا لغيره ولا ان يוכל فيه واتفقوا على ان يمان قتل الصيد تاسيا وبما هلا
وجبت عليه الفدية هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وآما ما اختلفوا فيه فمن ذلك
قول الامامة الثلاثة انه يستحب الطيب للأحرام مع قول مالك ان ذلك لا يبيح الا ان كان طيبا
لا يبق له رائحة وان طيبا يبق رائحته بعد الاحرام وجب غسله فالاول مخفف والثاني مشدد
فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني سد باب التزو به جملة لان المحرم
انما يطيب للأحرام فكانه طيب بعد الاحرام وان لم يبق له رائحة لا طلاق الشارع النهي عن الطيب
مع انه لا بد من رائحة طيبة تكون في الطيب تميزه عن رائحة التراب مثلا فان قال قائل
فلماذا حرم الطيب على المحرم مع انه في حضرة الله الخاصة كالصلوة والطيب مستحبة في الجمعة
فالجواب انها حرم ذلك لحديث المحرم اشعث اخبر ان المطلوب من المحرم اظهار الذل والمسكنة
واستشعار الخجل من الحق تعالى وطلب الصفو والعفونة خوفا من معالجة العقوبة
كما ورد ان السيد ادم عليه الصلوة والسلام لما خرج من بلاد الهند ماشيا تائب الله عليه
في عرفات وتلقى هناك كلمات لا تستغفاد بقوله ربنا ظلمنا انفسنا وان لم تغفر لنا وزحمنا
نكونن من الخاسرين وسمعت سيدي عليا الخواص يقول من كشف حجاب في الحج لا بد له من الحيام
من ربه والخجل منه حتى يود العبد في تلك الحضرة ان لو ابتلعت الارض تجوع شهيد كونه بين يدي
الله عز وجل ومن كان هذا مشهده فهو مشغول عن استعمال الطيب وغوه مما يفعل الامنون
من عذاب الله في حضرة الرضى كوقت صلوة الجمعة فان تجلى الحق تعالى فيها صعد رجب بالجمال
ودون الجمال فابن حال من كان لا يعرف هل رضى الحق تعالى عنه من يعلم ان يظن انه تعالى رضى
عنه فافهم ومن ذلك قول الامامة الثلاثة انه يحرم عقبر كعق الاحرام مع قول الامام الشافعي
في اهم القولين انه يحرم اد بعثت به نراحتة وان كان ماشيا فيحرم اذا توجه لطريقه
فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول والثاني الاتباع والتقرير ولكن الاول اولي للاكابرة
والثاني اولي للاصاغر ومن ذلك قول الامامة الثلاثة انه ينعقد احرامه بالنية
فان لم يكن بالنية لم ينعقد مع قول داود انه ينعقد بمجرد التلبية ومع قول ابى حنيفة لا ينعقد الا
بالنية والتلبية معا اوسق الهدى مع النية فالاول فيه تشديد والثاني مخفف والثالث مشدد
فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاستماع في نحو قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات
وقوله لبيك اللهم لبيك معناه الاجابة اي انا يا رب فذا جبتك اجابة قال لا في حين كنا في
الاصلا ب والثانية حين نجي الان فحي اي الاجابة منطوية في الاحرام لانه ما احره حتى اجاب
وجه الثاني ان في التلبية اظهار الاجابة بخلاف النية فانها من افعال المطلوب وان كان
اللفظ بالمتوى مستقيا ووجه الثالث الخروج من خلاف العلماء فاذا نوى ولبي ودنوى وساق

الهدى فقد تحقق الانعقاد فانهم ومن ذلك قول ابي حنيفة ذلك هو الذي يوجب التلبية مع قول
 المشافعي تأجيلها سنة فان التلبية قال انها واجبة اذا لم يسبق الهدى فان ساقه ونزله لا حرج
 صار محرم وان لم يلب وأما مالك فقال يوجبها مطلقا ووجب دعا في تركها فالاول مشدد والثاني
 مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان التلبية شعاعا لحر ككبيرة الاحرام في
 الصلوة ووجه الثاني ان اجابته قد حصلت بغير التلبية فانها مؤدى لا بعد ان اجاب دعا المحرم
 تعالى ووجه قول ابي حنيفة بالوجوب اذا لم يسبق الهدى تقوية التلبية فان من ساق الهدى
 مع التلبية فقد تأكدت اجابته فلا يحتاج الى التلبية ووجه وجوب الدم في تركها انها صارت
 شعاعا في الحج كالاغراض في الصلوة فكما يجزئ تركها لبعض ذلك يسجد السهم وكذلك يحجب
 ترك التلبية بالدم فانهم ومن ذلك قول الاثنية الثلاثة انه يقطع التلبية عند رمي جمر العقبة
 مع قول مالك انه يقطع بعد الزوال يوم عرفة فالاول مشدد في التلبية والثاني مخفف فيها ووجه
 الاول انه شرع في التحلل برمي جمر العقبة ولا بد من افعال الحج ومعلوم ان التلبية انما تناسب
 الاقبال على الفصل الاول باربعته ووجه الثاني ان معظم الحج الوقت يعرفه كما ورد في حديث الحج
 عرفة فانهم ومن ذلك قول ابي حنيفة والمشافعي ان المحرم ان يستظل بمالا يجاس راسه من
 محل وغيره مع قول مالك واحمد ان ذلك لا يجوز له وعليه الفدية عندهما فالاول
 مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم تسمية ذلك
 تخليعة للرأس ووجه الثاني انه في معنى التعطير بها مع التزود وحجب الشمس والبرد عن الرأس
 والحر من مخاضها ان تكون امتعت اغبر والمظلة المذكورة تمنع الغبار ويصح حمل الاول على حال
 اتحاد الناس والثاني على حال الخواص كما يصح التوجيه بالعكس ايضا فيكون المنع في حق من لم
 يعلم رضى الله تعالى عنه بالقرائن والاباحة في حق من احس برضاه عنه فمن شهد كثره
 معاضيه وغضب الحق تعالى عليه كان الاثاق به التضعيف والاضمار ومن شهد رضى الله
 عنه كان له التظليل المذكور فانهم ومن ذلك قول الاثنية الثلاثة انه يجب عليه الفدية اذا
 لبس القباء في كتفه ولم يدخل يديه في ثيابه مع قول ابي حنيفة انه لا فدية عليه فالاول مشدد
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ بالا حياط فان كل ما تدخل فيه
 الرأس من الثياب يسمى لباسا ووجه الثاني انه ليس له يحصل به كمال التزود فحفف في
 الفدية فيه ومن ذلك قول المشافعي واحمد انه لا فدية على من لبس السراويل عدد فقد
 لا تزد مع قول ابي حنيفة ومالك انه يجب عليه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ستر العورة امر لازم اشد من لزوم تركه ليس الخيط فكان لبس السراويل
 صرا لا ترفه فيه وايضا فان شهود عدم التكبيل خاص بالاكابر وما كل احد يشهد كونه
 بسيطا في تلك الصورة لعلة شهود الفناء فيها على البقاء فكان الامر بخطاب الصفة لموصوفها
 ووجه الثاني في الاخذ بالا حياط فانه يصدق على لبس السراويل انه ليس الخيط ووقع في
 شهود التركيب الذي لا يليق في تلك الحضرة فكانت الفدية كفارة لما وقع فيه

ترك الترقى الى مقام شهيد البساط وهذا امر لا يجرى في اهل الله لا تستطرق كتاب في ذلك
 قول الاثمة الثلاثة ان من لم يجد ثعلب جازله لبس الخفين اذا قطعهم السفلى من الكعبين
 ولا ذببة عليه الا عند ابي حنيفة فالاول مخفف ومن اوجب الفدية مشدد فرجهم الامر
 الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين في هذه المسئلة يعرف من توجيهه ما قبلها ومن ذلك قول
 الشافعي واحمد انه لا يحرم على الرجل ستر وجهه مع قول ابي حنيفة والله انه يحرم فالاول مخفف
 والثاني مشدد ووجه الاول عدم مرد نص في الذهي عن ستره ووجه الثاني ان ستر الوجه بلثام
 او غيره ترفه والحرم اشعث اغبر وايضا ان الرحمة تأجبه العبد بها لو اذا ستر وجهه وقعت
 الرحمة على السائر الذي يخلم دون بشرة الوجه التي لا تقام في العبد كما مر ايضا حقه في الكلام على
 كراهة التلثم في الصلوة ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة يحرم استعمال الطيب في الشرب
 والبدن مع قول ابي حنيفة انه يجوز جعل الطيب على ظاهر الثياب دون البدن وان له التمسك
 بالحدود والندب وشم جميع الربا حين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجهم الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول انه لا فرق في الترفه باستعمال الطيب بين الشرب والبدن عرفا ووجه
 الثاني ان الشرب ليس لازما للشخص كلبنة جلده بل يخلم ثلثة ويلبس اخرى ومن ذلك قول
 ابي حنيفة والله انه يجوز للحر كل الطعام المطيب فانه لا فدية في اكله وان ظهر من وجهه مع قول
 الشافعي واحمد انه لا فرق في استعمال الطيب بين البدن والثياب والطعام فالاول مخفف
 والثاني مشدد ووجهها ظاهر ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان المحرم ليس بطيب مع قول
 ابي حنيفة انه طيب يجب فيه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان يكره رائحة الجناء ولو انه كان طيبا لم يكرهه لانه كان يحب الطيب ووجه
 الثاني انه طيب عند بعض الاعراب فيحسب رائحته فكان فيه الفدية مع ما فيه ايضا من الزينة
 التي لا تناسب الحر ومن ذلك قول الاثمة كلهم بتحريم الادهان بالادهان المطيبة كدهن
 الورد والياسمين وانه يجب فيه الفدية واما غير المطيبة كالشبير فاختلوا فيه فقال الشافعي
 لا يحرم الا في الراس والحية وقال ابو حنيفة هو طيب يحرم استعماله في جميع البدن وقال مالك لا يدهن
 بالشبير شي من الاعضاء الظاهرة كالوجه واليد والرجل ويدهن به الباطنة وقال
 الحسن بن صالح يجوز استعماله في جميع البدن والرأس والحية فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد
 والثالث مفصل والرابع مخفف فرجهم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الدهن يظهر
 كثيرا في الراس والحية دون غيرها فحرم فيها فقط ووجه الثاني انه يظهر به الترفه في سائر
 البدن شعرا وبشر والحرم اشعث اغبر والدهن يذهب غيرة وشعث واصله ووجه قول مالك
 ظاهر ووجه قول الحسن انه غير طيب ولا يظهر به كبر ترفه وقد تدعو الحاجة اليه اذا حصل
 تشعبت كثيرا ان يبيت الطبيعة جدا بحيث يحصل له بذلك ضرر فيدهن بدنه ويطنه ليزلق
 طبيعة التي تزدى بحبسها لاسيما في حق من كان يأكل النواشف كالرقاقيش ولعل الشارب راى
 ما ذكرناه باستعمال الطيب عند الاحرام لانه ربما طال من الاحرام فخرج التشعيت عن العادة

ففتوه وخلفه ومن خالف قول الأئمة الثلاثة أن الحرم لم يعقد النكاح لم يعتقد مع قول أبي حنيفة
أنه يتعقد فالأول مشدد ولله إطلاق النكاح على العقد ولو جازاً ووجه الثاني أن حقيقة النكاح
أنه اكتمل بالدخول بها أما قبل الدخول من مقدرات النكاح وهي لا يحرم عند بعضهم وأما الأول
بان العقد ذهلي للوقوع في الجماع فيجوز كما يجوز الاستمتاع بها بالنسبة والركبة للخاص
قد يجل القولان على جالين فمن خاف الوقوف كالشاب الذي به غلبة حرم عقدة ومن لم يخف
كالشيخ الذي بردت فادشوته لم يحرم فاعلم ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجوز للعهر
من زوجته مع قول أحمد أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ووجه الأول أن الرجعية في حكم الزوجة التي في العصمة لبقاء أحكام الزوجة في حقها و
وجه الثاني أنها كالأجنبية قبل بل إن لم يلزمها الرجوع لغيره من غير حدث طلاق آخر
فعلم أن الرجعية لها وجهان وجه للزوجة ووجه للبيئونة فافهم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد
أنه لو قتل الصيد خطأ وجب الجزاء بقتله والعقوبة للملكة إن كان مملوكاً مع قول مالك
وأي حنيفة أنه لا يجب الجزاء بقتل الصيد المملوك ومع قول داود أنه لا يجب الجزاء بقتل الصيد
خطأ فالأول مشدد والثاني مخفف وكذا الثالث فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
الأول أن ملك الخلق في تلك الحضرة الخاصة ضعف والحكم الظاهر لله تعالى فكان من الواجب
عدم قتل من هو في حضرة أجله تعالى ووجه الثاني مراعاة ملك العبد في تلك الحضرة بدليل
صحة تصرفه في ذلك كما بينا بالبسم وغيره ووجه قول داود ما ورد من دفع الخاطئ عن الأمة
ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا جزاء على من دل على صيد وإن حرمت الإحالة على قتله مع
قول أبي حنيفة يجب على كل من أجزأه كامل حتى لو كان أجماعاً فحرز من فذلهم شخص على الصيد محرماً
كان أو حلالاً يجب على كل واحد منهم جزاء كامل فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الدلالة لا تتحقق بالباشرة ووجه الثاني أنها تتحقق بها وله نظائر
في الفتا كقوله صلى الله عليه وسلم افطر الحاجم والمحجم فافهم ومن ذلك قول مالك والشافعي
أنه يحرم على الحرم أكل الصيد له مع قول أبي حنيفة لا يحرم بل إذا ضمن صيداً ثم أكله لم يجب
عليه جزاء آخر وقال أحمد يجب فيه فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تغديب فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ووجه الثلاثة أقوال ظاهرة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الصيد إذا كان
غير مكمل ولا مملد من أكله لم يحرم على الحرم قتله مع قول أبي حنيفة أنه يحرم بالاحرام
قتل كل وحشي ويجب بقتله الجزاء إلا الدب فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن غير المأكول لا حرمة له في حق الحرم لأنه لا يصاد
عادة إلا المأكول فانصرف الحكم إليه ووجه الثاني إطلاق النهي عن الصيد وقتله في القرآن
على الحرم ووجه استثناء الدب كونه قليل النفع فلا يؤكل ولا يجل عليه ولا يحرم من ذبحه ولا مشية
فافهم ومن ذلك قول الشافعي أنه لا كفارة على الحرم إذا طيب أو أدهن أو ناسيا أو جاهلاً
بالتعريم مع قول أبي حنيفة ومالك أنه تجب عليه الغديرة فالأول مخفف والثالث

مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول اقامة العدل بالسياسة والحق والعدل
 عدم رايه في ذلك لقلة تحفظه فانهم ومن ذلك قول الامم الثلاثة من من ليس قبيصا ليس
 ينزعه من قبل الله مع قول بعض الشافعية انه يشقه شقا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجه
 الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الرقيق بذلك المحرم فقد يكون فقيرا لا يجوز تغيير ذلك الشيء
 وقد فعل ما كلف بنزعه من رايه وجه الثاني تقدير المسارعة الى الخرج مما في الله عنه
 ولو تلف بذلك ماله كله فضلا عن شئ الثوب فان الذي ياكل الاثرون عند الله جناح بعوضه
 وهذا محمول على حال الاكابر والاول على حال الاصاغر ومن ذلك قول الامم الثلاثة انه لو حلق
 راسه او غيرهم او قلم ظفره ناسيا او جاهلا فلا فدية عليه مع قول الشافعي في الرجوع قوله ان عليه
 الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين يعرف من
 ترجيه من تطيب او ادهن ناسيا او جاهلا كما تقدم قريبا ومن ذلك قول الامم الثلاثة انه
 لو جامع ناسيا او جاهلا نزلت الكفارة مع قول الشافعي في الرجوع قوله انه لا كفارة عليه
 ولا يفسد بذلك حجه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الثاني
 ظاهر لعدم الجهل بالنسيان في الحجاة ووجه الاول كثرة تساهله وقلة تحفظه وبعد وقوع ذلك
 من المحرم فان الاحرام عبيقة وجوه تمنع المحرم من الاقدام على فعل ما في عنده لاسباب الاحرام
 قليل وقوعه في العمر فكانت لطيفة في اعظم من الهبة فيما يكثر وقوعه ومن ذلك قول الامم الثلاثة
 انه يجوز للمحرم حلق شعر الحلال وقلم ظفره ولا شيء عليه مع قول ابى حنيفة انه لا يجوز له ذلك
 وان عليه صدقة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
 انه ليس في ذلك ترفه له اي للمحرم ووجه الثاني اطلاق الشارع الفصحى للمحرمان ياخذن شعر
 او يقرن ظفر او يمشي في ذلك اخذ شعر غيره وقلم ظفره نظير قوله افطر المحرم والمجهر وقد يكره
 للشيء عن ذلك علة اخرى غير الترفه لم يعرفها نحن فذلك الزمها الامام ابو حنيفة بالغدا
 احتياط له ومن ذلك قول الامم الثلاثة انه يجوز للمحرمان ان يغتسل بالسدر والمخطوم
 مع قول ابى حنيفة ان ذلك لا يجوز وتلزمه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد ولكل منهما
 وجه وصحح الاول على حال العوام والثاني على حال الخواص الاخذين لانفسهم بالا احتياط
 والفرار من كل شئ فيه ترفه ما ومن ذلك قول الامم الثلاثة انه اذا حصل على يد ية
 وسهم جاز له ان يذمه مع قول مالك انه يلزمه بذلك صدقة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد
 ووجه كل منهما ظاهر ومن ذلك قول الامم الثلاثة انه يكره للمحرم الاكتمال بالاشد مع قول
 سعيد بن المسيب بالمنع من ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 الاول كونها في الاشد زينة فلو لم يحرم ووجه الثاني الاخذ بالا احتياط في كل فعل يمتد في
 حال الشبهة ومن ذلك قول الامم الثلاثة انه ليس على المحرم شق بالفصد والمجامة مع قول
 مالك وجهه رقة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
 انه من المرض فلا يلزمه به صدقة لعدم وروده ونقص في ذلك ووجه الثاني

ان فيه تخفيف المرض فكان ذلك عرفة لتلذذه بالعافية وتخفيفه لا لم عقوب الفصد والجم
فكانت الصدقة كفارة لذلك والله اعلم

باب ما يجب بحظوات الاطعام

اتفق الاثنية على ان كفارة الحاق على التضييق بحرشة اطعام مستحقين كل مسكين نصف
صاع او صيام ثلاثة ايام وكذلك اتفقوا على ان الحر اذا طعم في الحج والعمره قبل التخلل الاول
فسد نسكه ووجب عليه المصق في فاسده والقضاء على الفل من حيث كان احرم في الاذواء اتفقوا
على ان عقد الاحرام لا يرتفع بالوطء في العالتين وقال داود يرتفع فان قال قائل فلا شيء لم تأمروا
المحرمة اذا فسد حجه بالحلم ان ينشئ احراما ثانيا اذا كان الوقت متسعاً كان وطئ في ليلة عرفة والجباب
قد انعقد الاحرام على ذلك ولا يجوز خرقه ولعل ذلك سببه التغليظ عليه لا غير واتفقوا على
ان الحامة المكينة ضمن بقيمتها وقال داود لا جزاء فيها وكذلك اتفقوا على ان من قتل صيدا
ثم قتل صيدا اخر صيد عليه جزاوان وقال داود لا شيء عليه في الثاني واتفقوا على تحريم قطع
شجر الحرم وكذلك اتفقوا على تحريم قطع حشيش الحرم لغیر الدوا والعلف وكذلك اتفقوا على تحريم
قطع شجر حرم المدينة وقتل صيده هذا ما وجدته من مسائل لا اتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن
ذلك قول الامام ابي حنيفة واحمد في احدي روايتيه ان الفدية لا تجب الا في حلق مرتب الراس
مع قول مالك انها لا تجب الا بحلق ما تحصل به امانة الاذي عن الراس ومع قول الشافعي
انها تجب بحلق ثلاث شعرات وهو احدي الروايتين عن احمد فالاول فيه تشديد والثاني يخفف
التخفيف والتشديد والثالث في غاية الاحتياط فرجم الامر الى مر بقى الميزان ووجه الاول هو
القياس على مسومه في الوضوء ووجه الثاني هو انزل القلاذي عن ثلث اربع وثلثه امر باعم وغو
ذلك وما زاد على ذلك فخرم ووجه الثالث ظاهر ومن ذلك قول الشافعي واحمد ان المحرم اذا حلق
نصف ماله بالذلة ووضفة بالعشي لزمه كفارتان بخلاف الطيب واللباس في اعتبار القنوت
او التابع مع قول ابي حنيفة ان جميع المحظورات غير قتل الصيدان كان في مجلس واحد
فعليه كفارة واحدة سواء كفر عن الاول او لم يكفر وان كانت في مجالس وجبت لكل مجلس كفارة
الا ان تكون تكراره لمعنى واحد كمرض وبعث لك قال مالك في الصيد اما في غيره فكقول الشافعي
فرجم الامر الى مر بقى الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط في الحلق ووجه قول ابي حنيفة
انفصلت الذهن الى ان الفدية لا تجب الا بكمال التزوه وهو حلق الراس كله سواء كان ذلك في
مجلس او مجالس ووجه قول مالك معلوم ومن ذلك قول الشافعي واحمد ان من وطئ في الحج والعمره
قبل التخلل الاول فسد نسكه ووجب عليه المصق في فاسده والقضاء على
الفل مع قول ابي حنيفة انه ان كان وطؤه قبل الوقوف فسد حجه ولزمه شاة وان كان بعد
الوقوف لم يفسد حجه ولزمه بدنة وظاهر من هب مالك كقول الشافعي فالاول فيه تشديد
بالبدنة وقول ابي حنيفة فيه تخفيف بالشاة فرجم الامر الى مر بقى الميزان ووجه القنوت ظاهر
وتقدم الاشكال في ذلك وجوابه اول الباب ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه لا يفسد

هما اي الواطى والموطوءة ان يتفرقا في موضع الوطوء مع قول مالك في الصحيحين في ذلك قال الاول
 مخفف خاص من ضعف شبهة والثاني مشدّد خاص من قوتيه شبهة فراجع الامر الى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان من طوى ثم طوى ولم يفرغ من الاول لزمه بشاة الا ان يتكرر
 ذلك في مجلس واحد مع قول مالك انه لا يجب بالوطء الثاني شيء ومع قول الشافعي انه يجب لثارة
 واحدة ومع قول احمد انه ان كفر عن الاول لزمه بالثاني بدنة فالاول فيه تخفيف بشرطه
 والثاني مخفف الثالث مشدّد بالبدنة فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الوطء الثاني
 كالتمّة الاول ولذلك خفف فيه بشاة ووجه الثاني ان الحكم دائر مع الوطء الاول فقط ولذلك
 اوجب الشافعي فيه لثارة واحدة ووجه قول احمد ظاهر مفصل ومن ذلك قول الامّة الثلاثة
 انه اذا قبل بشبهة او طوى فيمادون الفرج فانزل لم يفسد حجه ولكن يلزمه بدنة في قول الشافعي
 مع قول مالك انه يفسد حجه ويلزمه بدنة فالاول فيه تخفيف والثاني مشدّد فراجع الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان التقويل والوطء فيمادون الفرج لم يصحح الشارع بان
 حكمه حكم الوطء في الفرج فذلك لم يفسد به الى ما اوجب بالبدنة فقلت في تزويج المعنى وقد حصل
 وجه الثاني لما في ذلك بالوطء في الفرج سد الباب والحصول معنى الوطء بالانزال فافهم من
 ذلك قول الامّة الثلاثة ان شراء الهدى من مكة او الحرم جاز مع قول مالك انه
 لا بد من سوق الهدى من محل الى الحرم فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فراجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول النظر الى ان شراء الهدى وتفرقة على مساكين الحرم من غير سوق
 بغير الثاني يسمى هديا كونه محصلا للمقصود ووجه الثاني الاخذ بظاهر القرآن في قوله هديا بالتم
 الكعبة فانه يقتضي عجيته من موضع بعيد خارج الحرم ومن ذلك قول الامّة الثلاثة انه اذا
 اشترى جماعة من قتل الصيد لزمهم جزاء واحد مع قول ابى حنيفة انه يلزم كل واحد جزاء كامل
 فالاول مخفف والثاني مشدّد ووجه الاول القياس على ما اذا قتل جملة انسانا وصلى على الدية
 فانه لا يلزمهم الدية واحدة ووجه الثاني القياس على انهم يقتلون به بجماعة فانه قتل لم يوازن بالدية
 فافهم ومن ذلك قول الامّة الثلاثة ان الحمام وما جرى مجراه يضمن بشاة مع قول مالك ان
 الحمام المكية تقض بغيره او مع قول داود انه لا جزاء في الحمام كما مر في الباب فالاول فيه
 تشديد والثاني فيه تخفيف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجهها ظاهر وآما قول داود فلعلم
 بلوغ شيء من الشارع في ذلك ومن ذلك قول الامّة الثلاثة انه يجب على القارن ما يجب على
 المفرد غير تركه وهو كفارة واحدة مع قول ابى حنيفة انه يلزمه كفارتان وكذلك في قتل الصيد
 الواحد جزاءان فان اشد احراما لونه القضاء قارنا وكفارة دم القران ودم في الفضل وبعث
 احدا فالاول في مسألة القارن مخفف والثاني فيها مشدّد والاول في مسألة قتل الصيد كذلك
 مشدّد وكذلك القول فيمن افسد احرامه هو مشدّد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القران
 ظاهر ومن ذلك قول الامّة الثلاثة الا في قول مراجع لنشأ في ان الحلال اذا وجد صيدا داخل
 الحرم كان له زوجه والتصرف فيه مع قول ابى حنيفة انه لا يجوز له ذلك فالاول مخفف والثاني

مشدد اذا فرق في الحقيقة عند أبي حنيفة في احرام الصيد في الحرم بين ان يكون من نفس الحرم او دخله من ظاهره وهذا الثاني خاص بالا كابر من اهل الادب والاول خاص بالاصاغر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي انه يلزم في قطع الشجرة الكبيرة من الحرم بقرة وفي الصغيرة شاة مع قول مالك انه ليس عليه في قطعها شيء لكنه مسمى فيها افضل ومع قول أبي حنيفة ان قطعها انبته الا في فلا جزاء عليه وان قطعها انبته لله تعالى بالواسطة الا في فعلية الجزاء فالاول فيه تشديد وعمل بالاحتياط والثاني فيه تخفيف فانه لا ينبغي لاحد ان يغير ما لم تدخله يد المحدث لكن نه يضاد في الله تعالى بهادى الراى فلذلك مشدد الاثمة في احرامه بخلاف دخله يد المحدث فانه يصير يضاد اليهم بهادى الراى فانهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز قطع الحشيش لمعلق الدواب وللداءهم قول أبي حنيفة انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول استثناء الشاهرج الاخرى قال عمره العباس الا اخر يا رسول الله فقال الا الاخر فيقاس عليه الحشيش من حيث انه مستحلف ان قطع اوله ليس مرتبة الشجر ان قلع فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في الجرد ان شجر المدينة يحرم قطعه ولكن لا يضمن ولكن ذلك يحرم قتل صيد حرم المدينة ايضا مع قول مالك واحد الشافعي في القديراته يضمن بان يؤخذ سلب القاتل والقاطع فالاول مخفف والثاني تشديد تبع لما ورد في كل منهما والله اعلم

باب صفة الحج والعبرة

اتفق الاثمة الاربعة على ان من دخل مكة فهو بالخيار ان شاء دخل قبل ان شاء دخل ليلا وقال النخعي واصحابه دخوله ليلا افضل وعلى ان الذهاب من الصفا الى المروة والعود اليها بحسبة ثانية وقال ابن جرير الطبري الذهاب والعود بحسبة مرة واحدة ووافقه على ذلك ابو بكر الصيرفي من اثمة الشافعية ووافق الاثمة الاربعة جماهير الفقهاء وعلى انه اذا وافق يوم عرفة يوم جمعة لم يصلو الجمعة ولكن ذلك الحكم في مني وانما يصلون الظهر ركعتين ووافقه على ذلك كافة الفقهاء وقال ابو يوسف يصلون الجمعة بعرفة قال القاضى عبد الوهاب وقال ابو يوسف والكاغر هذه المسئلة بخضة الرشيد فقال مالك شبانا بالمدينة يعلمون ان لاجمة بعرفة وعلى هذا عمل اهل الحرمين وهم اعرف من غيرهم بذلك واتفقوا على ان المبيت بمنى ليلة نسك وليس يكن وحكم عن الشعبي والنخعي انه سكن واجتمعوا على استحباب الجمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء بعزدة وافقه على وجوب الرمي وعلى انه يستحب بعد طلوع الشمس وعلى انه اذا كان المدي نظرا فهو باق على حكمه يتصرف فيه كيف يشاء الى ان يخرج وعلى ان طواف الافاضة ركن وعلى ان رمى الجمرات الثلث في ايام التشريق بعد الزوال كل جمرة بسبع حصيات واجب وقال ابن الماجشون رمي جمرة العقبة من اركان الحج لا يتحلل احد من الحج الا بالاثنيان به هذا ما وجدته من مسائل الاجماع واتفق الاثمة الاربعة ووجه قول النخعي واصحابه ان دخول مكة ليلا افضل كون الداخل يرى نفسه كالحرم الذي غضب

عليه السلطان والولاية ~~التي هي صفة عليا~~ والناس كلهم واقفون على ظهوره الى ما وصفت به
السلطان ولا شك ان دخول هذا البيت له وأما وجه قول ابن جرير فهو الاخذ بالاحتياط
الذي المطلوب البداية بالصفة قبل المروءة في السعي فاعلموا جعلوا ذلك مطلوباً في اول مرة من السبع
وابن جرير جعل ذلك مطلوباً في كل مرة من السبع فيبقى المنتزِع العمل بذلك خروجاً من الخلاف
ووجه قول ابن يوسف انهم يصلون الجمعة بعزّة وصح ان ذلك يوم عيد تنفر فيه الذنوب لكلام
المناسب صلوة الناس الجمعة فيها ما هم عليه من الطهارة من الذنوب فيحجبهم من ذلك عيدان
فأدأصل الجمعة فلا منعدم ويرد على عن الشافعي في ذلك وجه كلام الجمهور لعدم ورود امر
بذلك لكن ذلك كان عدم فعل الجمعة اخف على الناس وقد قال اهل الكشف ان الاصل عدم التخيير
فانه امر المدعي انتهى اليه امر الناس في الجنة فلذلك كان رفع الحجر دائراً مع الاصل والدائر مع
الحجر دائراً مع خلاصه الاصل انتهى ووجه كون المبيت بمنزلة ركنا نص الشافعي عليه
وظهور شعاع الحج به وكذلك القول في رمي جمرة العقبة فان ظهور الشعاع به أكثر من سماع
بقية الجمرات فافهم وأما اختلاف الأئمة فيه من الاحكام فمن ذلك قول الشافعي ان من قصد
دخول مكة لا نسك يستحب ان يحرم بحجر أو غيره مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز لمن هو وراء
المبقات ان يجاوزه الا محرماً وأما من هو دونه فيجوز له دخوله بغير احرام وقال ابن عباس لا يدخل
احد الحرم الا محرماً مع قول مالك والشافعي في القديم انه لا يجوز مجاوزة الميقات بغير احرام
ولا دخول مكة بغير احرام الا ان يترك دخوله كطاب وصياد فالاول مخفف خاص بالاصاغر
والثاني مشدد خاص بالكابر والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح جعل
الاستحباب في حق الكابر والوجوب في حق الاصاغر وذلك ان الكابر قد بلغ بهم لم تنزل عاكفة
في حضرة الله تعالى وعناية احرامهم بحج أو عمره ان يزيد لهم بعض حضور من زيادة على ما هم عليه
بجلاء والا صاغر قلبي بهم محبوبة عن حضرة الله تعالى فاذا وردوا عليها وجب عليهم دخولها لغير
عن الوقوع في انتهاك حرمة حضرة الله تعالى فافهم ومن ذلك قول الأئمة يستحب الدعاء عند
روية البيت وان طواف القدوم سنة لا يجزئ بدوم مع قول مالك انه لا يستحب
رفع اليدين بالدعاء عند روية البيت ولا رفع اليدين فيه وان طواف القدوم واجب يجزئ بدوم
فالاول فيه تشديد باستحباب الدعاء ورفع اليدين والثاني فيه تخفيف بترك ذلك وتشديد
في طواف القدوم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني عدم بلوغ
نص في ذلك لما ذكره رحمه الله ورجح في ترك طواف القدوم وقوله بالاجتهاد ووجهه ظاهر فانه
من شعائر البيت ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الطهارة وسر العورة شرط في صحة الطواف
وان من احث فيه توضحاً ونحو مع قول أبي حنيفة ان الطهارة فيه ليست بشرط فالاول مشدد
وبدليله الاتباع والثاني مخفف وبذلك الاجتهاد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله صلى
الله عليه وسلم الطواف بمنزلة الصلاة الا ان الله قد احل فيه النطق فلم يستثن الا الكلام وأما
نقل الحركات فيه فلا يصح استثناءه لان المشي هو حقيقة الطواف فلو استثنى ذهب صورة

الطواف فحمله ويصعد سبدي عليها الغواص من حمله الله يقول لا بد للواقف في حضرة الله من
 السير في المقامات طوافا كان أو صلاة تكن سير الصلاة كما قال فقط لوجب الاستقبال القبلية
 والامام فيها من اولها الى اخرها بخلاف الطواف فسيره فيها بالمحو من زيادة على القلب بمشاهدة الأبق
 الفداء من ذنوبه الى من يحييه من العقوبة وافهم ووجه الثاني ان غاية الامر من الطائف
 ببيت الله ان يكون كالمجالس في المسجد مع الحديث الاصغر وذلك جائز قال ابو حنيفة بعد
 انشراط الطهارة فيه وان كان الادب الطهارة فافهم ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان السجود
 على الحجر الاسود سنة كالتقبيل بل هو تقبيل ومن زيادة مع قول مالك ان السجود عليه بدعة فالاول
 مشددة والثاني مخفف ووجه الاول الانتباه ووجه الثاني عدم بلوغ الغالب به ما ورد في السجود عليه
 فوقع عند البلوغ من التقبيل فقط ومن ذلك قول الشافعي انه يستلم الركن اليماني ولا يقبل
 مع قول ابي حنيفة انه لا يستلمه ومع قول مالك انه يستلمه ولكن لا يقبل يده بل يضعها
 على فيه ومع قول احمد انه يقبله فالا لثمة ما بين مخفف ومشددة في الاسلام والتقبيل فرجح الامر
 الى من تبقى الميزان وحكمة فاذا ذكرنا ذلك كرا لا مشافهة لانها من علوم الاسرار ومن ذلك قول
 الامامة ان الركعتين الشاهييين اللذين يليان الحجر لا يستلن مع قول ابن عباس وابن الزبير وطاير
 باستلناهما فالاول مخفف والثاني مشددة فرجح الامر الى من تبقى الميزان والاول خاص بالا صاغر
 الذين لا يشهدون السرا في ركن الحجر الاسود والميا في فقط والثاني خاص بالا كابر الذين يشهدون
 لسرا ولا مرد لا يخص بجهة من البيت بل كله ورد واسرا يمكن منها مظهر للناس العام ومنها ما يظهر
 للناس فقط وقد اخبرني من اثوبه من الفقهاء ان الكعبة صالغته حين صاغرها و
 كلمته وكلها وناشدته ان اشعارها وناشدتها وشكرت فضلها وشكرت فضلها فانها حية باجماع
 هل الكشف ومن شهدها باجماع الاروس فيه فبر محجب عن اسرار الحج لم فان نطق المعاني اعجب
 من نطق الاجسام وقد ورد في صحيح ابن خزيمة ان الصيام والقران يشفعان في العبد يوم القيامة
 يقول الصيام يارب قد منعت شهوته ويقول القران يارب قد منعت الزوم في الليل فيشفعه الله
 تعالى فيه وذكر الشيخ محي الدين بن العربي انه لما حج تلمذت له الكعبة وقرأها الى مفاتك لم تكن
 عند ما قبل ذلك وخدمته انتهت ومن هنا وجب اهل الله تعالى على من يريد الحج اسم لوك
 على يد شيخ عارف بالطريق حتى يصير يرى حياة كل شيء ثم يعود ذلك الحج وخبرني سيد
 على الخواص ان سيدنا ابراهيم المتبول لما طاف بالكعبة كافأته على ذلك بطوافه انتهي
 ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان الرمل والاضطباء سنة مع قول مالك ان الاضطباء لا يعرف
 ما رايت احدا يفعلها فالاول مشددة والثاني مخفف ووجه التقبيل ووجه التقبيل وكون مالك لم ي
 من فعله وظهر انه لو كان سنة للعبرة بعض الناس وشره امامه الملك وينبغي ان يكون الاضطباء
 في الاضطباء فقد يكون من هبة من ذلك الحكم بل قال العلامة فان تلك العلوة اني امر النبي صلى
 الله عليه وسلم اصحابه بالاضطباء والرمل لاجلها قد نزلت في حياة رسول الله عليه وسلم
 وهو في ما ظن في ريش من لو عمن والضعف في رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤذن

باحتقارهم في العيون فلما اضطبعوا من ملو اسرجهم قوش عما كانت ظننت فيهم وقالوا كما نهم
 القرآن ولكن القول الاول اظهر واكثر اربابا مع الله فقد يكون الشارح ارادوا من ذلك الفعيل
 من قول طلت المائدة كناية لعل اخرى فان قيل قد قال الماعز فان اظهر الضعف والمسكنة اعلى
 في المقام عند الله تعالى من اظهر السلقة فالجواب صحيح ذلك فهم يظهر من القوة لعدم مبالغة
 بهم وهم في غاية الضعف في نفوسهم بينهم وبين الله تعالى وقد هي الشارح عن التبختر في المشي
 الا في دار الحرب وجوز صبر الصلوة البيضاء بالسور في الحرب مع انه هي عنه في غير الحرب فانهم
 ومن ذلك قول الاثمة الاربعة ان الصادق ترك الرمل ولا اضطباع فلا شيء عليه مع قول الحسن
 البصري والماجشون ان عليه رما قال اول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول انه سنة ووجه الثاني انه واجب بالاجمه ولو لكل منها رجال ومن ذلك قول
 جاهل العلماء ان قراءة القرآن في الطواف مستحبة مع قول مالك بركايتها قال اول مخفف والثاني
 مشدد وفي عدم تلاوة القرآن فيه ووجه الاول ان القرآن افضل الافكار فقراته في حضرة الله
 تعالى اولى بكافي الصلوة بحاجم ان الطواف بمنزلة الصلوة كما ورد فمن حاجة الحق تعالى فيه بكله
 للقد يورعظم ووجه الثاني ان الذكر المخصص محل يرجع فعله على الذكر الذي لم يخصص وان كان
 افضل قياسا على ما قلوه في ذكر الصلوة بل ورد النهي عن قراءة القرآن في الركوع فانهم
 ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي في القول المرجح ان ركعتي الطواف واجبتان مع قول
 مالك واحمد والشافعي في القول الاسرج انهما سنة قال اول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ولكل منهما وجه لان الشارح اذا فعل شيئا ولم يبين كنهه واجبا ولا مندوبا
 فالجواب ان يجعله مستحبا لتحقيقه على الامة وله ان يجعله واجبا احتياطا لهم فانهم ومن ذلك
 قول مالك والشافعي ان السعي يمكن في كل من ركعتي حنيفة واحمد في احد ركعتي الثانية انه واجب
 يجب برقرله بدم ومع قول احمد في الرواية الاخرى انه مستحب قال اول مشدد والثاني فيه
 تشديد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ما حو فيه من الاحاديث
 ووجه الثاني ان ههنا من شعائر الحج الظاهرة كالركن والمبيت بمنزلة ووجه الثالث العمل بظاهر
 قوله تعالى فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما ومن تطوع خيرا فان الله شاكر
 عليم فقوله فلا جناح عليه ان يطوف بهما فيه من الحج الذي كان قبل ان يؤثر الناس بالسعي لا غير
 الاسماء وقد عقبه تعالى بقوله ومن تطوع خيرا فجعله من جملة ما يتطوع به واجاب الاول
 والثاني بان القاعدة ان كل ما جاز به من وجب وان الواجب يطلق عليه طاعة الله تعالى
 كما يطلق عليه خير لان من فعله فقد اطاع الله تعالى ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا بد
 من البراءة بالصفا في صحة السعي مع قول ابي حنيفة ان لا حرج عليه في العكس فبيد بالمرودة
 ويختص بالصفا قال اول مشدد ويشهد له ظاهر الكتاب والسنة والثاني مخفف ويشهد له باطن
 الكتاب السنة وهو ان المراد لظنهما سواء ابد بالصفا ام بالمرودة نظير قول مالك في ترتيب
 الوضوء انه ليس بشرط وان المودان يفسل جميع اعضاء الوضوء قبل ان يدخل في الصلوة مثلاً

سواء تقدم الرجلان على الوجه مثلاً أو تأخر عنه ولكن البداية بالله فاستقيمة هذا
لا يقول بوجوبها لشبهتها عن الشارع دون العكس فقد قال ابن عباس سألت النبي صلى الله عليه
وسلم عن البداية بالصفا فقال ابدءوا بما بدأ الله به أي بذكره فأنهم فرجوا الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الجسم في الوقوف يعرفه بين الليل والنهار مستقيم مع قلبه لا
يوجب به الأول مخفف والثاني مشدد فرجوا الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول والثاني الاتباع
وهو يحتمل الوجوب والندب ولكن القول بالوجوب هو الأحرط فإن قيل عرفت قد جعلها التام
متأخرة عنها فهي معدودة من جملة وقت الوقوف بعرفة إلى أن يطعم الفجر فليدلة عرفة
فصيب من الدعاء وروى ما ضاق النهار عن تذكره لأنسان جميع ذنوبه التي فعلها طول عمره
أو تلك السنة أو ذنوبه من يشقه له من أصحابه أو غيرهم من المسلمين فكان الوقوف في تلك الليلة
مفتية إلى أن يفرغ من تذكر ذنوبه ولو إلى الفجر لأن الشارع قال الحج عرفة فعرفه عرفة وعليه
ذهب لم يثبت احتساب الشفاعة الناس فيه عند الله تعالى وذلك يشق على ذوي المروعات
من الأكارب بخلاف الأصغرهم الأصغر من عرفة قبل الغروب بهم معتبرون على شفاعته
غيرهم فيهم وفي أصحابهم وذلك لأن الموقف على قسمين أكابر وأصغر والأكابر لا يجتأجون إلى شافع
هناك والأصغر يجتأجون وقد اجتمعت بالشافعين في أهل عرفة ودعوى ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة أن الركوب المشي في الوقوف يعرف على حده سواء مع قول أحمد والشافعي في القديم
أن الركوب أفضل الأول مخفف خاص بالأصغر والثاني مشدد خاص بالأصغر ووجه الأول
عدم ورود نص في ترجيح أحدهما من على الآخر ووجه الثاني الإشارة إلى أن الفضل لله تعالى
الذي حمله إلى حضرته وذلك أكمل في الشكر من أن يحضرته ما شئنا فإنه ربهما حصل له
بذلك اكمل على الله تعالى وقد سألت سيدي علي الخواص عن حكمة طوافه صلى الله
عليه وسلم ركبا فقال حكمته أن يراه المؤمن فيساو به ويراه العارف فيعبث به وأوسا
شبهت أسير الإسلام تركبها عن فلك فقال مخذلك وهو أن طوافه صلى الله عليه وسلم بالبيت
كيا يحتل شيعين أما يراه الناس فيستفتونه عن ذلك فم في الحج وأما يعلم الناس أنهم جاءوا المحملين على
كفة القدرة الإلهية أظهر الفضل الله عليهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو لم يجز
المغرب والعشاء لمزولة وصلى كل واحد منهما في وقتها لم يجز مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز
فالأول مخفف والثاني مشدد فرجوا الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
أن الجميع المذكور مستحب ووجه الثاني أنه واجب وفعل النبي صلى الله عليه
وسلم ذلك بحتم الوجوب والندب لمخالفة المندوب جائزة ومخالفة الوجوب
لا تجوز ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز رمي الجمرات بغلة الحجارة مع قول
أبي حنيفة أنه يجوز بكل ما كان من جنس الأرض ومع قول داود يجوز بكل شيء فالأول مشدد
ودليله الاتباع والثاني فيه تخفيف والثالث ضعف فرجوا الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
الثاني والثالث أن المقصود تكايف الشيطان حين يأتي الرمي عند كل حصاة يشبهه

يدخلها عليه في دينه على حد النور السبعة التي تظهر له عند كل حصة فإذا اتاه بها
الامكان للذات وجب عليه بحصة الانتقال الى المرح وهو انه تعالى واجب الوجود لنفسه وإذا
اتاه بان تعالى جوهه وجب عليه بحصة افتقار ذلك الى التحيز والوجود بالغير وإذا اتاه بنحو طر
الجمعية وجب عليه بحصة الافتقار الى الادة والترتيب والابعاد وإذا اتاه بالعرضية وجب
عليه بحصة الافتقار الى المحل والحادث وإذا اتاه بالعلية وجب عليه بحصة دليل مساوات
العلل للعول في الوجود وقد كان تعالى ولا شيء معه وإذا اتاه بالطبيعة وجب عليه بالحصة
السادسة وهي دليل النسبة الكثرة اليه واقتدار كل واحد من احاد الطبيعة الى الامر الآخر
في الاجتماع به الى ايجاد الاجسام الطبيعية فان الطبيعة مجموع فاعلين ومنفعلين حرارة وبرودة
ورطوبة وسياسة ولا يصح اجتماعها لذاتها ولا افتراقها لذاتها ولا وجودها الا في عين الحار والبارد
واليابس والرطب وإذا اتاه بالعدم وقال له فاذا لم يكن هذا ولا هذا وبعد له ما تقدم فيها ثم شيء
وجب عليه بالحصة السابعة ونتج عنه دليل آثاره في الممكن اذ العدم لا اثر له ومعنى التكبير عند
كل حصة اي الله اكبر من هذه الشبهة التي اتاه بها الشيطان كما اوضحنا ذلك في كتاب اسرار
العبادات فاذا ارى البليس يجر يد او نحاس او رصاص او خشب او عظم حصلت تكاية الشيطان به
اذا مسه فلو لم ومن ذلك قول الشافعي واحمدان وقت الرمي يدخل من نصف الليل فاذا ارى
بعد نصف الليل جانحه مع قول ابي حنيفة ومالك ان الرمي لا يجزئ الا بعد طلوع الفجر الثاني ومع قول
بجاهد والخفي والثوري انه لا يجزئ الا بعد طلوع الشمس فالاول مخفف والثاني فيه تشديد
والثالث كذلك فارجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه هذه الاقوال لاينكر الا مشافهة كاهله
لازم من الاسرار ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يقطم التلبية مع اول حصة من رمي جمرة
العقبة مع قول مالك انه يقطمها من نوال يوم عرفة فالاول مخفف والثاني مشددة فارجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الاجابة قد حصلت بلبلة المزلة وما بقى الا الشروع في
التخلل من الشك فلا يناسب التلبية ووجه الثاني ان الاجابة تحصل بالوقوف لحظة بعد الزوال
من يوم عرفة لان الوقوف هو معظم الحج فتناسب ترك التلبية بعد حصول المعظم فافهم ومن ذلك
قول الاثمة الثلاثة انه يستحب الترتيب في افعال يوم النحر في رمي جمرة العقبة ثم يمشي ثم يحلق
ثم يطوف مع قول احمد ان هذا الترتيب واجب فالاول مخفف والثاني مشددة فارجع الامر الى مرتبة
الميزان ولكل من القولين وجه يدل له الاتباع فانه صلى الله عليه وسلم فعل هذه الامور على
هذا الترتيب فيحتمل ان يكون ذلك واجبا ويحتمل ان يكون مستحبا ولكن الاستحباب
اقرب في حق الضعفاء لما ورد انه صلى الله عليه وسلم ما سئل عن شيء قدم ولاخر في يوم
النحر الا قال افعل ولا حرج ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الواجب في حلق الراس السرب
مع قول مالك ان الواجب حلق الكل او لاكثر ومع قول الشافعي ان الواجب ثلث
شعرات والا فضل حلق الكل فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
والثالث مخفف فارجع الامر الى مرتبتي الميزان والاول خاص بالمستوطنين ومقام

العبودية والثاني خاص بالامر والالثالث خاص بالكلية والعاقلان وذلك لان الخلق
 تابع للرياسة الموجودة في حق من ذكر فكما خففت الرياسة عند خلق الشعر فافهم
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الخالق يبدأ بحلق الشواك من مع قول ابي حنيفة ان
 يبدأ بالامر لايسر قاعته برمي الخالق لا المحلوق له ودليل الاول الاتباع من حيث انه
 تكريم ووجه الثاني انه انزاله قدر فناسب البداية فيه وهذا القول كالقولين
 في المسالك فمن جعله تكريما قال يتسوك بهينه ومن جعله انزاله قل قال يتسوك
 بيساره ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من لا شعر براسة يستحب له امر امر موسى عليه
 مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يستحب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الرياسة قاضية بكل ذات وحلق الشعر كناية عن ازالة الخلق
 فقد الشعر بوجه الميزان والامر بالموسى في زوال الرياسة مقام خلق الشعر وان كانت الرياسة حقيقة
 فحلقها القلب لا الراس فافهم ووجه الثاني ان الشارح لم يمار بالخلق الا من كان له شعر نزل الامر
 بالموسى على المجلد لم يزل شيئا في رأي العين فلا فائدة لامر موسى فافهم ومن ذلك قول ابي
 باستقبال سوق الهري وهو ان يسوق معه شيئا من التعملين بوجه وكذا لشاعر الهدي انما
 من ابل اوبقر في صفحه سنامة الامين عند الشافعي واحمد وقال مالك في الجانب الايسر وقال ابو
 حنيفة الاشعار محرم فالاول والثاني دليل الاتباع والثالث وجهه انه يعيب الهري في الظاهر
 ويشوه الصورة واجاب الاول ان الاشعار كناية عن كمال الاذعان لامثال امر الله في المحاج
 واشارة الى ان الانسان لو ذبح نفسه في رضى ربه كان ذلك قليلا فضلا عن جيران خلق الله
 والمأثرة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يستحب ان يقلد الغنم
 فعلى مع قول مالك انه لا يستحب تقليد الغنم انما التقليد للابل فقط فالاول مخفف في ترك
 استحباب تقليد الغنم والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع ووجه
 قول مالك ان الغنم لا تقاطعها الشياطين بخلاف الابل فكان النعل في الابل كناية عن صفات الشياطين
 بالنعال بخلاف الغنم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الهري اذا كان من ذر ولا يزال ملكه
 عنه بالنذر ويصير للمساكين فلا يباع ولا يبدل مع قول ابي حنيفة انه يجوز بيعه وايدى الى
 بغيره فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الزام النذر
 بالوفاء ليس هو تركه له والباء ذلك عقوبة له حيث انه اوجب على نفسه ما لم يوجبه الله تعالى
 عليه ومزاحم الثلاثة في مرتبة التشريع فكان في خروجه على ملكه بالنذر مبادرة الى استيفاء الحقوق
 ليرضى عنه سر به حيث ارتكب منهيا عنه ووجه الثاني ان المراء اخراج ذلك النذر ورام مثله
 في القيمة فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز شرب ما فضل عن ولد الهدي مع قول احمد
 انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان النذر
 حقيقة انما وقع على ما كان ثابتا في جسمه لا يستخلف او ما يستخلف ويجرد نظيره فلا حرج
 في الانتفاع به ووجه الثاني دخول اللبن في النذر كما يدخل لبن البهيمة الذي يؤكل

في الميعاد فافهم ومن ذلك قول الشافعي أن ما وجب في الدماء حرام لا يترك منه مع قول أبي حنيفة
أنه يترك من دم القران والقتل ومع قول مالك أنه يترك من جميع الدماء الواجبة إلا جزء
التصديد وفدية الأذى فالأول مشدد خاص بالأكابير والثاني فيه تخفيف خاص بالمترسطين
والثالث مخفف خاص بالهوان ووجه استثناء تصيد ما جاز تصيده في الأذى أنه في الأذى كرامة للجناية
على الصيد وفي الثاني لأجل ما حصل له من الترفه بتقصير الأجزاء المذكورة عن مدة الأذى فافهم
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة في تركه يكره لأن يكره مع قول مالك أن ذلك لا يجزئ فالأول مخفف
والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين مقاربة في الفقه ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة أن أفضل بقعة لبن يوم العقر المرة والحاجب مضمي مع قول مالك أنه لا يجزئ المعقر
الذي لم يعد للزوجة ولا الحبل إلا بجنى فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ودليل القولين الإتيان وتوضيح ما وجب لجهت الإمام مالك ولا يجزئ أنه أحاط من القول الأول
فما لم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن وقت طواف المكن من نصف ليلة الفجر وأفضله ضحى
يوم الفجر ولا أخرجه مع قول أبي حنيفة أنه وقت طلوع الفجر الثاني وآخره ثاني أيام التشريق فأت
آخره إلى الثالث فافهم فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب أن يبدأ في الحج بالحجزة بالوقوف على مسجد الخيف ثم بالوسطى
ثم بجمرة العقبة مع قول أبي حنيفة أنه لا يري منكسا أحدان لم يفعل فلا شيء عليه فالأول مشدد
والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن البداية بالحجزة الموقوفة على مسجد
الخيف هو الأمر الواجب وكل عمل ليس على أمر الشافعي فهو مردود ووجه الثاني أنه مردود من حيث
كمال التبرام فهو مقبول لكنه ناقص في الفضل عن الأول فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
أن نزول المحصب مستحب مع قول أبي حنيفة أنه نسك ووجه قال عمر بن الخطاب هو مكلف
فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ونزول النبي صلى الله عليه وسلم
فيه يحتمل الأمرين معا ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من ينقر في اليوم الثاني حتى غربت
الشمس وجب عليه ما روي عن الأئمة مع قول أبي حنيفة أنه إن كان ينقر ما لم يطعم عليه الفجر فالأول
مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أن المرأة
إذا حاضت قبل طواف الأفاضة لم تقف حق تطهر ونظف ولا يلزم الحبل حبس الجمل لما يلبس
مع الناس ويركب غيرها مع قول مالك أنه يلزمه حبس الحبل أكثر من مدة الحيض وزيارة ثلاثة
أيام ومع قول أبي حنيفة أن الطواف لا يشترط فيه طهارة فظنفت وتدخل مع الحبل فالأول
مشدد والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وقد افق البارزي
النساء التي حصن في الحج ذلك ونقله عن جماعة من أئمة الشافعية ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة أن طواف الوداع واجب من واجبات الحج إلا في حق من أقام بمكة فإنه لا وداع عليه
مع قول أبي حنيفة أنه لا يسقط بالاقامة فالأول مخفف والثاني مشدد وهو لا حوط ويكره
الوداع لأفعال الحج لا للبيت والله سبحانه وتعالى أعلم

باب الإحصاء

اتفق الأئمة الأربعة على أن من أحصر عدو عن الوقوف أو اللطوف أو السعي وكان له طريق آخر يمكنه الوصول منه لزومه قصده قريب أو بعد ولم يتحمل فإن مسلكه ففاته المخرج ولم يكن له طريق آخر يتحمل من حرامه بعين عمرة عند الثلاثة مع قول أبي حنيفة إن شرط التحلل أن يحصره العدو عن الوقوف والبيت جميعا فإن أحصره عن واحد منهما فلا يلزم قول ابن عباس أنه لا يتحمل إذا كان العدو كافرا فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ولثالث كذلك فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان فأقيل فلم يشرع الهدى المحصر مع أن المحصر لم يقم باختياره وانما ذلك على رعيته أنف العبد وموضع الكفارات إنما هو عن الوقوف في امرعه به العبد به فالتجواب الأصح كذلك وأيضا أنه إن العبد ما صد عن دخول حصة الله عز وجل إلا ما عند من الرياسة والكبر فلم يصح له دخول حصة الله الخاصة التي هي للملك فكان الهدى كالحديثة بين يدي الحاجة فإنه يسهل قضاءها وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى ولا تخلفوا عني وسمكم حتى يبلغ الهدى محله فإن الحق للمسلمين شهادة زوال الرياسة والكبر الذين كانوا ما فنع من دخول الحقيق فأن قال قائل إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان معصوما من الكبر وحب الرياسة وقد كان مع أصحابه حين صدقهم المشركون فالتجواب أن ذلك كان من باب التشريع لا منته فادخل نفسه في حكم تواضعهم ونهضه وجوه أخرى لا تذكر إلا مشافهة لأنها من مسائل الخلاف التي كان يفتي به الخوارج من الفقهاء والله أعلم ومن ذلك قول الشافعي أنه يتحمل بنية التحلل والذل والحق مع قول أبي حنيفة أنه لا يصح إلا في حياض حصن أعاصير الحرم فيوطئ رجل يركب له وقتا يتخدر فيه فيتحمل في ذلك الوقت ومع قول مالك يتحمل ولا شيء عليه من ذبح وحلق فالأول فيه تشديد والثاني في مشدد والثالث مخفف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان وثبته الأول بأن في التحلل بما ذكره الإمام الله تعالى كما في نية الخروج من الصلوة ووجه الثاني العمل بظاهر السنة قياسا على الدعاء الواجبة بفعل حرام أو ترك واجب وهذان القولان خاصان بالإكابر وقول مالك خاص بالأصاغر فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في أظهر القولين أنه يجب القضاء إذا تحلل من الفرض لا من التطوع مع قول مالك أنه إذا أحصر عن الفرض قبل الإحرام سقط عنه الفرض ولا قضاء على من كان نسكه نظوا عندهما مع قول أبي حنيفة بوجوب القضاء بكل حال فرضا كان أو تطوعا وهو إحدى الروايتين لأحد فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف ولثالث مشدد فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول تعظيم أمر الفرض لاسيما بعد التزامه والدخول فيه بخلاف التطوع ووجه قول مالك أن من أحصر قبل التلبس بالإحرام فإنه لم يحصل له استطاعة في تلك السنة سقط عنه الفرض ووجه قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه تعظيم أمر الحج بدليل أنه لا يخرج منه بالفساد بل يجب الصوفى في فاسده والقضاء وإن كان نسكه نظوا ومن ذلك قول الشافعي أنه لا قضاء على المحصر المتطعم بالرض إلا أن كان مشروط التحلل به مع قول مالك وأحمد أنه لا يتحمل بالرض ومع قول أبي حنيفة أنه يجوز التحلل مطلقا

فالأول فيه تخفيف تبعاً لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة قولي اللهم محلي حيث حبستني والثاني فيه تشديد والثالث تخفيف ودوجه هذين القولين أن المرض عند ركاعه وأجابك واحداً بأن المريض تمكنه الاستنابة بخلاف من أحصره العدو ولا يخلو الجواب عن الإشكال ومن ذلك اتفاق الأئمة الأربعة أن العبد إذا حرم بغير إذن سيده فلا سيد تخيله مع أهل الظاهر أنه لا ينفذ أحرامه والأمة كالعبد إلا أن يكون لها زوج فيعتبر إزانه مع السيد ومع قول محمد بن الحسن أنه لا يعتبر إزانه الزوج مع السيد فالأول مخفف على السيد الثاني أخف عليه لعدم احتياط فيه إلى تحليل العبد ودوجه اعتبار إزانه الزوج مع السيد كون السيد مالكاً للرقبة واستفتاء الزوج هو الأمر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بجواز أحرام المرأة بغير إذن الزوج ما مع قول الشافعي في إرجح القولين أنه ليس لها أن تحرم بالفرض إلا إزانه فالأول مخفف ودليله أن حق الله تعالى مقدم على حق الأدمى لا سيما في الجب في العمرة واحدة والثاني مشدد في حق الزوج وذلك لضعفه وضعفه عن قهر شهوته أيام الحج ويصح حل الأول على حال الأكابر الذين يملكون شهواتهم والثاني على حال الأصغر الذين هم تحت قهر شهواتهم وكذلك القول في تحليلها من الحج بعد انعقادها فإن الشافعي يقول في إرجح قوليه أن له تحليلها ومالك وأبو حنيفة يقولان ليس له تحليلها هكذا صرح به القاضي عبد الوهاب المالكي وكذلك له منها من حج التطوع في الأبتداء فإن أحرمت به فلا تحليلها عند الشافعي فجميع الأمر إلى مرتبة الميزان في هذه المسائل ودوجه تحليلها وعلمه ظاهر لأن من الأئمة من راعى تعظيم حرمة الحج ومنهم من راعى تعظيم حق الزوج ككون حقه مبنياً على المشاحبة والله تعالى أعلم بالصواب

باب الأضحية والعقيقة

اتفق المسلمون على أن الأضحية مشروعة بأصل الشرع وإنما اختلفوا في وجوبها واتفقوا على أن المرض اليسير في الأضحية لا يمنع الأجزاء وعلى أن الكثير يمنع لأنه يفسد اللحم وعلى أن الجرب يمنع الأجزاء ولكن العود أجمعوا على أن المقطوع الأذن لا تجزئ وكذلك مقطوع الذنب لفوات جزء من اللحم واتفقوا على أنه لا يجوز أن يأكل شيئاً من لحم الأضحية المذنبه وكذلك اتفقوا على أنه لا يجوز بيع شيء من لحم الأضحية والمذنب لا كان أو قطوعاً ولكن ذلك بيع الجمل خلافاً للحنفي والأوزاعي كما سيأتي في الباب واتفقوا على أن البقرة والبقرة تجزئ عن سبعة والشاة عن واحد وقال إسحق بن راهويه تجزئ البقرة عن عشرة واتفقوا على أن وثنت ذبيرة العقيقة يوم السابع من ولادته وكذلك اتفقوا على أنه لا يمس رأس المولود يوم العقيقة وقال الحسن يطلى رأس المولود يومها هذا ما وجدته من مسائل الأئمة والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة وصاحب الإمام أبي حنيفة أن الأضحية سنة مؤكدة مع قول أبي حنيفة أنها واجبة على المؤمنين من أهل مصر واعتبر في وجوبها النصاب فالأول مخفف والثاني مشدد من جهة الوجوب مخفف في اعتبار النصاب فجميع الأمر إلى مرتبة الميزان ودوجه الأول أن البلاء

الذي شرعت الاضحية لرفضه غير محقق لاسباب في حق الاكابر الذين طهر الله تعالى من الخلق
ولذا قهرهم حسن الظن به ووجه الثاني شهود استحقاق العبد نزول البلاء عليه في كل يوم
طول السنة لسوء ما يتعاطاه من الوقوع في المخالفات المحزنة او لما يقع فيه من النقص
في المأمورات فكان اللاتق باهل هذا المشهد وجوب الاضحية واللاتق باهل المشهد الاول
استحبابها ايضا هم التأكيد فيها من حيث اتهامهم بنفوسهم بالخلاف ومن ذلك قول الشافعي انه
يدخل وقت الذبح بطول الشمس من يوم النحر ومضى قدام صلوة العيد والخطبتين صلى الامام
العيد اوله يصل مع قول الامامة الثلاثة ان شرط صحة الذبح ان يصلي الامام العيد ويخطب الا ان
ابا حنيفة قال يجوز لاهل السواد ان يصحوا اذا طلع الفجر الثاني وقال عطائيدخل وقت الاضحية
بطول الشمس فقط فالاول مشدد في دخول الوقت وقيل له الاتباع والثاني فيه تشدد بيد الا
في حق اهل السواد وذلك ليستعملهم ابتداء الوقت وعلى الطعام بين ذهابهم الى حضور الصلوة
والخطبتين ورجوعهم الى بيوتهم فيجدوا الطعام قد استوى فلم يقل ابو حنيفة بدخول وقت
الذبح بالفجر الثاني فكانوا اذا رجعوا من الصلوة وسلموا الخطبتين لا يستوي طعامهم الا بعد
الزوال مثلا فيصير اهل المصر ياكلون ويفرحون واهل السواد في غم حتى يستوي طعامهم
ومعلوم ان يوم العيد يوم مهر ولعب وسرور عادة فكان دخل الوقت والفجر الثاني في معادلة
ذهابهم لساعات الخطبتين والصلوة ورجوعهم من ذلك فرجع الله امام ابا حنيفة ما كان اطول
بانه في معرفة اسرار الشريعة ومن ذلك قول الشافعي ان اخر وقت التضحية هو اخر ايام التشريق
الثلاثة مع قول ابي حنيفة ومالك ان اخر وقت التضحية هو اخر اليوم الثاني من ايام التشريق
ومع قول سعيد بن جبير انه يجوز لاهل الامصار التضحية في يوم النحر خاصة ومع قول القوي
انه يجوز تأخيرها الى اخر شهر ذي الحجة فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد
والرابع مخفف جدا فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقول الاربعة ظاهرا تابع لما ورد في
الاحادِيث والاشار ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان الاضحية اذا كانت واجبة لم يفوت
ذبحها بفوات ايام التشريق بل بين مجمل وتكون قضاء مع قول ابي حنيفة ان الذبح يسقط وتدفه
الى المقام حية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول والثاني
ان الواجب يشدد فيه ويخفف بالنظر لتقييد الذبح بايام التشريق وعدم تقييده به وعن ذلك قول
الشافعي لاحمرانه يستحب لمن اراد التضحية ان لا يخلق شعرة ولا يقل ظفره في عشرة ذي الحجة حتى
يصح فان فعله كان مكروها وقال ابو حنيفة بياض ولا يكره ولا يستحب ومع قول احمد انه
يحرم فالاول مخفف لعدم الوجوب وقول احمد مشدد وقول ابي حنيفة اخف فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع وهو يشهد بالاستحباب والتحريم والكره فان افسد
مراتب الامر هو الاستحباب واعلى مخالفة الامر التحريم ووجه قول ابي حنيفة كون الكراهة او التحريم
لا يكون الا بدليل خاص كما هو مقرر في كتب الاصول ومن ذلك قول الامامة
الثلاثة انه اذا التزم اضحية معينة وكانت سليمة فحدث بها عيب لم يمتنع اجزاؤها وقول

ابي حنيفة انه يمنع فالاول مخفف والثاني مشدد فيجعل الاول على حال الاصاغر والثاني
 على حال الاكابر من اهل الورع المدققين في الادب مع الله تعالى وقد رجع الامر في ذلك
 الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الامربعة ان العصى في الاضحية بمنع الاجزاء مع قول
 بعض اهل الظاهر انه لا يمنع فالاول مشدد خاص بالاكابر الذين يستحيلون من الله تعالى ان يتقربوا
 اليه بشيء ناقص من الصفات والثاني مخفف خاص بالاصاغر الذين لا يراعون الا ما ينقص
 اللحم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه منكره مكسوة القرن
 مع قول احمد انها لا تجزى فالاول مخفف والثاني مشدد ويجعل الامر ان على حالين بالنظر للاكابر
 والاصاغر ومن ذلك قول مالك والثاقي ان العرجاء لا تجزى مع قول ابي حنيفة انها تجزى
 فالاول مشدد خاص بالاكابر من اهل الورع والبر الذين يسهل عليهم تحصيل السليمة من
 العرج والثاني مخفف خاص بالاصاغر ومن ذلك قول الثاقي انه لا تجزى مقطوعة شيء من الذنب
 ولو يسير مع اختيار جماعة من متأخري اصحابه الاجزاء ومع قول ابي حنيفة ومالك انه ان ذهب
 الاقل اجزاء او اكثر فلا ولا احمد في ما زاد على الثلث سراطين فالاول مشدد خاص
 بالاكابر وما بعد مخفف خاص بالاصاغر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة
 الثلاثة انه يجوز للمسلم ان يستنيب في ذبح الاضحية مع الكراهة في الذمي مع قول مالك
 انه لا يجوز استنابة الذمي ولا تكون اضحية فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول كون
 الذمي من اهل النجس في الجملة ووجه قول مالك ان الاضحية قربان الى الله تعالى فلا يليق
 ان يكون الكافر واسطة في ذبحها وهذا اسير في احكام الكافر والمشرك والفرق بينهما لا يسطر في
 كتاب ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو اشترى شاة بذية الاضحية لا تصير اضحية
 بعد ذلك مع قول ابي حنيفة انها تصير فالاول مخفف خاص بالاصاغر والثاني مشدد خاص
 بالاكابر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الثاقي ان ترك التسمية على الذبيحة
 عداوس هو الا بضر مع قول احمد انه ان ترك التسمية عدا لم يجز اكلها وان تركها ناسيا ففيه
 روايتان وبين ذلك قال مالك وعند رواية ثالثة انها تحل مطلقا سواء تركها عداوس هو او ناسيا
 اصحابها كما قاله القاضى عبد الوهاب ان تارك التسمية عدا غير متاول لا توكل ذبيحته ومع قول
 ابي حنيفة ان الذبيحة اذا ترك التسمية عدا لم توكل ذبيحته وان تركها ناسيا اكلت فالاول مخفف
 والثاني ما بعد مفصل الرواية الثلاثة عن مالك فانها مخففة فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه من منع اكل ماله بذكر اسم الله عليه ولو نسي ان اخذ بظاهر قوله تعالى ولا تأكلوا
 مما لم يذكر اسم الله عليه وان كانت الآية عند المفسرين انها هي في حق من بين جموع الاصنام
 والا فذلك ووجه من باسراكل مسلم يدكوا مع الله عليه ولو عمد العمل بقرائن الاحوال
 فان المسلم لا يجر الا على اسم الله لا تكاد الاصنام ولا دنان تخط على باله وقد جمع الامثمة
 الاربعة على استحباب التسمية في جميع امرنا الشارعة فيه بالتسمية وما خالف في ذلك الا بعض
 اهل الظاهر فرجع الامر الى مرتبة الميزان مخفف وتشديدا بالنظر لحال الاكابر

والأصناف فاتهم ومن ذلك قول الإمام الشافعي تستحب الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبح ثم قال أحمد إن ذلك ليس بمشروع ومع قول أبي حنيفة ومالك أنه تكرر الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبح قال الثلاثة ويستحب أن يقول اللهم هذا منك وذاك تقبل مني وقال أبو حنيفة تكرر قول ذلك فالأول من المسئلة الأولى مشدّد ولليله الاتباع والثاني مخفف ودليله قول بعض الصحابة والثالث مشدّد في الترك ووجهه التباعد من شركه عبيد الله مع الله عند الذبح والمبالغة في التفرّد عن صفة من كان بين يده على اسم الأصنام فافهم وأما وجه استحباب قول الذبح اللهم هذا منك وذاك فظاهر الفضل في ذلك لله تعالى أي هذه النعمة من فضلك وهي لك تمليكها لي لم يخرج عن ملكك فذبحها لعبادك ووجه كراهة قول ذلك إيهام امرأ لا ينبغي بضعه في كتاب جرح الله فافهم أبا حنيفة ما كان أدقّ علمه ومن ذلك اتفاق الأئمة الأربعة على استحباب الأكل من الأضحية المتطوع بها مع قول بعض العلماء بوجوب الأكل فالأول مخفف والثاني مشدّد فرجعه الأمر إلى من ينقي الميزان ووجه الأول أن سبب مشروعية التضحية دفع البلاء عن المضطّر وأهل جميع أهل الدار من المسلمين ومن المرأة أن صاحب الأضحية يشارك الناس في ذلك البلاء وهذا خاص بالأصغر وأما الوجوب فهو خاص بالأكابر الذين لا يقدر على تحمل ثقل منة الخلاق عليهم وللشافعي في الأفضل من ذلك قولان أحدهما يأكل الثلاثة ويهدى الثلث ويتصدق بالثلث والثاني وهو المراجحة عند أصحابه أنه يتصدق بها كلها إلا لقما يتدبرك بأكبرها ومن ذلك اتفاق الأئمة الأربعة على أنه لا يجوز بيع جلد الأضحية المندودة أو المتطوع بها مع قول القاضي والأوزاعي أنه يجوز بيعه بألة البيت التي تقاس كالقاس والقدرة والمخل والغريال والميزان فالأول مشدّد خاص بالأكابر وأهل الرفاهية والثاني مخفف خاص بالأصغر وأهل المجاعات وحلّ ذلك عن أبي حنيفة أيضاً وقال عطاء لا بأس ببيع أهلب الأضاحي بالبراء وغيرها ثم وجهه عدم بلوغ عطاء في ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الأبل أفضل ثم البقر ثم الغنم مع قول مالك أن الأفضل الغنم ثم الأبل ثم البقر ووجه القولين معروف أن الأبل أكثر لحمها والغنم أطيب فيصّل الأول على حال الفقر والمساكين والثاني على حال الأكابر الدنيا المترفين فيضي كل إنسان بما هو ميسر عنده ويجب أن يأكل منه فرجعه الأمر إلى من ينقي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز أن يشترك سبعة في بدنة سواء كانوا من فرقدين أو من أهل بيت واحد مع قول مالك أنها لا تخزئ إلا إذا كانت نظراً وكانوا أهل بيت واحد فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجعه الأمر إلى من ينقي الميزان ومن ذلك قول مالك والثاقلان العقيقة مستحبة مع قول أبي حنيفة أنها مباحة ولا أقول أنها مستحبة ومع قول أحمد في أشهر روايته أنها سنة والثانية أنها واجب فاحذرها بعض أصحابه وهو من هب الحسن ولدود فالأول والثالث مخفف والثاني أخف والراسع مشدّد فرجعه الأمر إلى من ينقي الميزان وظاهر الأدلة يشهد للوجوب والتدب معاً وكل منهما راجع فالاستحباب خاص بالمتوسطين اللذين يساهمون بغنمهم وترك بعض المسنة

والوجوب خاص بالأكابر الذين يؤخذون نفوسهم بذلك ولا باحة خاصة بالأصغار ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن السنة في العقبة أن يذبح عن الغلام شاتان ومن الجارية شاة ومن مالك أنه يذبح عن الغلام شاة واحدة كما في الجارية فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الله تعالى جعل الذكر بمثابة الأنثيين في الأمر وفي الشهادة وغير ذلك ووجه الثاني النظر إلى الروح المدبرة للجسد فإنها واحدة لا توصف بذكر أو أنثى فان ذبح صاحب هذا الشهيد عن الغلام شاتين فهو احتياط مع موافقته للوارد ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بإسقاطه عدم كسر عظام العقبة وإنما تقطع أجزأه كباراً وتغاولاً بسلاطة الولد مع قول غيرهما أنه يستحب كسر عظامها تغاولاً بالذبول وكثرة التواضع وخمود ناز البشعة والله تعالى أعلم

باب النذر

اتفق الأئمة على أن النذر يجب الوفاء به أن كان طاعة وإن كان معصية لم يحرم الوفاء به ود على أنه لا يعم نذر صومه يوم العيد يذبح أيام الحصى فإن نذر صوم العيدين وصل صومه مع التبريم عند أبي حنيفة ودلى أنه لو نذر صوم عشرة أيام جاز صومها متتابعاً ومتفرقاً وقال داود يلزمه صومها متتابعاً فالأول خاص بالأصغار والثاني خاص بالأكابر من أهل الاحتياط هذا ما وجدته من مسائل الأئمة وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يلزم بئذ المعصية كفارة مع قول أحمد في أحاديثه روايته أنه ينقذ ولا يعمل فعله ويجب كفارة فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ونجها الأول عدم ورود نص في ذلك بالكفارة ووجه الثاني الثاني أنه نذر معصية فهو معصية بذاته وإن لم يفعلها فيما ثم على ذلك فكان وجوب الكفارة لا لثوابه وإفعا عنه أثم نية فعل تلك المعصية ومن ذلك قول الشافعي أنه لو نذر مذبذب ولد أو نفسه لم يلزمه شيء مع قول أبي حنيفة وأحمد في أحاديثهم روايته أنه يلزمه ذبح شاة وبه قال مالك ومع قول أحمد في الرواية الأخرى أنه يلزمه كفارة يمين فالأول مخفف والثاني والثالث فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم ورود نص في ذلك ووجه الثاني ما بعده أنه معصية فكان فيه شاة قتيلاً على الماء الواجبة في الحج بفعل حرام أو كفارة يمين قتيلاً على اليمين إذا احتسب فيها ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من نذر نذراً مطلقاً صح وهو الأصح من مذهب الشافعي والقول الثاني له عدم الصحة حتى يعلقه يعني النذر المذكور بشرط أو صفة فالأول مخفف والقول الثاني للشافعي فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول سلوك الأدب مع الله تعالى أن لا يعادق حضرة بلا حصول شيء يؤجر عليه لأن ذلك كله كالملاعبة فهو كمن نرى نقلاً من الصلوة مطلقاً من غير تعيين فإنه نعم صلوة ووجه الثاني أن تعليقه بشرط أو صفة هو موضوع النظر فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من نذر ذبح عبده لم يلزمه شيء مع قول أحمد في أحاديثهم روايته أنه يلزمه ذبح شاة والرواية الأخرى يلزمه كفارة يمين فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وقد تقدم وجوبه

مثل ذلك قريبا ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن من نذر ما يلزمه الوفاء به لا غير مع
 قول الشافعي في إحدى القولين أنه يلزم كفارة لا غير والعقل الآخر تخيير بين الوفاء به وبين
 كفارة يمين فالأول مشدد والثاني وما بعده فيه تخفيف فزعم الأمازي في ترتيب الميزان ومن ذلك
 قول الشافعي أن من نذر قربى في الجاهل كان قال أن كلمت فلانا فله على صوم أو صدقة فهو مخير
 بين الوفاء بما التزمه وبين كفارة يمين مع قول أبي حنيفة أنه يلزمه الوفاء بكل حال ولا تخير به
 الكفارة ومع قول مالك وأحمد أنه يجزيه الكفارة ويقال إن العمل عليه فالأول فيه تخفيف
 والثاني مشدد والثالث قريب منه فزعم الأمازي في ترتيب الميزان وقبح الثالث ظاهر في كتب
 الفقه ومرجعه الاجتهاد ومن ذلك قول الشافعي في من نذر أن يتصدق بثلاث جميع أمواله المذكورة استحبها بأوفى قول
 يتصدق بجميع مع قول أبي حنيفة أنه يتصدق بثلاث جميع أمواله المذكورة استحبها بأوفى قول
 أخر أنه يتصدق بجميع ما يملكه ومع قول مالك أنه يتصدق بثلاث جميع أمواله المذكورة و
 غيرها ومع قول أحمد في إحدى روايتيه أنه يتصدق بجميع الثلاث من أمواله وفي الرواية
 الأخرى الرجوع إليه فيما لواء من مال دون مال فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف وما بعده
 قريب منه فزعم الأمازي في ترتيب الميزان ووجه هذه الأقوال معروف ومرجعه الاجتهاد
 ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في أصح قوليه أن من نذر الصلوة في المسجد الحرام تعين
 فعلها فيه وكذا القول في مسجد المدينة ولا قضى مع قول أبي حنيفة أن الصلوة لا تعين
 في مسجد بل في أي مسجد فالأول مشدد بخلاف الثاني وهو خاص بالأصغر الذين يشهدون تغاير المساجد في الفضيلة
 من حيث ما ورد في بعضها من الفضل والثاني مخفف وهو خاص بالأكابر الذين يشهدون تساوي
 المساجد في الفضل من حيث نسبتهما إلى الله تعالى بقوله وإن المساجد لله لا من حيث ما جعل الله
 تعالى لتكليف من الفضل للمساجد الثلاثة ويصعب أن يكون القائلون بالأول يشهدون كن لك هذا
 المشهد بالأصالة ثم زادوا عليه من حيث ما ورد من التفضيل فيكون أكمل من القائلين بالتساوي
 فقط ونظير ذلك الأسماء الإلهية لا يقال إن الاسم الرحيم أفضل من الاسم المنتقم مثلا لرجوع
 الأسماء كلها إلى ذات واحدة فكن لك القليل في نسبة المساجد إلى الله وما ورد في التفاضل بينها
 راجع إلى العبد بحسب ما يقوم في قلبه من التعظيم لذلك الاسم أو بالنظر إلى ما جعله الله للعبد فيه
 من الثواب لا غير ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو نذر صوم يوم بعينه ثم أفل بعد قضاءه مع
 قول مالك أنه إذا أفل بالمرض لا يلزمه القضاء فالأول فيه تشديد وهو خاص بالأكابر والثاني فيه
 تخفيف من حيث التفضيل وهو خاص بالأصغر ووجه الأول قياس النذر على الفرض في نحو قوله
 تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر يجامع الوجوب في كل منهما ووجه الثاني
 تخلف النذر عن درجة الفرض لأنه ما أوجب العبد على نفسه دون الحق تعالى ولا شك أن الحق
 ما أمره بالوفاء به إلا عقوبة له على سوء أدبه في مزاحمة الشارع في التشريع ولذلك وسره
 الذي عنه وحده بعض المحققين من جملة الفضول المنهي عنه وما مدح الله تعالى الذي يوفى
 بالنذر إلا من حيث تداركهم الوفاء به لا من حيث ابتدائه فافهم ومن ذلك قول مالك

واحد عند قصد البليت المحرم وليس يكن له شيء ولا عسرة أو فذر للشئ الى بيت الله المحرم
 ثم هو القصد بحج أو عسرة وزنه للشئ من ديرة أهل مع قول أبي حنيفة أنه لا يلزمه شيء
 إلا إذا نذر للشئ الى بيت الله المحرم وأما إذا نذر القصد فلا نذر له اليه فإن الأول مشدد والثاني فيه
 تخفيف فراجع الأمر الى مرتبة الميزان وكل منهما وجه بالنظر لا كابر ولا صاغر ومن ذلك قول
 الشافعي في أحد القولين طي حنيفة أن من نذر للشئ الى مسجد المدينة أو لأقصى لا ينعقد نذره
 مع قول مالك وإسحاق والشافعي وأما جرح قوله أنه ينعقد ويلزمه فالأول مخفف والثاني مشدد
 فراجع الأمر الى مرتبة الميزان وقد تقدم ترجيحهما تفاوت المساجد تساويها قربا وبعدا
 ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي مالك أنه نذر فعل مباح كان قال الله على أن أمشي الى بيتي
 أو أركب فرسي أو ألبس ثوبي فلا شيء عليه مع قول الشافعي أنه يلزمه كراهة عين إذا خالف وإن
 كان لا يلزمه فعل فلك مع قول أحمد أنه ينعقد نذره بذلك وهو مخير بين الوفاء به وبين الكفارة
 فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تخفيف فراجع الأمر الى مرتبة الميزان ووجه
 كل من هذه الأقوال أرجح الى اجتراء القائل به والله تعالى أعلم

كتاب الأطعمة

اجتمعوا على التحريم النعم حلال وانفقوا على أن كل طير لا تخلب له فهو حلال وكذلك اتفقوا على أن
 الأرب حلال وكذلك اتفقوا على أن الحلال من حيوان البحر السمك وانفقوا على أن الجلالة
 إذا حبست وطلعت طاهر حتى زالت راحة النجاسة حلت عندئذ زالت الكراهة عندهم
 لا يقولون بحرهم كالأشمة الثلاثة قالوا ويحبس البعير والبقرة أربعين يوما والنساء سبعة أيام
 والجلبة ثلث أيام واجمعوا على جواز الأكل من الميتة عند الاضطرار وكذلك اتفقوا على أن
 السم من الزيت أو غيره مما من الأدهان إذا وقعت فيه فارة فاليف وما حولها حل كل الباقي
 وكان طاهر أو كان ذلك مجموع على تحريم الأكل من البستان إذا كان عليه حائط إلا باذن مالك
 هذا ما وجدته من مسائل الأجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأمام
 الشافعي وأحمد وإسحاق ومحمد بن حنبل مع قول مالك بكراهته وقول أصحابه بحرمته
 وهو قول أبي حنيفة فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فراجع الأمر الى مرتبة
 الميزان ووجه الأول أنه مستطاب عند الأكارب من الأمراء وأبناء الدنيا ووجه الكراهة
 كونه مانرا في الاستطابة عن لحم النعم ووجه التحريم خوف انقطاع نسله إذا قبل بإباحته
 فيضعف الاستعداد لأمر المحرم كما أشار إليه قوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من
 قوة ومن رباط الخيل فإن الأمر برباطها يقتضي إبقائها وعدم ذبحها ولو حل كل لحمها في الجملة
 فافهم ومن ذلك قول الأشمة الثلاثة يتحدريم كل لحم البغال
 والحكمير الأهلية مع قول مالك بكراهته كراهة مطلقة وقال
 محققو أصحابه أنه حرام ومع قول الحسن بن حنبل أكل لحم البغال وقال ابن
 عباس يحل أكل لحم الحكمير الأهلية فالأول والثالث مشدد والثاني فيه

تخفيف والرأفة محذوف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول قولها ظاهر حمل على اختلاف
طباع الناس فمن طاب له أكل شيء من ذلك فلا حرج ومن لم تطيب نفسه فلا حرج
ينسحب له ذلك لما فيه من حصول الضرر في الجسم غالباً ومن ذلك اتفاق الأئمة على أنه لا
حرج عليهم كل ذي ناب من السباع ومخولب من الطير يعذره على غير ذلك كالعقاب والصقر والماءز
والشاهين وكذلك لا تخليب له إذا كان يأكل الحيف كالفسر والرمم والقرب لا يقهر ولا سوط غير
غراب التريخ مع قول مالك بإباحة ذلك كله على الإطلاق فالأول مشدد وقول مالك فيه تخفيف
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه غير مستطاب لاهل الطباع السليمة ولأن فيه
قسوة من حيث أنه يقسر غيره ويقهره من غير رحمة بذلك الحيوان المقسور فيسري نظير تلك
القسوة في قلبه لأكله فافق قلب العبد صار لا يحسن قلبه إلى موعظة وصار كالحيسان
ومن هنا ورد النهي عن الجلوس على جلد الفارس السباع لأنه يورث القسوة في القلب كما جرب
ووجه تحريمه يأكل الحيف لأنه مستحب ووجه قول مالك أن بعض الناس يستطبه فيبأ
له أكله فإن العلة في تحريمه غير المستطاب إنما هي من جهة الطب وذلك لأن أكل كل ما لا تشبهه
النفس يوجب بطء الهضم فيورث الأمراض عكس كل الإنسان ما تشبهه نفسه فإنه يكون
سريع الهضم وكل الشدة الشهوة إليه كان أسرع فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
في المشهور عنهم أنه لا كراهة فيما نهي عن قتله كالخفاف المدهد والخفاش والبوم والبعاء
والطاووس مع قول الشافعي في رجم القولين أنه حرام فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه لو كان أكله يؤذي لمكان نحي عن قتله ووجه الثاني أنه
لا يزم من النهي عن قتله حل أكله فقد يحرمه وذلك كل كلب الصيد والماشية فافهم ومن ذلك
قول الأئمة بتحريم أكل كل ذي ناب من السباع يعذره على غير كالأسد والسنم والذئب
والفيل والذب والهر إلا ما لكا فإنه أباح أكل ذلك مع الكراهة فالأول مشدد والثاني
مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حمل الثاني على حال أصحاب الضرورات والأول على
أصحاب الرفاهية فافهم ومن ذلك قول صاحب التبيين بتحريم أكل الزبابة مع قول السبكي
في الفتاوى الحلبية أن المختار حل أكلها فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حمل ذلك على حال
اهل الضرورات وحال أصحاب الرفاهية ومن ذلك قول الشافعي وأحمد محل الثعلب والضبع
مع قول مالك بكراهة أكل لحمهما ومع قول أبي حنيفة بتحريمهما فالأول مخفف والثاني
فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه ذلك كله ظاهر يرجع
إلى اجتماع المجهدين ومن ذلك قول مالك والشافعي بالتحريم لم الضب وفي البيهقي روايتان فالأول مخفف
والثاني فيه تشديد وكذلك ما بعده فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة بتحريم أكل جميع حشرات الأرض كالفار والذئب والذئب معدته أو الذئب
يسهل غيظه مع قول مالك بكراهته دون تحريمه ويصح حمل ذلك على جالين ومن ذلك الأئمة
الثلاثة أن الجراد يؤكل ميتاً على كل حال مع قول مالك أنه لا يؤكل ميتاً ما مات خف انفله من

غيره بسبب بصورته فالأول تخفيف والثاني فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك الشافعي في كل القنفذ مع قول أبي حنيفة وأحمد في حريمه ومع قول مالك لا بأس بكل الخنزان والخنزير كبيت الخلد دابة عناء تشبه الفلأول تخفيف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ومن في ذلك قول أبي حنيفة وأحمد الشافعي في أصح قوليه أنه يحرم أكل ابن ياربي مع قول مالك أنه مكروه فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قوليه أن الحرة الوحشية حرام مع قول مالك أنها مكروهة فقط ومع قول أحمد في إحدى روايتيه أنها مباحة وفي الأخرى أنها حرام فالأول والرابع مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال يرجع إلى اجتماع الجمهور ومن في ذلك قول أبي حنيفة لا يؤكل من حيوان البحر إلا السمك وما كان من جنسه خاصة مع قول مالك أنه يجوز أكل غنم السمك من السلطان وكلب السماء والضفدع وخنزيره لكن الخنزير مكروه عنده وروى أنه توقف فيه ومع قول أحمد يؤكل جميع ما في البحر إلا القسما والضفدع والكرع ويفتقر غير السمك عنده إلى الذكاة كخنزير البحر وكلية وإنسانه ومع قول بعض أصحاب الشافعي وهو الأصح عندهم أنه يؤكل جميع ما في البحر وقال بعضهم لا يؤكل إلا السمك وقال بعضهم لا يؤكل كلب الماء ولا خنزيره ولا فأرته ولا عقربه ولا حيتته وكل ماله شبهة في البر لا يؤكل وراجع بعض الشافعية أن كل ما في البحر حلال إلا القسما والضفدع والحية والسرطان والسحفاة فالأول مشدد والثاني وما بعده فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن ظاهر الآيات والأخبار يعطي اختصاص كل السمك فقط لأنه هو المستطاب الذي امتن الله تعالى علينا به ووجه قول مالك الأخذ بقوله تعالى أحل لكم صيد البحر فشمل كل ما فيه إلا الخنزير وأحق الخنزير وهو مبني على أن الأحكام تدور على الاسم أي الذوات وقد سئل مالك عن الخنزير هل يحل فقال هو حرام فقبل له أنه من البحر فقال أن الله حرم لحم الخنزير وأنتم سميتموه خنزيرا وبقيته وجوه الأقوال ظاهرة من كونه في كتب الفقه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بكراهة أكل لحم الجلالة من بقرة وشاة وغيرهما مع قول أحمد بتحريم أكل لحمها ولبنها وبويضها فالأول فيه تخفيف وهو خاص بأصحاب الحاجات والثاني مشدد وهو خاص بأهل الرفاهية فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي أنه يجزئ للضطر أكل الميتة ولا يجب مع قول غيره أنه يجب فالأول تخفيف والثاني مشدد على قاعدة ما كان ممنعاً منه ثم جاز وجب ووجه الأول مراعاة ترجيح تحريم الميتة ووجه الثاني مراعاة ترجيح ما يرفع الحرام عن العبد فالأول خاص بالأكل المتروعين المشركين والثاني خاص بالأصاغر فكأن لسان حال الأكل يقول لما تترك أكل الميتة تنزهها بطريق عن أكل الفحشاء من حيث أنها محل نظر الله إليها كإبراهيم وكان لسان حال الأصاغر يقول أن مراعاة بقائه نفس من حيث أنها رديعة لله عندي أولى من مراعاة أكل الفحشاء فإن الله تعالى يحب بقاء العالم أكثر من ذهابه قال تعالى لا تتفرقوا بآبائكم إلى التهلكة وقال تعالى وإن جنحوا للسلم فاجنحوا لقد تقدم أن داود عليه الصلوة والسلام لما بقى

بيت المقدس كان كل شيء بناه يهدم فسلك الى الله عز وجل فادعى اليه تعالى ان يبعثني بقوم
 بناؤه على يدى من سفك الدماء فقال لا يخرجك اليك في سبيلك من اليه فادعى اليه فقال
 بلى ولكن السوا جهادى استهى ومن ذلك قول ابى حنيفة والثاقي فى احد قول ابى حنيفة
 له اى المضطر الشيعى وانما يأكل من الدقيق مع قول مالك واخذ فى احدى روايتيه انه يبيع
 ومع قول الثاقي فى ارجح قوليه انه ان توقم حلالا قريبا لم يجز غير سد الرمق ومع قوله ان لا ينظر
 فى طريق يشبع ويتردد فالاول فيه تشديد وهو خاص بالكابر والثاقي فيه تخفيف وهو خاص
 بالاصغر الذين لا يقدر على شدة الجوع وتوجه الراجح من قول الثاقي العمل بقاعدة مما حاز
 للضرورة فقد بقدرها وتوجه جواز التردد منها الاخذ لنفسه بالاحتياط فقد لا يجوز شيئا بعد
 ذلك يأكله حتى يشرف على الهلاك ومن ذلك قول مالك واكثر اصحاب الثاقي وجماعة من اصحاب
 ابى حنيفة ان المضطر اذا وجد ميتة وطعام الغنم يأكل طعام الغنم اذا كان غائبا بشرط
 العئمان ويترك الميتة مع قول جماعة من اصحاب ابى حنيفة وبعض اصحاب الثاقي انه يأكل
 الميتة فالاول مشدد واجتناب الميتة والثاقي مشدد فى اجتناب مال الغنم فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان وتوجه الاول ان الغالب سوية بدل العبد طعامه المضطر وعدم توقفه فى ذلك فقد تم على
 الميتة وتوجه الثالث ان الميتة لا تتبع فيها الاخذ من الخلق فى الدنيا ولا فى الآخرة فكان اكلها اخف
 من اكل طعام الغنم ولوحصل اكلها لبعض مرض فى الجسد فيرجى الشفا منه بالمداواة ان شاء الله
 تعالى وقد مر على شخص من ارباب الاحوال فى الخيل ايام عد الماء وهو يتعش فى دجاجة ميتة
 فنظرت اليه شريفا فقال لى استعذ بالله تعالى من زمان صاذا الفقير فيه يقدم
 الميتة على ما فى يدى الناس ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على تعذر تطهير الدهن المائت اذا
 تفحصت ثمنه فصرح مع قول بعضهم ان الدهن يطهر بفلسه فالاول مشدد والثاقي مخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكذلك اتفقوا على جواز الاستصباح به مع قول الثاقي انه لا يجوز
 الاستصباح به فيجمل كلام المائت فى المسئلتين على حال اهل الرفاهية من الاغنياء ويجمل كلام
 الجوع على اهل المضروحات ومن ذلك قول ابى حنيفة والثاقي باباحة الشحوم التى حررها
 الله تعالى على اليهود اذا اتولى ذبحها هي فليس يردى مع قول مالك فى احدى روايتيه انها
 تحرم وفى الرواية الاخرى انها مكروهة وهما كالروايتين عن احمد واختار جماعة من اصحابه
 التحريم وجماعة الكراهة منهم الحرقى فالاول مخفف ومقابل له من التحريم مشدد ومن الكراهة
 فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجه هذه الاقوال ظاهرة من ذلك قول ابى
 حنيفة ان من اضطر الى شرب الخمر لعطش او دواء له شرها وهو احد قول الثاقي مع قول الثاقي
 فى اصوله انه منعم مطلقا ومع قوله فى القل الاخر انه يجوز للعطش ولا يجوز للتداوى واختار
 جماعة فالاول مخفف والثاقي مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجه
 الاول ان الضرورات تبين المحظورات وتوجه الثاني ان الله تعالى حرم شراب الخمر لم يصح
 لنا يجوز شرابا لعطش او دواء فنفق عن الشراب او شراب بقطع النظر عن كذا ذلك مما حاز توافق

عنه ونستغفر الله تعالى ويحرم حمل الإباحة على حال الأصغر والمنع على حال الأكبر ووجه المنع
 في التبرؤ من العيش قوله صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى لم يجعل شقاء أمة قسما حراما
 عليها ومن ثلث قل لا أئمة الثلثة أنه لا يجوز لمن من بيتان غير وهو غير محط أن لا كل
 من فاختة الرطبة من غير ضرورة إلا أن قاله وأما مع الضرورة فها كل بشر طافضمان مع قول
 أحمد في إحدى روايته أنه يباح له الأكل من غير ضرورة ولا ضمان عليه ومع قوله في الرواية
 الأخرى أنه يباح للضرورة ولا ضمان عليه فالأول مشاهد وهو أحق للملادين والثاني مخفف
 وهو ظاهر دعوى الناس فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلثة باستحباب
 ضيافة المسلم المسلم إذا مر على قريبه ولو كان ذات صديق ولم يكن به ضرورة دون الوجوب مع
 قول أحمد بوجوب الضيافة المذكورة لكن الوجوب لميل إلى واحدة والثلث مستحبة وصق اعتنع
 من الوجوب ما عليه حديثنا فالأول مخفف خاص بأحد الناس والثاني مشدد خاص بأهل المروءات
 فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه مطابقة الضيف بحق ضيافته تعليم أخيه الكريم والمروءة وطلب
 تخلص ممة أخيه من تبعه الجلالة بحق ثم إن من المروءة إسقاط ذلك الحق بعد توبته
 في ضمة المضيف ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الطبيب الكسب المزبلة والصناعة مع
 قول الشافعي في ظاهر قبايه أن أفضل الكسب التجارة ووجه القولين ظاهر ما رجع إلى الإخلاص
 وكثرة النفع للمتعدى إلى الناس قد مر ما يشهد لكل من القولين والله تعالى أعلم

كتاب الصيد والذبائح

اجتمعوا على أن الذبائح المعتبر بها ذبيحة للمسلم العاقل الذي يتيقن من ذبحه سواء الذكور والإناث
 وكذلك اجتمعوا على تحريم ذبائح الكفار غير أهل الكتاب وعلى أن الزكوة تقسم بكل ما انفرد به وحصل
 به تقسيم الخلق إلى المرى من مسكين وسيف وزاجر وحجر يقسم له حل يقسم كما يقسم السلام المحرد
 وانفقوا على أنه لو بان الرأس لم يحرم ذلك المذبوح وقال سعيد بن المسيب يحرم ووجه هذا القول
 أنه ليس على كيفية الذبح للمشرع وكذلك انفقوا على أن السنة أن تقرب الأبل قاشمة معقولة
 وعلى أن تذبح البقر والغنم مضطجعة وانفقوا على جواز الاصطياد بالجوارح المعلة كالكلب و
 القهول والعصفور والشاهدين والباقي لا الكلب إلا سيدي عندنا أحمد كما سيأتي وعن ابن عمر و
 جماعة أنه لا يجوز إلا الكلب فقط ولو رمى طائرا فخرج منه فشق إلى الأرض فوجده ميتا حل
 باتفاق الأربعة فهذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فغير ذلك قول
 الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز الذكوة بالسنن والظفر مع قول أبي حنيفة تصح إذا كان منفصلا يعني
 عن الذبائح فالأول مشدد ودلالة النفي عن الذبائح والثاني فيه تخفيف ووجهه إذا كان منفصلا
 عنهما أي عن الذم بخلافهما متصلين فإن حرمتها تكون ضعيفة لا تكاد تقسم للحاقوم والمرئ
 فيؤدى ذلك إلى اعتد باب الحيوان وعدم الاستسراع في الذبح لما صور به حق قال بعض
 العلماء إمامته يشترط في الذبح أن لا يرفع المسكين أسننها مثلاً ومقرفها ثم عاد حجت الذين يحرمان
 فأنهم فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك يجب قطع هذه الأربعة وهي الخنزير

والذي والودجان مع قول الشافعي انه يجب قطع الحلقوم والريء فقط ومع قول أبي خنيفة انه
يجب قطع ثلاثة من الحلقوم والريء والودجين فالاول فيه تشديد والثاني تخفيف والتاثير فيه
تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه ما ظهر فان كلامهما يخرج كل واحد منهما عن الذي يضر بقاؤه
في النجاسة ولهم بداهة ومن ذلك قول أبي خنيفة والشافعي انه لو نزع الحيوان من بطنه وسبق
فيه حياة مستقرة عند قطع الحلقوم وحل الاغلا وتقرط حياة المستقرة بالحركة الشديدة مع
خروج الدم وقال مالك واحد لا يخل بجلد فالاول يخفف والثاني مشددة ووجه الاول معروف
وجه الثاني انه خلاف الذي في المشهور ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو غر ما يذبح
او ذبح ما يذبح حل مع الكراهة مع قول مالك انه لو ذبح بعد الوغى شاة من غير ضرورة لم يوكل
وحله بعض اصحابه على الكراهة فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ان لم يحصل على
الكراهة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الترخيم انه ذبح غير مشرووع وكل عمل لا يوق
الشريعة فهو غير صحيح فلا يخل ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو ذبح حيوانا لم يأكول
فوجد في جوفه جنينا ميتا حل كله مع قول أبي خنيفة انه لا يخل فالاول محمول على حال من
طابت نفسه باكله مع العمل بمحدث ذكاة الجنين بذكاة امه والثاني فيه تشديد محمول على حال
من لم تطب نفسه باكله ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز الاصطياد بالكل المعلوم
سواء كان اسودا وغيره وبغيره من الجوارح المعللة مع قول احمد انه لا يخل صيد كلب الاسود
ومع قول ابن عمر بمجاهد انه لا يجوز الاصطياد الا بالكل فقط فالاول يخفف والثاني فيه
تشديد وكذلك الثالث ووجه استثناء الكلب الاسود ما ورد من انه شيطان وصيد الشيطان
رجحانه لا كسار له ولو كان له كتاب محل صيد كذب به فافهم ووجه قول ابن عمر ومجاهد ان
الاصطياد بالكل هو الوارد في الاطليات وان كان المراد بالكل كل ما فيه نكبات فشميل السبع
وغيره مما انه ورد ما يشهد التسمية السبع كلب اللهم سطر عليه كلبا من كلابك فسط الله تعالى
عليه السبع فأكله ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يشترط مع كون الكلب للمعلم اذا استرسل
على الصيد يطلبه واذا نزع جرحه عنه ان يزجر واذا الشلاه استثنى كونه اذا اخذ الصيد امسكه على
الصائد وخلي بينه وبينه مع قول مالك ان ذلك لا يشترط فالاول فيه تخفيف والثاني فيه
تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني حصول الانقياد للصائد بتلاقش شرط الاول
ان كان فعل الجارح اذا جمعت الثلاثة فعلى الصائد ووجه الاول انه لا يحصل كمال الانقياد
الا بكونه عيسا والصيد للصائد ونحو بينه وبينه ولا ياكل منه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول أبي خنيفة واجهانه يشترط في الجارح ان تتكرر منه الشرط مرات حتى يسمى معلما
واقول ذلك مران مع قول مالك والشافعي ان ذلك يحصل بمرة واحدة فالاول فيه تشديد والثاني
يخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح على الاول على حال اهل الودع والثاني على غيرهم
ومن ذلك قول الشافعي باستعمال التسمية عند ذبحه الى الجارح حجة على الصيد
وانه لو تركها ولو عابها لم يجر مع قول أبي خنيفة انها شرط في حال كونه ذكرا وان تركها

ناسيا حل اصطبل فلا ومع قول مالك انه ان تعذر تركها لم يحل بان ينسى خفيصا روايتان ومع قول
 احمد في اظهاره بانها ان كان تركها عند سبال الكلب الذي لم يحل الاكل من ذلك الصيد على
 الاطلاق عند اكل الترك اوسيرا ومع قول داود والشعبي وابو ثور ان التسمية شرط في الاباحة
 بكل حال فاذا ترك التسمية عامدا او ناسيا لم تؤكل تلك الذبيحة فالاول مخفف والثاني والرايع مشدد
 والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والاحاديث تشهد لجميع الاقوال فان الامر بالتسمية
 يشمل الوجوب والندب فاقدم ومن ذلك قول الاثمة الثالثة ان الكلب لو عقر الصيد
 ولم يقتله ثم ابرك وفيه حياة مستقرة فذات قبل ان يسع الزمان الذكاة حل مع قول ابى
 حنيفة انه لا يحل فالاول مخفف والثاني والرايع مشدد واللائق باهل الورع الثاني واللائق
 بغيرهم الاول ومن ذلك قول ابى حنيفة والاك في اشهر روايتيها والشافعي في اصح قوليه ان الجاهل
 لو قتل الصيد بقتله حل مع قول احمد وابى يوسف ومحمد وغيرهم لا يحل فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان واللائق باهل الخصاصة الاول وباهل الرفاهية
 الثاني ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي في ارجح قوليه واحمد ان الكلب المعلم لو اكل من
 الصيد حرم وكذا ما صاده قبل ذلك مما لم ياكل منه مع قول مالك والشافعي في القول الاخر انه يحل
 فالاول مشدد خاص باهل الورع والثاني مخفف خاص لاحادك اس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك قول الاثمة الثالثة ان جارية الطير في اكل كالكلب مع قول ابى حنيفة انه لا يحرم
 ما اكلت منه جارية الطير فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
 قول الشافعي في اصح قوليه واحمد انه لو رمى صيدا وارسل عليه كلبا فعقره وغاب عنه
 ثم وجد ميتا والعقر مما يجوز ان يمت به لم يحل به مع قول ابى حنيفة انه ان
 وجد في يومه حل او بعد يومه لم يحل واختار جماعة من اصحاب الشافعي في الحل لصفة الحديث
 فيه فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثالثة
 انه لو نصب اجولة فوقر فيها صيد مات لم يحل مع قول ابى حنيفة انه ان كان فيها سلام فقتله
 يحرم حل فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الاثمة
 الثالثة انه لو وحش انس لم يقتل عليه فذكاته حبيس فذكاته الذكاة الوحشي مع قول مالك ان ذكاته
 في الحلق واللبية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر
 ومن ذلك قول الشافعي احمد في احاديثه روايتيه انه لو رمى صيدا فقتره نصفين حل كل واحد من
 القطعتين بكل حال مع قول ابى حنيفة انها لا يحلان الا ان كانتا سواء ومع قول مالك ان كانت
 القطعة التي مع الرأس اقل لم تحل وان كانت اكثر حلت ولم يحل الاخرى فالاول مخفف والثاني
 فيه تشديد والثالث مفصل لوجه الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال مل جمع لاجتهاد
 المجتهدين ومن ذلك قول الشافعي ومالك في احاديثه روايتيه انه لو ارسل الكلب على الصيد
 فزجره فلم يفرج منه او في عدوه لم يحل اكله مع قول ابى حنيفة ولحمد بجله فالاول مشدد والثاني
 مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الاثمة

الثلاثة أنه لو اظلمت العين من بين يديه لم يزل ملكه عنه مع قول أحمد أنها لا بعد في اليد من ملكه عنه فالأول مخفف والثاني مفصل فرجم الأمر إلى ما بقي الميزان ولكل واحد وجه أحق إلى ما ظهر المجتهدين ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو صاد طائر أو ما وجد في البرجعة فصار إلى البرج غير لم يزل ملكه عنه مع قول مالك أنه لو لم يكن أنس به برجعه بطول ملكه صدق ملكا لم ينتقل إلى البرجعة فإن عاد إلى برجعه عاد إلى ملكه فالأول مخفف والثاني مفصل فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

ولنشرع في ريم البيوع وما بعده من زوم النكاح والجراح إلى آخر أبواب الفقه على وجه الاختصار في ذكر مسائل الخلاف وتوجيهها بما لا يطول الكتاب وتعمير كتابته على غرض الناس فاقول وبالله التوفيق والهداية وهو حسبي ونعم الوكيل

كتاب البيوع

أجمع العلماء كلهم على حل البيع وتحريم الربا واتفقوا على أن البيع يصح من كل بالغ عاقل مختار مطلق التصرف وعلى أنه لا يصح بيع المجنون هذا ما وجدته من مسائل الأئمة والاتفاق والبالا وأما المسائل التي اختلفوا فيها فمن ذلك قول الإمام الشافعي ومالك أنه لا يصح بيع الصبي مع قول أبي حنيفة وأحمد أنه يصح إذا كان عيما في باب البيع لكن أبو حنيفة يشترط في انعقاد البيع إذا ساء بقا من الولي وأحمد يشترط في الانعقاد إذن الولي فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف بشرط الإذن المذموم فرجم الأمر في ذلك إلى مرتبة الميزان ووجه الأول العمل بظاهر قوله تعالى ولا تؤنثوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما الآية والتصرف في البيع والشرع في معنى عطاء السفهاء المال لاستئثارهم البيع والشرع ليدل المال والجماع بينهما نقص العقل الواقع لكل منهما في إضاعة المال في غير طريقه الشرعي ووجه الثاني أن العمل في ذلك على إذن الولي لا على الصبي فصح البيع لأن الصبي حينئذ كالردال والعاقبة غيره ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح بيع المذكور مع قول أبي حنيفة بصحته فالأول مشدد ودليله الأحاديث الصحيحة في ذلك والثاني مخفف ووجه الأخذ بظاهر الحال لأنه لا اطلاع لنا على صحة الإكراه الرجوع إلى ما في قلب العبد فقد يكون عنده قدر على احتمال الضرب والجس خلة ما اظهر لنا من العجز وقد صرح لنا بالبيع لما رأى لنفسه في ذلك من الخطر والمصلحة لاسيما أن قبض الثمن مختار فمساعدته على ذلك لتخلصه من عقوبة الظالم له بحبس وبغيره وجعلنا الأئمة على الظاهر فقط دون المشتري ويصح الحاق الأئمة بالمشتري أيضا حيث علم بالأكراه ومن ذلك قول الشافعي في رجم قوله وإلى حنيفة وأحمد في أحد الروايتين عنهما أنه لا ينفذ البيع بالمعاطاة مع قول مالك أن البيع ينفذ بها واختاره ابن الصبان والنووي وجماعة من الشافعية وهو قول الشافعي الآخر وقول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى عنهما فالأول مشدد والثاني مخفف فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم إنما البيع عن تراض والرضا خفي فاعتبر بما يدل على ذلك من اللفظ لاسيما أن وقع تنازع عند ذلك بين البائعين

والمشتري وترافعا الى الحاكم فان لم يقدر على تحملهم بشهادة الشهود الا ان شهدوا بما كان
 من اللفظ ولا يكون ان يقولوا ببيانهم اليه فناناير مثلالهم دفع الامر اليهم مثلما توجه قول
 مالك ومن وافقه ان القرينة تنكفي في مثل ذلك وهو قول البايع الثمن والعطائي المبيع للمشتري
 ولو انه لم يرض به لم يمكنه منه وهذا خاص بالاكابير من اهل الدين الذين لا يبرون باطلا ويبرون
 الخطا لاوفر لانهم كما كان عليه السلف الصالح واهل المصدق في كل زمان واجما الا اول فهو
 خاص بابناء الدين الموثقين انفسهم على اخوانهم بل بسماحة احدهم شهادة من شهد عليه
 بحق وطعن في شهود خصمه ومن ذلك قول بعضهم انه لا يشترط اللفظ في الاشياء الحقة
 كرهيف وخزعة بقل مع قول بعضهم انه يشترط فالاول مخفف والثاني مشدد على وزن ما تقدم
 في الامور الخطيرة وضابط الخطير والحققان كل ما يتحلى الناس فيه الى التزام الى الحكام فهو
 خطير وكل ما لا يحتاج فيه الى ذلك فهو حقير ومن ذلك قول الاشمة الثلاثة ان البسيع
 ينقل اللفظ الاستدعاء كعقبي او اشتري مني فيقول بعث واشتريت مع قول ان حنيفة ان لا ينقل
 اصلا فالاول مخفف والثاني مشدد وتوجه الاول حصول الفرض بكون المستدعي بايعا او مشتريا
 فلا بد من الجواب في المسئلتين وتوجه الثاني نسبة المستدعي الى غش وتدليس في العادة فربما
 فهم الناس منه ان الحكم يكن في ذلك المبيع عيب لما كان يسال غيره في اخذه بل كان يصير
 الى ان يطلبه غيره منه كما هو مشهور في الاسواق ويصح حمل الاول على حال الاكابير من اهل العلم
 والدين الذين يبرون الخطا لاوفر لانهم من حمل الثاني على من كان بالصد من ذلك كما يعرف
 الناس فلك من بعضهم بعضا بالتجربة والقرائن فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
 قول الشافعي رحمه الله ان ينقل المبيع ثبت لكل من المتبايعين خيار المجلس ما لم يتفرقا او يختار
 لزوم المبيع فان اختارا احدهما اللزوم بقي الخيار للآخر حتى يفترقا المجلس او يختار اللزوم
 مع قول ان حنيفة ومالك انه لا يثبت للمتبايعين خيار المجلس فالاول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجه الاول حديث البيعان بالخيار ما لم يتفرقا او يقول احدهما
 اختار للزوم وتوجه الثاني لزوم المبيع بمجرد تمام لفظ البيع والشراء ولا يحتاج الى خيار المجلس ويصح
 حمل الاول على حال الاصاغر الذين يود كل واحد منهم الخطا لاوفر لنفسه فرحمهما الشافعي بحمل
 خيار المجلس على القصور نظرهما وشردهما في لزوم المبيع كما يصح حمل الثاني على حال الاكابير
 الذين يود كل واحد منهم الخطا لاوفر لاختيه ومثل هذين لا يحتاجان الى خيار المجلس لعدم
 توهم حصول ندم لاحد منهما اذا ظهر الخطا لاوفر لاختيه بل يصرح احدهما لئلا فافهم ومن ذلك
 قول ان حنيفة والشافعي انه يجوز شرط الخيار ثلاثة ايام ولا يجوز فوق ذلك مع قول الامام
 مالك يجوز بقدم مائة عوليه الحاجة ويختلف ذلك باختلاف الاموال فالعائكة التي لا تسبق
 اكثر من يومه لا يجوز شرط الخيار فيها اكثر من يوم والقرية التي لا يمكن الوقوف عليها في ثلاثة ايام
 يجوز شرط الخيار فيها اكثر من ثلاثة ايام ومع قول احمد والي يوسف ومحمد يثبت من الخيار
 منتهقان على شرطه كالاجل فالاول فيه تشديد لئلا تدلالة الصبي في ذلك والثاني في تخفيف

والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الثاني والثالث راجع إلى اجتهد المجتهد بحسب
اختلاف مراتب الناس في تعظيم أمور الدنيا وهوانها عليهم ورؤيتهم الحظ الأوفر لأخيهم
أو لا تفهم كما تقدم الكلام عليه في الكلام على خيار المجلس ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إن
الخيار إذا شرط إلى الليل لم يدخل الليل في الخيار مع قول أبي حنيفة إن الليل يدخل في ذلك
فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف وتوسعة فارجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة يلزم به البيع إذا مضت مدة الخيار من غير اختيار فسم ولا إجازة مع قول
مالك إن البيع لا يلزم بمجرد مضى المدة بل لا بد من اختيار وإجازة فالأول مخفف والثاني فيه
تشديد واحتياط للمدين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بفساد البيع
إذا باع له سلعة وشرط أنه لم يقضه الثمن في ثلثة أيام فلا بيع بينهما وذلك لفساد الشرط وكذلك
القول فيما إذا قال البائع بعثك على أن ترددت عليك الثمن بعد ثلثة أيام فلا بيع
بيننا مع قول أبي حنيفة يصح البيع ويكون القول الأول لأجل إنبات خيار المشتري وحده
فيكون الثاني لإنبات خيار البائع وحده ولكن للقول الأئمة الثلاثة أنه لا يلزم تسليمه
الثمن في مدة الخيار مع قوله مالك أنه يلزم فالأول في المستثنين الأولين مشدد وقول أبي حنيفة
فيما مخفف والأول في المسئلة الثلاثة مخفف والثاني فيها مشدد فارجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه
المسائل الثلاث ظاهر في كتب الفقه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن لمن ثبت له الخيار فسم البيع
في حضور صاحبه وفي غيبته مع قول أبي حنيفة ليس له فسمه إلا بحضور صاحبه فالأول
فيه تخفيف والثاني مشدد فارجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن صاحبه لما رعى
أخيه بالخيار فكانه أن ذلك في الغيب متى شاء فلا يحتاج إلى حضوره عند الفسم ووجه الثاني
أنه قد يبدله عند حضوره غير ذلك فرأى أبو حنيفة الاحتياط في صحة الفسم ويصح الأول على
حال الأكابر الذين يرون لأخيهم الحظ الأوفر وحمل الثاني على حال من كان بالضد من ذلك
ومن ذلك قول أبي حنيفة والثاني إذا شرط خيار مجمل في البيع بطل البيع والشرط مع قول
مالك يجوز وتضرب له مدة كمدة خيار مثله في العادة ومع ظاهر قول أحمد بصحةهما ومع قول
ابن أبي ليلى بفساد البيع وبطلان الشرط فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف
والرابع مفصل فارجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول فساد البيع والفساد بفساد الشرط
ووجه قول مالك ظاهر في وجه قول أحمد بصحةهما فقام عنده من طريق إجماده ووجه قول ابن
أبي ليلى إن البيع قد انعقد بالصيغة ولزم فلا يفرقه بعد ذلك الشرط الفاسد ثم إن هذا كله
ساجع إلى اجتهد المجتهد فاقى لم أره تحليل ولا مرجح لذلك قول الأئمة الثلاثة أن من مر له إمامات
ينتقل الحق إلى وارثه مع قول أبي حنيفة إن الخيار يسقط بموته وفي الوقت ينتقل الملك فيه
إلى المشتري في عدة الخيار إن كان الميت البائع وتوجيه ذلك من كونه في كتب الفقه بقفا صليبه و
تقاربه فلا يفضل بذكره ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز للمأثمة وطعها للمأثمة ولا المشتري فالأول مخفف
الخيار ولا يجوز ذلك للمشتري مع قول أحمد أنه لا يخل وطعها للمأثمة ولا المشتري فالأول مخفف

ولثاني مشدد فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان انتقال تلك البائنة عن الجارية
لم يثبت الا بانقضاء مدة الخيار فكأنها لم تخرج عن ملكه ووجه استثناء المشتري من الوطء
توقف طئه على الاستبراء ولم يرجع وجهه قبل احد كون الوطء لا يجوز الاقدام عليه الا بعد تحقق
حصة الملك فلم يوجد ذلك في مدة الخيار فانهم ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم والحمد لله رب العالمين

باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز

اجمعوا على صحة بيع العين الطاهرة والتفقوا على انه لا يجوز بيع ام الولد خلافا لما روي به قال علي وابن
عباس وكذلك اتفقوا على عدم جواز بيعه الا بقدر ما على تسليمه كالطير في الهواء والسمك في البحر
والعبد الابن خلافا لابن عمر رضي الله عنهما في قوله بجواز بيع الابن وعن عشرين
عبد العريز وابن ابي ليلى انها اجاز بيع الطير في الهواء والسمك في بركة عظيمة وان احتج في اخذه
الى مؤنة كبيرة واجمعوا ببيع المسك وكذلك فآرثته ان انفصلت من حي عند الشافعي والتفقوا
على لبن المرأة طاهر وعلى شراء المصحف وانما اختلفوا في بيعه هذا وجدته من مسائل
الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي واحمد انه لا يجوز بيع
العين الجسدية في نفسها كالكلب والخنزير والخمر السجين فان تلف الكلب والتلف فلا قيمة له و
كذلك لا يصح عند الثلاثة بيع الخمر ولو غسل بالماء مع قول ابي يوسف انه يجوز بيعه بالدهن
القصير ولو لم يغسل مع قوله ايضا انه يصح بيع الكلب والسجين وان يוכל المسلم ذميا في بيع الخمر
والنبيذ وفي ابتاعهما ومع قول بعض اصحاب مالك يجوز بيع الكلب مطلقا وقول بعضهم
انه مكروه ومع قول بعضهم يجوز بيع الكلب المأذون في امساكه فالاول مشدد والثاني فيه
تخفيف والثالث مخفف والرابع فيه تشديد والخامس مفصل ولكل من هذه الاقوال وجه بحسب
اجتهاد صاحبه مع انه لم يرد لنا دليل صريح على منعه بيع السجين بخلاف الخبر ويصح حمل قول
ابي يوسف بجواز المسلم ان ياكل ذميا في بيع الخمر على كونه كان يرى ان الوكيل غير سفير محض و
الحديث استمالنا لعن بائعها وهو هذا الذي لا المسلم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة يجوز بيع
المدبر مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز اذا كان التدبير مطلقا فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجم الامر الى مرتبتي الميزان والاول خاص بالا صاغر الذين قد يحتاجون الى ثمن المدبر
بعد التدبير فيكون تسعة الاثمة عليه يجوز بيع المدبر وصرف ثمنه في ضروراته ورجوعه وذلك احق
من بيع المدبر ووجه الثاني ان ربط النية مع الله تعالى بالتدبير لا يجوز الرجوع فيها وهو خاص بالا كبر
من الاولياء والا مرأفا فهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز بيعه الوقف مع قول ابي حنيفة
انه يجوز بيعه ما لم يتصل به حكم حاكم اذ يخرج الوقف عن مخرج الوصايا فالاول مشدد
والثاني فيه تخفيف فرجم الامر الى مرتبتي الميزان والاول خاص بالا كبر كما في المسئلة قبلها
والثاني خاص بالا صاغر فكما يجوز له الرجوع عن وصيته كذلك يجوز له الرجوع عن وقفه لاسيما
ان احتلج اليه ولم يحكم فيه حاكم ومن ذلك قول الشافعي واحمد يجوز بيع لبن المرأة مع قول
ابي حنيفة ومالك لا يجوز بيعه فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول دخول بيعه

في ضمن قوله تعالى فان لمرضعكم فالتقهن اجورهن اي ثمن لبيهن واجرة حضائهن
 للطفل فقوله تعالى فاتقهن اجورهن مؤذن بصحة بيعه ووجه الثاني انه لا يحتاج الى بين
 الادمية في العادة الا لادميين ومن المعروف ان تسقى المرأة لبنها لولدها خيرا بالنسبة لملائمتهم تشرف
 النوع الانساني ومن ذلك قول الشافعي واجد في احرى روايته انه يجوز بيع دوسر مكة
 لكن بها فتحت صلحا مع قول ابي حنيفة واخذ في صحه روايته انه لا يصح بيعها ولا اجازتها
 وان فقط صلحا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 الاول تقرير النبي صلى الله عليه وسلم عقيلة على بيعه ودوره لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم
 وعلى العباس الى المدينة ووجه الثاني ان مكة حصة الله تعالى خاصة فلا ينبغي بيعها
 ولا اجازتها كما لا يجوز بيع المسجد ولا اجازته ادبا مع الله تعالى ان يرى العبد له ملكا مع الله
 تعالى في حضرته على الكسوف والشهود فان البيع انما يشرع بالاصاله لمن هو في حجار عن ربه عز وجل
 ولو ان ذلك الحجار لم يرفع لم يشهد الا الله فكنس بيعه ولذلك قال بعض الصوفية ان الانبياء والاولياء
 لا زكوة عليهم لرفع حجابهم فلا يشهدون لهم مع الله تعالى ملكا انتهى وان كان الجسم موصوفا
 على خلافه اذ لا بد من اجزاء الاحكام على العبد من حيث الجزء البشري فانهم ومن ذلك
 قول الشافعي في ربه قوله انه لا يصح بيعه ولا يملكه بغير اذنه ماله مع قول ابي حنيفة و
 احمد في حرى روايته انه يصح ويرق على اجازة ماله وهو القديس من قول الشافعي بخلاف
 الشراء فانه لا يوقف على الاجازة عند ابي حنيفة ومع قول مالك انه لا يوقف البيع والشراء على
 الاجازة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه
 الاول ظاهر فان الاجازة تنحى ذلك ببيع ما يملك حال العقد انما ذلك تقديم وتاخير
 ومن ذلك قول الشافعي ومحمد بن الحسن انه لا يجوز بيع ما لم يستقر ملكه عليه مطلقا قبل قبضه
 عقلم كان او منقولا مع قول ابي حنيفة يجوز بيع العقار قبل القبض ومع قول مالك لا يجوز بيع
 الطعام قبل القبض وما ماسواه فيجوز ومع قول احمد ان كان المبيع مكيلا او موزونا او معددا لم
 يجز بيعه قبل قبضه وان كان غير ذلك فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه
 تفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول في الشارح عن بيع ما لم يقبض ووجه الثاني
 ان العقار لا يضاف تغيره غالبا بعد وقوع البيع وقبل القبض ووجه قول مالك غلبة التغير على الطعام
 بخلاف ما سواه ووجه قول احمد سهولة قبض المكيل والموزون والمعدود عادة فلا يتعدى عليه
 القبض ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان القبض في المتقل يكون بالنقل وفيما لا ينقل كالعقار والثمار
 على الاشجار التحلية مع قول ابي حنيفة ان القبض يكون في الجميع بالتخلية ووجه القول بين
 ظاهرهما الاول فلان المتقل يسهل دخوله في اليد فكان قبضه لا يحصل الا بالنقل بخلاف
 العقار ووجه الثاني ان البائعا اذا اخلى بين المشتري وبين المبيع فقد ملكه منه فصل الفرض
 من النقل بذلك ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز بيع عين مجسومة كعبد من عبيد
 او ثوب من الثياب مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز بيع عبد من ثلثة اعيان او ثوب من ثلثة ثياب

بشرط التغير دون ملزاة على الثالثة فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فخرج الأمر إلى الميزان
 الميزان وتوجه القليلين ظاهر لأن شرط التغير من الأمر إلى الرضا فكان المشتري رضى العيبان
 كان هناك عيب ومن ذلك قول مالك والشافعي في إرجاع القولين أنه لا يصح بيع العيين
 الغائبة عن العاقلين ولم توصف لها مع قول أبي حنيفة أنها انقسم وبشئت المشتري التغير عند
 الرؤية وبه قال بص في أصح الروايتين عنه واختلف أصحاب أبي حنيفة فيما إذا لم يذكر الجنس والنوع
 كقوله بعنك ما في كمي فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف من جمع الأمر إلى مرتبتي
 الميزان ويصح حمل الأول على بيع ما يغلب فيه التغيريين مدة العقد والرؤية والمشافى على ما لم
 يغلب تغيره وبه قال بعض الشافعية ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح بيع الأعشى وشراؤه
 وأجارته ورهنه وهبته وبشئت له الحيا إذا لمسه مع قول الشافعي في إرجاع قليله لا يصح بيعه
 ولا شراؤه إلا إذا كان رأى شيئا قبل العصى ما لا يتغير كالحديد فالأول مخفف والثاني مشدد
 فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجه الأول حديث إنما البيع عن تراض وقد رضى الأعشى بذلك وتوجه
 الثاني قصور الأعشى عن إدراك الجيد والردى فربما ندم إذا أخبره الغير براءة لونه مثلا
 ويحتاج إلى رد ماله من الحياء والحجل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح بيع الباقلاء
 في قشرة الأعلى مع قول أبي حنيفة بخلافه فالأول مشدد خاص بأهل الورع والثاني مخفف
 خاص بعوام الناس فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بعهة بيع
 الحنطة يستلزم مع قول الشافعي في إرجاع قليله أنه لا يصح فالأول مخفف خاص بالعوام
 والثاني مشدد خاص بالكابر فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 أنه يصح بيع الخبز في كراته أن شوهه مع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز بيع الخبز فالأول مخفف
 خاص بالعامّة والثاني مشدد خاص بالكابر فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان وطريق الإنسان
 في الانتفاع به أن يتعبه من صاحبه وذلك لأنه لا ينضب بعدد ولا وزن ولا كيل فخرج عن
 موضوع المباحات ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز بيع اللبن في الضرع مع قول مالك
 بخلافه ببيعها أيام معلومة إذا عرف قلا حليبها فالأول مشدد ودليله الحديث الصحيح في ذلك
 والثاني مخفف لتسامح مالك بالنسب إلى أيام معلومة غالباً بل ربما من يساهم بلبن بقرة الشهر
 وأكثر بطريق الإباحة أو الهبة والأول خاص بالكابر من أهل الورع والثاني خاص بالعامّة
 حيث طابت به نفس البائع ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ما حقه بيع المصحف من غير كراهة
 مع قول أحمد والثاني في أحد قولي به كراهته وصرح ابن قتيبة الجوزية بالتحرير فالأول
 مخفف والثاني مشدد وتوجه الأول أن البيع حقيقة أنها هو الجدل والورق وأما القرآن فليس
 هو خلاف الورق ووجه الثاني أنه لا يعقل انفصال الألفاظ عن المعاني فكره البيع
 ندخل في معنى القرآن في ضمن ذلك تخيلاً لا سيما وقد جعلها أهل السنة والجماعة حقيقة
 كلام الله وإن كان اللفظ به وقامنا فافهم وأكثر من ذلك لاية بال ولا يسطر في كتاب ومن
 ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح بيع العنب لعاصم الخمر مع الكراهة مع

فقال النبي صلى الله عليه وسلم في حقه مشدداً والثاني مخفف والثالث في حقه مشدداً وهو الذي
يؤخذ من الحديث وأما الوسائل فقد يقال بين العبد وبينها فذلك كان بين العبد لمن يريد أن
يعصره خمر غير حرام لعدم تحققنا أنه يمكن من حصره وكان الحسن البصري يقول لا بأس ببيع
العنب لعصره الحرام وكان سفيان الثوري يقول نعم الحلال لمن شئت وجه الثاني سد الباب
لأن ما اتصل به الحرام فهو حرام ولو بالقصد كما لو نظرنا إلى ثوب موضوع في طاق على ظن
أنه امرأة اجنبية فإنه يحرم عليه فأفهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بتحريم اجرة ضرب
الفعل مع قول مالك بجواز اخذ العوض على ضرب الفعل فالأول مشدد والثاني مخفف
فراجع الأمر إلى ما تبقى الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بجواز التفريق بين الأخوين في
البيع مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه حصول الثاني
لكل منهما فهو يشبه التفريق بين الأم وولدها قبل البلوغ فراجع الأمر إلى ما تبقى الميزان و
من ذلك قول الأئمة الثلاثة إذا باع عبد بشرط العتق صح البيع مع قول أبي حنيفة في المشهور
أنه لا يصح ووجه الأول أن الشارع ناظر إلى حصول العتق وجه الثاني الأخذ بالاحتياط لعدم
فهية صلى الله عليه وسلم عن بيعه بشرط فلم يستثنى العتق فيما ظفر به قائل هذا القول من
الحديث والأشنان متبع ما هو مشهور فأفهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يحرم التفريق في
البيع بين الأم والولد قبل البلوغ مع قول أبي حنيفة بعهة البيع مع تحريم التفريق قبل البلوغ
فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فراجع الأمر إلى ما تبقى الميزان

باب تفريق الصفقة وما يفسد البيع

اتفقوا على أنه لو باع عبد بشرط الولاء لم يصح وعن الأصمعي من أصحاب الشافعي أنه يصح
البيع ويطل الشرط نظيراً لقوله الحسن وابن أبي ليلى والخفي أنه لو باع دابة بشرط أن يسكنها
البائع من أنه يجوز البيع ويفسد الشرط فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى ما تبقى
الميزان والله تعالى اعلم

باب الربا

اجتمعوا على أن الأعيان المنصوص على تحريم الربوا فيها سبعة الذهب والفضة والبر والشعير والتمر
والزبيب والماء إذا علمت ذلك فقد اجمعت المسلمون كلهم على أنه لا يجوز بيع الذهب بالذهب منفرداً
والدوق بالدوق منفرداً وتمرها ومضروها وحليبها أمثلة بمثل وزنا بوزن يدا بيد ويجزئ نسيئة واتفقوا
على أنه لا يجوز بيع المحطة بالمحطة والشعير بالشعير والتمر بالتمر والماء بالماء إذا كان
بعبارة أمثلة بمثل ويبدأ ببيع التمر بالماء والماء بالتمر متفاضلين يدا بيد هذا ما وجدت
من مسائل الإجماع والاتفاق وأما اختلافه فيه فمن ذلك قول الشافعي العلة في تحريم الربا
في الذهب والفضة كونهما من الأثمان أو من جنس الأثمان مع قول أبي حنيفة أن علة الربا
فيهما كونهما موزونين جنس فيجرم الربا في سائر الموزونات وأما العلة في تحريم الربا في البر والشعير
والتمر والزبيب في القول الجديد للشافعي فهي كونها مطعنة فيجرى الربا في المساء

العذب ولا ذهان على الأصح وقال في التقديم أنها مطعنة أو مكيلة أو موزونة وقال أهل الظاهر
الرياض غير معلل وهو مختصص بالنصرص عليه فقط وقال أبو حنيفة العلة فيها كونها مكيلة
في جنس قال مالك العلة وما يصلح للقبول من جنس وعن أحمد ورويتان أحدهما كقول الشافعي
والثانية كقول أبي حنيفة وقال سبعة كل ما يجب فيه الزكوة فهو ببيع فلا يجوز بيعه
بغيره وقال جماعة من الصحابة إن الرياض خاص بالنسبة فلا يجره التقاضل انتهى وتوجيه
هذه الأقوال ظاهر عندنا رياها فاعلم بذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز بيع بعض
الرياض المغشوشة ببعض ويجوز أن يشترى بأسلعة مع قول أبي حنيفة أنه إن كان الغش قليلا
جاز فالأول مشدّد خاص بهل الذرع من فائدة مدحجوة ودرهم والثاني مخفف خاص بعموم
الناس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا ريا في الحديد والرخا
وما شبههما لأن العلة في الذهب الفضة الثمينة كما مر مع قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر
الروايتين إن الرياض تعدى إلى الخحاس والرصاص وما شبههما فالأول مخفف والثاني مشدّد فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجه الأول تخصيص الشايع الذهب والفضة بالذكر في الرب
دون غيرهما وتوجه الثاني إلحاق الحديد والخحاس بهما في الجنسية والصفة قوله
في شرط فيها الحلول والمماثلة والتقابض قبل المقرة إنما باع جنسا بجنس ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز بيع حيوان يؤكل لحمه من جنسه مع قول أبي حنيفة أن ذلك جائز
فالأول مشدّد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجه الأول النظر لعللة التحريم
وتوجه الثاني عدم النظر إليها فلا يكون عند الحيوان من جنس اللحم إلا أفاضل وما لم يدر به فهو جنس
آخر ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا يجوز بيع دقيق الخطة بثله مع قول أحمد بجوازها
ومع قول أبي حنيفة أنه يجوز بيع أحدها بالآخر إذا استويا في النعومة والخشونة فالأول
مشدّد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجه القول في ذلك
كالوجهين في المسئلة قبلها في الثلية وعدمها والله تعالى أعلم بالصواب

باب بيع الأصول والثمار

اتفقوا على أنه يدخل في بيع الدار الأرض وكل بناء حتى حمامها إلا المنقول كالدلو والبكرة والسراج
ويدخل الأبواب المنصوبة وحلقها والإجازات والروث والسلم المسمر وكذلك اتفقوا على أنه
إذا باع غلاما أو جارية وعليه ما ثاب لم يدخل في البيع وكذلك اتفقوا على أنه لا يدخل في بيع الدابة
الحبل والمقود والحمام وكذلك اتفقوا على أنه إذا قال بعثك بشرة هذا البستان إلا سريعا
صح وعن الأوزاعي أنه لا يصح هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا باع نخلا وعليه ما طعم مؤبد دخل في البيع أو غير مؤبد
لم يدخل مع قول أبي حنيفة أنه يكون للبايع بكل حال ومع قول ابن أبي ليلى أن الشمرة
للمشتري بكل حال فالأول مفصل والثاني والثالث فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
وتوجه النقطة الأولى من قول الأئمة الثلاثة أن الطعم قد صار ظاهرا مريثا فدخل في البيع بقبضة

الأنفة حكس الشق الثاني ووجه قول أبي حنيفة أن البعير وقع على جملة الغنم فمثل ظلمها أسواء ظلمهم لم يظهر ومن هذا يعلم توجيه قول ابن أبي ليلى والله أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا باع القرعة الظاهرة مع ما يظهر بعد ذلك لم يبيع البعير مع قولك أنه يبيع فالأول مشدد والثاني مخفف فخرج الأمر إلى مرتبة تلي الميزان ووجه الأول أن العقد قد اشتمل على معلوم ومجهول وقد لا يخرج به الله تعالى من الشجرة ووجه الثاني العمل بحسن الظن بالله تعالى وبمساعدة العبد لا بخيبه بالجزء من الثمن المتقابل الذي يخرج به الله من القرعة ونظير ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا باع شجرة واستثنى غصنها لم يبيع مع قول مالك أنه يجوز ذلك فالأول مشدد والثاني مخفف فخرج الأمر إلى مرتبة تلي الميزان ووجه الأول عسر تحليل ذلك الغصن من الشجرة من غير زيادة ولا نقص من معارضة الاختصاص وهو خاص بالأكابر من أهل الورع ووجه الثاني المساعدة بمثل ذلك عادة فصح استثناء الغصن والله أعلم

باب بيع المصرة والرد بالعيب

اتفق الأئمة على أن التصريح في الأبل والبقر والغنم على وجه التدليس على المشتري حرام وكذلك اتفقوا على أن البايع إذا قال للمشتري أمسك المبيع وخذ ارش العيب لم يجز للمشتري على ذلك وإن قال له المشتري لم يجز البايع وكذلك اتفقوا على أن المشتري إذا تلقى البائع فسلم عليه قبل الرد لم يسقط حقه من الرد خلافاً لمن من الحسن وأنفقوا على أنه إذا اشترى عبداً على أنه كافر فخرج أن مسلم ثبت له الخيار وأنفقوا على أنه إذا مال عبداً مالا وباعه وقلنا أنه أي العبد يملك لم يدخل ماله في البعير إلا أن يشترطه المشتري وقال الحسن البصري يدخل ماله في مطلق البعير تبعاله وكذلك لو عتقه وحكي ذلك عن مالك هذا ما وجدته من مسائل اتفاق الأئمة الأربعة وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة يثبت الخيار في بيع المصرة مع قول أبي حنيفة بعد مبثوثه فيه فالأول مخفف على المشتري مشدد على البايع والثاني عكسه فخرج الأمر إلى مرتبة تلي الميزان ووجه الأول وقسوع التدليس من البائع فمخفف عن المشتري ودونه ووجه الثاني ظاهر وهكذا القول في سائر ما يشدد فيه العلماء لأن قصدهم التنفير من الوقوع في الخوف على بعضهم بعضاً ومن رؤية الحظ الأوفر لأنفسهم دون إخوانهم انتهى فمن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن الرد بالعيب على التراضي مع قول مالك والشافعي أنه على الفور فالأول مخفف خاص بالأكابر الذين لا خوف عندهم على أحد من بيع ما لم يملك ولا يروحون أنفسهم على إحياء والثاني مشدد خاص بالأصاغر الذين يرون الحظ الأوفر لأنفسهم ولا يكاد أحدهم يرى الحظ الأوفر لأخيه وربما رأى الحظ الأوفر لأخيه ثم يتغير الحال عليه بعد ذلك فكان اشتراط الفورية لحرصهم على ما فهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه إذا وجد بالبيع عيب بعد قبض المبيع والتمس لم يثبت الخيار للمشتري مع قول الإمام مالك أن عهدة الرقيق إلى ثلاثة أيام إلا في الجذام والبرص والجنون فإن عهدة إلى سنة فيثبت له الخيار إذا مضت السنة فالأول مخفف على البايع مشدد على المشتري ووجه الأول حديث والثاني مفصل ووجه التفصيل

في الشق الاول من كلام مالك الجري على قاعدة الخيار في البيع ووجهه في حق الثاني من
كلامه القياس على قوله في باب خيار النكاح في العنة فانهم صرحوا بانها سنة وانها
فان اقل مدة يزول فيها النكاح والبرص والجنون اذا طرأ مرة سنة وهناك يترين انه مستحبكم
فيثبت به الخيار والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

باب البيوع المنهى عنها

انفق اربعة اشياء على تحريم بيع الحاضر المبادى على الصورة المشهورة في كتب الفقه وكان ذلك اتفاقا
على تحريم بيع استكراه الاقوات وهو ان يبتاع طعاما في الغداء ثم يسكه ليرواد نفسه ولكن ذلك انفقوا على
تحريم النجش وعلى تحريم بيع الكائي بالكائي وهو بيع الدين بالدين هذا ما وجدته من مسائل الفقهاء
واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاشعة الثلاثة ان من اعتد بالنجش واشترى
فشرأه صحيح وان اثم الغرام قول مالك بطلان الشراء فالاول مشدد في تحريم النجش فقط
دون الشراء والثاني مشدد فيه ما فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الترسيم
الامر خارج عن عين المبيع ووجه الثاني شدة التفتير من الوقوع في مثل ذلك سدا لباب النجش
المنهي عنه كما علم عليه حديث اما البيوع عن تراص اهلها وطاع المشتري على ان المبيع لا يسرى
الفن مع تلك الزيادة التي خدع بها الناجس في الشراء ومن ذلك قول الشافعي يجوز بيع
العتية مع الكراهة وذلك بان يبيع سلعة بشئ الى اجل ثم يشتريها من مشتريها نقدا باقل
من ذلك مع قول ابي حنيفة والله واحد بعد واحد ذلك فالاول مخفف خاص بالمعسوم
والثاني مشدد خاص بالاكابر من اهل التورع فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
ان كلامه البائع والمشتري باع واشترى مختل وظاهر الشريعة يشهد لها بالصحة ووجه الثاني
مراعاة الباطن في غش المشتري الثاني وموافقة على فعل السفهاء والله اعلم ومن ذلك قول
ابي حنيفة والثاني بتحريم التسعير مع قول مالك انه اذا خالف واحد من اهل السوق بزيادة او نقصان
يقال له ما انت تتبع سعر السوق واما ان تنفزل عنهم فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول سدا باب التحكم على الناس في اموالهم التي اباح الحق
تعالى لهم التصرف فيها كيف شاءوا ولو كثرت الفائدة وهو خاص بالاصغار الذين غلب
على قلوبهم حب الدنيا وهم اكثر الناس في كل زمان ووجه الثاني سدا باب الخوف والجور
على الناس الوارد دفعه في الشريعة في نحو حديث لا يكمل ايمان احدكم حتى يحب الاخيه ما يحب
لنفسه فهو خاص بالاكابر الذين لم يغلب عليهم حب الدنيا وطهرهم الله من محبتها المذمومة
بالكلية والله اعلم ومن ذلك قول الاقمة الثلاثة ان بيع المكره لا يصح مع قول ابي حنيفة انه
ان كان المكره له هو السلطان لم يصح البيوع واعتبر السلطان صم البيوع فشان سعر السلطان
على الناس فلم يرتفع مناعه وهو لا يريد بيعه فهو مكره فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اطلاق الاكراه في الاحاديث فلم يفرق بين اكراه السلطان
وعتبه ووجه الثاني ضعف جانب غلب السلطان عن فعل ما يصح به الاكراه ومن يقره

عن الإمام الشافعي رحمه الله في مسألة خلاف السلطان لا عظم فإن القاضى غيره يجوز عن يده
إذا أكرهه الخلفاء من وظيفته لا سيما إن نظروا لكونه أتم فظروا من رعيته وأكثر شفقة من غيرهم رأى
المصلحة في إكرامه شخص على بيع ماله والله تعالى أعلم ومن ذلك قول أبى حنيفة ومالك ومجاهد
بيع الكلب مع الكراهة فإن بيعه كلب لم يفسد البيع أن أمكن الاستفهام به عندهما وقال الشافعي
وأحمد لا يصح بيع الكلب بوجه من الوجوه ولا قيمة له إن قتل أو تلف فالأول مخفف
والثاني مشدد فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن النهي عن ثمنه لا يلزم منه جلا
على تتبع منظره فأنه في كسب الكلب فإن الحمامة جائرة وكسبه مكروه ووجه الثاني أن النهي
عن أكل ثمن الكلب يقتضى عدم صحة بيعه لندور الحاجة إلى بيعه ككثرة الكلاب حتى كل زمان
ومكان مع قول جمهور الأئمة بفسادها وأما الشارع بالفسل من فسادها تسبع مرات
أحد من بالتراب الطيور ويصير حل القولين على حالين فمن احتاج إلى كلب لأشياء أو حراسة
دار فله شراؤه ومن لا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم

باب بيع المراكبة

اتفقوا على جواز بيع المراكبة بصورتها المشهورة ولكن كره ذلك ابن عباس وابن عمر فلم يجوزه
اسحاق بن راهويه وكذلك أنفقوا على أنه إذا اشترى ثمن مؤجل لم يجز بمطلق بل يجب البيان
وقال الأوزاعي يلزم العقد إذا طلق ويثبت الثمن فذمه مؤجلا وقال الأئمة الأربعة يثبت
للمشتري الخيار إذا لم يعلم بالتأجيل ووجه هذه المسائل ظاهر فم بين مخفف ومشدد على البائع
أو على المشتري بحسب ما ذكرهم والله تعالى أعلم بالصواب

باب اختلاف المتبايعين وهذا لا مبس

اتفق الأئمة الأربعة رضي الله تعالى عنهم على أنه إذا حصل بين المتبايعين اختلاف في قدر الثمن
ولا بدنية تحتها فهاذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب وأما الاختلاف فيه فمن ذلك قول
الإمام الشافعي أنه يبدأ بيمين البائت مع قول أبى حنيفة أنه يبدأ بيمين المشتري فالأول مشدد على
البائت والثاني مخفف على البائت ووجه كل من القولين أن أحدهما قصد الخطأ أو فر لنفسه دون أخيه
فذلك خلاف الأئمة عليه بالبداية باليمين فانهم ومن ذلك قول الشافعي وذلك واحد في إحدى
روايتيهما أن المبيع إذا كان هالكا واختلغا في قدر ثمنه تخالفا فبيع المبيع ورجم بقيمة المبيع
أن كان متقوما وإن كان مثليا وجب على المشتري مثله مع قول أبى حنيفة أنه لا تخالف
على هلاك المبيع والقول قول المشتري وقال زفر وأبو ثور القول قول المشتري بكل حال وقال
الشعبي وابن سريج أن العقلي قول البائت فالأول مشدد وقول أبى حنيفة مخفف لعدم وجود
العين التي تخالفا لجلها ووجه قول أبى ثور ومن قرأ المشتري معه الظاهر ووجه قول الشعبي
وإن سريجان البائت هو المالك الأصلي فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في
أحد القولين أنه إذا باع عينا بثمن في الذمة ثم اختلغا فقال البائت لا أسلم المبيع
حتى أقبض الثمن وقال المشتري في الثمن مثله إن البائت يجبر على تسليم المبيع ثم يجبر المشتري

على تسليم الثمن مع قول أبي حنيفة والمالك أن المشتري يجبر ألا فاول مشد على البائت لكون اصل البيع له والثاني مشد على المشتري مع كونه فرعا عن البائت ثم فرجه الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان المبيع اذا تلف باقية سماوية قيل القبض انفسهم البيع مع قول مالك واحمد ان المبيع اذا لم يكن مكيدا ولا عوزا ولا معدودا فهو من ضمان المشتري فالاول مشد على البائت والثاني مشد على المشتري فرجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المبيع لم يدخل في يد المشتري فلا يستحق المشتري الثمن لعدم القبض ووجه الثاني ان البائت اذا تلف في قبضة غيره لم يلزم باللفظ او بالعاطاة صاد في يد المشتري وجبازته ولو لم يقضه ومن ذلك قول أبي حنيفة والمالك والشافعي ان المبيع اذا تلفه البائع انفسه المبيع والتلف بالافة هم قول احمد ان المبيع لا ينفسه بل على البائت قيمته ان كان متقوما ومثله ان كان مثليا فالاول مشد في القبض والثاني مشد في الغرم فرجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المتلف هو الله تعالى حقيقة فكانه تلف باقية سماوية فلا غرم عليه من قيمة او مثل واحد نظر الى ان البائت لم يرد منه الفعل فعليه القيمة والمثل وان كان فعل البائت من جملة افعال الله تعالى فان له تعالى الفعل بلا واسطة والفعل بالواسطة فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في اعم قوليه ان المبيع اذا كان ثمرة فتلفت بعد التخلية انها من ضمان المشتري مع قوله مالك ان كان التلف اقل من الثلث فهو من ضمان المشتري والثلث فما زاد فهو من ضمان البائت ومع قول احمد انها ان تلفت باقية سماوية كانت من ضمان البائت او سرقا فمن ضمان المشتري فالاول مشد وبالضمان على المشتري لانه المقتصر في القبض بعد التخلية والثاني مفصل ولكن الثالث فرجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الشق الاول من كلامه ان النقص اذا كان اقل من الثلث يحمله المشتري حادثة بخلاف الثلث فاكثر فان لا يحتمل ووجه الشق الاول من كلام احمد ان التلف بالامر السماوي بعد التخلية ليس كالتلف به بعد القبض فكان من ضمان البائت ووجه الشق الثاني في كلامه ان التلف بعد التخلية كالتلف بعد القبض فكان من ضمان المشتري فان البيع قد عم قبل التلف وانما القبض من تمام البيع ولما له لا غير فاقام

باب السلم والقرض

اتفق الاشيء على ان السلم يصح ستة شروط ان يكون في جنس معلوم بصفة معلومة ومقدر معلوم وأجل معلوم ومعرفة مقدار ماس المال وتسمية مكان التسليم اذا كان لحمله مؤنة لكن ابو حنيفة يسمي هذا التتابع شروطا ونحو الاشياء يسمونه لازما وكذلك اتفقوا على جواز السلم في المكيدات والمرزونات والمذروعات التي تضبط بالوصف وكذلك اتفقوا على جوازه في المعدوات التي لا تنفوت احادها كالحج والوز والبيض الا في دواية عن احمد وكذلك اتفقوا على ان القرض مندوب اليه ودعي ان كان ربه دين على انسان الى اجل فلا يحل له ان يضم عنه بعض الدين قبل الاجل ليجعل له الباقي ورأى انه لا يجزئ له ايضا ان يجعل له قبل

الاجل بعضها ويؤخرها في الاجل اخر وصلى انه لا يجزئ له ان ياخذ قبل الاجل بعضه عيب
 وبعضه عرضا على انه لا باس اذا جاز الاجل ان ياخذ منه البعض ويسقط البعض ويؤخره الى
 اجل اخر هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق، وأما ما اختلف فيه الاثمة فمن ذلك قول ابى
 حنيفة لا يجوز السلم فيها ثبوت كلامه ان الباطح لا وزن ولا عدد مع قول مالك يجوز ذلك مطلقا
 ومع قول الشافعي يجوز ولنا ومع قول احمد في شهر ربيع فيه انه يجوز مطلقا قال احمد
 وما اصله الكيل لا يجوز السلم فيه وذا وما اصله الوزن لا يجوز السلم فيه كيلا فالاول مشددة
 مائل الى الورع والثاني مخفف مائل الى الترخيص ولكل منهما رجال ولثالث مفصل فيه نوع
 تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي انه يجوز السلم حالا ومؤجلا مع قوله
 ابى حنيفة ومالك واهل البيت لا يجوز السلم حالا بل لابد فيه من اجل ولو مدة يسيرة فالاول مخفف
 يترك الاجل والثاني مشددة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان السلم في اصله
 بيع وبيع يجوز حالا ومؤجلا فكذا السلم ووجه الثاني انه بيع عين في الذمة الغالبة فيه
 التاجيل فانصرف الحكم اليه ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد رحمه الله الصلابة والتابعين
 انه يجوز السلم والقرض في الحيوان من الرقيق والبهائم والطيور ما صد الجارية التي يحل وطؤها المقرض
 مع قول ابى حنيفة انه لا يصح السلم في الحيوان ولا اقترانه ومع قول المزني وابن جابر الطبري
 يجوز اقراض الاماء المواني يجوز المقرض وطؤها فالاول مخفف على الناس وقول ابى حنيفة
 مشددة وقول المزني وابن جابر مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول صحة الاحاديث
 فيه ووجه الثاني سرعة موت الحيوان اواباقها واضلاله وتفسد جودته لبرده اليه فان المشلية
 في مثل ذلك عزيزة والاجود المأمور به شرعا لا تستعمل غالب النفوس به ووجه الثالث
 استبعاد وقوع المقرض في وطء الجارية من غير ملك البضع على القول بعدم الملك
 بالقبض فهو محمول على الكابر من اهل الدين كما ان مقابله محمول على حال رعاة الناس فافهم
 ومن ذلك قول مالك يجوز البيع الى الحصاد والنير ونز والمهرجان وعيد النصارى والجماد
 مع قول ابى حنيفة والشافعي واحمد في اظهر رايته ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف خاص
 بالاصاغر اولى الحاجات والضروقات والرخص والثاني مشددة خاص باهل الاحتياط والورع
 ورؤية الخط الاوفر من عالمهم فلا يجتاز مثل هؤلاء الى تعيين اجل على التلديد بل هم من اخوانهم
 المسلمين على لراحة لهم بخلاف الاصاغر الذين يرون الخط الاوفر لانفسهم فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان فاعلم ذلك ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز السلم في اللحم مع قول ابى حنيفة
 ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف لشدة حاجة الناس اليه وطول املهم وان احلهم
 يعيش الى وقت ذلك الاجل مثلا والثاني مشددة خاص بالكابر الذين يزهدون في اكل اللحم ويقصر
 املهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي بان لا يجوز السلم
 في الخنزير مع ذلك مالك يجوز السلم فيه وقول مالك ما صدته الذوا فالاول مشددة خاص بالكابر من
 اهل الورع والثاني مخفف خاص بالاصاغر الذين تمس حاجتهم الى مثل ذلك للضيقة ونحوهم

فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد انه لا يجوز السلم الا فيما كان موصوفا عند عقد السلم وخلف على الظن وجوده عند الحمل مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يجوز الا اذا كانت موصوفا من حين العقد الى الحمل فالاول فيه تخفيف خاص بالاكثر الذين تمس حاجتهم الى مثل ذلك وينشئ عليهم الصبر والثاني مشدد خاص بالاكثر الذين يحتاجون لانقيهم فربما فقد ذلك بعد عقد السلم واستمر ذلك الى وقت العقد فصار المسلم اليه في مشقة من جهة الوفاء بالسلم اليه فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثرمة الثلاثة انه لا يجوز السلم في الجواهر النفيسة الثلاثة الوحد مع قول مالك بخلاف ذلك فالاول مشدد خاص باهل الورع والثاني مخفف خاص بالعوام الذين يرون انفسهم على الشجر وقت الحاجة ويقولون لكل شيء وقت فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي واحمد بسنم الاشراك والتولية في السلم بخلاف البيوع مع قول مالك بخلاف ذلك فالاول مشدد خاص باهل الورع الذين يرون دخول الضرر في عقد السلم فلا يضمن اليه امر اخر والثاني مخفف خاص بالعوام الذين لا يلتفتون الى مثل ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد ان الاجل يلزمهم مع قول الاثرمة الثلاثة انه لا يلزم التاجيل بل له المطالبة به متى شاء فالاول مشدد خاص بمن يرى وجوب الوفاء بالوعد والثاني مخفف خاص بمن لا يرى وجوب ذلك من العامة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثرمة الثلاثة انه يجوز قرض الخبز مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يجوز بحال فالاول مخفف خاص بالعوام والثاني مشدد خاص بالاكثر من اهل الورع الذين يخافون ان يكون ذلك من جملة الربا بالباء الموحدة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في صم الوجهين انه لا يجوز قرض الخبز عددا ويجوز وزنا وهو احد الروايتين عن احمد مع قول مالك انه يجوز بيع الخبز بالخبز تحريا فالاول فيه تشديد خاص بالاكثر والثاني فيه تخفيف خاص بالعامة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي واحمد يجوز قبول المقرض هدية من اقترض منه شيئا واكل طعامه وغير ذلك من سائر الانتقاعات بمال المقرض اذا جرت عادة بلدك قبل القرض بل ولو لم يتجرى قبله الشافعي مع قول ابي حنيفة وذلك وان لم يشترطه وحمل الشافعي حديث كل قرض جر نفعا فهو باطل واذا اشترط ذلك فان كان من غير شرط فهو جائز وعبارة الروضة واذا اهدى المقرض المقرض هدية جاز قبولها بلا كراهة ويستحب المقرض ان يرد ما اقترض الحديث الصحيح في ذلك ولا يكره المقرض اخذ ما انتهى فالاول مخفف خاص باهل الحاجة من العوام والثاني مشدد خاص باهل الورع نظريا قالوه في هدية القاضي بحكم التفصيل في ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك انه اذا كان لشخص دين على اخر من جهة بيع او قرض مؤجل عدة فليس له ان يرجع في التاجيل بل يلزمه ان يصبر الى تلك المدة السقي اجلها وكذلك لو كان القرض مؤجلا فله في الاجل وبين ذلك قال ابو حنيفة الا في الجناية والقرض مع قول الشافعي انه لا يلزمه في الجميع وله المطالبة قبل ذلك الاجل الثاني اذا حال لا يؤجل

فالأول مشدّد خاص بالأكابر من أهل الوفاء بالوعد والثاني مخفف خاص بعلوم الناس الذين يرجعون في القول لهم فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم والحمد لله رب العالمين

كتاب الرهن

اتفق الفقهاء على أن الرهن جائز في السفر والحضر قال داود هو مختص بالسفر ووجه قول داود أن المسافر كما لم يفتقر يحتاج صاحب الدين إلى وثيقة بخلاف الحاضر فإن القلب مطمئن من جهة خائباً هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما الاختلاف فيه فمن ذلك قول الإمام مالك أن الرهن يلزم بالقبول وإن لم يقبض ولكن يجب الرهن على التسليم مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد أنه لا يلزم الرهن إلا بقبضه فالأول مشدّد على الرهن مخفف على الرهن والثاني عكسه فيحصل الأول على حال أهل الصدق الذين لا يتغيرون فيما يقولونه كالأولياء والعلماء ويجعل الثاني على من كان بالصدق من ذلك فمن يبدل الحظ الأول في نفسه دون أخيه ولا يحتاج لآخرته فوجه الأمر إلى مرتبة الميزان فامله ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح رهن المشاع مع قول أبي حنيفة أنه لا يصح وسواء عند الظنّة كان مما يقسم كالعقار أو كالعبد هو جائز ووجه الأول كونه مما يصح بيعه وكل ما يصح بيعه جائز رهنه ووجه الثاني على القصر فيه على الرهن غالباً لقلة من يرغب في شراء المشاع إذا احتيج إلى البيع فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان فمن الأئمة من مراعى الاحتياط للرهن ومنهم من مراعى الاحتياط للرهن ومن ذلك قول الشافعي أن استدانة الرهن في يد المرهّن ليست بشرط مع قول أبي حنيفة ومالك أنها شرط فنق خروج الرهن من يد المرهّن على أي وجه كان بطل الرهن إلا أن أبا حنيفة يقول إن الرهن إذا أعاد بوجديّة وإعاريّة لم يبطل فالأول مخفف على الرهن مشدّد على الرهن والثاني عكسه بالشرط المذكور في قول أبي حنيفة فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان ولكن الأول خاص بالعلوم التي لا يحتاج طول لدينهم كل ذلك الاحتياط والثاني خاص بالأكابر الذين يحتاجون طول لدينهم فإن المرهّن والخذ الرهن الأوسيلة إلى تحصيل حقه فإذا خرج من يده فكانه لم يرتهن شيئاً فكان المرهّن شرط في رضاه بالرهن سلامة العاقبة وذلك ليحده فيبيعه عند الحاجة ومن ذلك قول مالك في الشهر والشافعي في أربعين يوماً قال إنه إذا رهن عبداً ثم اعتقه فإن كان موثقاً فغداً العتق ولو لم يفتنه يوم اعتقه ويكره رهنه وإن كان معسراً لم يفتنه وفي قول آخر لما إذا كان طرأ له حال أو قضى المرهّن ما عليه فغداً العتق وما وافقه قول مالك الآخر فلا وقال أبو حنيفة وأحمد يغداً العتق على كل حال تكن قال أبو حنيفة إن العبد الموهوب يسمى في قيمته بالمرهّن حال إعساره سيده فالأول والثاني فيهما تخفيف على العتق بما فيهما من التفصيل والثالث مشدّد عليه وعلى العبد وهو قول أبي حنيفة فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول موافقة القواعد الشرعية في التقرب إلى الله تعالى من إظهار الصدق بالعقود بخلاف المعسران من جلازته غالباً صعوبة التقرب بعقود عبده لا سيما عند الحاجة إليه ولا ينشر الصدق إليه فهو إلى الرق أقرب من القبول ووجه الثاني كون السيد هو الذي تلفظ بالعقود اختار له منه والشارع منشوق إلى الشفقة والرحمة

بالأرقاء بدليل قوله صلى الله عليه وسلم وهو محتضر الصلوة وما ملكتم أيما نكم أي حافظ على
الصلوة واستوصوا بما ملكتم أيما نكم خيرا من أن القائل بالحكم على السيد بالعنتي قائل
بوجوب العتقة عليه إن كان موصرا وعلى العبدان كان سيده معسرا كما مر فمأفاته من حق الرهن
شئ والله تعالى أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد إن الرهن شيئا على يائنة ثم
أقرضه مأنة أخرى وإسرا جعل الرهن على الدينين جميعا لم يجز مع قول مالك بالجواز وجب الأول
إن الرهن لا يرم بالدين الأول والعين المرهونة وثيقة من جهة المائنة الأولى فلا تكون وثيقة لدين
آخر ووجه الثاني أن المرهون قد رضى بحمل ذلك الرهن وثيقة عن الدينين بل له ترك الرهن أصلا
لا سيما إن كان الرهن والمرهون من الصالحاء والأصدقاء فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك
قول مالك والشافعي وأحمد أنه لا يصح الرهن على الحق قبل وجوبه مع قول أبي حنيفة أنه يصح
فالأول مخفف خاص من يغلب عليه عدم الرشد فيجوز عليه أن يتصرف في أخيه ماله لمن ليس له عنده
حق والثاني خاص بالأكابر الذين يتصرفون في ماله بحسب ما يريدون وأحوط لدينهم لأن الدنيا
لا تساوي عندهم جنتهم موضوعة بل لو قدر أن الرهن عند أخيه شيئا قايلا لرب الحق عليه ثم
أكل المرهون مثلاً أو تلفه لم يتكدر منه شعرة ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد إن الرهن
إذا شرط في الرهن أن المرهون يبيعه عند حلول الدين فمعدومة للمرتهن جائز مع قول
الشافعي أنه لا يجوز للمرتهن أن يبيع المرهون بغير إذن الرهن أو وكيله بأذن المرتهن فإن أبي
الزمره الحاكم بقضاء الدين أو بيع المرهون فالأول تخفف على المرتهن خاص بكامل المؤمنين
الذين يرون الخطأ ولا يفرحون ولا يندمون على ما يتصرفون به من ماله براءة ذمته لهم
بل يرون تصرفه في أموالهم كصغارهم في أموال أنفسهم بالخطأ لا دفر في الدنيا والآخرة
والثاني مشدد خاص بمن كان بالصدف فما ذكرنا فربما نسب المرتهن إلى عدم بيعه بالخطأ لا دفر
أو يبيعه بما يجسر ثم يفهم بينهما التزام فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك
مرجه الله أنه إذا اختلف الراهن والمرتهن في قدر الدين الذي حصل به الرهن فالقول قول
المرتهن بهمينه كان قال الراهن رهنته على خمسمائة درهم وقال المرتهن رهنته على ألف
وقيمة الرهن تساوى الألف والزيادة على خمسمائة مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد
أن القول قول الراهن فيما يذكره مع يمينه من ألف وخمسمائة درهم وإذا دفر إلى المرتهن
ما حلف عليه أخذ رهنته فالأول مشدد على الراهن مخفف على المرتهن والثاني عكسه فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان فمنهم من احتاط لمال الراهن ومنهم من احتاط لمال المرتهن ودون
عكسه بالنظر لا كابر ولا صاغرا إلا كابر يرون الخطأ لا دفر لغنيهم ولا صاغرا بالعكس
ومن ذلك قول أبي حنيفة إن الرهن مضمون على كل حال بأقل الأسمدين
من قيمته ومن الحق الذي هو وثيقة عليه مع قول مالك أن ما يظهر هلاكه كالحيوان والعبث
غير مضمون على المرتهن وما يخفى هلاكه كالنقد والشئ فلا يقبل قوله فيه إلا أن يقصد
الراهن ومع قول الشافعي وأحمد إن الرهن مأنة في يد المرتهن كسائر المائنة لا يضمن

بالتعدي ومم قول شرع المحسن والشعبي ان الرهن مضمون بالحق كله حتى لو كان قيمة الرهن
 صرهما والحق عشرة آلاف ثم تلف الرهن سقط الحق كله فنقول ابى حنيفة مشدد وقول مالك
 مفصل وقول الشافعي واحد مخفف وقول القاضى شريح والحسن والشعبي اشد من الكل
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من هذه الاقوال وجه لا يخفى على من له فهم ومن ذلك
 قول مالك ان الرهن اذا ادعى هلاك الرهن وكان مما يخفى فان اتفقا على القيمة فلا كلام
 وان اتفقا على الصفة واختلفا في القيمة سئل اهل التجربة عن قيمة ما هذه صفته وعمل عليها
 قول ابى حنيفة ان القول خير للرهن في القيمة مع يمينه ومم قول الشافعي ان القول قول الغارم مطلقا
 فالاول مفصل والثاني مشدد على المرتبة باليمين والثالث مخفف على الغارم فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

كتاب التفسير المحج

اتفق الاثمة على ان بينة الاعسار تسع بعد الحبس وعلى ان الاسباب الموجبة للحجر ثلاثة
 الصغر والرق والحزن وعلى ان الغلام اذا بلغ خيره شديد لم يسلم اليه ماله وعلى انه اذا انس
 من صاحب المال الرشد سلم اليه هذا ما وجدته من مسائل لا تفاق واما ما اختلفوا فيه
 فمن ذلك قول الشافعي ومالك واحسان الحجر على المفسر عند طلب الغراء وحالة الدين المديون
 مستحق على الحاكم وان له منعه من التصرف حتى لا يضر بالغراء وان الحاكم عليه مال المفسر اذا
 امتنع من بيعه ويقسمها بين غرائه باخصص مع قول ابى حنيفة ان لا يحجر على المفسر
 بل يجبس حتى يقضى الدين فان كان له مال لم يتصرف الحاكم فيه ولم يبعه الا ان
 يكون ماله حراما ودينه دلالا فيقضيها القاضى في دينه فاول مشدد على المفسر من حيث
 منعه من التصرف في ماله لصحة الغراء فليصل الذمته وهو خاص بالحكم الذي هو اتم نظرا
 من المفسر والثاني مشدد عليه بالحبس مخفف عليه بعدم اللبادة الى بيع ماله قبل الحبس وهو خاص
 بمن كان عنده تمرد وامتناع من أداء الحق فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي
 في اظهر قوليه انه لا ينفذ تصرفات المفسر في ماله بعد الحجر عليه ببيع ولا هبة ولا غنم
 قول احمد في احدى روايته انه لا ينفذ تصرفه الا في العتق خاصة ومم قول ابى حنيفة
 انه لا يحجر عليه في تصرفه وان حكم به قاض لم ينفذ قضاؤه مالم يحكم به قاض ثان واذا لم يحجر
 المحج عليه صح تصرفاته كلها سواء احتملت الفسخ او لم تحصل فان نفذ الحجر قاض ثان صح عن تصرفاته
 مالم يحتمل الفسخ كالنكاح والطلاق والتدبير والعتق وبطل ما يعمل الفسخ كالبيع والاجارة والهبة
 والصدقة ونحو ذلك فالاول مشدد على المفسر بعدم صحة تصرفه بعد الصحة براءة
 ذمته من الدين والثاني فيه تخفيف بصحة العتق والثالث مخفف من حيث نصره
 في ماله والدين فهو المطالب به ورونا في الدنيا والاخرة فالنا والنجير عليه مما يشغل نفقت
 فيما ليس هيبا لنا حتى نصرف فيه فان خلصت ذمتنا من جهة الغراء فلا تخلص من جهة المفسر
 فندعه وماله للقاضى الذي هو نائب الشرع الشريف فرجع الامر الى مرتبة الميزان مشدد

ومخفف فيه كما ترى ومن ذلك قول مالك والشافعي لم يرد له لو كان عند الفلاس صلعة واحدة لم يرد صاحبها ولم يكن الياسم قبض من ثمنها شيئا والفلاس حتى فصلها حتى اخرج بها من الغرءاء فيقبض بها خذها ومنهم من قال ان حنيفة ان صاحبها كاحل الغرءاء فيقبض من ثمنها فلويجوزها صاحبها بعد موت الفلاس لم يكن قبض من ثمنها شيئا فقال الثلاثة صاحبها اسيرت للغرءاء وقال الشافعي وحده انه اخرج بها فالاول مخفف على صاحب السلعة مشد على الغرءاء والثاني عكسه كالاول في المسئلة الثانية فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول في المسئلة الاولى الحديث الصحيح في ذلك ووجه الثاني فيها ان السلعة صارت ملكا للفلاس لا فرت بهما وبين غيرهما من سائر اصوله فصار صاحبها كاحل الفلاس فاعل صاحبها لو يبلغه الحديث ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الفلاس اذا اقر بلدين بعد الحج تعلق ذلك الدين من ماله ولم يشارك المقر له الغرءاء لادين الا حرج عليه الاجلهم مع قول الشافعي انه يشاركهم بشرطه فالاول مشد على المقر له والثاني مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول تقصير المقر له في النقص هل على الفلاس دين لغيره ام لا ووجه الثاني ان حكم الحج يشمل الدين الذي قبله والذي بعده على حد سواء مع انه سر بما يكون منها في الاقرار للمدين ومن ذلك قول مالك والشافعي واحدا انه اذا نكث اعسار الفلاس عند الحاكم اخرج الحاكم من الحبس ولو تغيرت اذن الغرءاء وحال بينه وبينهم فلا يجوز حبسه بعد ذلك ولو خلا ولا زمت له بل يعمل حتى يورث مع قول ابى حنيفة ان الحاكم يخرج من الحبس ولا يحول بينه وبين غرضه ان يصدر خروجه فلا يخرجه ويمنعونه من التصرف ويأخذون فضل كسبه بالخصص فالاول مخفف على الفلاس مشد على الغرءاء والثاني عكسه مع الاخذ بالاحتياط والمسايرة لبراءة ذمة الفلاس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي واحدا ان البيعة بالا عسار تسمع قبل الحبس مع الظاهر من من ذهب ابى حنيفة انها لا تسمع الا بعد الحبس فالاول مخفف على الفلاس والثاني عكسه ولكن يحمل الاول على حال اهل الدين والورع والخالفين من حقوق الخلائق ويحمل الثاني على من كان بالصد من ذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة واحدا ان الفلاس اذا اقام بينة باعساره لا يحلف بعد ذلك مع قول مالك والشافعي انه يحلف بطلب الغرءاء فالاول مخفف على الفلاس محمول على اذا كان من اهل الدين والورع والثاني مشد عليه محمول على اذا كان بالصد من ذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان البلوغ الغلام يكون بالا احتلاما ولا تزل فان لم يوجب فحق يتيه له ثمان عشرة سنة وقيل سبعم عشرة سنة واما بلوغ الجارية فبالحيض والاختلاف والحبل والا فحق يتيه لها ثمان عشرة سنة او سبعم عشرة سنة مع قول مالك والشافعي واحدا ان البلوغ ينحس عشرة سنة او خرج الملقى والحيض والحبل فالاول مفصل فيه تخفيف بعدم الملقى بتكليفه والثاني جائز فيه الاخذ بالاحتياط فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه كل منهما الاستقلال من الاثمة المجتهدين ومن ذلك قول ابى حنيفة ان نبات العانة لا يقتضي الحكم بالبلوغ مع قول مالك واحدا انه يقتضيه ومما لا يحرم من من ذهب الشافعي ان نبات العانة

يقضي الخيم بلوغه ولا الكافر من المسلم فالأول مخفف على المكلفين والثاني مشدد عليهم
والثالث معقل فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن التكليف الواجب قهرها شديد
فلا يجب على المكلف إلا بعد بلوغه يقيناً لأن نبات العان لا يحصل أن يكون من شدة حرارة البدن
ويقول الخبير في ذلك مؤل ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط للمكلف ليفقه بثواب التكليف
ويؤاخذ عليه إذا اعتقد وجوب عليه وإن لم تكن واجبة عليه في نفس الأمر ووجه الثالث ظاهر
تعميد الأخذ بالخرقة وحصول الصفات الدليل للكافر ومن ذلك قول أبي خنيفة ومالك وأحمد إن
الروث في الغلام صلاحه ماله ولم ير أعوان فسقا ولا صالة مع قول الشافعي إن الرشد صلاح الدين
والمال ولا فرق بين الجارية والغلام في ذلك وقال مالك ينفذ المجرم عنها ولو بلغت رشيدة حتى
تزوج ويدخل بها الزوج وتكون حافظة لها كما كانت قبل التزويج وقال أحمد في المختار من رتبته
أنه لا فرق في حد الرشد بين الغلام والجارية والرواية الثانية لقول مالك وزاد حتى يحول عليها
حول عنده ولو تلد ولداً فالأول مخفف لعدم اشتراط صلاح الدين ووجهه أن الباب معقول في الرشد
في الأموال من غيرها من الصلوة والزكاة والصوم وغو ذلك فإذا صلاحه ماله جاز تسليم ماله إليه
شرعاً ولو كان غير مسلم تغير ذلك من مودعيه وهذا نظير قول عبد الله بن عباس أن
نقبل شهادة من عهد منه صدق الخبر ولو فسق من جهة أخرى والقول الثاني مشدد
ووجهه أن من تساهل بفراق الصلوة أو شرب الخمر فلا يعجل منه أن يصنع ماله في غير طاعة
الله فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان وكذلك الحكم في توجيه بلوغ الجارية فمنهم من أحسنه وقالوا
في صفات الرشد ومنهم خفف في ذلك ويصير حل ذلك على جالين فمن الجوارى من يظنها رشداً
يسمى بلوغها ومنهم من لا يظهر رشدها إلا بعد التزويج ومعرفة نذيرها في مال الزوج في
غيبتها وحضوره ولو تلد ومنهم من لا يظهر رشدها إلا بعد الولادة لأنها آخر مرتبة لا موقن
لها في الرشد ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الصبي إذا بلغ وأنصفه الرشد يدفع إليه ماله
فإن بلغ غير رشيد لم يدفع إليه بل استمر يحول عليه مع قول أبي خنيفة رحمه الله أنه إذا انتهى
سنه إلى خمس وعشرين سنة يدفع إليه المال بكل حال فالأول مشدد في دوام الحجر عليه حتى يحصل
الرشد ولو بعد خمسين سنة وأكثر والثاني مخفف عليه بعد خمس وعشرين سنة فرجهم الأمر
إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ظاهر القرآن في قوله تعالى فإن أنفسم صم رشداً فادفعوا
إليهم أموالهم فلو كان في ذلكم الأبعد حصول الرشد ولو طال الزمان ووجه الثاني أن العقل
يكمل بعد خمس وعشرين سنة فلا حجر عليه بعدها لكن في كلام الإمام علي رضي الله عنه ينتهي
بلوغ الصبي بخمس عشرة سنة وينتهي طوله بانتهاء اثنين وعشرين سنة ويكمل عقله بانتهاء
ثلاث وعشرين سنة وما بعدة تجلب إلى أن يموت انتهى وهو قريب من كلام أبي خنيفة

رضي الله عنه

كتاب الصلح

اتفق الأئمة على أن كل من علم عليه حقائق المصلحة على بعضه لم يحل أن يهضم للمصلحة المآل الثالث

يتصرف في ملكه بما لا يضركه وعلم ان المسلم ان يعلى بناءه على بناء غيره لكن لا يحل ان يبنى على ما لا يحل
على من ثبته جبراً هذا الوجه من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة
الثلاثة أنه اذا لم يعلم ان عليه حقاً رادى عليه نعم المصالح مع قول الشافعي انه لا تقم فالاول
مشدد مبالم في الاحتياط في إيلامه ذمته وهو خاص بأهل السما من كمل المؤمنين والثاني مخفف
ووجهه ان من مكن احدا من اخذ ماله بغير طريق شرعي فهو مساعد للمدعي على كل ما ل
الناس بغير حق وربما خرج عن الرشد بذلك اللهم لا يعصا له ويبرى ذمته فلا نعم فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بان الصلح على الجهل جائز مع قول الشافعي
بالمعنى فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه من جملة
استبراء المؤمن لنفسه ووجه الثاني ان الذمة لا تدرى الا بالدين المعلوم بذمة المبرأ اسم مفعول
لا تدرى وكل منها وجه فمن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انهما اذا ادعيا سقفا من بيت
وعرفه في انه ان السقف لصاحب السفل مع قول الشافعي واحدا انه بينهما نصفان فالاول مشدد
على احدهما والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الظاهر معقول من
بنى بيتا لا يحيل له سقفا ووجه الثاني العدل بينهما كما كان صلى الله عليه وسلم يقضى
في العيين الواحدة اذا ادعيا شخصان ولا مرجح لاحدهما على الآخر فكان يقسم بينهما ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة انهم العلو والسفل والراد صاحب العلوان بينهما لم يجز صاحب السفل
على البناء والتسقيف ليعنى صاحب العلوان بل ان اختار صاحب العلوان يبنى السفل من ماله
وليقيم صاحب السفل من لا تنفع به فله ذلك حتى يطويه ما تنفق عليه مع قول اصحاب
الشافعي انه لا يجز صاحب السفل ولا ينع من الانتفاع اذا بنى صاحب العلوان بغير اخذ بناء على
أصله في قوله الجديديان الشريك لا يجز على العارية والقديم المختار عند جماعة من متأخري
اصحابنا لا يجز الشريك على ذلك دفع الضرر وصيانة للمالك عن التعطيل فالاول مخفف على
صاحب السفل ونقل ايضا عن الشافعي والثاني مشدد عليه بالاجبار دفع الضرر فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة والشافعي ان له ان ينصرف في ملكه بما يضركه الجاس
مع قول مالك واحمد بمن ذلك فالاول مخفف على التصرف مشدد على الجار والثاني بالعكس فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوة الملك وضعف حق الجار ومشكلة بان يبنى
حاما او مرحاضا او يحفر بئرا مجاورة لبئر شريكه فنقص ما هو لذلك او يفتح بجانبه شباك
يشترى على جاره ومن ذلك قول مالك واحدا انه اذا كان سطحه اعلى من سطح غيره يلزمه بناء
سنة تنعه عن الاشراف على حاره مع قول أبي حنيفة والشافعي انه لا يلزمه ذلك فالاول مشدد
على صاحب السطح خاص بأهل الدين والوسء والثاني مخفف خاص بأحد الناس ويعم التوجيه
بالعكس فيكون جعل السائر لمن خاف وقوع بصره على عورة الجاس وتركه على من
لم يخف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
انه اذا كان بين رجلين دواب او نهى او بئر قطع او جدار فسقط فطالب احدهما

الأخر بالبناء فاستتم أو تمشية الد والباب والمهر مثلاً فاستتم ان يجبر مع قول غيره ما لا يجبر
على تحرير عقل في ذلك فالاول مشد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول انه معروف واجب ووجه الثاني انه امر مستحب فاستثناء فعله وان شاء تركه وفي الاول
حديث لا يضرب ولا ضرب الله تعالى اعلم

كتاب الحوالة

اتفق الاثمة على انه اذا كان الانسان حق على اخر فاحاله على من له عليه ان يستتم من قول الحوالة
وقال داود يلزمه القبول وليس للمحال عليه ان يستتم من قول الحوالة عليه هذا ما وجدته
من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابى حنيفة والسأفني
انه لا يعتد برضى المحال عليه وفي رواية عن ابى حنيفة انه اذا كان المحال عليه عدوله لم يلزمه
قبولها وقال الاصطخري من اشته الشافعية لا يلزم المحال عليه القبول مطلقاً كما كان
الحال عليه لم لا ينبغي ذلك عن داود فالاول مشد على المحال عليه والثاني مفصل الثالث مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قاطبة من المسارعة الى برائة الذمة طرأ وكها ووجه
رواية ابى حنيفة تقوم الضرر بتسليط العدة عليه بلطالبة بالشدة وعدم الرحمة ووجه قول داود
والاصطخري ان صاحب الدين انما احوال المدين على غمده على سبيل الفرض فان شاء قبل وان
شاء لم يقبل ومن ذلك قول العلماء اجماع صاحب الحق اذا قبل الحوالة على من له ان التحصيل
يبرأ على كل حال مع قول زفر انه لا يبرأ فالاول مخفف على المحيل والثاني مشد عليه فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ويصح ان يكون الاول محمولاً على اهل حال الدين والخوف من الله عز
وجل فيسارعون الى ذلك الحق ليس احوال عليهم والثاني محمول على حال العوام الذين لا يبادرون
الى وفاة ما عليهم من الحقوق فلا يمتين برائة ذمتهم الا بالوزن لا بمجرد الحوالة ومن ذلك قول
الشافعية اجماع المحال لا يرجع على المحيل اذ لم يصل الى حقه برجه من الوجوه سواء غره بفلس
او جحد ولم يغره مع قول غيرهما انه يرجع على المحيل اذ لم يصل الى حقه فالاول مشد على المحال
والثاني مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول نقص المحال بعدم التفاتيش
في حال المحال عليه ووجه الثاني ان ذلك مما ينبغي على غالب الناس وما احتال عليه الا لظنه
بالوصول منه الى حقه ولا عبرة بالظن البين خطأه فرجع على المحيل وكان الحق لم يتقبل
عنه وهذا موافق لقواعد الشريعة فينبغي لكل من احوال شخصاً على اخر ان يبادر الى ذلك
الحق اذا جحد المحال عليه مثلاً ولا يسارع عند التحكام فان خلاص ذمته في ذلك وبه قال
ابى حنيفة ولفظه اذا حال شخصاً بحق هو عليه فانكره المحال عليه على المحال والله اعلم

كتاب الضمان

اتفق الاثمة على جواز الضمان وعلى ان كفاية الاهدن صحيحة على كل من وجب عليه الحضور الى
مجلس الحكم لا طباق الناس عليه ومسيب الحاجة اليها وعلى التسهيل يخرج من العهدة
بتسليمه في المكان الذي شرطه او اولاده المستحق الا ان يكون دونه يد عادية طاعة فلا يكون

تسليماً أو على أن الضامن إذا لم يعلم مكان المكفيل لا يطالب به وعلى أن ضمان الدين جائز صحيح
 لكن يشترط عند الشافعي أن يكون بعد قسط الثمن لا طمناً لجميع الناس عليه في جميع الأعصار
 والشافعي قول أنه لا يصح لأب من ضمان ما لم يجب هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما
 لم يتفقوا عليه فمن ذلك قول الأئمة الأربعة أن الحق لا ينتقل عن المضمحل عنه الحق بنفس الضمان
 بل الحق باق في ذمة المضمحل عنه لا يسقط عن ذمته إلا بالاداء مع قول أبي إمامة وابن شبرمة
 وأبي ثوري وداود أنه يسقط فالأول مشدد في ذمة الضامن والثاني مخفف عنه فرجع الأمر إلى
 مرتبة الميزان والأول محمول على حال أهل الدين والورع والثاني محمول على حال غيرهم ويصح أن يكون
 الأمر بالعكس لأن الضامن إذا كان يتخاف الله فكان صاحب الحق وصل إلى حقه بخلاف
 العكس ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الميث لا تدرأ ذمته من الدين للمضمحل عنه بنفس
 الضمان كالحق مع قول أحمد في أحاديثه وإبنتيه أنه يدرأ فالأول مشدد على الميث محمول على حال
 الأصاغر من العوام والثاني مخفف عليه محمول على أهل الدين والخوف من الله تعالى فرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد أن ضمان الجهول جائز وكذلك
 ضمان ما لم يجب مع قول الشافعي في المشهور أن ذلك لا يجوز ولا براء من الجهمسول
 فالأول مخفف محمول على أهل الدين والورع في السائلين والثاني مشدد محمول على من
 كان بالضد من ذلك من إذا وعد خلف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك
 والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد أنه إذا مات إنسان ولم يخلف وفاء للدين الذي عليه جاز وفاء الدين
 عنه مع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز الضمان عنه فالأول مخفف ووجهه أنه من أفعال الخير وفي
 السنة ما يؤيده وهو أنه صلى الله عليه وسلم كأيصل على من مات وعليه دين لم يخلف له
 وفاء حتى يقول أحد من الصحابة صلى الله عليه وسلم وعلى وفاءه والثاني مشدد ووجهه تقييد ضمان
 الدين في غير الناس مع احتمال عدم بلوغ الحديث للقائل به وذلك لئلا يستأهل الناس في
 الوفاء اعتماداً على تخلفهم وأصدقاؤهم فيجاء بين أصدقائهم وأخواتهم وبين الوفاء بعروض فرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بصحة الضمان من غير قبول السالب
 مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يصح إلا في من ضم واحد وهو أن يقول المريض أو شدة أو بعضه
 ضمن عن يميني والغراء غيب فيجوز أن له يمين الدين وإن كان في الصحة لم يلزم الكفيل بشئ
 فالأول مخفف بعدم اشتراط قبول السالب الضمان والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ووجه الأول أنه من الوفاء بحق أخيه المسلم ثم إن شاء الطالب قبل ذلك وإن شاء لم يقبل
 وهو خاص بأهل الدين والورع الطالبين لتأنيب الآخرة ووجه الثاني أن تأكيد مشروعية الوفاء بحق
 أخيه المسلم لا يكون إلا إذا طلب ذلك فقد يهرىب من المنة عليه وعلى المضمحل ثم يسأله المدين
 في الدنيا والآخرة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بصحة كفالة الدين عن ادعى عليه مع قول
 أبي حنيفة بعدم صحتهما فالأول مخفف على الكفول والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى
 مرتبة الميزان ووجه الأول أنه طريق إلى تخليص الحق للدين لا أخيه عليه فإن للدين

لما هربا من قبلين نفسه وبها لخيرته ووجه الثاني عدم ورود نص في ذلك لما ورد ضمان
 الدين كالأمرات ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي والمكفول لو غيبب وهو رب فليس على
 الكفيل غير احضاره ولا يلزم المال وفاقا لقوله عليه احضاره بغيبته ما لم يمتد إلى حقيقته مدة
 السيرة والرجوع بالمكفول فان لم يأت به حبس حتى يأتي به مع قول مالك وإجماله أنه لم يحضره
 غرم المال ولا يغرم المال عند الشافعي مطلقا فالأول مخفف على الكفيل والثاني مشدد فرجع الأمر
 إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه لم يدرم المال وإنما التزم احضار المدين فقط لا سيما إن كان
 الكفيل فقيرا جدا والمكفول عليه دين ثقيل كالف دينار مثلا فان العقل يقتضي بأن الكفيل
 لم يدرمه وزن المال فما وجه الثاني أنه تسبب في اطلاق للمكفول من يد خصمه بضمان
 احضاره فكان عليه المال على قاعدة التعريم بالسبب في ذلك إحاطة في دين الكفيل لا سيما إن
 كان من كرم الناس الذين إذا حضروا في قضية كفى صاحبها مؤنتها فان الذهن يتبادر إلى أنه
 دخل بكفالة الدين في وزن المال على عادته السابقة ومن ذلك قول أبي حنيفة واحدا أنه لو قال
 إن لم احضره غدا فأنا ضامن ما عليه فلم يحضره أو مات المطلوب ضمن ما عليه مع قول الشافعي
 ومالك أنه لا يضمن فالأول مشدد على من ضمن احضار المدين وهو خاص بأهل الدين ولو رجم
 الموفين بما يقولون مالك والثاني مخفف عليه وهو خاص بأحد الناس فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي ومحمد بن الحسن أنه لو ادعى شخص على أخيه مائة درهم فقال
 شخص لم يوف بها خذا فعلى المائة فلم يوف بها لم يلزمه المائة مع قول أبي حنيفة وإجماله أنها تلزمه
 فالأول مخفف على ما تزم الوفاء والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
 أنه وعد الوفاء بالوعد خاص بحجبه بالأكابري فيحل على حال أحد الناس كما أن قول أبي
 حنيفة واحدا محمول على حال كمال المؤمنين من أهل الدين والورع العاملين بوجوب الوفاء
 بالوعد والله أعلم

كتاب الشركة

اتفق الأئمة على أن شركة العنان جائزة صحيحة وهذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما
 ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي وأحمد بن حنبل في شركة المفوضة بالطله مع قول أبي حنيفة بخلافه
 ووافق مالك على ذلك لكن باختلاف في صورتها فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى
 مرتبة الميزان ووجه الأول ما فيه من عدم تحليل اللذة فان صورتها أن يشترك رجلان
 في جميع ما يمكن أن يذهب فضاء ولا يبقى لأحد منهما من هذين الحسنين إلا مثل ما لصاحبه
 فإذا أراد مال أحدهما على مال الآخر لم يصح حتى لو ورث أحدهما ما لا بطلت الشركة لأن ماله نزل على
 مال صاحبه وكل ما ربح أحدهما كان شركة بينهما وكل ما ضمن أحدهما من غصب أو غيره
 ضمنه الآخر هذه صورتها عند أبي حنيفة وأما عند مالك فإنه قال يجوز أن يربح ماله على
 مال صاحبه ويجوز أن يربح الربح على قدر المالين وما ضمنه أحدهما هو كمال تجارتهما
 فيهما وأما الغصب فنحوه فلا وعند مالك أيضا لا فرق بين أن يكون مالهما عرضا أو دراهم

ولا فرق عندنا بين أن يكونا شريكين في كل ما يمكنه ويجعلانه تجارة أو في بعض ما ليسهما
 ذلك ذلك لا فرق عندنا بين أن يخطأ ما هما حتى لا يقبض أحدهما عن الآخر أم كان مقبضاً بعد أن
 يجعدها ويصيراه بينهما جميعاً في الشركة وقال أبو حنيفة نضم الشركة وإن كان مال كل واحد منهما
 في بنية وتوجهه الثاني من هذه الشركة جائزة حيث وفي كل منهما ما اتفق عليه مع صاحبه وهذا
 ناص بأهل الكمال في الأيمان فاته لا فرق عندنا في مال الشركة بين أن يكون عند أحدهما
 أو عند شريكه لما يعلم كل واحد من الخير والأيثار في حق صاحبه وجهه الأول تخصيص ذلك
 بمن كان بالصندوق ما ذكرناه فلا يكد مثل هذا يؤتى بما اتفق عليه فإبطاله الشافعي وأحمد لما روى
 إليه من النزاع ومجبة كل واحد لأن يكون رأياً لا خاسراً فأعلم ذلك ومن ذلك قول أبي
 حنيفة وأحمد يجوز أن يشركه الوجود مع قول مالك والشافعي بطلانها وصحتها أن لا يكون لهما
 رأس مال ويقول أحدهما الآخر اشتراكنا على أن ما اشتراه كل واحد منهما في المرة يكون شركة
 والوجود بينهما فالأول مخفف وهو خاص بأخبار المؤمنين والثاني مشدد وهو خاص بأخبار الناس
 الذين يتفقون مع بعضهم بعضاً ولا يفرق فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 مالك والشافعي أنه إذا كان رأس المال متساوياً في شركة العنان بشرط أحدهما أن يكون له
 من الرعم أكثر مما لصاحبه فالشركة فاسدة مع قول أبي حنيفة نعم إذا كان المشروط لذلك
 اصدق في التجارة وأكثر عملاً فالأول مشددة والثاني مخفف بشرطه فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان بشرط الشافعي في صحة شركة العنان أن يكون رأس مالهما فرعاً واحداً ويخطأه نجيب
 لا يتميز عن مال أحدهما عن الآخر ولا يعرف ولا يشترط عنده تساوي قدر المالين فأعلم ذلك
 والله تعالى أعلم

كتاب الوكالة

أجمع الأئمة على أن الوكالة من العقود المجازة في الجملة لأن ما جاز فيه المباشرة من الحقوق جازة
 فيه الوكالة كالبيع والشرء والأجارة وقضاء الديون والتخصيص في المطالبة بالحقوق والتزويج
 والطلاق ونحو ذلك واتفق الأئمة على أن إقرار الوكيل على موكله في غير مجلس المحكم لا يقبل
 بحال ولكن ذلك اتفقوا على أن إقراره على موكله في الحدود والقصاص غير مقبول سواء كان مجلس
 المحكم غيره ولكن ذلك اتفقوا على أنه لا يجزئ للوكيل أن يشترى بأكثر من ثمن المثل ولا إلى أجل
 وعلى أن قول الوكيل مقبول في تلف المال بيمينته هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق
 وما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح إقرار الوكيل على موكله بمجلس المحكم
 مع قول أبي حنيفة أنه يصح إلا أن يشترط عليه أن لا يقر عليه فالأول مشدد خاص بأحد
 الناس والثاني فيه تشديد خاص بكامل المؤمنين الذين هم أولى بالوكيل من نفسه من إدار
 الاحتياط لدينه بمحكم الأمر شئ في ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومثل هذا لا يقر على موكله
 إلا بما يراه أفضل له وأكمل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي ومالك
 وأحمد أن وكالة الحاضر صحيحة وإن لم يرض خصمه بشرط أن لا يكون الوكيل عدواً للمخضم

في حقيقته ان الحكماء والفقهاء لا يرضون الا برضى الخصم الا ان يكون الموكل مرضيا او مسافرا على
ثلاثة اشياء لم يرضوا بها اول تخفيف على الموكل مشددا على الخصم والثاني عكسه فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي مالك واحدا انه اذا وكل شخصا في استيفاء حقيقته
فان كان بحضرة الحاكم جاز ذلك ولا يحتاج فيه الى بينة سواء يوكله في استيفاء الحق من رجل
بعينه او جماعة وليس حضور من يستوفى منه الحق شرط في صحة توكيله وان وكله في غيره مجلس
الحكم ثبتت وكالة بالبينه على الحاكم ثم يدل على من يطالبه بمجلس الحكم مع قول ابي حنيفة
انه ان كان الخصم الذي وكل عليه واحدا كان حضوره شرط في صحة الوكالة او جماعة كان حضور
واحد منهم شرط في صحةها فالاول فيه تخفيف خاص باهل الدين والودع والثاني فيه تشديد
خاص بمن لا يؤمن رجوعه عن قوله الاول فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول
مالك والشافعي واحدا ان الوكيل عزل نفسه بحضور الموكل وبغير حضوره مع قول ابي حنيفة
ليس للوكيل فيم الوكالة الا بحضور الموكل فالاول تخفيف والثاني فيه تشديد ووجه الاول ان
ذلك من باب من ينظر خيرا فيؤخيره فلا الزام ووجه الثاني مراعاة خاطر الموكل والوفاء
بحقه حيث دخل معه في عقد التوكيل اذ هو من باب صدق الوصل الذي خلفه من صفات
المتأقين فيكون الغزل بحضوره لينظر هل يتكدر من ذلك او يرضى ومن ذلك قول مالك و
الشافعي بان للموكل ان يعزل الوكيل وان الوكيل ينعزل وان لم يعلم بذلك مع قول ابي حنيفة
واحدا في احدى روايتيه انه لا ينعزل الا بعد العلم بذلك فالاول تخفيف على الموكل فكما تبرع
بالتوكيل الوكيل كذلك له الرجوع عنه متى شاء والثاني فيه تشديد عليه الا انه احوط لدى
الموكل في تصرفات الوكيل قبل العلم بالغزل وغير احوط للوكيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن
ذلك قول مالك والشافعي واحدا في يوصف عجزا له لو وكله في البيع مطلقا اقتضى البيع بثمن
المثل وينقل البذل ويطلب به لا يتعاب الناس بمثله او نسيئة او غير نقد بل لم يجز الا برضى
الوكيل مع قول ابي حنيفة انه يجوز ان يبيع كيف شاء نقد او نسيئة وبدون ثمن للمثل وفيها
لا يتعاب الناس بمثله وينقل البذل ويغير نقده فالاول مشددا خاص بالوكيل القاصر في النظر
للمصالح التي ترجحها ميزان موكله والثاني تخفيف خاص بمن كان كامل النظر في مصالح الموكل فان مثل
هذا لا يتصرف لموكله الا بما يراه انفع لموكله في دينه وايضا فان الموكل قد اطلق له الوكالة ولم
يقيد بها فما تصرف الابسا ففهمه عنه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك
والشافعي واحدا ان كان عليه حتى اشخص في ذمته او له عنده عين عارية او دية فجاهه
انسان وقال له وكفى صاحب الحق في قبضه منك وصدقه انه وكيله ولم يكن للوكيل بينة انه
لا يجبر على تسليم ذلك الى الوكيل مع قول ابي حنيفة وصاحبها انه يجبر على تسليم ما في ذمته
واما العين فقال هجر يجبر على تسليمها عنده كما في الذمة فالاول تخفيف على المدين والثاني مفصل
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويمكن حمل الاول على اهل الدين والتقوى وحمل الثاني على من
كان يصعب عليه وزن الحق ويصعب ان يكون للمحل بالعكس وذلك ان الحاكم يتصرف على الناس

بما يراه اخلص الدينهم وابرأ من مذهبهم لانه امين على ادلائهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان
 البينة تنفع بالوكالة من غير حضور الخصم مع قول الى خيفة انها لا تنفع الا بحضوره فالاول مخفف
 والثاني مشدد فوجه الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول اجراء احكام الناس على الظاهر من ان البينة
 لا تنكذب والخصم لا يتوقف في وزن الحق ووجه الثاني الاخذ بالا حتما للتصرفات الواقعة من
 الوكيل وبما رضى الخصم بمطالبة ذلك الوكيل له فقد يكون عدوا للخصم فيطالبه بعنف
 وبشدّة ومن ذلك قول مالك والشافعي في ظاهر قوليه واحدا في امر رايته ان الوكالة تنفع
 في استيفاء القصاص في خيفة الخصم مع قول الى خيفة انها لا تنفع الا في حضوره فالاول
 مخفف على المدعى مشدد على المدعى عليه والثاني بالعكس فوجه الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 الاول ان القصاص حكم غيره ووجه الثاني الاحتياط للامانة اعظم من الاموال فاذا
 كان المدعى عليه حاضرا فبما اجاب عن نفسه بما يحصل به شبهة فيسقط عنه القصاص
 ومن ذلك قول الى خيفة والشافعي انه لا يصح شرها الوكيل من نفسه مع قول مالك ان له
 ان يبتاع من نفسه لنفسه بزيادة في الثمن ومع قول احمد في ظاهر رايته انه لا يجوز بجال
 فالاول مشدد محمل على من لا يؤمن منه الغيابة ويرى الخطا او لنفسه دون الموكل والثاني
 فيه تخفيف محمل على اهل الدين والدور والثالث اشد محمل على من اشتهر عنه عدم التورع
 وراى لنفسه حظا او فرح حق قويت التهمة فيه ويصير رجوعه الى القول الاول فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول احمد والى خيفة انه يصح توكيل الصبي المميز
 المراهق مع قول مالك والشافعي انه لا يصح فالاول مخفف على الموكل والثاني مشدد فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان المراهق كالبالغ من حيث الاحاطة بامور الدنيا ووجه
 الثاني نقصه في ذلك عن البالغ عادة والله تعالى اعلم

كتاب الاقرار

اتفق الائمة على ان الاعتراف اذا اقر بحق لا يغير وامر به اقراره ولم يكن له الرجوع عنه والاقرار
 بالدين في الصحة والمرض سواء فيكون المقر لهم جميعا على قدر حقوقهم ان وقت التركة بذلك اجماعا
 وانفقوا على انه لو مات رجل عن ابنين واقر احدهما بالثالث وانكر الآخر لم يثبت نسبه وعلى ان الاستثناء
 جائز في الاقرار لانه في الكتاب والسنة موجود وفي الكلام معهود فيصير بائناق الائمة
 اذا كان من الجنس واما غير الجنس فعليه خلاف سياسي ولكن اتفقوا على جواز استثناء
 الاقل من الاكثر واما عكسه فاختلفوا كما سيأتي هذا ما وجدته من مسائل الاتفاقي
 واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الاقرار بالدين في الصحة والمرض سواء
 فان لم تقف التركة فخاص الغرماء في الرجوع على قدر دينهم مع قول الى خيفة ان غريم الصحة مقدم
 على غريم المرض فبيد باستيفاء دينه فان لم يفضل شيء فلا شيء عليه وان فصل شيء صرف
 الى غريم المرض فالاول مخفف على الغرماء بحكم العدل والثاني مشدد على غريم المرض فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان حق غريم الصحة يتعلق بعين مال المدين قبل المرض

قلنا اقر الخوض الحق في المرض فقل الحق بعين ماله كذلك فاستغلت ذمتهم بدين كل منهما
 فليس احدهما اولى من الآخر ووجه الثاني ان الحق لما يتعلق بعين مال المدين حال الصحة صاسر
 لا يقبل دخول حق اخر عليه الا بعد استيقاض حقه كله فاحل ذلك ومن ذلك قول ابي حنيفة و
 احمد انه لا يقبل اقرار المرض لو اقرت اصل امره قول الشافعي في ترجيح قوله انه لا يقبل ومع قول مالك
 انهما ان كان غير متم ثبت والا فلا مثاله ان يكون بنت وابن اخر فلهما اقراران لا يلزم بينهما وان اقر
 لابنته متم فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول انه قد يقر بعض الورثة بمال ليعبر غير من ذلك المال لعداوة تكون بينهما ووجه الثاني انه قد
 يكون لذلك الوارث عليه حق فاقبل له ليخلص ذمته ووجه الثالث ينزل على الحالين في القولين
 قبله والله اعلم ومن ذلك قول ابي حنيفة ان المقر يشترك مناصفة من لم يثبت
 نسبه وذلك فيما اذا مات رجل عن ابين وافرأهما بثلث وانكر الاخر فان نسبه لم يثبت
 فيشارك المقر فيما في يده مناصفة مع قول مالك واجل انه يدفع اليه ثلث ما في يده لانه قد ر
 ما يصيبه من الارث لو اقر به الاخر او قامت بذلك بينة ومع قول الشافعي انه لا يصح الاقرار
 اصلا ولا يباخذ شيئا من الارث لعدم ثبوت نسبه فالاول مشدد على المقر والثاني فيه تخفيف
 عليه والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة لو اقر بعض الورثة
 بدين على الميت ولم يصدق له الباقي انما يلزم المقر منهم بالدين جميع الدين مع قول مالك واحمد
 والشافعي في أشهر قوله انه يلزمه من الدين بقدر حصته من ميراثه فالاول مشدد على المقر
 والثاني مخفف عنه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه هو الذي سلب الغراء على
 بقية الورثة باقراره فعزب بوزن الدين كله عقوبة له في طلب الزامهم بدين لم يعترفوا به ووجه
 الثاني انه لا ينعقد اقراره على غيره وانما ينفذ عليه وحده بقدر حصته من ذلك الدين فقط ومن
 ذلك قول ابي حنيفة يصح الاستثناء من غير الجنس بشرط ان يكون ذلك مما يثبت في الذمة
 مكمل وموزون ومعدود كقول الف درهم الا كحطة وان كان مما لا يثبت في الذمة الا يقته
 كشيء وعبد يصح استثناءه مع قول مالك والشافعي انه يصح الاستثناء من غير الجنس على الإطلاق
 ومع ظاهر كلام احمد ان لا يصح فالاول فيه تخفيف لما فيه من التفصيل
 والشافعي مخفف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه
 الا قول ظاهر عند الفطن ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة انه يصح استثناء الاكثر
 من الاقل مع قول احمد ان لا يصح فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة انه لو قال له
 عندى الف درهم في كيس او عشرة ارطال تمر في جراب او ثوب في صندوق او اس
 بالدرهم والثوب والتمر دون الاوعية مع قول اهل العراق ان الجميع يكون له فالاول مخفف
 على المقر والثاني مشدد عليه ويصح حمل الاول على اهل الجرد والكرم الذين لا يطالبون بالاعوية
 وحمل الثاني على اهل البخل والشم الذين لا يسمونهم بالظروف ومن ذلك قول

الائمة الثالثة انه لو اقر العبد الذي لم يؤذن له في التجارة بها يعلق به عقوبته بدنه كالقتل العمد والزنا والمسرقة والقتل وشرب الخمر انه يقبل اقاربه ويقبل عليه محرم اقربه مع قول احمد انه لا يقبل اقاربه في قتل العمد وبه كل المرفوع ومحمد بن الحسن وداود كما لا يقبل في المال الا في الزنا والمسرقة فقط فانه يقبل فيما فالاول مشدد على العبد والسيد والثاني فيه تخفيف عليهما فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول موافقة هذا الاقرار لقوله الشرعية ووجه الثاني ان العبد قد يقدر بقتل العمد كما باليسير من ثقل الخدمة اذا كان سيده لا يرحمه ولا يشفق عليه ومن ذلك قول الائمة الثالثة انه لو شهد شاهد زني على عمر بالف درهم وشهد له شاهد بالدين ثبت له الالف بشهادتهما وله ان يجلف مع الشاهد الذي زناه الف اخرى مع قول ابي حنيفة انه لا يثبت له بهذه الشهادة شيء صلا لا نه لا يقضي بالشاهد واليمين عنده فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني عدم ورود نص من الشارع بذلك قال تعالى واستشهدوا بشهيدين من رجالكم فان لم يكونا سراجلين فرجل وامرأتين فلم يقبل او رجل وييمين

كتاب الوديعة

اتفق الائمة كلهم على ان الوديعة من القرب المندوب اليها وان في حفظها ثوابا وانها امانة محضه وان الضمان لا يجب على المردع الا بالتعدي وان القبول قوله في التلف والرد على الاطلاق مع يمينه وعلى انه متى طلبها وجب على المردع ردها مع الامكان والا ضمن وعلى انه اذا طال به فقال اودعني شيئا ثم قال بعد ذلك ضاعت له انه يضمن لخروجه عن حذامانة فلو قال ما استحق عندي شيئا ثم قال ضاعت كان القبول يمينه هذا واجبة من مسائل الاتفاق واما اختلافه فيمن ذلك قول الائمة الثالثة انه اذا قبض الوديعة بيمينه انه يقبل قوله في الرد بلا يمينه مع قول مالك انه لا يقبل الا بيمينه فالاول مخفف والثاني مشدد ورجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المردع ائتمنه الا ولا مقتضى ذلك قبيل قوله في الرد ووجه الثاني انه قد نظر عليه الخيانة بعد ان استأمنه فيدعى الرد كذا وباقية دين ومن ذلك قول مالك رجع الله اليه لو استودع دينار او دراهم ثم انفقها او تلفها ثم رد منها في مكانه من الوديعة ثم تلف المردود بغير فعله فلا ضمان عليه فان عنده لوطا دراهم الوديعة او الدنانير او الخططة بمثلها حتى لا يتميز لم يكن عنده ضمان للتلف مع قول ابي حنيفة ان ضمان برده بيمينه لم يضمن التلف وان مرد مثله لم يسقط عنه الضمان ومع قول الشافعي واحداه ضامن على كل حال بنفس اخراجه لغديه ولا يسقط عنه الضمان سواء رده بيمينه الى حوزة مثله فالاول مخفف والثاني مفصل والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجه الثلاثة اقوال ظاهر ومن ذلك قول الشافعي ومالك واحداه اذا استودع غير نقد كسب او دابة فتعدى بالاستعمال ثم رده الى موضع اخر فاما الدابة فاذا ركبها ثم ردها فصاحبها بالخيار بين ان يضمن الوديعة وقيمتها وبين ان ياخذ منه اجرها قال القاضي عبد الوهاب ولم يبين مالك حكمها ان تلفت بغير ردها الى

موضع الوديعة ولم يقل في الثوب كيف يعمل اذا لبسه ولم يسله فشهد به الى حرة لم يضمنه
ثم قلنا الذي تقرى في نفس ان الشيء اذا كان مبالا يوزن ولا يكال كالدراب والمثاق واستعمل
كان اللزم قيمة لا مثله فانه يكون متعددا باستعماله خارجا عن الامانة فزده الى موضعه لا يسلط
عنه الضمان بوجه مع قول ابي حنيفة انه اذا تعدى ووده بعينه ثم تلف لم يضمنه فالاول
مفصل فيه تخفيف من وجه وتشد يد من وجه والثالث مشدد على المورد فرجعه الامر الى
مرتبقي الميزان ومن ذلك قول مالك وابي حنيفة واحدا انه اذا سلم الوديعة الى عيال الودع
في داره من يلزمه نفقته ولو من غير عند لم يضمن لانه كالردي الى المورد مع قول الشافعي
انه اذا الودع بعند غيره من غير ضمان ولا تخفيف خاص بها اذا كان العيال من اهل
الدين ولا لانه هو الثاني مشدد خاص بها كذا من اهل الحياطة فرجعه الامر الى مرتبقي
الميزان

كتاب الغارية

اتفق الاثمة على ان الغارية مندوب اليها ويثاب عليها هذا ما اوجبته من مسائل الاجماع
واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي واحدا ان الغارية مضمونة عن المستعير مطلقا تعدى
اولم يتعد مع قول المحققين صاحبها انها امانة على كل حال لا يتعدى فالاول مشدد
وهو احوط للدين خاص بالاكره من المؤمنين الذين يكافئون من اعراسهم ولا يحملون
لهم منه والثاني فيه تخفيف خاص باحد الناس ويؤيد الاول ما ورد في الاحاديث الصعبة
فرجعه الامر الى مرتبقي الميزان ومن ذلك قول الحسن البصري والثوري ولا مزاعي والشافعي
انه يقبل قوله في التلف مع قول مالك انه اذا ثبت علاء الغارية لا يضمن المستعير سواء كانت
ثيابا او حيا او حليا يظهر لي ان تعدى فيها في اظهر الروايات من مالك ومع قول قتادة
وغیره انه لا يضمن الا اذا شرط المعير على المستعير الضمان فانه يضمن الشرط فان لم يشرطه فلا
يلزمه ضمانه فالاول مخفف على المستعير والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجعه الامر
الى مرتبقي الميزان ووجه الثلاثة ظاهرة ومن قول ابي حنيفة ومالك انه اذا استعار شيئا له
ان يغيره لغيره وان لم ياذن له المالك اذا كان لا يختلف باختلاف الاستعمال مع قول احمد والشافعي
الشافعي في اهم الوجهين انه لا يجوز للمستعير ان يغير الغارية لغيره وليس
للساقي فيها نص فالاول مخفف خاص باهل الدين والورع والدين يوفون بحقوق
الاخوة في الاسلام ولا يشكون على اخوانهم بشئ ينفعهم والثاني مشدد خاص
باهل الشتم والتجمل فرجعه الامر الى مرتبقي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والمثاقين
واحمد انه يجوز للمعير ان يرجع فيما اعاره متى شاء ولو بعد القبض وان لم ينفع
بها المستعير مع قول مالك انه ان كان ذلك الى اجل فلا يجوز للمعير الرجوع الا بعد انقضاء الاجل
وليس للمعير استعادة الغارية قبل انقضاء المستعير بها قال مالك وليس له ان يرجع في
الارض اذا احادها لثناء او غرس او غرس بل للمعير ان يعطيه اجرة ذلك كل عام او يامر

بالقلم ان كان ينتقم بمقلوعه فان كان له مدة فليس في ان يرجع قبل ان تقضى ايامه فان انقضت ايامه
لم يعد كما تقدم ومع قول ابى خيفة انه ان وقتله وقتا فله ان يجبر على القتل اي وقت اختاره وان لم
يشترط فان اختار الى المستعير القلم قلمه وان لم يختار فليعتبر بالخيار بين ان يتملكه بقهرته او يقلم
ويضمن ارش النفس وان لم يختار المعير لم يقلمه ان كان المستعير الاجرة فالاول مخفف جار على قواعد
الشريعة وهو خاص باحد الناس الثاني فيه تشديد على المعير مع كونه امير بنفسه في نصرته
في ماله والثالث مفصل فرجح الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

كتاب الغصب

اجمع الاسمة على تحريم الغصب وقائم الغاصب وانما يجب عليه مرد المقتضى ان كان
عنه باقية ولم يجز من نزعها انكاف نفس له اذا كتم المقتضى وادعى هلاكه فاخذ منه
المالك القيمة ثم ظهر الغصب فله اخذ رد القيمة وانفق الاثمة مثلا في رواية لا حرج على ان
العرض والحيران وكل ما كان غير مكمل ولا موزون اذا غصب تلفه يضمن بقيته وان المكمل الموزون
يضمن به مثله اذا وجد وانفق على ان له اذا غصب خشب او ادخلها في سفينة وطالبه بها ما تكها
وهو في لغة البحارة لا يجب عليه قلمها وما حكي عن الشافعي من انه يجب قلمها محمول على اذا لم
يخف تلف نفس او مال هذا ما وجدته من مسائل الاجام والافتقار واما ما اختلغاويه فمن ذلك
قول مالك في المشهور ان من جنى على متاع انسان فالتف عليه غرضه المقتضى منه لزمه
قيمتها لصاحبها وبأخذ الجاني ذلك الشيء المتعدي عليه قال ولا فرق في ذلك بين المربوب
والابن ان يقطع نسب جوار القاضى وان له وغيرهما يعلم ان مثله لا يركب كذلك اي على هذا
الحال سواء كان بغلا او حمارا او فرسا مع قول ابى خيفة انه لو جنى على ثوب حتى تلف اكثر منافعه
لزمه قيمته ويسلم الشراب اليه فان اذهب نصف قيمته او دونهما فله ارش
ما انقص وان جنى على حيوان ينتفع بلحمه وظهره فقتل احدى عينيه لزمه
دفع نصف قيمته وفي العيين جميعا القيمة ويرجى على الجاني بعينه ان كان ماله قاضيا
او عدلا واما غير هذا الجنس فيجب عليه ارش ما انقص ومع قول الشافعي واحد في جميع ذلك
ما انقص فالاول مخفف على الجاني من حيث اخذه ذلك الشيء المتعدي عليه والثاني مشدد
عليه في شيء ومخفف عليه في شيء والثالث مخفف على الجاني بالزامة ارش ما انقص فرجح
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك ان من جنى على شيء غصبه بعد غضبه
له جناية لزمه ماله اخذه مع ما انقصه الغاصب ايدفعه الى الغاصب ويلزمه
قيمته يوم انصب مع قول الشافعي واحدا انه يلزمه لصاحبها ارش ما انقص فالاول فيه
تشديد على المالك من حيث الزامة باخذ المقتضى منه مع ما انقص الماخذه والثاني فيه تخفيف
على الغاصب فرجح الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك ان من مش بعدد كقطع يد ارجله
وانقعه او قلم سننه عني عليه مع قول الاثمة الثلاثة انه لا يعتق عليه بالثلاثة فالاول مشدد
السيد مخفف على العبد الثاني عكسه فرجح الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك وابى خيفة

وأصحابه أن كل غضب جارية على صفة قرأت عدة زيادة ممن أو تعلم صفة حتى غلبت
 بن ذلك ثم نقضت الحقيقة بالمرأى ونسيان النصفه كان لسيد ما أخذها ولا ورش ولا زيادة مع
 قول الشافعي وأحمد أن ما أخذها ورش بقصر تلك الزيادة التي كانت حدثت عند الغاصب فالأول
 مخفف والثاني فيه تشديد فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك وإبي حنيفة
 أن الزيادة للنصفه كالولد إذا حدثت بعد الغضب في غير مضمونة مع قول الشافعي وأحمد أنها
 مضمونة على الغاصب بكل حال فالأول مخفف والثاني مشدد فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول إبي حنيفة أن من أضاف المضمون غير مضمونة مع قول مالك والشافعي وأحمد في
 أحاديث وأيات أنها مضمونة فالأول مخفف على الغاصب والثاني مشدد عليه فخرج الأمر
 إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من غضب جارية فوطئها فغلبه الحد والرمد
 مع الأرش مع ظاهر من ذهب إبي حنيفة أن عليه الحد ولا أرش عليه للوطء فالأول مشدد والثاني
 فيه تخفيف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أن الغاصب إذا وطئ الجارية
 المضمونة وأولدها وجب الولد وهو بقي المضمون منه وأرشه بالنقصه الولادة مع قول
 إبي حنيفة ومالك أن الولد جبر النقص فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فخرج الأمر
 إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول إبي حنيفة ومالك أنه لو غضب ثوبا أو دارا أو عبدا أو بلي في
 يده مدة ولم ينتقم به أن لا شيء عليه لا في سكنى ولا استعمال ولا كراهة ولا السر إلى حين أخذه من
 الغاصب وكذا لا أجره عليه للدة التي بقي ذلك المضمون عنده فيها ولم ينتقم به مع قول الشافعي
 وأحمد أن عليه أجره المدة التي كانت في يده فالأول مخفف والثاني مشدد فخرج الأمر إلى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي ومحمد بن الحسن أن أجره المثل في العقار ولا شيء تضمن
 بالغضب في حق غصب شيئا من ذلك قلت لسيل أو حريق أو غير ذلك فقيمت يوم الغضب مع قول
 إبي حنيفة وإبي يوسف أن لا ينقل كالعقار لا يكون مضمونا بأخراجه عن يده ولكنه إلا أنه يجزئ
 الغاصب عليه في تلف سبب الجناية فيضمنه بالانكاف والجناية فالأول فيه تشديد من حيث
 وجوب الإجرة في غضب العقار والثاني فيه تخفيف من حيث عدم وجوبها فيه فخرج الأمر
 إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن من غضب أسطوانة أو لبنة ثم بقي عليها
 لم يملكها مع قول إبي حنيفة أنه يملكها ويجب عليه قيمتها الضرر الحاصل على الباقي بحد البناء
 بسبب إخراجها فالأول مشدد جاز على ظاهر الشريعة فغلبنا على الغاصب لثلا يعول إلى
 غضب شيء آخر فطلب المالك أسطوانة أو لبنة وجعلها أخراجهما وهو مبنياؤه
 لعدم حرمة فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف عليه بالشرط المذكور فخرج الأمر إلى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول إبي حنيفة ومالك أن من غضب نحاسا أو رصاصا أو حديدًا مثلا فأنجز
 منه أمانة أو سيفًا يكون عليه في ذلك مثل ما غضب في وزن وصفه وكذلك الغضب فغلبنا
 إبي أبا الوتر فأجعل لبنا أو حطة فطحنها وأخبرها مع قول الشافعي أن مير ذلك كله على المضمون
 منه فإن كان فيه نقص لزم الغاصب بالنقص وكان للظرف فيمن غضب ذهبًا أو فضة فم صاعه

حليا اوضربه دنانير او درهم انه يريد مثله الى المصنوب منه عند مالك ومعه فالاول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد انه لو قسم قصص طائر
 بغير اذن مالك لم يضمن وكذلك لو حل ذبابة من قيدها او عيدا من قيده فهرب فعليه القيمة
 وسواء عند مالك اطار الطائر ام هربت الدابة او العبد عقب الفهم او حل او وقف بعد مدة ثم طار
 او هرب مع قول الشافعي انه ان اطار الطائر او هربت الدابة بعد الفهم او انحل بساعة فلا ضمان
 عليه ومع قول ابي حنيفة انه لا ضمان على من فعل ذلك على كل حال فالاول مشدد بالزام الفهم
 او الحال لقيد الدابة او العبد بالقيمة والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك قول مالك انه اذا غضب عبدا فابى او دابة فهربت او عينا فسرقته او ضاعت انه
 يضمن قيمة ذلك وتبصير القيمة ملكا للمغضوب والمغضوب طلق الغاصب حتى لو وجد المغضوب
 لم يمكن للمغضوب منه الرجوع فيه ولا للناصب الرجوع في القيمة الا بتراضيها وبذلك قال
 ابو حنيفة ايضا الا في صورة واحدة وهي لو فقد المغضوب فقال المغضوب منه قيمته مائة وقال
 الغاصب خمسون وحلف وعزم الخمسين ثم وجد المغضوب وقيمتها مائة فان للمغضوب منه الرجوع
 فيه ورد القيمة وعند مالك يرجع للمالك بفضل القيمة مع قول الشافعي ان المغضوب فيما ذكرنا يابى
 على ملك للمغضوب منه فاذا وجد مرد المغضوب منه القيمة التي كان اخذها واخذ المغضوب مالا او
 مخفف على الغاصب بخاله المغضوب في ملكه والثاني مشدد عليه جريانا على ظاهره اصل الشريعة
 من انه لا يملك مال غيره الا بطريق شرعي وطيب نفس بذلك فرجع الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك قول الامامة الثلاثة انه لو غضب عقرا فتلغ في يده بهدم او سبل او حرق ضمن القيمة
 مع قول ابي حنيفة انه اذا لم يكن ذلك يسببه فلا ضمان عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان من غضب ارضا فزرعها سر بها
 قبل ان يأخذ الغاصب الزرع له اجباره على العنة مع قول مالك انه ان كان وقت الزرع لم يفت
 فللمالك الاجبار وان كان قات فاشهر الروايتين عنه انه ليس له فلعنه وله اجرة الا أرض ومع
 قول احمد انه ان شاء صاحب الارض ان يفي الزرع فيرضه الى الحصاد وله الاجرة وما نقص
 الزرع فله ذلك وان ساء دفع له قبة زرعه وكان الزرع له فالاول مشدد والثاني مفصل و
 كذلك الثالث فوجب الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي واحمد انه امرق مسلم خمر على
 دمي فلا ضمان عليه وكذلك اذا تلغ عليه خنزيرا مع قول مالك وابي حنيفة انه يفرم له القيمة
 في ذلك فالاول مخفف على المسلم في ذلك والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 الاول ان الخمر ليس مال عندنا ووجه الثاني انه مال عند الدمي فغرامتنا له القيمة احوط لنا
 من جهة الحساب يوم القيمة والله اعلم بالصواب

كتاب الشفعة

اتفق الامامة الاربعة على بثرتها للشريك في الملك واختلغا فيها سوى ذلك من مسائل الباب
 فمن ذلك قول مالك والشافعي انه لا شفعة للتجار وانما لا تبطل بالموت واذا وجبت له الشفعة مات

ولم يعلم بها أو علم بها أو مات قبل التمكن من الأخذ بشئ الحق إلى الوارد مع قول أبي حنيفة تخيب
 الشفعة بالجوار فالأول مخفف على الشريك في حق الجوار والثاني مشدد عليه فيحصل الأول
 على حال العوام الذين لا يرعون حق الجوار ويحصل الثاني على حال كل المؤمنين الذين يرعون
 حق الجوار إلى أربعين ذرا من كل جانب فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة
 والشافعي في إرسل قولاهما أحدهما في إحدى رواياتنا أن الشفعة على الفود مع قوله مالك
 وأحمد والشافعي في أحد قوليهما أنها ليست على الفود وإذا لم تكن على الفود عند مالك فروى عنه
 أنها لا تسقط إلا بمضى سنة وفي رواية أخرى عنه إلى خمس سنين وقال إن هذه السنة يعلم بها أنه
 معوض عن الأخذ بالشفعة وفي رواية أخرى عنه أن حق الشفعين باق إلى أن يدفع المشتري إلى
 الحاكم فيأمره بالأخذ أو الترك فإذا بيع المشفوع والمشتري حاضر يعلم بالبيع فلا المطالبة بالشفعة
 متى شاء ولا تنقطع الشفعة بأحد الأمرين السابقين فالأول مشدد خاص بالأكثر الذين
 يرون الخطأ ولا يخبرهم المسلم فلا يحصل عندهم ندم إذا سبقهم أحد بالشراء والثاني مخفف
 خاص بمن يحصل عندهم ندم من ذلك من أطاع العوام فلذلك جعل له مالك مدة يتروى فيها إلى
 سنة أو خمس سنين وجعلها قاطعة لا اعتدله فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي
 حنيفة ومالك أن الثمرة إذا كانت على النخل وهي بين شريكين فباع أحدهما حصته إن للشريك
 الشفعة مع قول الشافعي وجها أنه لا شفعة في ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر
 إلى مرتبة الميزان ووجه الأول خمس القسمة في الثمرة على جدهم المنبري للذمة فكان كالبئس
 الصغير الذي لا ينقسم ووجه الثاني ظاهر ومن ذلك قول الشافعي ومالك أن الشفعة تدرث
 ولا تبطل بالموت مع قول أبي حنيفة أنها تبطل بالموت ولا تدرث ومع قول أحمد أنها لا تدرث
 إلا إن كان الميت طالها فالأول مخفف على الشفعين والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد إن المشتري إذا باع وأغرس نسيما
 اشتراه ثم طلب الشفعين الشفعة فليس له مطالبة المشتري بهدم ما بنى ولا قلع ما غرس مضافا إلى
 الثمن مع قول أبي حنيفة أن للشفعين إجبارا على القلع والهدم ومع ذهاب قوله لأن التسقيين
 يعطيه ثمن الشقص ويترك البناء والغراس في موضعه فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث
 فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك في إحدى روايتيه والشافعي
 إن كل ما لا ينقسم كالنبث والحمام والطريق والرحى والباب لا شفعة فيه مع قول أبي حنيفة ومالك
 في رواية الأخرى أن في ذلك السبعة فالأول مخفف على المشتري والثاني مشدد عليه فرجع الأمر
 إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن كمال الاستفهام المشروع لأجله الشفعة لا يحصل بالشقص الذي
 لا ينقسم من النبث والحمام مثلا ووجه الثاني حصول الاستفهام المشروع لأجله الشفعة ولو
 لوجه من الوجه ومن ذلك في حنيفة والشافعي أنه يجوز الاحتياط لا سقاط الشفعة مثل أن
 يبيع سلعة مجهولة عند من يرى ذلك مسقطا للشفعة وإن يقر له بعض الملك ثم يبيع
 الباقي أو يهبه له مع قول مالك وأحمد أنه ليس له الاحتياط على إسقاط الشفعة فالأول مخفف

والثاني مشد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول هو الخيلة في الكتاب السنة
 ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط للدين من جهة الشريك وطلب العطاء او فر لاخيه المسلم
 قد الخيلة انما هي لخصه لضعفاء المؤمنين ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الشفعة اذا
 وجبت للشريك فبدل له المشتري درهم على ترك الاخذ بالشفعة تجزله اخذها وتكمها
 الشافعي ان ذلك لا يجوز له ولا يملك الدرهم وعليه ردّها ولا يحرمه في اسقاطها بذلك وجهات
 فالاول مخفف خاص بالعلم والثاني مشد خاص باهل الورع من كمال المؤمنين لان الشفعة حق
 لا يحتاج فيه الى بدل مال فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي واحدا انه
 اذا ابتاع الثمن من الشريك ونصيبها صفة واحدة كان للشفعين اخذ نصيب احدهما بالشفعة
 كما لو اخذ نصيب جميعا مع قوله ان ذلك والى خيفة انه ليس له اخذ حصه احدهما دون الاخر بل
 يلحق نصيبها جميعا الويت كما جميعا فالاول مخفف والثاني مشد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه القولين ظاهر من ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الشفعة تثبت للذي مع قول احمد
 انه لا شفعة للذي فالاول مخفف على الذي والثاني مشد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول اطلاق الاحاديث بان الشفعة للشريك من غير تقييد ذلك بالمسلم وتقدير تقييد
 ذلك بالمسلم فهو جري على الغالب كما قالوا في حديث لا يبيع احكم على بيع اخيه ولا يخطب على خطبة
 اخيه ووجه الثاني التعليق على الذي من حيث ان في اثبات الشفعة له تسليط على المسلم ياخذ
 حقه بنوع من القهر والخيلة لا يبيها مع عدم طيب نفس المسلم بذلك والله اعلم

كتاب القراض

انفق الاثمة على جواز المضاربة وهي القراض بلفظ اهل المدينة وهذان يدفع انسان الى شخص
 مالا ليعتريه والربح مشترك هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول
 مالك والشافعي واجل انه لو اعطاه سلعة وقال له يعبها واجعل ثمنها قرضا فهو قراض واسد مع
 قول ابى حنيفة انه قراض صحيح فالاول مشد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول انه خلاف ما عليه عمل الناس ووجه النظر الى ان الاذن له في جعل ذلك ثمنه ثم قرضا
 كما عطا به النقد قرضا على حد سواء نظر للمعنى ومن ذلك قول الاثمة بمنع القراض بالفلوس
 مع قول الشافعي والى يوسف يجوز القراض بها اذا راجت رواج النقود فالاول مشد والثاني
 مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول عامة العلماء ان العامل لا يبرأ اذا اخذ
 مال القراض بينة الا برده بينة مع قول اهل العراق انه يقبل قوله مع يمينه فالاول مشد
 خاص بمن غلب على قلبه عبدة الدنيا فلا يبعد ان يخلف باطلا ويدعي رده والثاني مخفف
 خاص بمن غلب عليه الزهد في الدنيا وصدق المسلمين في تادية الامانة فصدق فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه اذا دفع الى العامل مال قراض فاشتري
 العامل منه سلعة ثم هلك الما قبل دفعه الى البائنه انما ليس على القارض شيء والسلعة للعامل
 وعليه ثمنها مع قول ابى حنيفة انه يرجع بذلك على رب المال فالاول مخفف على رب المال والثاني

وأظهر عنهم فالأول تخفيف بالصوم والثاني مشدداً بالأطعام ويصح أن يكون الأمر بالعكس في حق أهل الرفاهية والغنى فإن الأطعام عندهم أهون من الصوم فوجبه الأمر أن يكون مشدداً ومن ذلك رواية البيهقي عن عائشة رضي الله عنها عن عبد بن الجراح أنها كانت تقولان من كان عليه قضاء رمضان فإن شاء قضاها متفرقاً وإن شاء صامها مع حديث البيهقي عن أبي هريرة مرفوعاً من كان عليه صوم من رمضان فليصومه ولا يفطر وبذلك قال علي بن عمر فالأول تخفيف والثاني مشدداً فوجبه الأمر أن يرتقى الميزان ومن ذلك رواية البيهقي عن عمر بن عبد الله بن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكتفل بالأثمد وهو صائم وكان يقول عليكم بالأثمد فإنه يجعل البصر وينبت الشعر مع حديث البخاري في تاريخه والبيهقي عن أبي أنس أن أنصاراً قالوا صلى الله عليه وسلم قال لا تأكلوا من ثمره حتى يصير رمضان فليصومه ولا يفطر وبذلك قال علي بن عمر فالأول تخفيف والثاني مشدداً فوجبه الأمر أن يرتقى الميزان ومن ذلك حديث البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتج وهو صائم مع حديثه أيضاً مرفوعاً فافطر الحاجم والمحجم فالأول تخفيف والثاني مشدداً أن لم يثبت نسخاً وسما في توجيه ذلك في الخبرين القولين أذهب فوجبه الأمر أن يرتقى الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن عائشة أنها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم جيساً فأكلمه فقال قد كنت أصبحت صائماً مع حديث عائشة أنها قالت أهدى إلينا جيساً وقال أصبحت صائماً فقال صلى الله عليه وسلم قربة وأقربها مكانه فإن ثمة امرأته لها بالقصا كان الأول تخفيفاً والثاني مشدداً فيصلي الذب لا الوجوب وعكسه وعليه فوجبه الأمر أن يرتقى الميزان ومن رواية البيهقي عن عائشة وابن عباس وخمسة أهل اعتكاف إلا بصوم مع حديث البيهقي عن ابن عمر مرفوعاً ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه فالأول مشدداً والثاني تخفيف فوجبه الأمر أن يرتقى الميزان

فصل في امثلة مرتقى الميزان من كتاب الحج إلى كتاب البيعة فمن ذلك حديث مسلم وغيره في حديث الأندلس أن جبريل عليه الصلوة والسلام قال يا محمد ما الإسلام قال أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وأن تقم الصلوة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتعتزل نفسك من الجبابرة وتم الرضوخ وتقوم رمضان الحديث وحديث البيهقي عن رجل من بني عامر قال يا رسول الله إنني أشجع كلبية لا يستطيع الحجة والعرة ولا الطعن قال الحج عن أبيك واعتمر وكان عبد الله بن عون يقرأ وأتموا الحج والعمر لله وهي واجبة كالجائز انتهى مع حديث البيهقي مرفوعاً الحج جهاد والعمر تطوع وحديث عن جابر قال قلت يا رسول الله العمر واجبة وفريضتها كفر بضة الحج قال لا وإن تعم خير لك وكان الشعبي يقرأ ونهوا الحج والعمر لله أي برفع العمر ويقول هي تطوع فالأول مشدداً في العمر والثاني تخفيف فوجبه الأمر أن يرتقى الميزان ومن ذلك حديث مسلم عن أسماء بنت أبي بكر أنها كانت تنسب المعصية إلى المشيعات وهي محرمة ليس فيها عفاً ورواية البيهقي أن عائشة كانت تنسب إلى أبي بكر المعصية الخفيفة وهي محرمة مع رواية أبي

كالنخل والعنب والتين والجزر وغير ذلك وبه قال أبو يوسف ومحمد والمتأخرون من أصحاب
 الشافعي مع قول الشافعي في الجوز بأنها لا تجوز إلا في النخل والعنب خاصة ومع قول داود أنها
 لا تجوز إلا في النخل خاصة فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فراجع الأمر
 إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم نفي الشارع عن المساقاة في غير النخل والعنب ووجه الثاني
 الوقوف على حد داود من المساقاة على النخل والعنب فقط من حيث كونها ذكر يسير
 ووجه الثالث الوقوف على حد مساقاة أهل خيبر فإنها في النخل فقط ومن ذلك قول الشافعي
 وأحمد إذا كان بين النخل بياض وإن كثرت المزارعة عليه مع المساقاة على النخل
 بشرط اتحاد العامل وعسر الخلل بالنخل بالسقي بالبياض بالعارة ويشترط أن لا يفصل بينهما ولا
 تقدم المزارعة بل تكون تبعاً للمساقاة مع قول مالك بجواز دخول البياض اليسير بين الشجر في غير
 المساقاة من غير اشتراط ومع قول أبي يوسف ومحمد بجواز ذلك على أصلهما في جواز الحاسبة و
 هي على الأرض ببعض ما يخرج منها والبدن من العامل بالاتفاق فالأول مخفف بالشرط المذكور
 والثاني فيه تشديد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي
 في الجوز إن المزارعة باطلة وهي أن يكون البدن من مالك الأرض مع قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 ومحمد والمتأخرين من أصحاب الشافعي واختلاف النووي من حديث الدليل بصحة المزارعة
 قال النووي وطريق جعل الغلة لهما ولا أجره أن يستأجره بنصف البدن ليسرعه له
 النصف الآخر ويعيره نصف الأرض فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الأول خروج المزارعة عن قواعد البيع وعن قواعد القراض ووجه الثاني أن التراضي
 بغير إذن اثنين حكم ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه لو ساقاة على شجرة معلومة موجبة
 وله بيل صلاصلة الثمرة جاز وإن بدأ صلاحها لم يجز مع قول أبي يوسف ومحمد وبمعنى بجواز ذلك على
 كل شجرة موجودة من غير تفصيل فالأول فيه تشديد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ووجه الأول في الشئ الثاني أنه إذا بدأ صلاح الثمرة ما دق محتاج إلى المساقاة فهو
 كالعنب ووجه مقابل له أن الثمرة ولو بدأ صلاحها محتاج إلى كمال النضج حتى يبلغ إلى حالة
 الكمال ولا عبث في ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنها تختلف في الجزء المشروط والقول
 قول العامل مع يمينته مع قول الشافعي أنها يتماثلان وينضم العقد ويكون للعامل أجره
 مثله فيما عمل بناء على أصله في اختلاف المتبايعين فالأول فيه تخفيف على العامل والثاني فيه
 تشديد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم

كتاب الإجارة

القول كونه أهل العلم على أن لاجرة جائرة خلافاً لما ذهب إليه من أن لاجرة جائرة أو لاجرة جائرة
 عدم وصول دليل إليه في ذلك فإى أن من شرط بيع المذموم قبضها حياصة واحدة كقبض العين
 البسيطة ولم يكتف بشروطه في قبض المنفعة شيئاً فنقل بوجوب جوازها تشبهها بكل أموال الناس
 بالباطل لا سيما إن كانت لاجرة في نذمة فلا هو أعطى لاجرة مجهولة ولا هو استوفى المنفعة

ولا يرد عليه السلم لأنه خرج بدليل ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد إن عقد الإجارة كان
 من الطرفين جميعاً فليس لأحدهما أن يعدل العقد الصحيح فسخاً ولو بعد الإيجاب فيسقط به العقد إلا أن
 من وجوب عيب بالعين المستأجرة مثلاً كما لو استأجر داراً فوجد بها منبذ متعللاً لا تصلح للسكنى
 أو انهضت بعد العقد أو مرض العبد المستأجر أو جمل الإجير بالاجرة المعينة عيباً فيكون للمستأجر
 الخيار لأجل العيب مع قولنا في حقيقته وإصحابه أنه يجوز فسخ الاجارة بعد حصول لزوم وجهته
 مثل أن يكتري حانوتاً ليتجر فيه فيرق ماله أو يسرق أو ينصب أو يفسد فيكون له فسخ الاجارة
 دمع قولهم إن عقد الإجارة من جهة المستأجر فقط كالمجالة فالأول فيه تشديد والثاني فيه
 تخفيف من حيث كونه له الفسخ بالعين والثالث فيه تخفيف كذلك من حيث جواز فسخها
 للرجوع إلى امرأ مرتبتي الميزان وتوجب الأول للطرف من صفات المتنافيين بأن يرجع أحدهما
 في قوله الذي وافق صاحبه عليه ووجه الثاني أن لزوم العقد انه هو مع شرط سلامة العاقبة
 ووجه الثالث ظاهر ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه إذا استأجر داراً أو داراً واحداً فمأددة
 معلومة باجرة معلومة ولم يشترطاً تعجيل الاجرة ولا فسخاً على تعجيلها بل أطلقاً انتهى استحق بنفسه
 العقد فاداسلم للرجوع إلى المستأجر استحق جميع الاجرة لأنه قد حصل له جميع المنفعة
 بعقد الاجارة فوجب تسليم الاجرة ليترد تسليم العين اليه مع قولنا في حقيقته وذلك ان الاجرة
 تستحق تجزئاً فجزئاً كلما استوفى منفعتهم استحق اجرة فالأول مشدد وخاص بأهل السخاء
 والكرم والثاني فيه تخفيف خاص بأهل المشاحة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول
 الأئمة الثلاثة أنه لو استأجر داراً كل شهر بشئ معلوم أنه تصد الاجارة في الشهر الأول
 وتلزم وأما ما عداه من الشهور فلا يلزم إلا بالدخول فيه مع قول الشافعي أنها تبطل الاجارة
 في الجميع فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول
 أن تفصيل الاجرة وتوزيعها على الشهرين بمثابة العقد الواحد في مدة معينة ولم يوجد عقد
 الجمل بمدة الاجارة وإن كل شهر يحتاج إلى عقد جديد لا فسخه باجرة معينة ولم يوجد عقد
 وذلك يقتضي البطلان ومن ذلك قولنا في حقيقته مالك والشافعي وأحمد أنه لو استأجر
 عبداً مدة معلومة أو داراً شتم قبض ذلك العبد أو الدار ثم مات العبد قبل أن يعمل
 شيئاً أو انه هدمت الدار قبل أن يسكنها ولم يعرض من المدة شيء أنه لا يستحق عليه شيء من
 الاجرة وتبطل الاجارة مع قولنا في ثبوت المرافعة في هذه المواضع من ضمان المكترى
 فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الاجرة
 لا تجب إلا بالعمل مثلاً ووجه الثاني أن الموت أو الأضرار ليس هو في يد المؤجر وقد
 سلم المستأجر الاجرة وأباح لقا بضها التصرف فيها فكان له فلا ينبغي رجوعه
 فيها وهذا خاص بالكاتب والأول خاص بعوام الناس أشباحين على الدنيا ومن ذلك
 قول الأئمة الثلاثة أن عقد الاجارة على الدابة والداس والعبد لا يلزم لأنفسهم على القاء
 جميعاً أو أحدهم فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه

ظلم وإذا اتهم احدكم على شيء فليتيه مع روية البيهقي عن عثمان بن عفان انه قال ليس على احد
امرئ مسلم تواضع في حادثة بتقدير روي عنه ذلك عن عثمان فان الاولم المشافعي قال قد احقر محمد بن
الحسن بن عثمان قال في الحوالة والكفالة يرجع صاحبها الا تواضع على امرئ مسلم فتقدر برئيت
هذا عن عثمان ولا حجة فيه لانه لا يدري اقل ذلك في الحوالة والكفالة فان صم ما ذكر مرجع
الامر الى مرتبة الميزان تخفيفا تشديد فخر ريش الشينخ لا يري الرجوع على الجبل ومقابلته
يرى الرجوع على الجبل ومن ذلك حديث الحاكم والبيهقي مرفوعا على اليد اخذت حتى تؤديه
وروي البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعار من صفوان بن امية اودرا فقال
اغصبا يا محمد فقال لا بل عرته مضمومة حتى توفى اليك فلما اراد ردها اليه فقدمها له فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم صفوان ان شئت غرمتها لك فقال يا رسول الله ان في قلبي
اليوم من الايمان ما لم يكن يوم اعراسك انتهى وكان ابن عباس مريض بالعدلية وكان ابو هريرة
كان يفر من استعاره فاعطى عنه وغير ذلك من الآثار مع اثر البيهقي عن شرح القاضيه
كان يقول ليس على المستعير غير المغل ضمان فالاول مشدد في الزمان والثاني مخفف فيه فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البخاري عن جابر قال قضي رسول الله صلى الله عليه
وسلم بالشفقة في كل ما يقسمه فنادى فعتا الحرد ووصفت الطريق فلا شفقة الا بعد مع حديث
البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار حق بسقبة قال لا صعب والسقبة
الزريق ومع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جار الدار حق بالدار
من غيره فالاول مشدد والثاني مخفف بجعل الشفقة للجار وسيأتي توجيهه في الجمع بين قوليه
العلماء فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وقال انه منكرا لشفقة ليهي
ولا نصرا في معاروا البيهقي عن اباس بن معاوية انه قضى بالشفقة لذي في فالاول مشدد
ان صم الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ومقابلته مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا وقال انه منكرا لشفقة لغاشب ولا صغير لا شريك على شريك
اذا سبقه بالشراء مع رواية ايضا عن جابر مرفوعا وقال انه منكرا للصبي على شفقة حتى يدرك فاذا
ادرك فان شاء اخذ وان شاء ترك فالاول مشدد والثاني مخفف بالنسبة الى الصبي ان هم ذلك
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم مرفوعا
الشفقة في كل شرك ربعة ارجا لا يصلح ان يبيع حتى يؤذن شركاءه فان باع فواحق به حتى
يؤذنه مع مارواه البيهقي مرفوعا الشريك شقيق والشفقة في كل شئ ومع رواية مرفوعا
ايضا الشفقة في العبد وفي كل شئ فالاول مشدد في ان لا نعت في الحيوان والثاني مخفف
ان صم الخبر ان الشفقة في الحيوان وفي كل شئ فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك ما
رواه البيهقي عن شريك انه قال الشفقة على قدر الانصاء مع مارواه عن الفقهاء الذين ينسب
الى قولهم في المدينة انهم كانوا يقولون في الرعاة له شركاء في دأر فيسبهم اليه الشكر والشفقة لا رجلا

ولما اراد ان ياخذ بقدر حقه من الشفعة فقالوا ليس له ذلك اما ان ياخذها جميعا واما ان
 يتركها جميعا فالاول مخفف والثاني مشدد بالزامه ان ياخذ الكل ويترك الكل فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ومن ذلك عطاوا الشافعي رحمه الله عن شريح القاضي انه كان يضمن
 الاجزاء وضمن قصاصا احترق بيته فقال تضمني وقد احترق بيتي فقال شريح امر ايت
 لو احترق بيتي هل كنت تترك له اجر كل اى المال الذي عليه من حجة معاملة او غيرها
 وما رواه البيهقي عن علي بن رضوان عنه انه كان يضمن القصاص والصباغ ويقول لا يصلم للناس
 الا ذلك مع رواية البيهقي عن علي بن رضوان عنه عطاوا انهما كانا يضمنان صانعا لاجرا
 فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي عن عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه انه بعث الى امرأة من اليمن في قمعة يدين عوها الى محلها ففرعت
 فالقمت ما في بطنها فافتي بعض الصهاينة انه لا ضمان على عمر وقالوا له انما انت مؤدوم ومافاته
 به علي بن ابي طالب رضي الله عنه من الضمان فالاول مخفف والثاني مشدد يتضمن الامام
 في الحدود والمعالم في المتاديب فرجع الامر الى مرتبة الميزان وفصل بعضهم في ذلك بين ان يكون
 التاديب بقدر ما حدث له الشريعة او مع زيادة على ذلك فعليه في الزائد الضمان دون الاصل لان
 ذلك حدثا ثبت في الشريعة لا ضمان فيه ومن ذلك حديث البخاري مرفوعا حتى ما اخذتم عليه
 اجر اكتب الله تعالى مع حديث البيهقي عن عبادة بن الصامت علمت من جلا القران
 فاهدي الى قوسا فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان كنت لخير ان تطوق
 بطوق من نار فاقبلها وفي رواية انه صلى الله عليه وسلم قال له جمره ثقلي ثابتي كفتيك
 او قال تعلقتها فالاول مخفف والثاني مشدد ويصمحل الاول على من به خصاصة والثاني
 على اصحاب الثروة وعدم الحاجة الى مثل ذلك تغليبا للعبادة على الاجر الذي يؤى ولما فيه من
 خرم المروءة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فني عن كسب المحامد والقصاص والصائم مع روايته ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 احبهم واعطى المحامد اجرة ولو علم خبيثا لم يعطه فالاول مشدد والثاني مخفف يجعل الذم للتنزيه
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فني عن
 قطع السدر وقال من قطع سدة صوب الله صراسه في النار مع ما رواه البيهقي عن عروة وغيره
 انهم كانوا يقطعون السدر في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يكره عليهم ومن حديث
 البيهقي وغيره في الميت اغسلوه بماء وسدر ولو كان قطع السدر منها غنة لذاته لم يضرنا
 الله عليه وسلم بغسل الميت به فالاول مشدد ان صم والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا لا ضرر ولا ضرار مع حديث البيهقي ايضا من ساله جاره
 ان يغرز خشبة في جداره فلم يمنعها فالاول مخفف والثاني مشدد يدل على اجبار الجار على تكفين جاره
 من وضع خشبة في جداره مع انه مشترك الدالة على ان قواعد الشريعة تشهد بان كل مسلم الحق
 بما له فرجع الامر الى مرتبة الميزان قال الامام الشافعي وحسبك قضاء عمر رضي الله عنه

تأمل فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إذا استأجر شخص شيئا من دار وعبد فلم ينتفع به فعليه الإجرة مع قول أبي حنيفة أنه لا إجرة عليه لكونه لم ينتفع بذلك فالأول مشدد والثاني مخفف خاص بالأحد الناس فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان والله أعلم

كتاب إحياء الموات

اتفق الأئمة على جواز إحياء الأرض الميتة للمسلم ولو موات الإسلام هذا ما أوجزه من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز للذمي إحياء موات الإسلام مع قول أبي حنيفة أنه يجوز فالأول مشدد والثاني مخفف فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان ودوجه الأول أن تمكن الذمي من الإحياء فيه عزله بخرجه عن الصفات ودوجه الثاني أن لا فرق بين إحيائه موات الإسلام وبين عمله ربه بيتا في العمران لمن تأمل ومن ذلك قول أبي حنيفة يشترط في جواز الإحياء أن لا يرام مع قول مالك أن ما كان في الفلاة أو حيث لا يتشاح الناس فيه لا يحتاج إلى إذن وما كان قريبا من العمران أو حيث يتشاح الناس فيه افتقر إلى الإذن مع قول الشافعي وأحمد أنه لا يحتاج إلى إذن إلا ما مطلق فالأول مشدد خاص بأهل الأدب مع والآخر والثاني مفصل والثالث مخفف ودليله الحديث الصحيح من إحياء أرض ميتة فهي له فإن لفظ يعم المسلم الذمي من إذن له الإمام ومن لم يذن له فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن ما كان من الأرض مملوكا ثم باذله وخرّب وطال بعده يملك بالإحياء مع قول الشافعي وأحمد في أظهر روايته أنه لا يملك بالإحياء فالأول مخفف خاص بالأحد الناس والثاني مشدد خاص بأهل الورع فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن إحياء الأرض ومملوكا يكون بمجيئها وإن يتخذ لها ماء وأما الذمي فيقول بها وإن لم يسقها مع قول مالك تملك الأرض بما يعمل بالعادة أنه ملحق بها مثلها من بئرها وغراس وحفر بئر وغير ذلك ومع قول الشافعي أن كانت للزراعة فملك بئرها واستخرج ماؤها وإن كانت للسكنى فتقطع ما يبنيها وتسقيها فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مفصل فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن حرم البئر أربع ذراعا أن كان الإبل تسقى منها منها وإن كانت للناخض فستون ذراعا وإن كانت عينا فثلثمائة ذراع وفي رواية عنه خمسمائة ذراع فمن لم يزدان يحفر في حرمها ضمن منه مع قول مالك والشافعي أنه ليس له ذلك حد مقدس والزوج عرق ذلك إلى العرف ومع قول أحمد أن كانت في أرض موات فخمسة وعشرون ذراعا وإن كانت في أرض مارة فخمسون ذراعا وإن كانت عينا فخمسمائة ذراع فالأول مفصل وكذلك الثالث والثاني فيه تخفيف فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان ولعل الأمر في ذلك يختلف باختلاف صلاحية الأرض ومخاطرتها وكثرة الزارعين على الماء وقتهم فكلام الأئمة عليهم جميع وجه ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر روايته أنه إذا بنت حشيش في أرض مملوكة ثم يملكه صاحب الأرض فكل من خذ وصار له مع قول الشافعي أنه يملك الأرض ومع قول مالك أن كانت الأرض محوطة ملكه صلحها وإن كانت محوطة لم يملك فالأول مشدد على الملاك مخفف

على السبلين والثالث مفصل ظاهر القواعد بعضه قول الشافعي ويشهد لذلك ظاهر قولنا
 لله عليه وسلم الناس شركاء في ثلاث الماء والكلاء والنار فإنه يشمل الكلاء النابت في الملك وفي
 الميت فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الحشيش لا يلتصق باليه صاحب الأرض في
 الغالب بخلاف ثمر لا شجر أو وجه الثاني الأخذ بالاحتياط فلا ينبغي لأحد أن يأخذ ذلك الحشيش
 إلا بطيب قلب صاحب الأرض وهو خاص بأهل الورع ووجه قول مالك أن التصريح يدل على
 الالتفات إلى الحشيش فليس لأحد أخذه إلا بأذن صاحب الأرض بخلاف ما إذا لم يكن محوطاً
 عليه فإنه يدل على مسامحة الناس به ومن ذلك قول مالك أنه إذا فضل عن حلبة لأحد
 وبها شدة وزرعه شيء من الماء الذي في بئر أو بئرته فإن كان النهر أو البئر في البرية فالملك أحق
 بهما لا حجة فيهما من غيرهم ويجب عليه بدل ما فضل من ذلك وإن كانت في حائط فيلزم
 بدل الفضل لجاره إلى أن يصلم بئر نفسه أو عينه فإن تهاون بأصله لم يستحق شيئاً وهل يستحق
 عوضه فيه روايتان مع قول أبي حنيفة وأصحابه الشافعي أنه يلزمه بدل له شرب الناس والدواب
 من غير عوض ولا يلزمه ذلك للزرع ولا أخذ العوض ويستحب تركه مع قول أحمد في إحدى
 روايتيه أنه يلزمه بدل من غير عوض للأشياء والسقي معاً لا يجعل له البعير فالأول مخفف
 على الملك والثاني مشدد على الملك رحمة بالناس والدواب والثالث مفصل فرجع الأمر إلى
 مرتبة الميزان والله أعلم

كتاب الوقف

اتفق الأئمة على أن الوقف قرية جائرة وطوان ولا يصح الانتفاع به إلا بأذن عيونه كالتهدب
 والفضة والمأكول لا يصح وقفه وعلى أن وقف المشاع جائز كهيبة وأجارت خلافاً للجمهور
 المحسن فقط في قوله بأمتناع أجارة المشاع ووقفه وعلى أنه إذا خرب الوقف لم يعد إلى ملك
 الواقف هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما اختلافنا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي
 أنه يلزمه بالنظر وإن لم يحكم به حاكم وينزل ملك الواقف عنه وإن لم يخرج به عن يده مع قول
 جمهور بن الحسن لا يصح إلا إذا خرج به عن يده بأن يجعل للوقف ولياً أو يبيعه إليه وهو إحدى
 الروايتين عن مالك ومع قول أبي حنيفة الوقف عطية صحيحة ولكنه غير لازم ولا ينزل
 ملك الواقف عنه إلا بعد أن يحكم به حاكم أو يعلقه بموتة كأن يقول إذا مت فوقف فلان
 على كذا فالأول مشدد على الواقف والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 وتوجيه الثلاثة أقوال ظاهر ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ومالك في إحدى روايتيه
 لا يصح وقف الحيوان مع قول أبي حنيفة ومالك في الرواية الأخرى عنه أنه لا يصح بناء
 على قاعدة ما أنه لا يصح وقف المنقول فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ووجه الأول أنه فعل معروف وإن غلب عليه التلف بعد مدة ووجه الثاني أن الواقف
 إنما يتخذ للتبديد ودوام الانتفاع والحيوان يفتن بهلاكه فلا يصح ومن ذلك قول أصحاب الشافعي
 أن الملاك في ربة الموقوف ينتقل إلى الموقوف عليه مع قول أبي حنيفة وجماعات من أصحابه

فقد تزوجها لم يزل يمت قاتلها الله نظر يوم سنين ثم تنظر اربعة اشهر وعشرا ثم تحل و
 به قضى عثمان بن عفان بعد عمر فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك ما رواه مالك والشافعي ومسلم عن عائشة كان فيها انزل من القرآن عشر ضعات معلوما
 يحرم ثم تسخن بمجلس معلوبات يحرم من امر ما رواه البيهقي عن علي بن الزبير وابن مسعود وابن
 عمر انهم كانوا يقولون يحرم من الرضاع قليله وكثيره فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان

فصل في بيان امثلة مرتبتي الميزان من كتاب البحار الى اخر ابواب الفقه فمن ذلك حديث
 البيهقي وغيره مرفوعا لا يقتل مسلم بكافر وفي رواية ببشرك مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قتل مسلما بعهده وقال انا اكرم من وفي بلد متان صح الحديث ولا تأثر الصحابة
 في ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي
 مرفوعا من قتل عبدا قتلناه ومن جدد جددناه ومن خصاه خصيناه مع حديثه ايضا
 مرفوعا لا يقتل مملوك من مالكة ولا ولد من والده وكان ابو بكر وعمر يقولان لا يقتل المسلم بعبده
 ولكن يضرب ويطال جسده ويحرق سبعة ايام من حديث الصحابة الحديث ولا اثران فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث الشيخين وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قضى في امرأة ضربت فطرحت جنبها بغير عداوة مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قضى في الجنين بغير عداوة او فرس او بقولهم حديثه ايضا ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قضى في جنين المرأة بمائة شاة وفي رواية بمائة وعشرين شاة فالاول و
 الثالث بروايتيه مشددان من حيث الحصر قد يكون الشيا على قيمة من العداوة والامة والثاني
 ان صح مخفف من حيث التخدير فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك ما رواه الشافعي
 والبيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال اقتلوا كل ساحر وساحرة ثم نفل ابن عمر
 عن عثمان رضي الله عنه انه حاب على من قتل الساحر فالاول مشدد والثاني مخفف ويؤيده
 قوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا
 مني دماءهم واموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا من بدل دينه فاقتلوه يعني في الحال مع
 حديثه عن علي رضي الله عنه انه يستتاب ثلاث مرات فان لم يتب قتل ومع شدة
 مالك والشافعي والبيهقي عن عمر انه قال يحبس ثلاثة ايام ثم يستتاب فالاول مشدد
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي والبخاري في
 حديث طويل يرخن منه انه لا حد الا في قد فصرح بين ما رواه البيهقي وغيره عن عمر
 انه كان يضرب الحد في التعريض فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ومن ذلك حديث البيهقي ان رجلا قال يا رسول الله ما ترى في حريسة التحيل
 قال هي ومثلها وانك ان قال يا رسول الله ألمة يرى في ثمر لمعة وهو ومثلها معوه

يطأت الحبة وعسارة ابن الخزيلي القير في مسائله ولا تتم حبة ولا صدقة ولا حبس بالحقارة
فان مات قبل الحياضة فهو ميراث مع قول احمد في اجري روايته ان الحبة تملك من غير قبض
فالاول مشدد جار على قراة الشريعة كالبيع وغيره من سائر القليديات والثاني مخفف على
الموهوب له مشدد على الواهب فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامعة الثلاثة
انه لا بد في صحة القبض ان يكون بالاذن الواهب مع قول ابى حنيفة انه يعجز القبض بغير اذن منه
فالاول مخفف على الواهب عكس الثاني فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك
المشافي ان حبة للشاعر جائزة كالبيع وصحة قبضه ان يسلم الواهب المحرم الى الموهوب له
فيسنوفى منه حقه ويكون نصيب شريكه في يده كالوديعة مع قول ابى حنيفة ان كان ممن
لا ينقسم والعبد الجواهر حازت حبة وان كان مالا ينقسم لم تحرم حبة بقي منه مشاعا فلا تخفف
والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامعة الثلاثة انه يستحب للاب
وان علان يسرى بين ولده في الحبة مع قول احمد ومحمد بن له ان يفضل الذكور على الإناث
كقصة الامورث فالاول فيه تشديد على الاب والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ثم اذا فصل الاب بينهم فهل يلزمه الرجوع والمفاضلة قال الثلاثة لا يلزمه ذلك وقال احمد
يلزمه الرجوع فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انه ليس للاب الرجوع
في حبة ولوله مجال مع قول المشافي ان له الرجوع فيها بكل حال ومع قول مالك ان له الرجوع
ولو بعد القبض في كل ما وهبه لابنه على جهة الصلة والمحبة ولا يرجع فيها وهبه على جهة
المصدقة قال ولما استوعب الرجوع اذا لم تنعز الحبة في يد الولد او يبيع ثوبا بعد الحبة او
تزوج البنت لا يختار الوهب على مال من جنسه بحيث لا يميز بينه ولا فليس له الرجوع مع قول
احمد في احدي رواياته وظهر هان له الرجوع بكل حال لكن ذهب ابى حنيفة فالاول مغيب
خاص بالاكثر في الدين والثاني مخفف لخاص باحد الناس والثالث مفصل فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان بعض الاولاد قد يكون منهم لم يولد الا جانب بل كالا عيدا
ووجه الثاني قوله صلى الله عليه وسلم لولداي وذاك لا يملك ومن ذلك قول ابى حنيفة و
المشافي احمد واكثر العلماء ان الوفاة بالوحد في الخير مستقبلا ويجب ولولده فانه الفضل
وارتبط كراهة شديدة ولكن لا يلزم مع قول جماعة منهم عمر بن عبد العزيز ان الوفاة بالوحد
واجب مع قول بعض اصحاب مالك بن الوعدان كان مشددا بسبب كقولهم تزوج ولا كذا نحو
ذلك وجه الوفاة به وان كان وحدا مطلقا لم يجب فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاصل انه من باب من تطوع خيرا فهو خير له وهو خاص
من كان عنده بقية فيحل من الناس ووجه الثاني التباعد من صفات المنافقين فان من
اخلف الوعد فهو منافق خالص وان صام وصلى وقال في صوم كذا وسرد في الصيام فهو
الثالث ظاهر

بهم لا يمتد على ان اللقطة تعرف حولا كما لا انما لم يكن شيئا اذا لم يسبق او شيئا لا يبقا له وعلى
ان صاحبها اذا جاء فمواثق بها من ملتقطها وعلى ان لا ياكلها بعد التحول فصاحبها مخير
بين التضمين وبين الرضى بالبدل واجمع على جواز الالتمقاط في الجملة وانما اختلفوا
في ان الافضل اخذها او تركها هذا ما وجدته من مسائل الاجماع في الباب واما ما اختلفوا
فيه فمن ذلك قول ابى حنيفة ان اخذ اللقطة في الجملة اولى من تركها مع قول احمد ان
تركها الفضل من اخذها ومع قول الشافعي في احد قوله بوجوب بيع الاخذ ومع الاصح
عند اصحابه ان اخذها مستحب ان وثق بامانة نفسه فالاول فيه تخفيف والثاني
فيه تشديد والثالث عشد والرابع مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول ان حفظ مال اخيه ووجه الثاني ان فيه اخلاص من تبعات الناس ووجه
الثالث هو وجه الاول لكن هذا على سبيل الوجوب والاول على سبيل الافضلية والرابع
وجهه ظاهر ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو اخذ اللقطة شتم به ها الى مكانها
فان كان اخذها ليردها على صاحبها فلا ضمان والا ضمن مع قول الشافعي واحمد انه
يضمن بكل حال ومع قول مالك ان اخذها بنية الحفظ شتم بها ضمن وان كان مترددا بين
اخذها وتركها شتم بها فلا ضمان فالاول مفصل والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول قول الثلاثة ظهري ومن ذلك قول مالك ان من وجد شاة بعلاة
من الارض ومخاض عليها فربا بالخيار في تركها او اكلها ولا ضمان عليه ولكن لك البقرة اذا خاف
عليها السباع مع قول الاثمة الثلاثة ان من اكلها فليضمن الضمان اذا جاء صاحبها فالاول مخفف
على الملتقط في عدم الضمان اذا اكلها والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
مالك ان اللقطة في الحرم وغيره سواء فملتقط ان ياخذها على حكم اللقطة ويقبلها بعد
ذلك وله ان ياخذها ليحفظها فقط وبه قال ابو حنيفة مع قول الشافعي واحمد ان له اخذها
ليحفظها على صاحبها ويبيعها ما دام مقبها بالحرم فاذا خرج منها لم يملكها ولا ضمان
عليها فالاول مخفف على الملتقط والثاني فيه تشديد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول مالك والشافعي ان الملتقط اذا عرف اللقطة سنة فله ان يبيعها ابدا وله ان يتصدق
وله ان ياكلها غنيا كان او فقيرا مع قول ابى حنيفة ان الملتقط اذا كان فقيرا اجاز له ان يملكها وان
كان غنيا لم يجز ويجوز له عند ابى حنيفة ومالك ان يتصدق بها قبل ان يتذكرها على شرط ان
صاحبها اذا جاءه مضى ذلك مضى وان لم يجر ذلك ضمن له الملتقط مع قول الشافعي واحمد
انه لا يجوز له ذلك لانها صدقة موقوفة فالاول مخفف على الملتقط والثاني مفصل والاول من المسئلة
الثانية مفصل والثاني منها مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي انه
اذا وجد بعيرا بآبائه وحده لم يجز له ان ياخذها فلو اخذه ثم ارسله فلا شئ عليه عند ابى حنيفة
ومالك وقال الشافعي واحمد عليه الضمان فالاول مخفف والثاني مشدد خاص باهل الدين و
الاختياط فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الاربعة انه اذا مضى على اللقطة

محل وهو من قبل المتقطع بيقول لا يصح اوصافه فلا يصحها اذا لم يجد ان يأخذ قيمتها يوم تم ملكها
 مع قول واحد انه ليس له شيء من ذلك فالاول مخفف خاص بالثلاثي والثاني فيه تشديد
 خاص بامل الرفع المخفف من تبعات الناس فرجع الامر الى ما سبق للميزان ومن ذلك
 قول مالك واصل ان صاحب القطعة اذا جاورها بغيرها وجب على المتقطع ان يرفعها له
 ولا يكلفه مع ذلك شيئا مع قول ابي حنيفة والثاني ان لا يلزمه ذلك الا بيمينه فالاول مخفف
 خاص بما اذا كان صاحبا بغيره ثم في دعواه والثاني فيه تشديد خاص بما اذا كان صاحبا
 منه في رقة دينه فرجع الامر الى ما سبق للميزان والله اعلم

كتاب اللقيط

اتفق الاثمة على انه يحكم باسلام البطل باسلام ابيه او امه الا في رواية عن ابي حنيفة هذا
 ما وجدته من مسائل الا بقاء واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة اذا وجد
 اللقيط في دار الاسلام فهو مسلم مع قول ابي حنيفة انما وجد في كنيسة او بيعة او قرية من قري
 اهل المدينة فهو في ذلك مشد في الحكم باسلامه بالولد والثاني مفصل فرجع الامر الى ما سبق
 للميزان وتكلم من لقوا ابن دج وامن ذلك قول ابي حنيفة واحمد واصحاب مالك ان
 اسلام الصبي غير النائم للعالم قبل صحبه مع قول الشافعي في ربح اقواله واقوال اصحابه انه لا يصح
 اسلام صبي غير مستقلا ولا الشافعي في انه موقوف الى البلوغ فالاول مشد في اصول الاسلام
 احتياط للصبي والحكم باسلامه والثاني مفصل فرجع الامر الى ما سبق للميزان ومن
 خلاف قول مالك واصل ان اللقيط في دار الاسلام اذا متنع بعد البلوغ من الاسلام قتل مع قول
 ابي حنيفة انه يحل ولا يقتل ومع قول الشافعي انه يزجر عن الكفر فان اقام عليه اقر عليه فالاول
 مشد في تحصيل الاسلام والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى ما سبق للميزان

كتاب الجعالة

اتفق الاثمة على انه لا يبتغى الجعالة ان شرط ذلك هذا ما وجدته من مسائل
 الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك ان مراد الابن اذا كان معروفا
 بينك استحق الجعلة ولو لم يكن شرط فذلك على حسب قرب الموضع وبعد واما اذا لم يكن مراد الابن
 صرحوا فلا جعل له ويعطى وانفق عليه مع قول ابي حنيفة واحمد انه يستحق الجعلة على الاطلاق
 ولم يعتبر بوجود الشرط ولا على عدمه ولا ان يكون معروفا ومراد الابن ام لا ومع قول الشافعي انه لا يستحق
 الجعلة الا بالشرط فالاول مفصل والثاني مشد على مالك الابن والثالث مفصل كالاول فرجع
 الامر الى ما سبق للميزان ووجه الاول من تفصيل الامام مالك العمل بالقرينة وهي احدى
 الاثمة وفيها خلاص لثمة صاحب الابن وتنجيع المراد على المداومة على رد الابن لا خواته
 المسلمين واذالة كونهما اسما من كان عاجزا وليس له قدرة على شراء عبد يخدمه او دابة
 يركبها او نفقة يحصلها وتوجيهه الثاني كوجه الاول واستدحشا على اعطاء المراد جماله لما
 قلناه من خلاص الثمة وتنجيع المراد على ان يرد على الابن فان منع اعطائه الجعلة

بعد نفسه بكسر قلبه وبكسر عينه بعد ذلك في الثاني آخره لا سيما من ليس له معرفة يتفق منها
على عياله ونفسه غير تلك الحرفة ووجه الثالث ان الزوج في الجعل انما يكون بالشروط والطب
على قاطعة الاجراء فان لم يكن شرط فانما يكون لعطاؤه الجعل من باب البر والاحسان وذلك
معرفة كما جاز ومن ذلك قول ابى حنيفة ان من رد الابن من عسيرة للثقة فلام يستعمله بل يعين
او يهاون سره ومن دون ذلك سره فله الحاکم مع قول مالك ان له اجرة المشعل
وهـ مع قول نهمان له دينه والواشي حشره بها ولا فرق بين قصير المسافة وطويلها ولا بين المصنوع خارج
لمصنعه ولا لغيره في قوله في رواية له اخرى انه ان جاءه من المصنعه عشرة درهم او من خارج
المصنعه اربعة درهما ومع قول الشافعي انه لا يستحق شيئا الا بالشروط والتقدير فالاول مفصل
والثاني فيه تخفيف باجرة المثل والثالث فيه تشديد باجتهاد على مالك والابن والرابع فيه تشديد
على الابن فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي ان اذا انفق نفقة
على الابن بغير اذن صيده فلا شيء على السيد لانه انفق متبرعا فهو كالزنى يتفق بغير اذن الحاكم
وان انفق باذنه كان على السيد دين عليه ولو لم يزد ان يحبس العبد عنده حتى ياتخذه ما انفقه
على العبد في طريقه ومع قول احمد هو على صيده بكل حال ومع قول مالك ان له اجرة المثل فالاول
مفصل والثاني مشدد على السيد والثالث مخفف على السيد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
وتوجيه الاول والثالث ظاهر بالمعظم

كتاب الفرائض

اجمع المسلم على ان الاسباب المتوارث بها ثلاثة مخرج وكذا دواء وان الاسباب المانعة من
الميراث ثلاثة مرق وقتل واختلاف بين وعلى ان الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين لا
يورثون وان كل ما يورثونه يكون صدقة تصرف في مصالح المسلمين ولم يخالف في ذلك الا الشيعة
ولذلك نكروا حتى ان بكر الصديق رضوا الله عنه حين قال لفاطمة ما قال ولم ير بها من ايها صلي
الله عليه وسلم شيئا وكذلك اجمعوا على ان الوارثين من الرجال عشرة الابن وابنه وان سفل والاب
وابوه وان علا والافخر وابنه الام والام والعم وابنه الام والام والعم وابنه الام والام والعم
النساء سبع البنت وبنت الابن وان سفل والام والمجدة والاخت والزوجة والمعتقة وعلى ان الفروع
ناقدرة في كتاب الله عز وجل ستة النصف والربع والثلثان والثلث والسدس الى غير ذلك
من مسائل الفرائض اجمع عليها وافترق الائمة على ان المسلم لا يرث الكافر ولا عكسه وعلى
عن معاذ وابن المسيب والفقهاء انه يرث المسلم من الكافر ولا عكس كما يزوج المسلم الكافرة
ولا يزوج الكافر المسلمة واتفقوا ايضا على ان القاتل عند ظلم لا يرث من المقتول شيئا وكذلك
اتفقوا على ان العول لا يكون الا في الاصول الثلاثة الستة والاثني عشر والامر بعة و
العشرين وان العول صحيح مما ياب عند كافة العلماء وانفقوا بوجوه الصحابة عليه في خلافة
عمر بن الخطاب خلافا لابن عباس وعلى انه لو اجتمع ابناء عم واحد ما اخ لام كان للاخ منه ما
السدس والباقي بينهما بالعصبة خلافا لابن مسعود واحسن هذا ما وجدته من مسائل الاجماع

والا اتفاق دامما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي ان ذوى الارحام لا يرثون بل يكون
المال الفاضل بعد اوصاف الفروض والعصبات لبيت المال وهم قول ابو بكر وعمر وعثمان ومزيد
والزهري والاوزاعي ودود ومم قول ابى حنيفة واسيد بن مريم ثم حكي ذلك عن علي
وابن مسعود وابن عباس لكن عند فقد اصحاب الفروض والعصبات بالاجماع وعن سعيد
ابن المسيب ان الخال يرث مع الميت فعلى ما قال ابو الشافعي ان ازمات عن عمره كان لها الثلث
والباقي لبيت المال او عن بنته فلها النصف والباقي لبيت المال وعلى ما قاله ابو حنيفة واحمد
المال كله للاولم الثلث بالفرض والباقي بالرد وكذلك ثبتت النصف بالفرض والباقي بالرد ونقل
القاضي عبد الوهاب المال عن الشئ الى الحسن ان الصحابي عثمان وحلى وابن عباس وابن
مسعود انهم كانوا لا يرثون ذوى الارحام ولا يرثون على احد ثمان ما يحكي عنهم في الرد وتورث
ذوى الارحام انما هو حكاية فعل لا قول كما ترى وابن خزيمة وغيره من الحفاظ يدعون الاجماع
على هذا فالاول مشدد على ذوى الارحام والثاني مخفف عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول بعد ذوى الارحام عن المحبة والعصبة التي تكون في اصحاب الفروض والعصبات ووجه
الثاني انهم لا يخلفون من محبة ولا عصبية ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد ان مال
المرتد اذا قتل اوقات على الردة يكون ذى البيت المال حتى للمال الذي كان كسبه في اسلامه مع قول
ابى حنيفة ان مال المرتد يكون لورثته من المسلمين سواء اكتسبه في اسلامه ام في ردة
فالاول مشدد على ورثة المرتد والثاني مخفف عليهم ووجه الاول انقطاع الولاية بين المرتد
ورثته حين الردة او ضعف الموالات فكان من الورع رجوعه الى بيت المال يصرف في مصالح
المسلمين العامة ووجه الثاني لا خيانة المسلمين الذين لهم حق في بيت المال فلا ينضم
ما فيه من امانة وثبتته اول بن لك المال كما يرثون مال مورثهم المقتول
وتوكان مكسب محراما لا يمكن رده الى اربابه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
ابى حنيفة والشافعي واحمد ان من قتل خطأ لا يرث مع قول مالك انه يرث من المال الذي
ملك المقتول وروى الدية فالاول مشدد على القاتل والثاني فيه تخفيف عنه من حيث التفصيل
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول لطلاق الحديث في انه لا يرث القاتل من مقتوله شيئا و
وجه الثاني تنفيذ القاتل من القتل محرمانه من مال الدية الحاصل فقط من جزائه عن الجزى على
نقل مورثه واما المال الذي لم يحصل من جهة القتل فهو ياتي على الاصل في التركات فلما كره
ان يرثه منه والده اعلم ومن ذلك قول مالك واحمد ان اهل المال من الكفار كالهمودي
مع النصارى لا يرث بعضهم بعضا مع قول ابى حنيفة والشافعي انهم كلهم ملة واحدة وكلهم
فانما يرث بعضهم بعضا فالاول مشدد ودليله ظاهر حديث لا يرث اهل ملتين والثاني
نقف ودليله ان اعداء ملة الاسلام كل ملة واحدة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
حنيفة ومالك والشافعي ان من بعضهم بعضا ميراث لا يرث ولا يرث مع قول احمد وابى
سفيان ومحمد انه يرث ويرث بقدر ما فيه من الحرية فالاول مشدد ووجه ضعف ملكه والثاني

فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الانيسة الاربعة ان الكافر
والمرتد والقاتل عبدا ومن فيه رفق ومن خفي حوته لا يجحون كما لا يسير وثقيل بن مسعود
وحده ان الكافر والعبد والقاتل عبد المجحون ولا يرثون فالاول مشدد على من تقدم ذكره
والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ورجع القولين ظاهر ومن ذلك قول
الائمة الامروية ان الاخوة اذا جحدوا الامم من الثلث الى السادس لم يخذلوه مع ما روى عن ابن
عباس ان الاخوة يرثون مع الابن اذا جحدوا الامم فيلخذلون ما جحدوا عنه والمشهور عن ابن
عباس موافقة الكافة فالاول وما وافقه من قول ابن عباس مشدد على الاخوة والثاني مخفف
عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك اتفاق الانيسة الاربعة على ان الفرقى راقتلى
والهدى والوفى بحرم وطاعى اذا لم يعلم ايم مات قبل صاحبه لم يرث بعضهم بعضا وشركة
كل واحد منهم لباقي رثته مع قول احمد في رواية انه يرث كل واحد منهم ثلاثة اقسام طوافه
وسبقه الى ذلك على وشرايح والنخعي والشعبي فالاول مشدد على من ذكر بعدهم من بعضهم
بعض الثالث فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الانيسة الثلاثة ان الجدة
ام الاب لا تورث مع وجود الاب الذي هو لها شيا مع قول احمد لما رثت مع السادس ان كانت
وحدها او تشارك الام فيه ان كانت موجودة فالاول مشدد على الجدة المذكورة والثاني فيه
تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول اجماع الائمة على ان الاخوة يجحدوا
الثلث الى السادس مع قول ابن عباس ان لهما الثلث حتى يصيروا ثلاثة فيكون
لها السادس فالاول مشدد والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول جميع الفقهاء ان الاخوات مع البنات عصبية مع قول ابن عباس انهن لسن
بعصبة ولا يرثن شيئا مع البنات فالاول مخفف على الاخوات والثاني مشدد عليهن فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ومن ذلك قول كافة العلماء ان الارث لا يثبت بالمولاة مع قول النخعي انه يثبت بها
ومع قول ابي حنيفة ان صل ولاه وعاقبه كان له نقصه ما لم يقبل عنه فالاول مشدد و
الثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ان ابن
الملا عنده تسقى منه جميع ما له بالعرض والعصبية مع قول مالك والشافعي ان الام تآخذ
الثلث بالعرض والباقي لميت المال ومع قول احمد في حديثه روايته ان عصبته عصبته له فآخذ
خلفا ما وحالا فلام الثلث والباقي الخال والرواية الثانية لاحد انها عصبية فيكون المال جميعا
لها تصديبا فالاول مخفف على الام والثاني فيه تخفيف عليها وكذلك باقي الاقوال فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد السقط اذا استهل صار خالا يرث ولا يرث وان
تحرك او تنفس الا ان يرضعه وان عطس ورث ورث عنه فالاول مشدد في الاحتياط في الارث
والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

اجمعوا على ان الوصية مستحبة غير واجبة وانما تملأ الوصية الى ما بعد الموت فان كان الانسان
عنده امانة لغيره وجب عليه الوصية وكذلك ان كان عليه دين لا يعلم به من هو له وعنده
ودعة بغير الشهادة واجمعوا على ان لا تجب للوارث خلافا للرعي واهل الظاهر في قولهم يوجب الوصية
للاقارب الذين لا يرثون سواء كانوا عصبة او ذوى رحم اذا كان هناك وارث غيرهم وعلى ان الوصية
لغير وارث بالثلث جائزة ولا تقتصر الى اجازة الورثة وعلى ان الوصية للوارث جائزة موقوفة
على اجازة بقية الورثة وانفق الاشعة على انه لو اوصى ابي فلان لم يدخل الا المذكور و
يكون بينهم بالسوية وعلى انه لو اوصى الولد فلان دخل المذكور والاولاد ويكون بينهم بالسوية
وانفق الاشعة على ان العتق والهبة والوقف وسائر العطيات المبرقة في مرض الموت معتبرة من الثلث
خلافا لما يروى في اودقانهما قالوا انها مبرقة من باس المال هذا ما وجدته من مسائل الاجماع
والاعتقاد واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك اذا اوصى بأكثر من ثلث ماله واجاز الورثة ذلك
ينظر فان اجازوا في مرضه لم يكن لهم ان يرجعوا بعد موته وان اجازوا في صحته فله الرجوع
بعد موته مع قول ابي حنيفة والشافعي ان لهم الرجوع سواء كان ذلك في صحته او مرضه فالاول
مفضل والثاني مخفف على الورثة فرجع الامر الى من تبقى الميزان ومن ذلك قول الاشعة
الثلاثة انه لو اوصى بجمل اربع جازان يعطى انثى وكذلك ان اوصى ببنة او بقرة جازان
ان يعطى ذكرا فالذكور والانتى عندهم واحد مع قول الشافعي في احد قوليه انه لا يجوز ان يعطى في
البعير الا المذكور في البنية والبقرة الا الا انثى فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى من تبقى
الميزان ولكن الاول محمول على حال عوام الناس والثاني محمول على حال المتورعين فيعطون الفضل
احتياطاً ومن ذلك اتفاق الاشعة الاربعة على انه اذا اوصى بشئ لشخص ثم اوصى به لآخر
ولم يصح الرجوع عن الاول فهو بينهما نصفين مع قول الحسن وعطاء وطاوس انه يرجع
فيكون للثاني مع قول داود انه للاول فالاول فيه تخفيف بالعدل بينهما والثاني فيه تشديد
على الاول والثالث فيه تشديد على الثاني فرجع الامر الى من تبقى الميزان ووجه الثالث
انه لما اوصى به لاول خير من ملكه بذلك فباقي له فيه تصرف اخر وهو خاص بالورع كما ان
الثاني ايضا يصح حمله على اهل الشرع لان الوصية به ثانيا كالناتمة للحكم الاول ومن ذلك قول ابي
حنيفة ومالك واحمد والشافعي في اظهر المقولين ان من قدم ليقص من اوصى به كان
في الصف باسره للعدد او كانت حاملا فجاءها المطلق او كان في سفينة وهما البحر فطأيا ه
من الثلث مع قول الشافعي الاخرانه من جميع المال ومع قول مالك ان الحامل اذا بلغت ستة
اشهر لم تصف في اكثر من ثلث ماله فالاول مشدد على الوصى والثاني مخفف عنه والثالث فيه
تشديد فرجع الامر الى من تبقى الميزان ومن ذلك قول مالك واجد انه نعم الوصية للعبد
مطلقا سواء كان عبدا او عبدا غيره مع قول الشافعي لا نعم مطلقا ومع قول ابي حنيفة انها نعم
لعبد نفسه بشرط ان يكون في الورثة كبير ولا نعم الى عبد غيره فالاول مخفف ووجه ان الوصية
احسان من ائد على الواجب وقد باس الشرع ذلك والثاني مشدد ووجه عدم مالك العبد

لذلك الوصية ومعلوم ان الوصية تمليك والتالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي واحدا انه لا يجوز لمن له اب وابن ان يوصي الى الجنبي بالنظر في امر اولاده اذا كان ابوا واحدا من اهل العدالة مع قول ابى حنيفة وعلامة المفصل الوصية الى الجنبي في امر اولاده وفي قضاء ديوبند ونفي التالث مع وجود الاب والجد فالاول مشدد محمول على ما اذا عرف الموصي ان الاب والجد لا يشق على اولاده من الجنبي الثاني مخفف محمول على عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي والجمهور في احرك الرايين انه لو اوصى الى عدل ثم فسق نزلت منه الوصية كما اذا مسد الوصية اليه ابتداء فلا تصح له ان يؤمن عليها مع قول ابى حنيفة والجمهور في الرواية الاخرى انه اذا فسق يضمن اليه عدل اخر فاذا اوصى الى فاسق وجب على القاضي اخراجه من الوصية فان لم يخرج القاضي قصر في بعد تصرفه وصحته وصيته فاهل فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الوصية تصح لكافر سواء كان حربيا او ذميا مع قول ابى حنيفة بعدم صحته لاهل الحرب وصحته لاهل الذمة خاصة فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمايه والابوان لما يوصي بما وصى به اليه غيرة ولو لم يكن الوصي اصل ذلك اليه مع قول الشافعي واحمد في اظهر روايته بالمنع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الوصي اذا كان عدلا لم يحتمل الى حكم الحاكم ونفي الوصية اليه وانه يصح جميع تصرفاته مع قول ابى حنيفة انه ان لم يحكم له حاكم بجميع ما يشترطه ويبيعه للصبي فهو مردود وما يتفق عليه فقوله فيه مقبول فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على حال اهل الدين والبرع وحمل الثاني على من كان بالاضد من ذلك ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يشترط بيان ما يوصي فيه فان اطلق الوصية فقال اوصيت اليك فقط الوصي وهو لغو مع قول مالك انها تنعم وتكون وصية في كل شيء فالاول مشدد محمول على اهل الصدق الذين لا يرجعون اليه امر مواعيله والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو اوصى لغيره لم يدخل في ذلك الا الملاصقون له مع قول الشافعي انه يدخل في ذلك بغيره ومن ذلك قول مالك في احرك روايته ثلاثين سنة او مع قول مالك ان لا يندفع الاول مخفف في حق الجوار خاص بالعوام وهي بات ان يقوم احدهم بحق الجار ومن ذلك قول مالك والثالث والرابع مشدد خاص بالاكابر على حسب مقامهم في المروءة والبيان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة بطلان الوصية للميت مع قول مالك ان تصحها فان كانت له دين فكفاصة صرقت فيه والاكابر لو رثته فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقد وجه الثاني ان المقصود بالوصية ايصال خير الى الميت ما دام نوره خائفة فان البرزخ وبوم القيامة معا وجان من ايام الدنيا واما التكليف بالرجوع الى اهل الاعراف يسعدون بالسجدة يوم القيامة وترجع ميزانهم فان لم يخلو الجنة فالاول

ان هذه السيرة في طر الشك في ما سجد بها من انهم ومن ذلك قول مالك وصحة الوصية من غلام
 لم يبلغ الحلم اذا كان يعقل او وصية به مع قول ابي حنيفة بعدم الصحة وهو من هب اجمل الامور
 من هب الشافعي فالاول مخفف على الغلام لان امر يطالب عليه كغيره من العبادات الواقعة
 منه والثاني مشدد عليه لاحتمال انه اذا بلغ يبدله فعل غير تلك الوصية ثم يرجع ما كان
 فعله حال صباه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد انه اذا احتقل
 لسان المريض لم تقم وصيته بالامثلة مع قول الشافعي انها تقم وهو الظاهر من هب مالك
 فالاول مشدد حفظ المال المريض والثاني مخفف حفظ الدين به وحرصا على تقديم فعل الخير فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلثة انه لو كتبت وصيته بخطه وبعلم انها
 بخطه ولكن لم يشهد فيها لم يحكم بها مع قول احمد انه يحكم بها ما لم يعلم رجوعا عنها فالاول مشدد
 على الوصي والثاني مخفف عليه طلب الحصول الخيرة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن
 ذلك قول الاثمة الثلثة انه لو وصى الى رجلين اى اسند وصيته اليهما او اطلق فليس لاحدهما
 نصيب بل ان اذن الاخر مع قول ابي حنيفة انه يحق في ثمانية اشياء مخصوصة وهي شراء الكفن
 وتجهيز الميت واطعام الصغار وتسوية مرد الوديعة بعينها واقضاء الدين واقفاذ الوصية بعينها
 وعقود العبد بعينه تكن الخصومة في حقه فالاول مشدد والثاني في تخفيف فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلثة انه يصح التزويج في مرض الموت مع قول مالك
 انه لا يصح للمريض المحض ان يتزوج فان تزوج وقع فاسدا سواء دخل بها العلم لم يدخل ويكون
 الفسخ بالطلاق فان ربي من ذلك المرض فهل يصح ذلك النكاح ام يبطل روايتان له فالاول
 مخفف والثاني مشدد محلي على من يفعل ذلك ليبره برشته من ميراثه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك قول ابي حنيفة انه يجوز للوصي ان يشتري لنفسه شيئا من مال اليتيم بزيادة على
 القيمة استقبالا فان اشترى به ثمن قيمته لم يجز مع قول مالك يجزى له ان يشتريه بالقيمة ومع
 قول الشافعي ان ذلك لا يجوز على الاطلاق ومع قول احمد في شهر روايته ان ذلك لا يجوز
 وفي الرواية الاخرى انه اذا وكل غيره جاز فالاول فيه تخفيف على الوصي بالشرط المذكور لانه
 المنوع انما هو من يرى الخط الا وفر لنفسه دون الطفل فاذا اشترى بزيادة على القيمة
 فلا منع والثاني فيه تخفيف على الوصي وهو خاص بمن كان من اهل الدين والبرم والثالث
 مشدد خاص بمن كان رقيق الدين والرابع محمول كذلك على رقيق الدين والخاص مفصل بوجه
 الخاص من الوكيل لا لاجنبى فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد
 انه لو ادعى الوصي دفع المال الى اليتيم بعد بلوغه فاقول قوله مع يمينه فيقبل قوله
 في الدفء كما يقبل في تلف المال وفي كل ما يدعيه من الاطلاق اذ هو امين ولكن لا يحكم
 في الادب بالحكم للفرق والمضارب مع قول مالك والشافعي انه لا يقبل قول الوصي الا ببينة
 فالاول مخفف على الوصي على قراة الصاء والثاني مشدد عليه ويصح حمل الاول على اهل الصداقة
 والدين والثاني على من كان باضد من ذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن

فذلك قول الأئمة الثلاثة أنه تضم الوصية للسجد مع قول أبي حنيفة أنها لا تضم إلا أن يقول يتفق
 منها عليه فالأول مخفف لأن من جملة القربات الشرعية كبرائه والثاني مفصل فرجع الأمر
 إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الوصي إذا كان غنيا لا يجزئ له أن يأكل من مال
 اليتيم عند الحاجة لا يقرض ولا يغيره مع قول الشافعي وأحمد أن يأكل بأقل الأمرين من
 أجره عمله وكفايته فالأول مشدد خاص عن لا يرى الخطأ إلا في اليتيم والثاني فيه
 تخفيف خاص بأهل الدين والمعروف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد
 في أحد قوليهما أن الوصي إذا أكل من مال اليتيم عند الحاجة ثم استغنى يلزمه مرد العرض
 مع قول مالك أنه إن كان غنيا فليستغفف وإن كان فقيرا فليأكل بالمعروف بمقدار نظرة واجبة
 مثله فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله أعلم

كتاب النكاح

اجتمع الأئمة على أن النكاح من العقود الشرعية المستنونة بأصل المشرع واتفق الأئمة على
 استحبابه بصلوات فاقته نفسه إليه وخاف الزنا ويكون في حقه أفضل له من الحج والجهاد والصلوة
 والصوم والطهارة واتفقوا على أنه إذا قصد نكاح امرأة سن له نظره إلى وجهها وكيفية خلاقها والدود
 فإنه قال يجوز النظر إلى سائر جسدها خلا للمسوخين وكذلك اتفق الأئمة على أن نكاح من
 ليس بكفؤ بالنسب غير محرم بهذا ما وجدته من مسائل الإجماع ولا تعاق وأما ما اختلفوا
 فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي أن النكاح مستحب لمحتاج إليه يجزأه به ثم قول
 أحمد أنه متى باقت نفسه إليه وخشي العنت وجب معه قول أبي حنيفة أنه يستحب مطلقا
 بكل حال ومع قول طود بوجوبه مطلقا على الرجل والمرأة لكن مرة في العمر فالأول مفصل
 في الاستحباب وعدله والثاني مفصل في الوجوب وعدمه والثالث مخفف والرابع مشدد
 من وجهه ومخفف من وجهه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول قوله تعالى وليستغفف
 الذين لا يجدون نكاحا أي عونا عليه حتى يفهم الله من فضله ووجه الثاني أنه طريق إلى
 السلامة من الزنا ووجه الثالث أن الاستحباب كاف في طلب النكاح لكون ذلك مصاحبا
 للوازع الطبيعي من محبة النكاح بالطبع فلا يحتاج إلى التشديد بالإيجاب ووجه الرابع أن امتثال
 أمر الشارع يحصل بالمرأة الواحدة مالم يدل دليل على التكرار ومن ذلك قول الأئمة الأربعة
 يجوز نظر الرجل إلى فرج زوجته وامته وعكسه مع قول بعض أصحاب الشافعي أن
 ذلك يجرمه فالأول مخفف محمول على إحدائهم من الأئمة والثاني مشدد خاص
 بأكابر العلماء وأصحاب المروءة والحكياء فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 الشافعي أن عبد المرأة محرّم لها فيبني نظره إليه وعليه جمهور أصحابه مع قول جماعة منهم
 الشيخ أبو حامد النووي أنه ليس بمحرم كسبته وقال أنه الذي يستبني القظم به والقول بأنه محرم
 لها ليس له دليل ظاهر ولا إية أنها وردت في الأئمة فالأول مخفف خاص بأهل العفة والدين
 والثاني مشدد خاص بمن كان بالنفس من ذلك ووجه الأول أن مقامه السيئ

الأمومة في نفي الطبع من التلذذ بالاستمتاع بها لما يشاهده العبد من سيده من الهيبة والعظيم
 ووجه الثاني أن السيادة تنقص عن مقام الألق في ذلك فوجه الأمر إلى مرتبة الميزان وصر ذلك
 قول الأئمة الثلاثة وعامة الفقهاء أنه لا يصح النكاح إلا من جازت المصاهرة مع قول أبي حنيفة
 أنه يصح نكاح الصبي المميز والسفيه لكنه موقوف على إجازة الولي فالأول مخفف والثاني مشدد
 فوجه الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه
 يجوز للولي غير الأب أن يزوجه البتيم قبل بلوغه إن كان له مصلحة في ذلك كما لا يصح قول
 المشافعي بمنع ذلك فالأول مخفف محمول على تمام النظر والثاني مشدد محمول على قاصر النظر
 فوجه الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي بإسناد أن لا يصح نكاح العبد بغير إذن
 سيده مع قول أنه يصح ولكن للولي فسخه عليه ومع قول أبي حنيفة أنه يصح موقوف على
 إجازة الولي فالأول مشدد والثاني والثالث فيها تخفيف فوجه الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
 الأول أن العبد لا يملك شيئا والنكاح من واجبه النفقة على الزوج ومن لا مال له لا يصلح أن
 يكون مزوجا فإذا كان بأذن السيد جاز وكان السيد يذنه له في النكاح التزم عنه جميع واجباته
 ووجه الثاني أن حكم النكاح حكم آكله من مال السيد الأكل الواجب والمستحب أو المباح
 فلا يحتاج إلى إذن فيه إلا أن يبذل خلافاً لذلك للسيد لذلك كان له فسخ النكاح كما أن له منعه
 من أكل الشهوات التي تقربه أو بالسيد ووجه الثالث أن السيد قد يري للنكاح مضرًا للعبد
 فكان من العرف توقف الصحة على إجازته ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يصح العقد
 الأبوي ذكر فإن عقدت المرأة النكاح فهو باطل مع قول أبي حنيفة أن للمرأة أن تزوجه بنفسها
 وإن توكل في نكاحها إذا كانت من أهل المصاهرة والمها ولا اعتراض عليها إلا أن تضع نفسها في غير
 كفؤ فهذا يعترض الولي عليها ومع قول مالك أن كانت ذات شرف ومال يرغب في مثلها
 لم يصح نكاحها الأبوي وإن كانت بخلاف ذلك جاز أن يتولى نكاحها اجنبي برضاها ومع
 قول داود أن كانت بكر لم يصح نكاحها بغير ولي وإن كانت ثيبا صح مع قول أبي ثور وأبي يوسف
 يصح أن تزوجه بأذن وليها فإن تزوجت بنفسها وترضاها إلى حاكم حنفى فحكم بصحتها نفذ وليس
 للشافعي نقضه خلافاً لأبي سعيد الأصمعي فإن وطئها قبل الحكم فلا حد عليه خلافاً لأبي بكر
 الصيرفي أن اعتقد غريمه وإن طلقها قبل الحكم لم يقيم إلا عند أبي إسحاق المرزوي احتياطاً فالأول
 مشدد والثاني فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره والثالث مفصل وكن ذلك قول داود
 وقول أبي ثور وأبي يوسف مخفف فوجه الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأقوال كلها ظاهر
 لا يخفى على الفطن ووجه قول داود أن البكر لم تناسل لرجال فليس لها خبرة بما ينفعها أو
 يضرها بخلاف الثيب وعن ذلك قول مالك أنه نصم الوصية بالنكاح أي بالعقد ويكون الوصي
 أولى من الولي في ذلك مع قول أبي حنيفة أن القاض هو الذي يزوجه ومع قول الشافعي أنه
 لا ولا يوصى مع ولي لأن عاشرها لا يلحقها قال القاضي عبد الوهاب وهذا الإطلاق الذي
 في التعليق ينقض بالحكم إذا تزوج امرأة فإنه لا يلحقه العار حتى فالأول مخفف والثاني مشدد

على الولي والوصي والثالث مشدداً على الوصي فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجسوا من قول الولي
قد يرى ذلك الوصي أنهم نظر أو شفق على موليتهم من أخيه مثلاً وتوجه الثاني أن الحاكم قد يكون
أنهم نظر من الولي والوصي ويحل قول الشافعي أن طهرها لا يلحق الوصي على الغالب فلا لفض كلامه
وتوجه الثالث أن شفقة الولي لا تعادل لها شفقة غيره فالأقوال محمولة على أحوال ومن ذلك
قول الشافعي وأجل أنه لا ولاية لفاسق مع قول أبي حنيفة وأللك أن الفسق لا يمنع الولاية
فالأول مشدداً والثاني مخفف فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي أن الولي
الأقرب إذا غاب إلى مسافة القصرة ترجحها الأبعد من العصبية مع قول الأئمة الثلاثة أن الغيبة
إذا كانت منقطعة استقلت الولاية إلى الأبعد وإن كانت غير منقطعة لم تنقل بالمقطعة عند أبي
حنيفة وأحمد والغيبة يمكن أن تنقل إليه العاقلة في السنة الأولى واحدة فالأول مشدداً على
الولي الأقرب والثاني مفصل فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان والأول محمول على حال من يخاف
عليها العنت فإنه يجوز التعجيل بترويجها كما قال به طود والثاني محمول على من لا يخاف عليها
لذلك ومن ذلك قول مالك وأبي حنيفة وأصحابه أن الولي الأقرب إذا غاب عن البكر وخفي خبره
ولم يعلم مكانه أن أخاها يزوجه بأذن من قبل الشافعي بخلاف ذلك فالأول مخفف والثاني
مشدداً فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي أن الجدة والاب تزوجه البكر بغير رضاها
صغيرة كانت أو كبيرة ويدل ذلك قال مالك في الجدة هو أشهر الروايتين عن أحمد في أن الجدة
مع قول أبي حنيفة أن تزويج البكر البالغة العاقلة بغير رضاها لا يصح لأحد بحال ومع قول مالك
وأحمد في أخرى الروايتين أنه لا تثبت الجدة ولاية الأجاسير بخلاف الأب فالأول مخفف على الأب
والجدة والثاني ما وافقه مفصل والثالث مشدداً فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأقوال
الثلاثة لا يلحق على الفطن ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز لغير الأب تزويج الصغيرة
حتى تبلغ وتؤذن مع قول أبي حنيفة أن ذلك يجوز لسان العصباء غير أنه لا يلزم العقد في حقها أي
لها الخيار إذا بلغت ومع قول أبي يوسف أن العقد يلزمها عندهم فالأول مشدداً على غير الأب والثاني
فيه تخفيف فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر ومن ذلك قول الشافعي ومعه
أن الصغيرة إذا ألت بكارتها بوط وحلال أو حرام لا يزوجه الأب ولا غيره حتى تبلغ وتؤذن مع قول أحمد
أنها تزوجه إذا بلغت تسع سنين وأثبت في النكاح فالأول مشدداً والثاني فيه تخفيف فرجهم الأمر إلى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأبي الولي للمرأة ينسأ به ولا يحكم له أن يزوجه نفسه منها ما لا يرد
مع قول أحمد أنه لا يزوجه نفسه منها إلا بطريق توكيله غيره في ذلك لئلا يكون مرجحاً قابلاً ومع قول الله
أنه لا يجوز له التقبل بنفسه ولا يملك غيره من زوجة الحاكم ولو خليفة أو ناسياً وقال أبو يحيى البلخي من أصحها
يجوز له القبول بنفسه لو ثبت عنه أنه تزوجه امرأة في أمرها من نفسها فالأول وما بعد الثالث مخفف والثاني
والثالث فيه تشديد فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو اعتق أم
نشم أنت له في دكا حراً من نفسه مجاز له أن يبيها حراً من نفسه وكذلك من له بنت صغيرة
يجوز له أن يركل من خطبائها منه في تزويجها من نفسه مع قول غيره في المسائلين أن ذلك

فالأول مخفف والثاني مشدد فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 أن هذا اتفاق الأولياء والمراد على تكلم غير الكفوهم مع قول أحمد أنه لا يصح فالأول مخفف
 والثاني مشدد فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول حصول الرضى ووجه الثاني أنه
 تصرف بخير الحظ والمصلحة ومن ذلك قول الشافعي أنه إذا تزوج أحد الأولياء برضاها
 بغير كفولهم يصحهم قول مالك أن اتفاق الأولياء واختلافهم سواء فإذا اختلفت في تزويجهم المسلم
 فليس لواحد من الأولياء اعتراض في ذلك ومع قول أبي حنيفة يلزم التكلم فالأول مشدد
 والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي
 تعتبر الكفاءة في خمسة أشياء الدين والنسب والصناعة والحرة والعلم ومن العيوب مع قول محمد
 ابن الحسن أن الديانة لا تعتبر في الكفاءة إلا أن يكون بحيث يسكن ويحرم فيصغر منه الصبيان ومع
 قول مالك أن الكفاءة تعتبر بالدين لا غيرهم قول ابن أبي ليلى أن الكفاءة في الدين والنسب والمال
 وهو رواية عن أبي حنيفة ومع قول أحمد في أخرى روايتان الكفاءة تعتبر في الدين والصناعة
 وفي الرواية الأخرى عن أبي حنيفة أنها تعتبر في الدين والكسب والمال فالأول مشدد في شروط
 الكفاءة والثاني فيه تخفيف في شروطها والثالث مخفف ذلك ما هوه والرابع نحوه فرجح
 الأمر إلى مرتبة الميزان طعن الأول كلها محمولة على اختلاف الأغراض ومن ذلك قول بعض أصحاب
 الشافعي أن السن يعتبر مع قول البعض الآخر أنه لا يعتبر فلسفة أن يتزوج الشابة
 فالأول مشدد محمول على حال من غلب عليه الطباع النفسانية وقصر بوطاها على زين
 الدنيا والثاني مخفف محمول على من غلب عليه الزهد في الدنيا وعلق قلبه بأحوال الآخرة
 وخاضع في حفظ نفسه ومن ذلك قول أبي حنيفة أن فقد الكفاءة يوجب للأولياء حق الاختار
 مع قول مالك أن ما يبطل النكاح وهو الأصر من قول الشافعي وأحمد إلا أن حصل معه رضاهما
 للزوجته والأولياء فالأول فيه تخفيف على الزوجين والثاني فيه تشديد عليهما بالشرط المذكور
 فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر للفظن ومن ذلك قول الشافعي ومالك
 أحمد وأبي يوسف ومحمد أن المرأة إذا طلبت التزويج من كفؤ بدون مهر مثلها لزم الولي
 إجابتهما مع قول أبي حنيفة أنه لا يلزم الولي إجابتهما فالأول مشدد خاص بقاصر النظر
 من الأولياء والثاني مخفف خاص بتمام النظر منهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن لا بعد
 إذا تزوج مع حضور الولي الأقرب لم يصح مع قول مالك يصح في الأب في حق البكر والرضى فإنه
 يجب لا بعد التزويج فالأول مشدد والثاني مفصل فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك
 قول الأئمة الثلاثة إذا أقر رجل فلانة زوجة حتى صدقته على ذلك ثبت النكاح باتفاقهما مع قول
 مالك أنه لا يثبت حتى يرى اخلا وخارجا من عندها إلا أن يكون في سفر فالأول مخفف والثاني
 فيه تفصيل فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حمل الأول على أكابر أهل الدين والورع والثاني
 على غيرهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح النكاح إلا بشهادة مع قول
 مالك أنه يصح من غير شهادة إلا أنه يعتبر فيه الإشاعة وترك التراضي بالكتبات حتى لو عقد في السر

واشترط كتمان النكاح فسمي عنده وأما عند الثلثة فلا يضر كتمانهم مع حضرة الشاهد كما قال
 مشد محم على من لا يؤمن بحجوده بعد العقد والثاني مخفف محم على حال أهل الصدق والورع
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يثبت النكاح إلا بشاهدين
 صليين ذكرين مع قول أبي حنيفة أنه ينعقد برجل وامرأتين وبشهادة فاسقين فالأول مشد
 والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه قول أبي حنيفة القياس على الأموال
 في ثبوتها بالرجل والمرأتين وأما الفاسقان فإنه يحصل بهما الأشاعة بالنكاح وذلك كاف
 في الخروج عن صورة نكاح السفاح ومن ذلك قول الأشعة الثلاثة أنه إذا تزوج مسلم زمية
 لم ينعقد النكاح إلا بشاهدين مسلمين مع قول أبي حنيفة أنه ينعقد بين مبين فالأول مشد
 والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول بتقليب حكم الإسلام ووجه الثاني بتقليب
 حكم أهل الكفر وذلك لأنهم يقبلون شهادة أهل ملتهم إذا وقع حجود مثلًا ومن ذلك قول عامة
 العلماء أن الخطبة سنة وليست بأجبة مع قول داود أنها واجبة عند العقد فالأول مخفف
 والثاني مشد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنها كالترسمية على الطعام أو عند
 الوضوء أو الخروج للسفر بخلاف ذلك ووجه الثاني أنها كخطبة الجمعة فلم يبلغنا أنه صلى الله
 عليه وسلم تركها عند تزويج أحد من بناته أو غيرها ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يصح
 التزويج إلا بلفظ التزويج أو النكاح مع قول أبي حنيفة رجه أنه ينعقد بكل لفظ يقتضي
 التملك على التامير في حال الحيوة حتى أنه روى عنه في لفظ الأجرة رايان ومع قول مالك أنه
 ينعقد بكلمة مع ذكر المهر فالأول مشد والثاني ما بعده مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الثاني أنه لم يثبت عن الشارع أنه تعبد بألفظ مخصوص لا يرى خلافه كلفظ التكبير في
 الصلوة بل يجوز لنا كل لفظ يشعر بالرضى كالبيع ووجه الأول أن القرآن نطق بالتزويج والنكاح
 دون غيرها ومن ذلك قول عامة العلماء أنه لو قال تزوجت بنتي من فلان فبلغه فقال
 قبلت النكاح لم يصح مع قول أبي يوسف أنه يصح ويكون قوله زوجت فلان كقوله في العقد
 زوجتك فلانة فيقول قبلت فالأول مشد محم على حال من لا يؤمن بحجوده ولاكن به
 والثاني مخفف محم على حال أهل الصدق فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي
 في أهل القولين أنه لو قال زوجت أو بنتي فقال قبلت فقط ولم يقل كما حيا أو تزويجا لم يصح مع
 قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في القول الآخر أنه يصح فالأول مشد محم
 على حال من يخاف حجوده ونزاعه في النكاح والثاني مخفف خاص بأهل الدين والصدق
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأشعة الثلاثة أنه يجوز للمسلم أن يتزوج كتابية
 من ولها الكتابي مع قول أحمد أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف بتقليب المراهقة حكم الكفر والثاني
 مشد بتقليب الحكم لأهل الإسلام فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
 والشافعي في القديم أن السيد يملك أجار عبده الكبير على النكاح مع قول أحمد والشافعي
 في المحدث أنه لا يملك ذلك فالأول مخفف على السيد والثاني مشد عليه فرجع

الامر الى مرتب الميزان وتوجيه كل من القولين لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول ابي
 حنيفة ومالك والشافعي في اصح قوليه ان السيد لا يجبر على بيع عبده اذا اطلب ذلك منه
 فاستمع مع قول احد انه يجبر على ذلك فالاول مخفف على السيد عملي حتى حال لحد النكاح والشافعي
 مشد على عملي على حال اهل الدور والدين الذين لا يرون لهم حقا على عبيدهم بالملك انما يراه الخا
 في الاسلام ان كان العبد مسلما ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم في حق الامرقاد ومن لا يلايك
 فبيعه ولا تقدر باخلاقه انتهى ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لا يلزم الابن اعفان
 ابيه بالنكاح اذا اطلب الاب ذلك مع قول الشافعي واحمد في ظاهر روايته انه يلزم الابن
 افعاله بالنكاح بشرط حرية العبد عند تحقيق احوال الشافعي فالاول مخفف على الابن والثاني
 مشد عليه بالشرط المذكور فرجع الامر الى مرتب الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة
 واحمد والشافعي في اصح القولين انه يجبر للولي ان يزوجه ام ولده بغير رضاها مع قول احمد
 في احادي روايته انه لا يجبر له ذلك فالاول مخفف على السيد والثاني مشد عليه فرجع
 الامر الى مرتب الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي انه لو قال اعتقت امي وجعلت
 عتقها صادقا بحضرة شاهدين فانكاح غير منعقد مع قول احمد في احادي روايته انه ينعقد
 واما العتق فهو صحيح اجماعا فالاول مشد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتب الميزان وتوجيه
 القولين ظاهر ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان الامتلاق لسيدها اعتق على ان
 تزوجه فيكون عتق صادق فاعتقها صح العتق واما النكاح فقال ابو حنيفة والشافعي هي
 بالخيار ان شاء تزوجه وان شاء لم تزوجه وبكسر لها ان اخذت تزوجه صادق متا
 وان كرهت فلا شيء عليها عند ابي حنيفة ومالك وقال الشافعي له عليها قيمة نفسها وقال احمد تصدير
 حرقة وتلزمه قيمة نفسها فان تراضيا بالعقد كان العتق مھرا ولا شيء على اسواه فالاول مشد
 في امر العتق مخفف في امر النكاح بجعل الخيار لها والثاني من الشقين في الخيار مشد بالزادها قيمة
 نفسها اذا لم يتراضيا بجعل نفس العتق مھرا فرجع الامر الى مرتب الميزان والله سبحانه
 وتعالى اعلم

باب ما يحرم من النكاح

اتفق الائمة على ان ام الزوجة تحرم على التاييد بجرح العقد على البنت خلافا لعل وزيد بن ثابت
 ومجاهد فانهم قالوا لا تحرم الا بالدخول بالبنت وقال زيد بن ثابت ان طلقها قبل الدخول جاز
 له ان يتزوج امرها وان ماتت قبل الدخول لم يجز له تزويجها فجعل الموت كالدخل فالاول
 مشد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتب الميزان وتوجيه القولين ظاهر واتفق الائمة
 ايضا على ان الودية تحرم بالدخول بالام وان لم تكن في حيز زوج امرها وقال داود يشترط ان تكون
 الربيعة في كفالتها وكذلك اتفقوا على ان المرافة اذا نكحت لم يفسخ نكاحها خلافا لعل والحسن البصري
 واتفقوا ايضا على انه لا يجوز لمن يجل له نكاح الكفار وطه امامهم بملك اليمين خلافا
 لابي شوبه فانه قال لا يجوز وطه جميع الاماء بملك اليمين على دين كن واتفق الائمة على

فخر به الجهم بين الاختين في النكاح وكذا بين المرأة وعمتها وأختها وأجمعوا على أن تكلم الشقة
 باطل لا خلاف بينهم في ذلك عصفته أن يزوج امرأة الوعدة فيقول تزوجتك في شهر أو سنة
 ونحو ذلك وهو شافعي إلا باحته منسوخ بإجماع العلماء عقداً بيا وحدها بأسرها خلافاً للشيعة وسرويه
 عن ابن عباس الثابت عنه بطلان نه وسياق في عن زفر نحوه في مسائل الخلاف هذا ما وجدته
 من مسائل الأجماع والاتفاق وأما الاختلاف فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يحل تكلم الزانية
 مع قول أحد أنه يحرم نكاحها قبل التوبة من الزنا فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر
 إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي أن من زنى بامرأة لم يحرم عليه نكاحها ولا نكاح
 أمها وبنتها مع قول أبي حنيفة وأحمد يتعلق بقرابة المصاهرة والزنا فخر عليه أحمد فقال إذا لا ط
 بسلام حرمت عليه أمه وبنته فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ونزجيه القولين لا يخفى على الفطن فذهب إلى أن لا يلام بالواط في ولدها الذي ذكرناه محل لا والله كالأنتي
 على حرمه ما تعظيماً للعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لو زنت امرأة ثم تزوجت حل
 للزوج وطوعها من غير علة لكن يكره وطوعها الحاملة المذكورة حتى تضع مع قول مالك وأحمد
 أنه يجب عليها العدة ويحرم على الزوج وطوعها حتى تنقضي عدتها ومع قول أبي يوسف إذا كانت
 حاملاً حرم النكاح حتى تضع وإن كانت حاملاً لم يحرم ولم تعد فالأول مخفف خاص بأحد الناس
 والثاني فيه تشديد خاص بأهل المروءات من العلماء والصالحين والثالث مفصل
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول افتاء النبي صلى الله عليه وسلم بحل ذلك وقال قد خرجا
 من سفاح النكاح ووجه القولين الآخران ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد
 ومالك في إحدى روايتيه أنه يحرم على الرجل نكاح المتولدة من ذناه مع قول الشافعي
 ومالك في الرواية الأخرى بأنها تحل مع الكراهة فالأول مشدد خاص بأهل المرم بعد التوبة والثاني
 مخفف خاص بأهل الناس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الأربعة
 بفخر به الجهم بين الاختين في الوطء بمالك السمين مع قول داود بإباحة الجهم بين الاختين
 في الوطء بمالك البين وهو رواية عن أحمد في رواية أبي حنيفة أنه يصح نكاح الاخت على اختها
 غير أنه لا يحل له وطء للنكاح حتى يحرم الموطوءة على نفسه فالأول مشدد وبنيته ظاهر
 قوله تعالى وإن تجمعوا بين الاختين والثاني مخفف لأن سياق الآية إنما هو في الهرمات
 بالنكاح والعقد الصحيح فلا يدخل فيه الجهم بين الاختين بمالك البين والثالث مخفف في جوارحه
 العقد على العقد لكن من غير وطء فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة أن من أسلم ومحت ما ذكر من أربع تحت أمتهم أربعاً ومن الاختين واحدة مع قول أبي
 حنيفة أن كان العقد وقع عليهن في حالة واحدة فهو باطل وإن كان في عقود صم النكاح
 في الأربع الأول وكان ذلك الاختان فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تفصيل فرجع الأمر إلى
 مرتبة الميزان ونزجيه القولين ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الكفاً صحيحة
 تتعلق بها الأحكام تتعلق أنكية المسلمين مع قول مالك أنها فاسدة فالأول مخفف على الكفاً

والثاني مشدّد عليهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم تعرض السلف للبعض
عن أنكمهم في العسل أو الصوة ووجه الثاني عدم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه
أمرنا فهو مردود ويمكن تحديده عقد أحدهم إذا أصلم بسهولة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه
لا يجوز للحر نكاح الأمة إلا بشرطين خوف العنت وعدم الطول لنكاح حرة مع قول أبي حنيفة
أنه يجوز للحر ذلك مع فقد الشرطين وإنما لما لم ينعقد من ذلك أن يكون تحتها زوجة حرة أو معتقة
منه فالأول فيه تشديد محمول على أهل الشرف والمجسدين يرون نكاح الأماء عندهم عاراً
ونقصاً في النسب الثاني مخفّف محمول على أحاد الناس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يحل أسد نكاح الأمة الكتابية مع قول أبي حنيفة يجوز ذلك
مع عدم الشرطين فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف محمول على حالين كما في المسئلة قبله
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يحل للعبدان نكاحهم بين الأودع
سوى بين زوجتين فقط مع قول مالك أنه كالحرة في جمل الجمع بين أربع فالأول مشدّد والثاني
مخفّف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يجوز للحر أن يزيد
في نكاح الأماء على أمة واحدة مع قول أبي حنيفة ومالك أنه يجوز له أن يتزوج من الأماء أربعاً
كما يتزوج من الحرث فالأول فيه تشديد والثاني مخفّف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الشافعي أنه يجوز للرجل أن يتزوج بأمة ثلثيها
يجوز له وطؤها من غير استبراء وبه قال أبو حنيفة لكن لا يجوز عنده وطؤها من غير
استبراء بحضرة أو بوضع الحمل إن كانت حاملاً فالأول مخفّف والثاني مشدّد فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك بكراهية التزويج بالزانية مطلقاً مع قول أحمد لا يجوز أن يتزوج
الأب بشرطين رجوع التوبة منها واستبراءها بوضع الحمل أو بالأقراء أو بالشهين فالأول مخفّف
والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حمل الثاني على أهل الأودع بعد توبتهم
وحمل الأول على أحاد الناس وفلان الناس يلوّثون بأهل الورع إذا تزوجوا زانية قبل
ظهور توبتها الخاصة للناس حملها على الصدق في التوبة بخلاف أحاد الناس الذين يقعون
في الرذائل ومن ذلك قول الأئمة كلهم أن نكاح المتعة باطل مع قوله فر من الخفية أن الشرط
يسقط ويصح النكاح على التأييد إذا كان بلفظ التزويج وإن كان بلفظ المتعة فهو موافق للجماعة
في البطلان فالأول مشدّد لسوء نكاح المتعة بأجماع الأئمة والثاني مخفّف بالشرط الذي
ذكره فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أن نكاح الشغار باطل
مع قول أبي حنيفة أن العقد حكيم ولهم فاسد فالأول مشدّد والثاني فيه تخفيف فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه إذا تزوجها على أن يحلها لطلقها ثلاثاً
وشرط أنه إذا طهرها في طلق أو فلا نكاح أنه يصح النكاح دون الشرط وفي حلها للأول عنده
رديتان مع قول مالك أنها لا تحل للأول إلا بعد حصول نكاح صحيح يصدر من حسن
برغبة وصدق من غير قصد تحليل ويطؤها أحلاً وهي ظاهرة غير حائض فإن شرط التحليل

أو ثوانه فقد العقد ولا محل للثاني ومع قول الشافعي في أصح القولين أنه لا يصح النكاح ومع قول
 أحمد لا يصح النكاح مطلقا فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ولكن الثالث راجع إلى
 مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذا القول لا تخفى على الفطن ومن ذلك قول البخاري
 والشافعي أنه إذا تزوجها ولم يشترط تخليلها ولكن كان في عزمه التخليل صح النكاح لكن مع الكراهة
 عند الشافعي مع قول مالك وأحمد أنه لا يصح فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو تزوج امرأة بشرط أن لا يتزوج ولا
 يقسري عليها أو لا يتقلها من بلدها أو ديارها أو لا يسافر بها فالعقد صحيح ولا يلزم هذا
 الشرط ولها مهر المثل لأن هذا شرط يحرم الحلال فكان كما لو شرطت أن لا تسلمه لنفسها مع
 قول أحمد أن العقد صحيح ولكن يلزمه الوفاة به ومتى خالف شيئا من ذلك قلها الخيار في الفسخ
 فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم

باب الخيار في النكاح والرجاء المغيب

أعلم أنه ليس في هذا الباب مسألة مجمع عليها وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا
 شيء من العيوب وأنها المرأة الخيار في الحب والعنة فقط مع قول مالك والشافعي أنه
 يثبت في ذلك كله الخيار إلا في العتق ومع قول أحمد بثبوته في الكل وأعلم يا أخي أن العيوب
 المثبتة للخيار تسعة أشياء ثلاثة تشترك فيها الرجال والنساء وهي الجنون والحزام والبرص
 وأثنان يخصان بالرجال وهما الحب والعنة وأربعة تخص بالنساء وهي القرن والرقق
 والفتق والعقل فالمحب يقسم الذكر والعنة العجز عن الجماع بعد الانتشار والقرن عظم يكون في الفرج
 يسمن من الوطء والرقق انسداد الفرج والفتق انحراق ما بين محل الوطء وفرج البيل والعقل لم يكن
 في الفرج وقيل بطرية تسمن من لذة الجماع فالأول من الأقوال مشدد على الزوج والثاني
 فيه تخفيف عليه والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك
 والشافعي وأحمد أنه إذا حدث عيب في الزوج بعد العقد قبل الدخول تخيرت المرأة ولكن ذلك
 بعد الدخول إلا العنة عند الشافعي فما إذا حدث العيب بالزوجة قلها الفسخ على الراجح
 من مذهب الشافعي وأحمد مع قول مالك والشافعي في القول الآخر أنه لا خيار له
 فالأول مخفف على المرأة مشدد على الزوج إلا في العنة عند الشافعي والثاني عكسه
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن المرأة إذا اعتقت فزوجها
 مرقب حتى أنه يثبت لها الخيار ما دامت في المجلس الذي علمت بالعتق فيه ومتى علمت
 ومكنته من الوطء فهو رخصه مع قول الشافعي في أصح أقواله أن لها الخيار على الفسخ وللشافعي
 إلى ثلاثة أيام والثالث ما لم تمكنه من الوطء فالأول فيه تشديد على المرأة والثاني فيه زيادة تشدد
 والقول الثاني من أقوال الشافعي فيه تخفيف على الزوجة وكذلك الثالث فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه قل أبي حنيفة والقول الثاني من أقوال الشافعي إلحاق العتق بخيار المجلس والشرط
 في البيع وزوجه كون الخيار هنا على الفور إلحاقه بالأطلاق على عيب المغيب ومن ذلك

قول الأئمة الثلاثة إذا عتقت الأمة فزوجها حر فلا خيار لها مع قول أبي حنيفة أنه يشترط لها
الخيار مع حرمة فالأول مشدد على المرأة والثاني مخفف عليها وأوجه الأول تساويها في الحرمة بالعتق
وأوجه الثاني أنه كإشياء عقد النكاح فلا ينبغي تزويجها إلا بمن تزوجه فقد نكحها كغيره من غيرها
خير العيين بالعتق في هذا الباب والله تعالى أعلم

كتاب الصدقات

أعلم أني لم أرفيه بشي من مسائل الإجماع والاتفاق إلا اتفاقهم على استقرار المهر بمن أحل
الزواجين وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي وأبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايتهم
أن النكاح لا يفسد بفساد الصدق مع الروايتين الأخريين لمالك وأحمد أنه يفسد
بفساد الصدق فالأول مخفف والثاني مشدد فرفع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجهاً لأول
أن فساد المهر لا ينقل له بذات النكاح فيصم النكاح ويلزم الزوج بدل ذلك المهر أو مهر المثل وأوجه
الثاني أن المهر طريق إلى إباحة النكاح والاستمتاع فهو المطالبة للصلوة ويؤيده حديث قد
استحلته ثم وجهتم بكلمة الله وحديث من تزوج امرأة في نيتان لا يؤبرها صدقاً قال الله يوم
القيامة وهو منان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن أقل صدق مقدراً مع قول الشافعي
وأحمد أنه لا حد لأقله وعلى التقدير فقال مالك وأبو حنيفة أقله ما يقطعه به يد السائق وهو
عشر قدراً ما وأدبنا عند أبي حنيفة وأدبهم وبيننا أولئك ثم رأينا عند مالك فالأول من أصل السنة
مشدد خاص بالحد المؤمنين الذين يقيم منهم الفزاع فكل من فقد في النكاح لم يرجع إليه والثاني
مخفف كان فيه من الحكم إلى ما ترضى به الزوجة أو لمها من قليل أو كثير فالزوج جعل الصدق مسدداً لجلد
الشود ذهباً فرفع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أصح روايتهم
أنه يجوز جعل تعليم القرآن مهر مع قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتهم أنه لا يكون مهر
فالأول مخفف والثاني مشدد فرفع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجهاً لأول صريح السنة بجواز
اختلاف أجر عليه وأوجه الثاني أن المال هو اللابث يجعله صدقاً للغة ميل القلب إليه
فيحصل به التنايف بين الزوج والزوجة وأهلها أكثر كما هو مشاهد في الناس فقطعه ديناراً
فيجعله لذة أكثران لعمل أمة أو صبيها ويصير يحبك لأجل ذلك ويجعل أن الإمام أبا حنيفة
تصد جلال كلام الله عز وجل أن يكون عوضاً عن الاستمتاع بمجلد بدعت بدم الحيض و
انفاس ولا تساوى فلساً في السوق لو قطعت وبعت ومن ذلك قول أئمة الثلاثة أن المرأة تعلمك
الصدق بالعقد مع قول مالك أنها لا تعلمك إلا بالدخول أو يمتنع الزوج فلا تستحقه بعقد العقد
وأما مالك يعقبه فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرفع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا أوفأها مهرها فله أن يسافر بزوجته حيث شاء مع قول أبي حنيفة
في إحدى روايتهم أنه لا يخرجها من بلدها إلى بلد أخرى وعليه الفتوى كما قاله صاحب
كتاب الاختيار لفساد أهل الزمان فالأول مخفف على الزوج والثاني مشدد عليه فرفع الأمر
إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أصح روايتهم أن المغوضة إذا

تزوجت ثم طلقته قبل المسيس والفرق فليس لها الا المتعتم قول احمد في الرواية الاخرى
ان لها نصف مهر المثل ومع قول مالك ان المتعة لا تجب لها بحال بل هي مستحبة فقط فالاول
والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبقي الميزان وتوجه ايجاب المتعة على القول
الاول انها من المعروف وحسن العاطلة والمعاشرة وتوجه الثاني القياس على طلاق المفروض
لها مهر وتوجه الثالث ان المفوضة لم تعلق املها بالمهر كل ذلك المتعلق كانت المتعة لها مستحبة
ويصير حل الزوج على حال الا كما برهن اهل الورع والثاني على حال احاد الناس ومن
ذلك قول ابى حنيفة ان المتعة اذا وجبت فهو مقدرة بثلاثة اشواب درهم وخمار وثلعة بشرط
ان لا يزيد ذلك على نصف مهر المثل مع قول الشافعي في اصم قوله واهم في احادي روايته ان
ذلك مفوض الى اجتماع الحاكم بقدرها بنظره قال الشافعي والمستحب ان لا تنقص عن ثلاثين
درهما وله قول اخر انها انصم بما ينطق عليه الاسم كالصدق فصح بما قل وكثر في رواية لا احمد
انها تقدر بكسبة تجزيها في الصلوة وذلك قول ابى داود وخمس لا ينقص عن ذلك فالاول فيه
تشديد بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تخفيف لكن ذلك ما عداه فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ولعل
ذلك محمول على اختلاف احوال الناس في اليسار وعدمه ومن ذلك قول ابى حنيفة ان مهر
المثل معتبر بقدر اياتها من العصابات خاصة ولا يدخل في ذلك لهما ولا لخالتهما الا ان تكونا
نفس عشيرتهما مع قول مالك انه معتبر باحوال المرأة في جمالها وشرها واهاليها دون انسابها الا ان
يكن من قبيلة لا يزدن في صداقهن ولا ينقص ومع قول الشافعي انه معتبر بقدر اياتها العصابات
فيراى حال اقرب من تشب اليه واقرب من اخت لا يوزن ثم لا يثبت ثمنها ثم غات كذا
فان فقد نساء العصابات او جعل مهرهن فادحاهم كجداث وخالوات ويعتبر من وعقل ولبان وكفا
وما اختلف به غرض فان اخصت بفصل او غيره زيد ونقص لا يوجب الجواز ومع قول احمد هو مقد
بقدر اياتها النساء من العصابات وغيرها من ذوي الارحام فالاول فيه تشديد والثاني فصول الثالث
مشدد والرابع فيه تشديد كالقول الاول فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ولعل هذا لا يقد
تختلف باختلاف احوال الناس ومن ذلك قول الامم الثلاثة ان الزوجين اذا اختلفا في قصر
الصداق فالقول قول الزوجة مطلقا مع قول مالك ان كان العرف جانبا في تلك البلد يثبت المهر
قبل الدخول كما كان بالمدينة فالقول بعد الدخول قول الزوج وقبل الدخول قولها فالاول مخفف
على الزوجة مشدد على الزوج والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبقي الميزان
ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي في امرجه قوله ان الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج مع قول
مالك والشافعي في القدر بانه الولي ومع قول احمد في احادي روايته كذا هو الشافعي في الجوز الثالث
كذلك مالك والشافعي في القديم ثم لا يخفى ان لكل من الا قول وجهان فان عفو الولي فيه مصلحة
للزوج وعفو الزوج فيه مصلحة للولي فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة
ان العبد اذا تزوج بغير إذن سيده ودخل بالزوجة وقد سمي لها مهره لا يلزمه شيء في الحال
فان عتق لزومه مهر مثلها مع قول مالك ان لها المسمى كله ومع قول الشافعي ان لها مهر

المثل وان يتعلّق بين مائة العبد وعن احمد روايتان فالاول مخفف على العبد والثاني مشدّد
 الثالث فيه تخفيف والرايم كللت هين فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان
 الزيادة على الصديق بعد العقد تلحق بالصديق في الشئ يسوءه دخل بها او مات عنها فان طلقها
 قبل الدخول لم تثبت عليها نصف الزيادة مع نصف المسمى فقط مع قول مالك ان الزيادة ثابتة
 ان حصل بها او مات عنها فان طلقها قبل الدخول لم تثبت عليها نصف الزيادة مع نصف المسمى فان
 مات قبل الدخول وقبل القبض بطلت فكان لها المسمى بالعقد على المشهور عنده ومع قول الشافعي
 هي هبة مستأففة ان قبضها مضت وان لم يقبضها بطلت ومع قول احمد حكم الزيادة حكم الاصل
 فالاول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث كذلك والرابع مشدّد فرجم الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك قول ابى حنيفة واحسان المرأة اذا سلت نفسها قبل قبض صداقها قد دخل بها الزوج وخلا
 بها ثم اصنعت عنه بعد ذلك جازها ام قول مالك والشافعي ليس لها منه بعد الدخول ولها
 الامتناع منه بعد الخلوة فالاول مخفف على الزوجة والثاني فيه تشديد عليها فرجم الامر الى
 مرتبتي الميزان وقوجه القولين لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول الشافعي في اظهر قوليّه ان
 المهر لا يستقر الا بالوطء مع قول مالك بانه يستقر اذا طالت الخلوة وان لم يطأ ومع قول ابى حنيفة
 واحسان المهر يستقر بالخلوة التي لا مانع فيها وان لم يحصل وطء فالاول مخفف على الزوج
 الثاني فيه تشديد عليه والثالث مفصل فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قوله
 الشافعي في احوق قوليّه والاشمة الثلاثة ان وليمة العرس سنت مع قول الشافعي في القول الاخير
 انها واجبة فالاول مخفف والثاني مشدّد ولعل الامر يختلف باختلاف اخلاق الناس في الجود
 والسخاء فقبيل على اهل المروعة وتستحب غيرهم ومن ذلك قول مالك في المشهور والشافعي
 في اظهر القولين والى حنيفة وجه في احاديث روايتها ان الاجابة الى وليمة العرس واجبة مع
 قول الاشمة للذين في القول الاخير انها مستحبة فالاول مشدّد والثاني مخفف فرجم
 الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول على ما اذا ترتب على عدم اجابته فتنة والثاني على ضد
 ذلك والحمد لله رب العالمين ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد في احاديث روايتها بانه لا بأس بالزنا
 في العرس لا يكره التقاطه مع قول مالك والشافعي بكرهه فالاول مخفف خاص به
 اذا لم يكن فيه نسمة الى جنّة الهمة والمروعة والثاني فيه تشديد ولعلّه محمول على ما اذا
 ترتب على ذلك دناءة همة ومروعة كما هو حال غالب الناس فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ومن
 ذلك قول الاشمة الثلاثة انه تستحب وليمة غير العرس كالحنّان ونحوه مع قول احمد انها
 تستحب فالاول مشدّد والثاني مخفف فرجم الامر الى مرتبتي الميزان والله اعلم

باب القسمه النشوز وعشق النساء

اتفق الاشمة على ان القسم انما يجب للزوجات فلا قسم لزوجة مع امه وعلى انه لا تجب التسوية
 في الجاهع بالاجام وعلى ان النشوز حرام سقط به التفقة بالاجام وعلى انه يجب على كل واحد من
 الزوجين معايشة صاحبه بالمعروف وعلى انه يجب على كل منهما ان لا ما رجب عليه من غير كراهة

ولا مطلق بالاجماع وعلى انه يجب على الزوجة طاعة زوجها وولاية المسلم على ان لا يمنعها
 من الخروج وعلى انه يجب على الزوج المهر والنفقة فهذا ما وجدته من مسائل الاجماع فلا تنافي
 في هذا الباب وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي ان العزل عن المرأة ولو بتغير ذنبها جائز
 مع الكراهة مع قول الائمة الثلاثة ان ذلك لا يجوز الا باذنها فالاول مخفف والثاني مشدد
 فارجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم تحققنا ان الله تعالى يخلق من ذلك الماء بشدا
 فقد يلحق المني الفساد فلا ينعقد منه ولد ووجه الثاني ان الاصل الانعقاد والفساد عامر ض
 والاصل عدمه ويقاس على ذلك عزل الحر اذا كانت تحتة امة فالشافعي يجوز العزل عنها بغير اذن
 سيدها والائمة الثلاثة يحرمون ذلك الا باذن سيدها والله اعلم ومن ذلك قول الائمة
 الثلاثة ان ما اذا تزوج بكرا اقام عندها سبعة ايام او ثلثيا اقام عندها ثلاثة ايام ثم دار بالقسمعة على
 نسائه في الصورتين مع قول ابي حنيفة ان الجديدة لا تنفصل في القسم بل يسوي بينهما وبين الاثني
 عنه فالاول مشدد على الزوج وبه جاءت الاحاديث والثاني مخفف فارجع الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول ابي حنيفة ان للرجل ان يسافر ببعض من غير قرعة وان لم يرض به مع قول مالك
 في حري رايته واحد والشافعي انه لا يجوز الا برضاها وان سافر بغير قرعة ولا تراص
 وجب عليه القضاء لمن عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ومالك في الرواية الاخرى
 لا يجب عليه القضاء فالاول مخفف والثاني مشدد والاول في المسئلة الثانية مشدد
 في وجوب القضاء والثاني مخفف فيه فارجع الامر الى مرتبة الميزان والله سبحانه
 وتعالى اعلم

كتاب الخلع

اتفق الائمة على ان الخلع مستمر الحكم خلافا لما ذكره عبد الله المزني في التلخيص في قوله
 ان الخلع منسوخ قال العلماء وليس بشئ واتفق الائمة على ان المرأة اذا كرهت زوجها لغير منظر
 وسوء عشره جاز ان تخلعه على عوض وان لم يكن من ذلك شئ وتراضيا على الخلع من غير سبب
 جاز ولا يكره خلافا للزهري وعطاء وداود في قولهم ان الخلع لا يصح في هذه الحالة اي لانه عهد بالعنف
 غير مشروع وغير المشروع وقد واتفقوا على ان الخلع يصح مع غير زوجة بان يقول اجنبني للزوج
 طلق امرأتك بالقسم مثلا وقال ابو ثور لا يصح هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاجماع
 واتفق الائمة الاربعة في الباب وأما ما اختلف فيه الائمة فمن ذلك قول ابي حنيفة ومالك
 والشافعي في اظهر قوليها واحمد في احدثها ورايتي ان الخلع طلاق مع قول احمد في اصح
 روايتيما انه فسخ لا ينقص عدوا وليس بطلاق وهو القديم من هذا هو الشافعي واختاره جماعة
 من متأخري اصحابه بشرط ان يكون ذلك مع الزوجة ويلفظ الخلع وان لا ينوي به الطلاق فالاول
 مشدد والثاني مخفف فارجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن
 ومن ذلك قول مالك والشافعي ان الخلع لا يكره اكثر من المسمى مع قول ابي حنيفة ان
 كان الفسخ من قبلها اكثر اخذ اكثر من المسمى وان كان من قبله كره اخذ شئ مطلقا

مع الكراهة ومع قول احمد بكراهة الخلع على كل من المسمى مطلقا فالاول مخفف والثاني مفصل
والثالث مشدد فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان حكم الحل في العقد حكم العقد
نكاحا له ان يزيد فالأمر ما شاء فذلك في عوض الخلع ووجه الاول من بشق التفصيل ان الضرر
منها اكثر فجاز للزوج ان يشد عليها باخذ حاشية على المسمى ووجه الشق الثاني انه من جملة
اخذ اموال الناس بالباطل وهو خاص باهل الدين والورع واما غيرهم فربما اخذ ذلك مع
كونه ظالما عليها بسوء عشرته وكثرة بخله وشتم نفسه ومضاربتها بالتزويج والتسري عليها ويرى
انه بعد ذلك خاص من تبعها والحال انه تحت حكمها في الاخرة فانه لو لا كثرة ابيان انه لها
ما فقدت نفسها منه بمال حتى تستريح منه ومن ذريته ووجه قول احمد ان الزائد على المسمى
خارج عن حكم العزل والحق يتصرف السفيرة ومن ذلك قول ابى حنيفة انه يلحق المختلعة الطلاق
في مدة العدة مع قول مالك انه ان طلقها عقب خلعه متقبلا بالخلع طلقت وان انفصل
الطلاق عن الخلع لم تطلق ومع قول الشافعي باحدا انه لا يلحق الطلاق بحال فالاول مشدد
على الزوج والثاني مفصل والثالث مخفف فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ووجه كل من الاقوال
ظاهر ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه ليس للاب ان يحتلم ابنته الصغيرة بشيء من مالها
مع قول مالك وبعض اصحاب الشافعي ان له ذلك وكذلك ليس له ان يحتلم زوجة ابنة الصغير
عند الاثمة الثلاثة مع قول مالك بان لذلك فالاول في المسئلتين مشدد على الاب والثاني
فيها مخفف فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انها لو قالت طلقني ثلاثا
على الف فطلقها واحدة استحقك ثلث الالف مع قول مالك انه يستحق الالف كله سواء طلقها
ثلاثا ام واحدة كاتهما تملك نفسها بالواحدة كما تملك بالثلاث ومع قول الشافعي انه يستحق
ثلث الالف في الحالين ومع قول احمد انه لا يستحق شيئا في الحالين فالاول مخفف والثاني
مشدد والثالث فيه تخفيف من وجه وتشد يد من وجه والرابع مخفف جدا لعدم مطابقة
فعله للسؤال فعمم الخلع ولغا المال ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انها لو قالت طلقني واحدة
بالف فطلقها ثلاثا طلقت واستحقك الالف مع قول ابى حنيفة انه لا يستحق شيئا وتطلق ثلاثا
فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجم الامر الى مرتبتي الميزان

كتاب الطلاق

اتفقوا على ان الطلاق مكره في حالة استقامة الزوجين بل قال ابو حنيفة بتحريمه وانفقوا
على تحريم الطلاق في الحيض لدخول بها وفي طهر جامع فيه الا انه يقع وكذلك جمع الطلاق
الثلاث يقع مع النفي عن ذلك في تحريم عند بعضهم ونفي كراهة عند بعضهم وكذلك اتفقوا
على انه اذا قال لزوجته انت طالق نصف طلاق لزمه طلاق واحدة خلافا لادود في قولانه
لا يقع شيء والفقهاء كلهم على خلافه وعلى ان الزوج اذا قال لغيره لادخول بها انت طالق بانته
كالطلاق الثالث هذا وجدته في الباب من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول ابى حنيفة رحمه الله انه يصح تعليق الطلاق والمالك بالعق فليزعم الطلاق

والعق سوا أطلق أو عجم أو حصص صورته أن يقول بالجنسية أن تزوجتك فانت طالق
أو كل امرأة أتزوجها فهي طالق أو يقول لعبدان ملكتك فانت حراً وكل عبد أشترته فهو حرة
مع قول مالك أن يزيل المطلق أو العتق أو الخصص أو حين قبيلة أو قرابة أو امرأة بعينها إلا أن
أطلق أو عجم ومع قول الشافعي وأحمد أنه لا يلزمه الطلاق والعق مطلقاً فالأول مشدد والثاني
مفصل والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وأدلة هذا القول مسطوية في كتب
العلماء من كل من هذه قبض ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الطلاق يعتصر بالرجال مع قول أبي
حنيفة أنه يعتصر بالنساء وصلته عند المجاباة أن الحرة ملك ثلاث تطليقات والعبد تطليقتين
مع قول أبي حنيفة أن الحرة تطلق ثلاثاً والأمة اثنتين حراً كان زوجها أو عبداً فالأول مخفف
على الزوج والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وقص ذلك قول أبي حنيفة ومالك
أنه إذا حلق طلاق زوجته بصفة كقولها إن دخلت الدار فانت طالق ثم أبانت ولم تفعل المحلوف
عليه في حال البينة ثم تزوجها ثم دخلت فان كان الطلاق الذي أبانتها دون الثلاث فاليمين باقية
في النكاح الثاني لم تنحل فيجوز الصفة مرة أخرى وإن كانت ثلاثاً انحلت اليمين مع قول
الشافعي في عجمه لا فقال أنه متى طلقها طلاقاً بائناً ثم تزوجها وإن لم يحصل فعل المحلوف عليه
انحلت اليمين على كل حال ومع قول أحمد يعيد اليمين سواء بانت بالثلاث أو مرة واحدة أما إذا حصل
فعل المحلوف عليه في حال البينة فلا يمس الثلاث على أن اليمين لا تعود مع قول أحمد أنه تعود
لليمين بعق النكاح فالأول في المسئلة مفصل والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد والأول في
المسئلة الثانية مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن قول أبي حنيفة
ومالك أنه إذا جعم الطلقات الثلاث دفعة واحدة فهو طلاق بدعة مع قول الشافعي أنه
طلاق سنة وهو أحري الربايتين عن أحمد واختارها الحنفى فالأول مشدد والثاني مخفف
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حمل الأول على حال أهل العلم والعلم والثاني على أهل الجمل
والرعونات ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه إذا قبل تزوجته أنت طالق عدة الرجل التراب
أنه يقع طلاقاً واحدة تبين بها مع قول الأئمة الثلاثة أنها تطلق ثلاثاً فالأول مخفف من حيث
حكمه بالبينة الصغرى والثاني مشدد ومن ذلك قول أصحاب أبي حنيفة ومالك وأحمد أن
من قال تزوجته أن طلقته فانت طالق قبله ثلاثاً ثم طلقها بعد ذلك وقع عليه طلاقاً متجزة
ويقع بالشرط تمام الثلاث في الحال مع قول الرافعي والنوري أنه يقع المخير فقط دفعة للدرس ومع
قول المزني وابن سريج وابن الجعداد والقفال وأبي حامد مصلح المذهب غيرهم أنه لا يقع
طلاقاً أصلاً وكل خلاف عن غير الشافعي ومن أصحاب الشافعي من قال بوقوع الثلاث كمن ذهب
إلى الجاهة قال النوري والفتوى على وقوع المخير فقط فالأول فيه تخفيف من وجه وتشد يد من
وجه والثاني مخفف على الزوج فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وكل من لا قال وجهه لا يخفى على
القطن ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد أن كنيات الطلاق تقتصر إلى نسبة
أو دلالة حال مع قول مالك أنه يقع الطلاق بمجرد اللفظ فالأول مخفف والثاني مشدد

ترجم الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو انضم الى هذه الكنايات كلال
 حال من الغضب او ذكر الطلاق فان كان في ذكر الطلاق وقال لم ارده لم يصدق في جميع الكنايات
 وان كان في حال الغضب ولم يجز ذكر الطلاق صدق في ثلثة ألفاظ من الكنايات وهي اعتدى
 واختار امرى بك بريدك ولا يصدق في غيرها مع قول مالك ان جميع كنايات الظاهرة متى قالها
 متبدا او مجيبا لها عن سؤالها الطلاق كان طلاقا ولم يقبل قوله لم ارده ومع قول الشافعي ان جميع
 الكنايات تقتضي النية مطلقا كما مر ومع قول احمد في احدي روايته يفتقر وفي الاخرى لا يفتقر
 الا ان ابا حنيفة الصريح عنده لفظ واحد وهو الطلاق واما لفظ السراح والفرق فلا يقيم به
 طلاق عندنا فالاول مفصل والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
 قول ابى حنيفة انه اذا نوى بالكنايات الظاهرة الطلاق ولم ينو عددا وكان جوابا عن سؤالها
 الطلاق يقيم طلاقا واحدة مع تعيينهم قول مالك ان كانت النية مدخولا لم يقبل فيه الا ان
 يكون في ظلم وان كانت غير مدخول ما قبل ما يدعيه مع عينة ويقوم ما ينويه من دون التثنية وفي
 رواية اخرى انه لا يصدق في اقل من الثلث ومع قول الشافعي انه يقبل في كل ما يدعيه
 في ذلك من اصل الطلاق واعادته ومع قول احمد متى كان معها حاله حال او نوى الطلاق وقسم
 الثلاث نوى ذلك لم ينو عددا او غير مدخول بها فالاول فيه تخفيف والثاني مفصل
 والثالث كذلك مخفف الرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان
 الكنايات التحفية كما خرجي واذهبى وانت محلاة ونحو ذلك كالكنايات الظاهرة على جميعها من قوله
 انت خلية تربية يا بائنة بئنة اغربي اغربي حبلك على عاتيك انت حرة امرى بك بريدك اعتدى
 الحق باهلك فان لم ينو عددا وقعت واحدة وان نوى الثلث وقعت وان نوى اثنتين لم يقع الا واحدة
 مع قول احمد والشافعي انه ان نوى بها طلقتين كانت طلقتين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انه اذا قال اعتدى او استبترى سراحك
 ونوى بها ثلاثا وقعت واحدة مرجعية مع قول مالك انه لا يقيم بذلك الطلاق الا اذا وقعت ابتداء
 وكانت مع ذكر الطلاق وفي غضب غيبته عن يمينه او مع قول الشافعي انه لا يقيم الطلاق بها الا اذا
 نوى الطلاق ويقوم ما نواه من العدد في المدخول بها والا فطلقة ومع قول احمد في روايته انه
 يقيم الثلث وفي الاخرى انه يقيم ما نواه فالاول فيه تخفيف والثاني والثالث مفصل والسراج
 يرجع الى المدعيين فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد انه لم
 قال لزوجه انا منذ طالق الامر اليها فقالت انت معي طالق لم تقم شيء مع قول مالك
 والشافعي انه يقيم فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجه الاول ان
 لا يصح للمرأة طلاق نفسها لان ذلك من مقام الزوج من حيث انهما قائم عليها دون العكس وتوجه
 الثاني انه كالمكيل لا يصح في طلاق نفسها ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لم يقل لزوجه انت
 طالق ونوى الثلث وقم واحدة مع قول مالك والشافعي واحمد في احدي روايته انه يقيم الثلث
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول

حينئذ انه لو قال من زوجته امرأك بيدك ونوى الطلاق فطلعت نفسها ثلاثا فان نوى الزهرج الثلاث
وقعت واحدة او واحدة لم يقع شيء مع قول مالك انه يقع ما وقعت من عدد الطلاق اذا اقراها
عليه فان نكحها حلف وتبعت عليه من عدد الطلاق ما قال ومع قول الشافعي لا يقع الثلاث الا ان
نكحها الزهرج وان نوى دون الثلاث لا يقع الا ما نواه ومع قول احمد لا يقع الثلاث سواء نوى الزهرج الثلاث
او واحدة فالاول مفصل ولكن لك الشافعي والثالث مع اختلاف لفظ التفصيل والرابع مشدد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك انه لو قال لزوجه طلق
نفسك فطلعت نفسها ثلاثا لا يقع شيء مع قول الشافعي واحمد يتم واحدة فالاول مخفف
على الزهرج والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الانصاف الثلاثة انه
لو قال لنفسي طلقها انت طالق انت طالق وقت واحدة مع قول مالك رحمه الله
انه يقع ثلاث فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان طلاق غير المدخول بها
يكفي فيه واحدة تكون المراجعة البتة الصغرى القائمة مقام البينة الكبرى في
البعد عنها لعدم وقوع الاختلاف بينهما بخلاف المدخول بها فان العادة انه لا يتنفس
بالطلاق الا عقب الحاصصة والغضب فاولعن بالطلقة الثالثة وسويع بالاولى والثانية ووجه
الثاني قياس غير المدخول بها على المدخول بها ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك انه لو قال لمدخول بها
انت طالق انت طالق انت طالق وقال اردت انها ما بالثانية والثالثة وقم الثلاث مع قول
الشافعي واحمد انه لا يقع الا واحدة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
القولين ظاهر ومن ذلك قول الانصاف الثلاثة ان طلاق الصبي المأق لا يقع والمراجعة من يعقل امر
الطلاق مع قول احمد في اظهره رويته انه يقع وبه قال الطحاوي والكرخي من الخنفية والمزني
وابن ثور من الشافعية فالاول فيه تخفيف على الزهرج والثاني فيه تشديد عليه فوجه الامر الى
مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو طلق او اعتق مكرها وقم الطلاق وحصل
الاعتاق مع قول الانصاف الثلاثة انه لا يقع اذا طلق به وانما عن نفسه فالاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان المكره امم فاعل خيره بين احتيا
ذلك الضرر وبين وقوع ما كرهه عليه فكانه اختار وقوع الطلاق او العتق لاسيما والشارع
منشرف الى العتق ووجه الثاني الاخذ بعصم امر خاصة الله تعالى فانه اذا كان الحكم
بالكفر لا يصح مع الاكراه مع كونه اعظم الذنوب فكيف بأحد فروع الدين ومن ذلك قول
الانصاف الثلاثة واحدة واحمد في احاديث رويته ان غلبة الظن في وقوع ما هدر به كافتة في حصول
الاكراه مع قول احمد في الرواية الاخرى واختارها المزني انه لا يكون اكراهها مع قول احمد
في الرواية الثالثة عنه ان الاكراه ان كان بالقتل او القضم للمطرق فهو اكراه وان كان بغير ذلك فلا
فالاول فيه تخفيف على المكته اسم مفعول والثاني فيه تشديد عليه والثالث مفصل فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ويحتمل ان يكون الاول في حق احاد الناس الذين لا صبر عندهم من المترفين
في الدنيا والثاني في حق اهل الصبر والاحتمال من العلماء العاملين او اللصوف ممن يخاف

العبد يستحي ان يقول اه اذا سلم الي جلدك وكن لك العقل في الثالث الفصل ومن ذلك قول مالك والثاقي في انه لا فرق بين ان يكون له السلطان او غيره كصاحب ومتغلب مع قول ابي حنيفة واهل في اخرى روايتيه ان الاكراه لا يكون الا من السلطان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد انه اذا قال تزوجت انت طالق ان شاء الله تعالى وقع الطلاق مع قول ابي حنيفة والثاقي انه لا يقع فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثالثة ان هذا اشك في الطلاق لا يقع مع قول مالك في المشهور عنه انه يغلب الايقاع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول على احاد الناس والثاني على اهل الدين والورع ومن ذلك قول الائمة الثالثة ان هذا اطلق المريض زوجته طلاقا بائنا ثم مات في مرضه الذي اطلق فيه انها توثمت وهو الاظهر من اقول الشافعي الا ان ابا حنيفة يشترط في اتيها ان لا يكون الطلاق عن طلب منها وهو قول الشافعي في القدير ثم على قول علي بن يونس الى متى توث فقال ابو حنيفة توث ما دامت في العدة فان مات بعد انقضاء عدتها لم توث وله رواية اخرى انها توث ما لم تتزوج وبه قال احمد وقال مالك توث وان تزوج وللشافعي ثلاثة اقوال كنه المذهب فالاول من الاقول في اصل المسئلة مشدد على الزوج والثاني مخفف عليه ولكل من القولين وجه ووجه قول ابي حنيفة انها توث ما دامت في العدة دون ما اذا انقضت كونها في حيالته ما دامت في العدة بخلاف ما اذا انقضت وكذا القول في قوله ما لم تتزوج فانما بسبيل ان ترجع اليه ما لم تتزوج ووجه قول مالك انها توث وان تزوجت بزيادة العقوبة عليه فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لو قال تزوجت انت طالق الى سنة طلقت في الحال مع قول الشافعي انها لا تطلق حتى تسلم السنة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والثاقي لو قال من له اربع زوجات زوجتي طالق ولم يعين طلقت واحدا منهن وله صفر الطلاق الى من شاء منهن مع قول مالك واحمد انهن يطلقن كلهن فالاول مخفف والثاني مشدد فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة انه اذا اشار بالطلاق الى الاينفصل من المرأة مع السلامة كاليد فان اضاف الى احد خمسة اعضاء الوجه والراس والرقبة والظهر والفرج وقع وفي معنى ذلك عنده الجزء السابع كالنصف والربع قال وان اضاف الى ما ينفصل في حال السلامة كالسن والظفر والشعر يقع مع قول الائمة الثالثة ان الطلاق يقع بجميع الاغضاء المتصلة كالاصبع وما المنفصل كالشعر فقال مالك والثاقي يقع بها بخلاف احمد فالاول مفصل والثاني فيه تشديد كالقول الاول من الاعضاء المنفصلة والثاني من الاقوال في المنفصلة مخفف بعدم الوقوع فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من الاقول المذكورة وجه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

فيه لذة وأن لهم ينزل وانما حرج المعنى من كمال اللذة بدليل وجوب الغسل على من جامع ولم ينزل
عند الاثنية الا ربعة خلافا لردود جماعة من الصحابة كهم اول باب الغسل والله اعلم

كتاب الاملاء

اتفق الاثنية على انه اذا حلف بالله عز وجل ان لا يتجامع زوجته لمدة تزيد على اربعة اشهر كانت
مولىا وان حلف على اق من ذلك لم يكن مولىا وحوان المولى اذا فاء لزمته كفارة يمين بالله عز
وجل الا في قول قدريم الشافعي هذا ما وجبته من مسائل الاتفاق في الباب واما ما اختلفوا فيه فمن
ذلك قول ابى حنيفة ان الحلف ان لا يطأ زوجته اربعة اشهر بايلاء ويروى مثل ذلك عن احمد
مع قول مالك والشافعي في المشهور عنه انه ليس بايلاء فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبقي الميزان ومن ذلك قول الاثنية الثلاثة انهما اذا مضت اربعة اشهر لا يقع بمضيهما
طلاق بل يوقف الامر ليقع او يطلق مع قول ابى حنيفة انه متى مضت المدة وقع الطلاق فالاول
مخفف بالوقف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد ان
المولى اذا استتم من الطلاق على قول الوقف يطلق عليه الحاكم وهو الاظهر من قول الشافعي مع
قول احمد في الرواية الاخرى الشافعي في القول الاخر عنه ان الحاكم يضيق عليه حتى يطلق
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ومن ذلك الى حنيفة والشافعي
في اصح قوليه ان من اتى بغير اليمين بالله عز وجل كالطلاق والعتاق وايجاب العبادات
وصدقة المال لا يكون مولىا سواء قصد الاضرار بها او رفع عنها كالموضع والمريض
او عن نفسه مع قول مالك انه لا يكون مولىا الا ان يجلف حال الغضبك بقصد الاضرار بها
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي
انه لو ترك وطء زوجته لا ضرر بها من غير يمين اكثر من اربعة اشهر لا يكون مولىا
مع قول مالك واحمد في احدي روايتيما انه يكون مولىا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبقي الميزان ووجه القليلين ظاهر لا يخفى على القطع ومن ذلك قول مالك ان مدة ايلاء
العبد شهران حرة كانت زوجته او امه مع قول الشافعي انها اربعة اشهر مطلقا ومع قول ابى
حنيفة ان الاعتبار في المدة بالنساء فمن كانت تحتها امة فشهرا حرا كان او عبدا ومع قول احمد
في احدي روايتي كمد مالك والثانية كمد الشافعي فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ومن ذلك قول مالك اي ايلاء الكافر لا يصح مع قول
الثلاثة انه يصح ومن فوائده مطالبة بعد اسلامه بالفتية او الطلاق فالاول مخفف على الكافر
والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبقي الميزان والله اعلم بالصواب

كتاب الظهار

اتفق الاثنية على ان المسلم متى قال لزوجته انت علي ظهرا في مظاهرها من لا يجزئ له وطؤها
حق يقدر الكفارة وهي عتق رقبة ان وجدها فان لم يجد فاصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع
فاطاعا مسكينين مسكينا او على انه لا يجوز دفع شيء من الكفارات الى الكافر والحرمي وكذلك اتفقوا

على صحة ظهار العبد وأنه يكفر بالصوم وبالأطعام عند مالك إذا ملكه السيد كذلك
اتفقوا على أن الحرة إذا قالت لزوجه أنها على ظهر أبيها لا كفارة عليها إلا في رواية اختارها الحنفية
هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك وأبي حنيفة أنه
لا يصح ظهار الذمي مع قول الشافعي وأحمد أنه يصح فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر
إلى مرتبقي الميزان ووجه الأول أن الذمي غير ملتزم أحكامنا في نفسه ووجه الثاني أنهما
منها التزاما للأحكام ظاهرا ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح ظهار السيد من أمته
مع قول مالك أنه يصح فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول أن الوارد في الشريعة إنما هو
في حق الزوجة ووجه الثاني أن السيد مالك لا يستمتع بأمته كالزوجه فنصم ظهاره ومن ذلك
قول أبي حنيفة أنه لو قال لزوجته حرة كانت أو أماتت على حرام فإن نوى الطلاق بذلك كان
طلاقا وإن نوى الطلاق ثلاثا كان ثلاثا وإن نوى شتين أو واحدة فواحدة فإن نوى التحريم ولم ينو
الطلاق أو لم يكن له نية فزيميين وهو مولى أن تركها أربعة أشهر وقعت عليه مطلقا بأثنية
وإن نوى الظهار كان مظاهرا وإن نوى اليهن كانت يميناً ويرجم إلى بيتة كم أدومها واحدة أو
أكثر سواء المدخول بها وغيرها مع قول مالك أن ذلك طلاق ثلاثا إن كانت مدخولاً بها واحدة
إن كانت غير مدخول بها ومع قول الشافعي أن نوى بذلك الطلاق أو الظهار كان ما نواه وإن نوى
اليهن لم يكن يميناً ولكن عليه كفارة يمين وإن لم ينو شيئا فالأمر من قوله أنه لا شئ عليه
والشافعي أن عليه كفارة يمين ومع قول أحمد في أظهر روايته أن ذلك صدق في الظهار ونواه وأبو
وفيم كفارة الظهار والثانية أنه طلاق فالأول مفصل ولكن ذلك الثاني والثالث والرابع مشدد
فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان وتوجيه هذه الأقوال لا ينبغي على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة
وأحمد أن من حرم طعامه أو شرابه أو أمته كان حالفاً وعليه كفارة يمين بالحنث من غير أن
يعزم ذلك ويحصل الحنث عندها بأكمل جزع من مولا يحتجب إلى أكل جميعه مع قول الشافعي أن
من حرم طعامه أو شرابه أو لباسه فلا كفارة عليه وليس بشئ وإن حرم أمته فالأمر إلى المأثم
ولكن عليه كفارة يمين ومع قول مالك أنه لا يحرم عليه شيء من ذلك على الإطلاق ولا كفارة عليه
فالأول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان ومن ذلك
قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في أظهر روايتيه أنه يحرم على المظاهر القبلة واللمس بشهوة مع قول
الشافعي في أظهر قوليه أن ذلك لا يحرم فالأول مشدد لخاص بأهل الدين والوسع والثاني
مخفف لخاص بالأحاديث من العامة فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان ومن ذلك قول أبي
حنيفة ومالك أن المظاهر إذا وطئ وجب عليه أن يستأنف الصيام ولو في خلال الشهرين
ليلا كان أو بهما عامداً كان أو ناسيا مع قول الشافعي أنه إن وطئ في الليل لم يلزمه
استئناف وإن وطئ بالنهار عامداً فسد صومه وانقطع التتابع ولم يستأنف
بنقص الميزان فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان
ووجه الأول أن صوم التتابع رخصة والرخص لا تنطبق بالعاصي من جنح واستحق العقوبة

ووجه الثاني ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة واحد في إحدى روايته أنه لا يشترط الإيمان في الرقبة التي يكفر بها المظاهر مع قول مالك والشافعي واحد في الرواية الأخرى أنه يشترط فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبقي الميزان ووجه الأول أن الكفار في الغالب فيها كونه عاقبة لمن وقع فيها وذلك حاصل بولن قفيتها ولو كانت كافرة ووجه الثاني أن الكفارة مما يتقرب به إلى الله فلا يكفي في الأدب التقرب إليه بمعيب الكفر كما ورد في الأصحمة وأهدى ويصير على الأول على حال أحاد الناس والثاني على أهل الدين والورع والأدب مع الله تعالى ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يجوز دفع الكفارة إلى ذمي مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز والله تعالى اعلم

كتاب العان

اتفق الأئمة على أن من قد فتر أمراته أو سرها بالزنا أو نفى جملها وأكن بته ولا يتيه يلزمه الحل إن بلا عن وهو أن يكفر اليمين بلعم مرات أنه من الصديقين ثم يقول في الخامسة وإن لعنت له عليه أن كان من الكذابين فإذا لا عن نذرهما حينئذ الحول ولها أدلة بالعان وهو أن تشهد بلعم بشرأت بالله أنه من الكذابين فيأمر إلى به من الزنا ثم تقول في الخامسة وإن غضب الله عليها أن كان من الصديقين وإن فرقة الثلاث عن واقعة بين الزوجين هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق والباب وقاما اختلاف فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الزوج إذا نكل عن العان يلزمه الحل مع قول أبي حنيفة أنه لا حد عليه بل يحبس حتى لا عن ويرق ويحرم النكول يصدر به الزوج فاسقا وقال مالك لا يفسق حتى لا عن فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبقي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة واحد في ظاهر روايته أن المرأة إذا نكلت حبست ثلاثا عن أو تفر مع قول مالك والشافعي أنه يجب عليها الحد بحجره النكول فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبقي الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي أحسن وأحسن كل مسلم طلاقه محرمانه حين كان أو عيدين أو أحدهما لدين كلنا أو فاسقين أو أحدهما وعند ذلك لا يصح طلاق الكافر تكون الكفرة فاسدة عنده وعلى ذلك لا يصح لعانه مع قول أبي حنيفة أن للعان شهادة بنتي قدف وليس هو من أهل الشهادة حل فالأول مخفف والثاني مشدد ولكن ذلك الثالث فيه تشديد فراجع الأمر إلى مرتبقي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة واحد إذا لا عن زوجته عن الحل قبل وضعه لم يصح ولا ينتفى عنه الولدان قد فترها بصريح الزنا لا عن بالقدف ولم ينتف نسب الولد سواء ولدته كسبه أو غيرها ولا قل مع قول مالك والشافعي أن له أن بلا عن بنتي الحل إلا أن مالكا اشترط أن يكون استبرأؤها بثلاث حيضات لو تحضت طحرة على خلاف بين أصحابه فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبقي الميزان ووجه الأول ثبت ذلك في السنة كما أشار إليه حديث أنظر واليه أي إلى الحل فإن جاءت به أحمر خديج الساقين ووجه الثاني حصول الرتبة بعجز الحل فيصم للعان لأجله مبادرة الخلوص من

العار ومن ذلك قول مالك واحمد في إحدى روايتيه ان الفرقة تقرب لبعانها خاصة مقول
الحاكم مع قول ابى حنيفة واحمد في ظهور روايتيه انها لا تحصل الا لبعانها وحكم الحاكم
فيقول فرقتهما مع قول الشافعي انها تقرب لبعان الزوج خاصة كما ينبغي النسب لبعانه وانما
لبعانها يسقط الحد عنها فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مخفف فرجح الامر الى ما يترتب
الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان الفرقة تترقب بتكذيب نفسه فاذ اكدب نفسه
جلد الحد كان له ان يتزوجها وهي رواية عن احمد مع قول مالك والشافعي واحمد في اظهر روايتيه
انها فرقة مؤبدة لا تترقب بحال فالاول فيه تخفيف محمول على امراة الناس والثاني فيه تشديد
محمول على خاص الناس من اهل الدين والودع والروعة فرجح الامر الى ما يترتب الميزان ومن ذلك قول
ابى حنيفة ان فرقة اللعان طلاق لا فيه مع قول الاثمة الثلاثة انها فاسدة وقائمة ذلك انه كان
طلاقا لا يثبت التحريم حتى لو اكدب نفسه جاز له ان يتزوجها مع قول مالك والشافعي ان
تقر به مؤبد كالزنا مع فلا تحل له ابدا وبه قال عمرو بن دينار مسعود وابن عمر وعطاء بن رباح
والاذاعي والشورى ومع قول سعيد بن جبير انما يقع باللعان تحريم الاستمتاع فاذ اكدب
ارتفع التحريم وعادت زوجته له ان كانت في العدة فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث
مفصل فرجح الامر الى ما يترتب الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة والله انه لو قد دفن وجهه
برجل بعينه فقال زنى بك فلان لا عن الزوجة وحد الرجل الذي دفن فيه ان طلب الحد ولا يسقط
باللعان مع قول الشافعي في ارجح قوليه انه يجب عليه حد واحد لها والثاني لكل منهما حد فان
ذكر لقتل في لعانه سقط الحد ومع قول احمد ان عليه حد واحد لها ولا يسقط لبعانها فالاول فيه
تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجح الامر الى ما يترتب الميزان ومن ذلك قول
مالك انه لو قال لزوجته يا زانية وجب عليه الحد ان لم يثبت له ان يلاع عن يده حتى يدعى
رويته بعينه مع قول ابى حنيفة والشافعي ان لعان يلاع ولو لم يبين كرويته فالاول مشدد
والثاني فيه تخفيف فرجح الامر الى ما يترتب الميزان ومن ذلك قول مالك انه لو شهد على المرأة اذ
منهم الزوج قبلت شهادتهم وحد الزوجة مع قول غيرهما انها لا تقبل فالاول مشدد والثاني مخفف
على الزوجة فرجح الامر الى ما يترتب الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان الزوجة لو اعنت قبل الزوج
اعتد به مع قول الاثمة الثلاثة انه لا يعتد به فالاول مخفف والثاني مشدد تبع النص القران
فمن العلماء من اوجب الترتيب ومنهم من لم يوجبه فرجح الامر الى ما يترتب الميزان ومن ذلك
قول الاثمة الثلاثة انه يصح لعان الاخرس اذا كان يعقل الاشادة ويقيم الكفاية ويعد ما يقوله
ولكن لا يصح قنقه مع قول ابى حنيفة انه لا يصح قنقه ولا لعانه فالاول مخفف على الاخرس
والثاني مشدد عليه فرجح الامر الى ما يترتب الميزان ومن ذلك قول مالك انه اذا بان
زوجته منه ثم دأها ترقى في العدة فلان يلاع او ولد فلان يلاع فالاول مع قول ابى حنيفة
محجضة مع قول الشافعي انه ان كان هناك حمل او ولد فلان يلاع فالاول مع قول ابى حنيفة
واحمد انه ليس له ان يلاع اصلا فالاول مشدد على الزوجة والثاني مفصل والثالث مخفف

راجع الامر الى مرتب الميزان ومن ذلك قول الك والشافي واحدا انه لو تزوج امرأة ثم طلقها عقب العقد من غير امكن وطء وانت بولد ستة اشهر من العقد لم يلحق به كالأنت به الاخر من ستة اشهر مع قول ابى حنيفة انه يلحقه اذا عقد عليها بحضرة الحاكم ثم طلقها عقب العقد وانت به ستة اشهر لا اكثر منها ولا اقل فان الاول حينئذ يلحقه بخبره قبل الطلاق فالاول مخفف والثاني فيه تشديد على الزوج بالشروط المذكورة فرجع الامر الى مرتب الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو تزوج امرأة وغاب عنها سنون فأنتم ما خبر وفاته فاعتدت ثم تزوجت وانت باولاد من الثاني ثم قدم الاول ان الاول لم يلحق بالاول وينتقل من الثاني مع قول الامم الثلاثة ان الاول لا يكون للثاني وعند ابى حنيفة ايضا انه لو تزوج امرأة بالغيب وهو بالمشق فانت بولد ستة اشهر من العقد كان الولد لمحقابه وان كان بينهما مسافة لا يمكن اجتماعهما فيها لم يجز العقد فالاول مشدد على الزوج الاول والثاني مخفف على الثاني فرجع الامر الى مرتب الميزان وتوجه الاول قول الشافعي صلى الله عليه وسلم الولد للفرش وقد صلحت فليشزوجها بالعقد فالولد له بمنع الشافعي اذا احكام يرجع وضعها اليه ولو لم يقبلها ببعض العقل ووجه الثاني ظاهر لا يجتاز الى دليل والله سبحانه وتعالى اعلم

كتاب الايمان

اتفق الاثمة على ان من حلف على يمين في طاعة لزم الوفاء بها وعلى انه لا يجزئ للكفار ان يجعل اسم الله عرضة للايمان يمتنع به من بروضته مخرجهم على ان لا يولى له ان يحنث ويكفر اذا حلف على ترك بره وانه يرجع في الايمان الى النية وعلى ان اليمين بالله تعالى تتعقد بجميع اسمائه الحسنى وما شتم الا وهو حسن كالرحمن الرحيم والحي وبجميع صفاته فانه انه كغرة الله وجلاله الا ان ابى حنيفة استثنى علم الله فلم يره يمينيا واجمع اهل انه اذا حلف على امر مستقبل ان يفعل او لا يفعل وحث وجبت عليه الكفارة وعلى ان من قال وعهد لله وميثاقه فهو يمين وعلى انه لو حلف بالمصطفى انفقد بينه ووجبت عليه الكفارة اذا حلف خلافا لمن لا يعتد بقوله ونقل ابن عبد البر اتفاق الصحابة والتابعين على انفقاد اليمين بالحلف عليه وجوب الكفارة اذا حنث وكن لك اتفاق الاثمة على ان الكفارة تجب بالحنث في اليمين سواء كانت في طاعة او في معصية او مباح وعلى انه لو حلف لشيء من ماء هذا الكون فليكن فيه طاء لم يحنث خلافا لابي يوسف في قوله انه يحنث وعلى انه اذا قال والله لا كلف فلانا حينا ونؤى به شيئا معينا انه على ما نواه وكذا لك لو قال لزوجته ان خرجت بغير اذني فانت طالق ونؤى شيئا معينا فانه على ما نواه وعلى انه لو حلف ليقتل فلانا وكان ميتا وهو لا يعلم بموته لم يحنث وكن لك اتفاق على ان كفارة اليمين اطعام عشرين مساكين او كسوتهم او تحرير رقبة والمخالف مخير في فعل ايها الشملان لم يجز استقل الى صيام ثلاثة ايام واجمع اهل انه لا يجزى في الاعتاق الا قيمة مؤمنة سليمة من العيب بخالية من الشك خلافا لابي حنيفة فانه لم يمت بولايمان في الرقبة قال العلماء وهو مشكل لان العتق شراره تغليص رقبة لعبادة الله عز وجل فاذا اعتقر رقبة فافرق فاما لخصه بالعبادة بليل ايضا

فان العتق قرابة ولا يحسن التقرب الى الله تعالى بكافر قلت متى دعوى الاجماع مع مخالفة الامام
 ابى حنيفة نظر فليتأمل وانك انتفقوا على انه لو اطم مسكيناً واحداً عشرة ايام لم يحسب الاطعم
 واحداً خطأ فلا بى حنيفة في قوله انما يجزئ عن عشرة مساكين وانه لو اطم عشرة ايام لم يجزئ دفعها
 الى فقراء المسلمين الاحرار والى صغير يقبضها له وليه هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق
 واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابى حنيفة ولحم ان له ليس له ان يعدل عن الوفاء في الكفارة
 مع قدرته عليها مع قول الشافعي ان الاول له ذلك وان لم يجد له للعدل وتلزم الكفارة وعن ذلك
 مرويتان كاملتان هببت فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فارجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 القولين ظاهر ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك والشافعي في احدى روايتيه ان اليمين الغرسي
 وهي الخلف بالله تعالى عن امر ماض متعمد للكذب فيه لا كفارة لها لانها اعظم من ان تكفر
 مع قول الشافعي واحمد في الرواية الاخرى انها تكفر فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ولعل
 الاول محمول على حال الاكابر من العلماء العارفين بالله تعالى والثاني على الجاهلين به تعالى
 فارجع الامر الى مرتبتي الميزان وايضاً ذلك شدة ظلم وراثة الاسماء بمجاناب الحق جل وعلا
 من العار فانما حلف به باطلاً بخلاف الجاهل بشدة عظيمة والله تعالى فانه يمكن معذور بعض العذر
 فذلك تخفف في حلفه باجره الكفارة في يمينه المذكورة ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد انه لو قال
 اقسم بالله او اشهد بالله فهي يمين وان لم يكن له نية مع قول مالك انه متى قال اقسمت بالله او اطم
 بالله لفظاً او نية كان يميناً وان لم يلفظ به ولا نواه فليس يمين ومن قول الشافعي انه متى قال اقسم بالله
 ونوى به اليمين كان يميناً وان نوى الاخبار فلا يختلف اصحابه فيما اذا اطلق ولا صح ان له ليس
 بيمين فالاول مشدد من حيث الصيغة والثاني مشدد من حيث الحكم والثالث
 مفصل لرجوع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد في اظهر روايتيه ان من
 قال اشهد بالله لا فعلت ولم ينو شيئاً انه يكون يميناً مع قول مالك والشافعي واحمد في الرواية
 الاخرى انه لا يكون يميناً فالاول مشدد والثاني تخفف فارجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
 قول الائمة الثلاثة انه لو قال بحق الله تعالى كان يميناً مع قول ابى حنيفة انه لا يكون يميناً
 فالاول مشدد والثاني تخفف فارجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد في احدى
 الروايتين انه لو قال بالله او اطم بالله فهو يمين نرى به اليمين ام لا مع قول احمد في الرواية
 الاخرى وبعض اصحاب الشافعي انه ان لم يوق فليس يمين فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فارجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف بالمصنف انعقد
 يمينه واذا حث لزمنه الكفارة بل فقال ابن عبد البر الاجماع عليه مع قول
 بعضهم انه لا ينعقد بالخلف بالمصنف يمين فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ووجه الاول
 انعقاد الاجماع على ان بين الدفتين كلام الله وكلام الله صفة من صفاته هو القائم بذلك
 لا بالوق ولا يخفى جايته رتب على ذلك من فتهاب انتهت المحرمه والحق ان لكلمات الله تعالى
 اطلاقات حقيقية في الموجودات الامرا لا يجوز ان يجرى فارجع الامر الى مرتبتي الميزان على هذا

الاعتقاد ومن ذلك قول مالك والشافعي انه يلزم منه واحلف بالحقف وحش كفاية
واحدة مع قول احمد انه يلزم بكل اية كفارة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
مرتبقي الميزان ووجه الاول ان جميع القرآن صفة واحدة لعدم انفصال اية منه عن اخبرها
لاستحالة ذلك على الله تعالى فان كلامه تعالى لا عن صمت متقدم ولا عن سكر متوهم ولا
الثاني ان كل اية يطلق عليها صفة ومن ذلك قول احمد انه لو حلف بالنبي صلى الله عليه وسلم
انفقد يمينه فان حشث لزمته الكفارة مع قول الاثمة الثلاثة انه لا ينفقد بذكر اسم الله
ولا تلمزه كفارة فالاول مشدد خاص بالخاص الذين يعلمون من قولهم ان الذين يبايعون الله
انما يبايعون الله وقولهم ان من يطعم الرسول فقد اطاع الله والثاني مخفف خاص بأحد الناس
الذين لا يعلمون ذلك السر فيرجع الامر الى مرتبقي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان يمين الكافر
لا تنفقد مع قول الثلاثة انها تنفقد وتلزم الكفارة بالحنث فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ووجه الاول ان الكافر لا خطئه في معرفة جلال الله وعظمته
بل هو جاهل به والكفارة انما تجب على من يعرف شيئا من عظمة الله عز وجل ووجه الثاني انه
لا بد ان يعرف الله تعالى بوجه من الوجوه لكن الحق تعالى هو الذي خلقه وورثه ومن ذلك
قول ابى حنيفة انه لا يجوز تقديم الكفارة على الحنث مطلقا انما تجزى اذا خرجها بعد الحنث
مع قول الشافعي انه يجوز تقديمها على الحنث المباهج ومع قول مالك في احري روايته واحمد
انه يجوز تقديمها مطلقا فالاول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الامر
الى مرتبقي الميزان ومن ذلك قول مالك مرضى الله عنه انه اذا كفر قبل الحنث فلا فرق في ذلك
بين الصيام والعتق والاطعام مع قول الشافعي رضي الله عنه انه لا يجوز التكفير بالصيام تقديما
ويجوز بغيره فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ووجه الاول وسر الاختيار
في هذه الكفارة ووجه الثاني ان التكفير بالصيام لا يعتد بنفعه الى غيره من الفقر بخلاف العتق
والاطعام ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك واحمد في احري روايته ان لغواليين بالله هو ان يحلف
على امر يظنه على ما حلف عليه ثم يثبت ان بخلافه سواء قصد او لم يقصد فسبق على لسانه
سواء كان في الماضي ام في الحال مع قول احمد في الماضي فقط وقال الشافعي لغواليين ما لم
يعقده كقوله لا والله وبلى والله عند المحاربة والغضب والنجاس من غير قصد سواء كان على ما مضى
ام مستقبل وهو رواية عن مالك واحمد ايضا فالاول مخفف وكذا الثالث والثاني فيه تشديد
فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا اثم في لغواليين
ولا كفارة مع قول احمد ان فيه الاثم ولذلك كان الامام الشافعي يقول ما حلفت ببلده بقل
صادقا ولا كافرا فالاول مخفف خاص بأحد الناس من العوام والثاني مشدد خاص بالخاص
العلماء بالله والصالحين فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو حلف
ان يترك زوجا على امرائه بسجدة العقد مع قول مالك واحمد انه لا بد من وجوب شرطين ان يدخل بها
وان تكون مثلهما في الحال فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول صدق الترتيب باي

امرأة كانت يجرى العقل ووجه الثاني ان الغرض بالزوج انما هو مكانة مزوجه ومعاشرتها
 والشوهرام مثلا لا تعيق الزوجة غالبا فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشاعر
 لو قال والله لا شربت لزيت ماء يقصد بذلك قطع المنفعة عليه حنث بكل شئ انتفع به من اياه
 سواء كان ذلك باكل او شربا او طريقا او ركوبا وغير ذلك مع قول ابى حنيفة والشافعي انه لا يحنث
 الا بما يتناول لفظه من شرب الماء فقط فالاول مشددة والثاني مخففة فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ولعل المعنى الشقين على القرينة ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف ان لا
 يسكن هذه الدار وهو ساكنها فخرج منها بنفسه دون اهله ورحله لا يبرح حتى يخرج بنفسه واهله
 ورحله مع قول الشافعي يبرح بوجه نفسه فالاول مشددة في امر الحنث والثاني مخففة فيخرج
 الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يدخل دار فلان فقام على
 سطحها او حائطها او دخل بيتا فيه شارب الى الطريق حنث مع قول الشافعي انه لا يحنث
 فالاول مشددة والثاني مخففة ووجه الاول انه مستقر فيها ووجه الثاني ان الوقوف على السطح
 والحائط لا يسمى دخولا انما يكون الدخول عدة في محل يسكن فيه من غير مشقة في السكنى
 والواقف على السطح او الحائط لا يحنث فايه من المشقة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
 ذلك قول مالك والشافعي انه لو حلف لا يدخل دار زيد هذه فباعها زيد ثم دخلها الحالف حنث
 مع قول ابى حنيفة انه لا يحنث فالاول مشددة والثاني مخففة فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول تغليب لفظ الاشارة ووجه الثاني مباررة الدخول الى قصدة الدخول حال كونه
 ملك زيد حال غضبه عليه مثلا ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو حلف لا يكلم ذا الصبي فصاد
 شيخا او اباه اكل ذال الخروف فصاد كبشا والبسر فصاد رطبا او الرطب فصاد تمرا والتمر فصاد خرما
 او لا يدخل هذه الدار فصادت مائة حنث في مسألة الصبي والخروف والساحة دون غيرها
 فلا يحنث في البسر والرطب والتمر وهو واحد الوجهين عند الشافعي مع قول مالك ولحم يحنث
 في الجميم فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
 قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يدخل بيتا فدخل المسجد والحرم لا يحنث مع قول احمد انه
 يحنث فالاول مخففة والثاني فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم غلبة اطلاق
 البيت على المسجد والحرم ووجه الثاني انه قد سمى المسجد بيتا في حديث المسجد بيت كل تقى
 ولحق به الحرم ومن ذلك قول ابى حنيفة واقتضاه قواعد مذهب مالك انه لو حلف لا يسكن
 بيتا فسكن بيتا من شعرا او خيمة وكان من اهل الامصار لم يحنث او كان من اهل البادية
 حنث مع قول الشافعي واحرامه لا يحنث قرويا كان او بدويا فالاول مفصل والثاني فيه تشديد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو حلف لا يفعل شيئا فامر غيره بفعله
 فان كان نكاحا او طلاقا حنث وان كان بيعا او اجارة لم يحنث الا ان يكون من عارضة ان يتولى
 ذلك بنفسه فانه يحنث مطلقا مع قول مالك انه لا يحنث الا ان يتولى ذلك بنفسه ومع قول الشافعي
 ان كان سلطانا او من يتولى ذلك بنفسه عارضا وكانت له نية في ذلك حنث والا ومع قول احمد

يحدث مطلقا فالاول مفصل الثاني مخفف والثالث مفصل والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ومن ذلك مثل الاثمة انه لو حلف ليقض دين فلان في غير القضاة قبله لم يحدث
مع قول الشافعي انه يحدث فلان صاحب الحق مات قبل الغد حدث عند ابى حنيفة واحمد وقال
الشافعي لا يحدث وقال مالك ان قضاء الورثة او للقاضي في الغد لم يحدث وان أخر حدث فالاول
اصل المسئلة مخفف والثاني منها مشدد كالاول في المسئلة الثانية والثاني منها مخفف والثالث منها
مفصل فرجع الامر في المستقلين الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان يمين المكره
لا ينعقد مع قول ابى حنيفة انه ينعقد وقيل ان احمل لا نصر له فيها فالاول مخفف والثاني مشدد
ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني فافيه من راحة الاختيار فكان المكره بكسر الهمزة خيرا المكره
بفتحها بين ان يحلف وبين ان يخفى الضرر فاختار الحلف وكان الاول له فعمل الضرر اجلا لا
لجذاب الحق كما عليه الاكابر من العلماء ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك انه لو نذر المحلوف
عليه نسيانا لا تلف حدث مطلقا سواء كان الحلف بالله تعالى او بالطلاق او بالعاق او بالظهار
مع قول الشافعي في ظاهر القولين انه لا يحدث مطلقا ومع قول احمد في احاديث روايته انه ان كان يمين
بالله او بالظهار لم يحدث وان كان بالطلاق او بالعاق حدث فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث
مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد انه لو حلف ليشرب ماء هذا
الكوز في غد فاهرب قبل الغد لم يحدث مع قول مالك والشافعي انه ان تلف قبل الغد بغير اختياره
لم يحدث فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة
واحمد انه لو قال والله لا كلمت فلانا حيناً ولم ينو شيئا معينا حدث ان كلمه قبل ستة اشهر
وقال مالك سنة وقال الشافعي ساعة فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي في المجدريان انه لو حلف لا يكلمه
فكانت اوارسله فاستار بريد اوعينه اوارسله لم يحدث مع قول مالك انه يحدث بالمكاتبه
وفي الرسالة والاشارة روايتان ومع قول احمد والشافعي في القديع انه يحدث فالاول مخفف
والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال الثلاثة لا تخفى
ادلتها على العطن ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو قال لزوجه ان خرجت بغير اذني فالت طالق
ونوى شيئا معينا فانه صلى ما نواه وان لم ينو شيئا وقال انت طالق ان خرجت بغير اذني فلا بد
من الاذن كل مرة وان قال الا ان اذن لك او حتى اذن لك او الى ان اذن لك كفى مرة واحدة
ولذلك كان القول قوله في الحلف بالله تعالى في هذا الباب مع قول مالك والشافعي الخروج
الاول يحتلج للاذن فقط وقال ابو حنيفة يحتلج الى الاذن في الجميع وقال الاثمة الثلاثة ولو
اذن لزوجه من حيث لا تشتم لم يكن اذنا مع قول الشافعي انه اذن صحيح وتقدم حكاية انقا
الاثمة الاربعة على المسئلة الاولى او اكل الباب فالاول منها مخفف والثاني مشدد والاول من
المسئلة الثانية مشدد والثاني منها مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك
واحمد انه لو حلف لا ياكل الرأس ولا يديه له واطلق ولم يوجد سبب يستلزم به على الميتة حل ذلك

على كل ما يسمى له صا حقيقته في وصفه اللغة وعمرها من ريس الانعام والطيور والحيتان مع
قول ابي حنيفة انه يحل على ريس البقر والغنم خاصة ومع قول الشافعي يحل على البقر
والابل والغنم فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان ومن ذلك قول مالك واجد انه لو حلف ليضرب زيد مائة سوط فضربه بضفت
فيه مائة شمر اخر لم يبر مع قوله ابي حنيفة والشافعي انه يبر فالاول مشدد والثاني مخفف
القولين ظاهر ولعل الاول محمول على حل اهل الورع والثاني محمول على حال احاد الناس
من اعيان الضميمة كما اذقم السيد ايوب بالنظر المضروب ومن ذلك قول الاثمة
الثلاثة انه لو حلف لا يهب فلانا هبة فنصدق عليه حنث مع قول ابي حنيفة انه لا يحنث
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف
ليقتل فلانا وكان يعلم انه ميت حنث مع قوله مالك انه لا يحنث مطلقا علم لم يعلم ومن ذلك
قول ابي حنيفة انه لو حلف انه لا مال له ولم يدرك لم يحنث مع قول الليث انه لا يحنث فالاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الدين في حكم المفقود ووجه
الثاني انه في حكم الموجود بل دليل صحة الحوالة به وجوب الزكوة فيه ومن ذلك قول ابي
حنيفة انه لو حلف لا يأكل فاكهة فاكل رطباً او عنبا او رماناً لم يحنث مع قول الثلاثة انه يحنث
فوجه الاول ان العطف يقتضي المعاصرة وقد قال تعالى فيها فاكهة ونخل ورمان فلو ان النخل
والرمان دخلا في معنى الفاكهة لكانت الحوالة الى ذكر الفاكهة عنها ووجه الثاني ان المراد
بالفاكهة كل ما يتكلم به مما ليس هو بقوت ولا ادم فدخل النخل والرمان فقد رجع الامر
الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو حلف ان لا يأكل اوما فاكل اللحم والجبن او
البيض لا يحنث الا بالكل ما يطبخ منها مع قول الاثمة الثلاثة انه يحنث باكل الكل فالاول
فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر عند
اللفظ ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه لو حلف لا يأكل لحما فاكل سمكا لم يحنث مع
قول بعض الاثمة انه يحنث فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الثاني ان الله تعالى سقى السمك
لحما في القرآن ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف لا يأكل لحما فاكل سمكا لم يحنث
مع قوله مالك انه يحنث فالاول فيه تخفيف لان السمك لم يخص الى اللحمية بل هو مخلوط
بالدهن والثاني مشدد لان اصل السمك لحم ولكن لما حصل في البهيمة السمك تزاود سمها
فوجه الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف لا يأكل سمها فاكل
من سمك الظهر حنث مع قوله ابي حنيفة انه لا يحنث فالاول فيه تشديد خاص باهل الدين
والورع والاحتياط والثاني مخفف خاص باحد الناس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
شمول السمك الى الظهر ووجه الثاني عدم شموله ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه
لو حلف لا يشتم ابنه فشمه حنث مع قوله الشافعي انه لا يحنث فالاول فيه تشديد
والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة لو حلف

انه لا يستخذه هذا العبد فخذ من غير ان يستخذه وهو ساكت لا ينهاه عن خدمته
فان لم يسبق منه خدمة له قبل اليمين فخذ به بغير امر لم يحنث وان كان قد استخذه قبل اليمين
وبقي على الخدمته حث مع قول الشافعي انه لا يحنث في عبد غيره وفي عبد نفسه وجهان
لا صحابه ومع قول مالك واحمد انه يحنث مطلقا فالاول مفصل وكذلك الثاني والثالث مشد
فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الامم الثلاثة انه لو حلف لا يتكلم فقرأ القرآن
لم يحنث مطلقا مع اني خيفة ان قرأ القرآن في الصلوة لم يحنث او في غيره احث فالاول
مخفف والثاني مفصل فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان قراءة القرآن قرينة الى
الله عز وجل فلا ينبغي بشمول نيته لها وهو توجية الاول من شق التفصيل في الثاني لتاك الامر
بالقراءة في الصلوة بخلاف قراءة غيره في غير الصلوة ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي واحمد
في احد قوليهما انه لو حلف ان لا يخل على فلان ببيتها فادخل عليه فاستدام المقام معه لم يحنث
مع قول مالك واحمد والشافعي في القول الاخر يحنث فالاول مخفف والثاني مشد فرجم الامر
الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك انه لو حلف لا يسكن مع فلان دارا بعينها فاقسمها
وحال بينهما حائطا ولكل واحد منها بابا وغلق وسكن كل واحد منهما في جانب حث مع قول
الشافعي واحمد لا يحنث وعن ابى حنيفة روايتان فالاول في تشديد خاص باهل الومر و
الثاني فيه تخفيف خاص باحد الناس والثالث له وجه الى كل من القولين فلم يجزم الامام
ابو حنيفة في المسئلة بشيئ وتوجه الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة
انه لو قال ماليك اوعيدك احرار دخل في ذلك المدبر وام الولد والمكاتب في احدي الروايتين
عنده وبه قال الشافعي مع قول مالك انه يمدخل في ذلك المكاتب والمشقص مع قول ابى حنيفة
ايضا في رواية ان المكاتب لا يمدخل الابالية واما المشقص فلا يمدخل اصلا ومع قول احمد ان الكل
يمدخل وفي رواية عنه ان المشقص لا يمدخل الابالية فالاول فيه تشديد والثاني مشد
والثالث مفصل والاربع مشد فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد
انه يجب التتابع في صوم الثلاثة ايام في الكفارة مع قول مالك ان التتابع فيها لا يجب وهو قول
الراجح من من هب للشافعي فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك ان مقدار ما يطعم
لكل مسكين مد وهو سرطان بالعدل ويشتق من الادم فان اقتصر على مد اجراه مع قول ابى حنيفة
انه ان اخرج برافص فصاع وشعير او تمر فصاع ومع قول احمد انه يجب مد من حنطة او
دقيق او مد من شعير او تمر او طران من خبز ومع قول الشافعي يجب لكل مسكين مد
مطلقا فالاول فيه تشديد بالادم والثاني مفصل والثالث مخفف وكذلك ما بعده
فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد انه يجب في الكسوة اقل ما تجزي
به الصلوة فحق الرجل ثوب قميص لو اذارس وفي حق المرأة قميص وخمار ومع قول ابى حنيفة
والشافعي انه يجزي اقل ما يقم عليه الاسم وفي رواية لا يحنث في حنطة او قميص او
كساء او سر او له في العمامة والمنديل والسر او يلى والمثرب روايتان ومع قول الشافعي

جميع ذلك حتى القلنسوة عند جماعة من أصحابه فالأول مفصل والثاني مخفف وكذلك ما بعد
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز دفع الكفارة إلى صغير
 لم يأكل الطعام مع قول أحمد أنه لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان وتوجيه القائلين ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه يجوز
 أن يطعم خمسة نيكس وخمسة مع قول مالك والشافعي أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأول حمل قوله تعالى أطعموا عشرة مساكين
 أو كسوتم على الاستحباب وتوجيه الثاني حمل ذلك على الوجوب ومن ذلك قول أبي حنيفة
 ومالك وأحمد في أحدي روايتيه أنه لو كثر اليمين على شيء وأحد أو على أشياء وحنث لزمه لكل
 يمين كفارة إلا أن مالكا اعتبر لزيادة التأكيد فقال إن أريد التأكيد فكفارة واحدة وإن أراد
 بالتركيز الاستئناف فهما يمينتان مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى أن عليه كفارة واحدة
 فالأول مشدد والثاني مخفف في أحد شقي التفصيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن
 ذلك قول الشافعي أن العبد إذا أدا التكفير بالصيام فإن كان سيده أذن له في اليمينين
 والحنث لم ينعف وإلا فلا ينعف مع قول أحمد أنه ليس لسيده منعه على الإطلاق ومع قول أبي
 حنيفة أن لسيده منعه مطلقا إلا في كفارة الظهار ومع قول مالك أنه إذا ضرب الصوم فله منعه للأول
 وله الصوم بغير إذنه إلا في كفارة الظهار فليس له منعه مطلقا فالأول مفصل والثاني مشدد
 والثالث مفصل وكذلك الرابع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأقوال الثلاثة لا يخفى على
 الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو قال إن فعلت كذا فبرك فإبري من الإسلام
 أو الرسول صلى الله عليه وسلم وفعل ذلك الأمر حنث ووجب الكفارة مع قول مالك والشافعي
 أنه لا كفارة عليه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 مالك والشافعي لو قال وأمانة الله أنه يمين مع قول غيرهما أنه ليس بيمين فالأول مشدد والثاني
 مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يلبس جلبا
 حنث بلبس الخاتم مع قول أبي حنيفة أنه لا يحنث إلا أن يكون من ذهب أو فضة فالأول مشدد
 والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه
 لو قال والله لا أكل هذا الرغيف ولا الشراب ماء هذا الكوز فشراب بعضه أو أكل بعض الرغيف
 أو ألبست من غزلة فلا نية فلبس ثوبا فيه من غزله أو أدرخت هذه الدار فادخل مرحله
 أو بره لم يحنث مع قول مالك وأحمد أنه يحنث فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر
 إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك وأحمد أنه لو حلف لا يأكل هذا الدقيق فسفه أو خبزه
 وأكله حنث مع قول أبي حنيفة أنه إن سفه لم يحنث وإن خبزه وأكله حنث ومع قول الشافعي
 أنه إن سفه حنث وإن خبزه وأكله لم يحنث فالأول مشدد والثاني والثالث فيه تفصيل فرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يسكن دار فلان حنث
 بما يسكنه بكراهة وكذا لو حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده حنث مع قول الشافعي

لا يحنث الا بنيه فالاول مشدود والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثالثة انه لو حلف لا يشرب من الدجلة او الفرات او النيل غفروا بيده او باناء من ماؤها ومثرب حنث مع قول ابي حنيفة انه لا يحنث حتى يكرم بفيه منها كرا فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثالثة انه لو حلف لا يشرب ماء هذا البلد فحنث منه قليلا حنث الا ان ينزى ان لا يشرب جميعه مع قول الشافعي لا يحنث فالاول مشدود والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثالثة انه لو حلف ان لا يضرب وجهه تخفيها او بعضها او تنف شعرها حنث مع قول الشافعي انه لا يحنث فالاول مشدود والثاني مخفف ووجه الاول ان الضرب يطلق على العض والخنق ونف الشعر مجامم الضر ووجه الثاني اتباع العرف وعدم تسمية ذلك ضربا ومن ذلك قول الائمة الثالثة انه لو حلف لا يهرق دينا شيئا ذهب فلم يقبله حنث مع قول الشافعي انه لا يحنث الا ان قبل ذلك منه وقبضه فالاول مشدود والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثالثة انه لو حلف لا يبيع فباع بشرط الخيار لنفسه حنث مع قول مالك انه لا يحنث فالاول مشدود والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه المسائل ظاهرة لا تخفى على لفظن ومن ذلك قول الائمة الثلاث ثمانية اذا كان له مال غائب او دين ولم يجد ما يفتقه او يطعم ويكسولم يجزله الصيام وعليه الضمان حتى يصل اليه ماله فيكفر به المال مع قول ابي حنيفة ان يجزئه الصيام عند غيبة المال فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم بالصواب

كتاب العدد والاستبراء

اتفق الاثنته على ان عدة الحامل مطلقا با الوضع سواء المتوفى عنها زوجها والمطلقة وعلى ان عدة
من لم تحض او لم يثبت بثلثة اشهر وعلى ان عدة من تحيض ثلاثه اقراء اذا كانت حرة فاذا كانت
امة فقريان وقال داود ثلثة وعلى ان أقل مدة الحمل ستة اشهر وعلى ان الاحداد واجب في عدة الوفاة
وهو ترك الزينة وما يدعوى الى النكاح خلافا للحسن والشعبي في قولها بعدم وجوبه وكن لك اتفقوا
على ان من ملك امة ببيع او هبة او سبي او ما استبرأؤها بحيض او قرءان كانت حاشا وان
كانت من لا تحيض فصغر او كبر فبشهر هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاجماع والا نفاق
واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي واحمد في إحدى روايتيه ان الاقراء هي
الا طهار مع قول ابى حنيفة واحمد في الرواية الاخرى ان القرء هو الحيض فالاول مشددة
لطول مدة الطهر غالباً والثاني مخففة لقصر مدة الحيض عادة ونعيم ان يكون الامر بالعكس
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة في المرة التي مات زوجها وهي في طريق
الحج حرانه يلزمها الاقامة على كل حال ان كانت في بلد او ما يقارب به ومع قول الاثنته
الثلاثة انهن ان خافت قوت الحج بالاقامة لقضاء العدة جاز لها السفر فالاول فيه تشديد والثاني
فيه تخفيف بالتفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي

في القول الجدي الرابع واحد في إحدى روايتي ان زوجة المفقود لا تحمل للزواج حتى تمضي مدة
لا يعيش في مثلها فالحاكم قول مالك والشافعي في القدر واحد في الرواية الاخرى انها ترضى اربع
سنين وهي الكوفة الحل والبعثا شهر وعشرا مدة عدة الوفاة ثم تحمل للزواج ووجه من
متاخرى اصحاب الشافعي وهو قوي فعلى عمر بن عبد الله عنه ولم يكره الصحابة وعلى الاول
والعصر الغالب مدة ابو حنيفة يمان تحسنه وحده الشافعي واحمد يسبعين سنة ولها طلب النفقة
من مال الزوج مدة التريض والعصر الغالب فالاول مشدد على الزوجة والثاني مخفف عنها فجمع
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان المفقود اذا قدم بعد ان تزوجت
زوجته بعد التريض على العقد هي الاول وان كان الثاني وطهرها فعليه مهر المثل وتعتل
من الثاني ثم تدلى الاول مع قول مالك ان الثاني اذا دخل بها صارت زوجته ورجب عليه دفع
الصدقات التي اصدقها لها الاول وان لم يدخل بها هي الاول وله رواية اخرى انها لا ترضى بطل حال
ومع قول الشافعي في ارجح القولين ان النكاح الثاني باطل وفي القول الاخر بطلان نكاح الاول
بكل حال ومع قول احمد ان الثاني ان لم يدخل بها هي الاول وان دخل بها فلا الاول
الخيار بين ان يسكنها ويدفع الصدقات اليه وبين ان يتركها على النكاح الثاني واخذ الصدقات
التي اصدقها امته فالاول مشدد على الزوج الثاني والقول الثاني مخفف عليه مع ما رواقه
مع احمد شق التفاصيل ولكن لك القول الاول للشافعي مشدد على الزوج الثاني عكس
اقول الثاني والقول الرابع مفصل فجمع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
ابى حنيفة ان عدة ام الولد اذا مات سيدها او لعقها ثلاث حيضات سواء
اعتقها او مات عنها مع قول مالك والشافعي ان عدةها حيضة في الحالين وهي احدى
الروايتين عن احمد واختارها الاخرى ومع قول احمد في الرواية الاخرى انها من العتق
حيضة ومن الوفاة عدة الوفاة فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فجمع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه القول المباعدة في استبراء الرحم ووجه الثاني القياس على
استبراء المسبية الا في ما نكحها ويصح حمل الاول على حال اهل الدين والصور
والشافعي على حال الناس ووجه الشق الثاني من الرواية الاخرى لاحد الاخذ بالاحتياط
فكان عدة الوفاة الواردة في القرآن تشتمل ذلك ومن ذلك قول ابى حنيفة ان اكثر
مدة الحمل ثنتان مع قول مالك في روايته انها اربع سنين او خمس سنين او سبع
سنين ومع قول الشافعي ان اكثرها اربع سنين وهو احدى الروايتين عن احمد والثانية
كحدس ابى حنيفة فالاول مخفف على الزوج الثاني وما بعده فيه تشديد على الحاق
الولد به فجمع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة واحد في ظاهر روايته ان المعتدة
اذا وضعت علقه او مضغة لا تنقض عنها بطلان نكاحها ولا تنقض بطلان نكاحها الاخرى عنه
في احد قوليه ان عدتها تنقض بطلان نكاحها وتصيرها ام ولد وهو قول احمد في الرواية الاخرى عنه
فالاول مخفف بالنظر الى الزوج مشدد بالنظر الى المرأة والثاني بالعكس فجمع الامر الى

مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي في الجريد ومالك وأحمد في إحدى الروايتين إن المعتدلة
 لم ينعوتها لأحد عليهما مع قول أبي حنيفة والثاني في القدير وأحمد في الرواية الأخرى أنه يجب
 عليها الأحاد فالقول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول
 أبي حنيفة والثاني في ظاهر قول علي بن أبي طالب لا يخرج من بينهما ولو كانا منفردة مع قول
 مالك وأحمد أنهما الزوج مطلقا ولا حول ولا قوة لغيرهما كمن ذهب إلى حنيفة فالأول مشدد و
 الثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الصغيرة والكبيرة
 في الأحاد مع قول أبي حنيفة أنه لا أحاد على الصغيرة فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع
 الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الزميمة إذا كانت تحت مسلم وجب
 عليها العدة والأحاديث وإن كانت تحت ذمي وجب عليها العدة والأحاديث مع قول أبي حنيفة أنه
 لا يجب عليها أحاد ولا عدة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه
 القولين ظاهر فالأول في بيان الأحاد ومن في السنة في حق الزوج المسلم ويحل للشافعي حديث لا يحل
 لأهله أن يؤمن بالله واليوم الآخر أن تحب علي بن أبي طالب في ذلك لأن الزن لا يكون إلا على
 الزوج المسلم أما الذي فلا ينبغي الزن حلية إلا بقدر الوفاء بحقه وولته وأما كونه لا عدة
 لزوجته فينبغي على أن النكح لا يكاد باطلا ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو باع أمته من
 امرأة أو خصي ثم تقابل لم يكره له وطؤها حتى يستبرأها مع قول أبي حنيفة أنها إذا تقابلت قبل
 الطهر فلا استبراء أو بعد لزوم الاستبراء فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي
 الميزان وتوجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا فرق في جنس الاستبراء بين
 الصغيرة والكبيرة والبركة والذهب مع قول مالك أنها إن كانت ممن يوطأ مثلها لم يجز وطؤها قبل الاستبراء
 وإن كانت ممن لا يوطأ مثلها جاز وطؤها من غير استبراء وقال داود لا يجب استبراء البكر فالأول
 مشدد والثاني مفصل وكذلك قول داود فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجه الأول أن الغالب
 في باب الاستبراء التقيد ولو لم يعقل معناه فقد يكون الاستبراء أمرا غير براءة الرحم
 وتوجه أول الشافعين من قول مالك أن الاستبراء لبراءة الرحم والتي لا يوطأ مثلها عادة لا تحبل
 فأما البكر فأمرها ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن من طلق امرأة جاز له معها قبل
 الاستبراء وإن كان قد وطئها مع قول الحسن والثوري وابن سيرين أنه يجب الاستبراء
 على البائنة كما يجب على المشتري ومن قول عثمان بن عفان رضي الله عنه أن الاستبراء يجب على
 البائنة دون المشتري فالأول مخفف على البائنة والثاني مشدد والثالث في تشديد على البائنة
 وتخفيف على المشتري فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجه الأقوال الثلاثة ظاهر ومن ذلك
 قول مالك والثاني وأحمد أنه إذا اعتق أم ولد أو عتقت بمهر فوجب عليها الاستبراء بمحضة
 مع قول أحمد وداود وعبد الله بن عمر بن العاص أنه إذا مات عنها سيدها فعتقها بأربعة أشهر
 وعشر فالأول مخفف والثاني في تشديد الأمر إلى مرتبتي الميزان والله أعلم

اتفق الاثمة على انه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وعلى ان التحريم بالرضاع يثبت اذا حصل الخط في سنتين فاقبل خلافا للراود وقول من هذا الكبير يحرم وهو مخالف لكانفة الفقهاء ويحك ذلك عن عائشة رضي الله عنها وكن ذلك اتفقوا على ان الرضاع انما يحرم اذا كان من لبن انشئ سواء كانت بكرا ام ثيبا موطوءة او غير موطوءة وخالف احمد في ذلك فقال انما يحصل التحريم بلبن امرأة ثالوثها لبن من الحبل وكن ذلك اتفقوا على ان الرجل لو دس له لبن فارضع منه طفلا لم يثبت به تحريم وكن ذلك اتفقوا على ان السعوط والوجع يحرم الا في رواية عن احمد فان شرط الاسر رضاعا من الثدي وكن ذلك اتفقوا على ان الحقة باللبن لا تحرم الا في قول قديم للشافعي وهو رواية عن مالك هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق في الباب واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابى حنيفة ومالك ان العدد لا يشترط في الرضاع فيلحق فيه رضعة واحدة مع قول الشافعي واحمد في احد روايتيه انه لا يثبت الا بخمس رضعات ومع قول احمد في الرواية الثانية انه يثبت بثلاث رضعات فالاول مشدد والثاني مخفف كما ثبت في الاحاديث والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان اللبن اذا اخطأ بالماء فان كان اللبن خاليا حرم او غير غالب لم يحرم كان صلوقه باقلى واما المختلط بالطعام فلا يحرم عنده بحال سواء كان غالبا او مغلوبا مع قول اصحاب مالك انه يحرم اللبن المختلط بالماء ولم يستملك فان خط اللبن بما استملك اللبن فيه من طيب او دواء لم يحرم عند جهم هو اصحابه ومع قول الشافعي واحمد ان التحريم يتعلق باللبن المختلط بالشراب والطعام اذا سقى المولود خمس مرات سواء كان اللبن مستمك او غالبا فالاول مفصل وكن ذلك الثاني والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولعل التشديد محمول على هل الورع والتقيف محمول على احاد الناس والله سبحانه وتعالى اعلم

كتاب النفقات

اتفق الاثمة الاربعة على وجوب النفقة لمن تولى كالأب والزوجة والولد الصغير وعلى ان النافقة لا نفقة لها وعلى انه يجب على المرأة ان ترضع ولدها اللبأ وعلى الولد ان يبلغ مريضا استمرت نفقته على امره هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان نفقة الزوجات تعتبر بحال الزوجين فيجب على المومس للمومسة نفقة المومسين وعلى الفقير للفقيرة اقل الكفايات وعلى المومس للفقيرة نفقة متوسطة بين النفقتين وعلى الفقير للمومسة اقل الكفايات والباقي في ذمته مع قول الشافعي انها مقدرة بالاجتهاد فيها معتبرة بحال الزوجة فاذا احتاجت الى خادم وجب اخذها فالاول مخفف على الزوج والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انها اذا احتاجت الى اكثر من خادم لا يلزم ذلك الزوج مع قول مالك في المشهور عنه انها اذا احتاجت الى خادمين او ثلثة فكل واحد وجب على الزوج ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك واحمد والشافعي في اظهر القولين انه لا نفقة للصغيرة

التي لا يحامم مثلها اذا تزوجها كبير مع قول احمد في الرواية الاخرى والشافعي في القول الاخران
 لها النفقة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول
 ابى حنيفة واحدا من لو كانت الزوجة كبيرة والزوج صغير لا يحامم مثلها. يجب عليها النفقة
 وهما صم القولين للشافعي مع قول مالك ان النفقة عليه فاقول مشدد والثاني مخفف فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان الاعسار بالنفقة والكسوة لا يثبت للزوجة
 الفسوخ ولكن يرفع يده عنها التكتسب مع قول مالك والشافعي انه يثبت لها الفسوخ بالاعسار ومن
 النفقة والكسوة والسكنى فاذا مضى زمان ولم ينفق على زوجته سقطت عنه النفقة عند ابى
 حنيفة طام بحكمها حاكم او يتفق على قدر معلوم فيصير ذلك ديننا باصطلاحهم وقال مالك
 والشافعي واحدا في اظهر روايتيه ان نفقة الزوجة لا تسقط بمضي الزمان بل تصير ديننا عليه
 لانها في مقابلة التمكن والا سقتام فالاول من المسئلة لا ينفق على الزوج والثاني منها
 مشدد عليه والاول من المسئلة الثانية مخفف على الزوج باسقاط النفقة اذا حكم بها حاكم والثاني
 منها مشدد على الزوج بعدم سقوطها عنه بمضي الزمان فرجع المسئلة في الحكم الى مرتبتي
 الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان المرأة اذا سافرت باذن زوجها اسفرا غير واجب عليها سقطت
 عنه نفقتها مع قول مالك والشافعي انها لا تسقط لخروجها عن النسوة باذنه لها فالاول مشدد
 على الزوجة مخفف على الزوج والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول
 ابى حنيفة ان البتوة اذا طلبت اجرة مثلها في الرضاع لولدها فان كان ثم متطوع بالرضاع
 او بدون اجرة المثل كان للاب ان يستضعم غيرها بشرط ان يكون الرضاع عند الامم مع قول مالك
 في احدي روايتيه ان الام اولى ومع قول الشافعي واحدا ان الام حق بكل حال وان وجد
 متبرعا بالرضاع او باجرة المثل اجبر على اعطاء الولد الام باجرة مثلها فالاول مفصل والثاني
 مخفف على الام ولكن ذلك ما بعد مشدد على الزوج فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول
 الائمة الثلاثة ان الام لا تجبر على الرضاع ولدها بعد سقيه اللبن اذا وجد غيرها مع قول مالك انها
 تجبر على امت في زوجة تائبه الا ان يكون مثلها لا يرضع لشرف او عذر او يسار او كان يسقم بلبنها
 اللبن ونحو ذلك فالاول مخفف على الام والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن
 ذلك قول ابى حنيفة ان الوارث يجبر على نفقة كل ذي رحم محرم فدخل فيه الحال عنده والعمة
 ويخرج بر بن العم ومن ينسب اليه بالرضاع مع قول مالك ان النفقة لا تجب على الوارث الا لوالده
 الا قريبا سواهما كان ابا او اما او من ولد الصلي مع قول الشافعي بوجوب النفقة للوالد وان
 صلا والولد وان سفل ولو تعدى عمه في النسب مع قول احمد انها تنرم كل شخص جرى بينهما الميراث
 بهرض او تعصيب من الطرفين كالابوين والاولاد الاخوة والاخوات والعسومة وبينهم مهادنة
 واحدة وان كان الارث جارا بينهم من احد الطرفين وهم ذروا الا وحكم كابن الام مع عمته
 وابن العم مع بنت عمه فعن احمد روايتان فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه
 تشديد والرابع مشدد بالكلية فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه احوال ظاهر لا يخفى

على الظن ومن ذلك قول أبي حنيفة والثمامي أنه لا يلزم السيد نفق تحديق مع قولهم
 تلزمه وهو إحدى الروايتين عن مالك والرواية الأخرى أن كان اعتقه صغيراً لا يستطعم السعي
 على نفسه لزومه نفقته إلى أن يسيء أو لا يسيء في تخفيف والثاني مشدده والثالث مفصل فرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان وأصل الأول محمول على ما دللنا من أن العلم والثاني خاص بأهل المروءات
 والكرم ومن ذلك قول أبي حنيفة أن نفق الغلام تسقط إذا بلغ صحياً ولا تسقط إذا سلب
 عقله أو بطل عقله ولا تسقط نفق الجارية إلا أن تزوجت مع قول مالك أنها لا تسقط بالعقد
 إذا تسقط بالزواج ومع قول الشافعي تسقط نفقته إلى الغلام الجارية بالبرء صحياً ومع قول
 أحمد لا تسقط نفقته الولد عن أبيه ولو بلغ إذ لم يكن له مال وكسب فالأول مفصل والثاني فيه
 تشديد والثالث مخفف والرايع مشدد على الأب فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأول أن
 لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن يمولد الولد مريضاً يرى من مرضه شـم
 حاوذه المرض عادت نفقته مع قول مالك أن نفقته لا تقرب فالأول فيه تشديد على الولد
 والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو تزوجت الجارية
 ودخل الزوج ثم طلقها أن نفقته بقول أبي حنيفة مع قول مالك أنها لا تقرب فالأول فيه تشديد
 على الأب والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن من له
 حيوان لا يقوم به ليس لحاكم إجباره على القيام به بل يأمره على طريق الأمر بالمعروف والنهي عن
 المنكر مع قول الأئمة الثلاثة أن الحاكم إجباره ومنعه من تحميلها ما لا يطيق فالأول فيه تخفيف
 على المالك والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

كتاب الحضانة

اتفق الأئمة على أن الحضانة تثبت للأم ما لم تزوج وإذا تزوجت ودخل بها الزوج سقطت حصانتها
 هذا ما وجدته في الباب من مسائل لا تنافي وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة و
 الشافعي أن الأم إذا تزوجت ثم طلق طلاقاً بائناً عادت حصانتها مع قول مالك في المشهور
 عنه أنها لا تقرب بالطلاق فالأول مخفف على الأم إذا طلبت وجوع حصانتها لولدها والثاني
 فيه تشديد عليها فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة في إحدى رواياته
 أن الزوجين إذا افترا وبينهما ولد فالأم أحق بالغلام حتى يستقل بنفسه في مطعمه ومشربه
 وملبسه ووضوئه واستنجائه ثم الأب أحق به والأم أحق بالكفاية إلى أن تبلغ ولا يختار
 واحد منهما مع قول مالك أن الأم أحق ما لم تزوج ويدخل بالزوج ولكن ذلك الغلام عنده في
 القول المشهور هي أحق به ما لم يبلغ ومع قول الشافعي أن الأم أحق بهما إلى سبع سنين
 ثم يغيران من اختاراه كان عنده ومع قول أحمد في إحدى رواياته أن الأم أحق بالغلام إلى
 سبع سنين ثم يغيره الجارية بعد السبع تحمل مع الأم بلا اختيار والرواية الأخرى كمال هب إلى حنيفة
 فالأول مخفف على الأم وكذا الثاني مع اختلاف السبب والثالث مشدد عليها مخفف على الأب
 والرابع كذلك مخفف عليها من جهة الكفاية فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك

قربا إلى حنيفة أن الولد إذا اختار الأم وكان عندها ثم أرمها الأب السفر إلى بلدة أخرى فنية
 الاستيطان فليس له اخذ الولد منها مع قول الأئمة الثلاثة أن له ذلك فإذا كانت الزوجة هي
 المستقلة بولدها قال أبو حنيفة فلم يأن تنقل بشرطين أحدهما أن تنقل إلى بلدة أو الثاني أن
 يكون المقدوم ببلدها الذي تنقل إليه فإن فقد أحد الشرطين منعت إلا أن تنقل إلى بلدة
 قريب يكون المضى إليه والعقد قبل الليل فإذا كان انتقائها إلى ما حارب أو من مصر إلى سواد و
 أن قرب منعت من ذلك مع قول مالك والثاني واحد في إحدى روايتيه أن الأب لا يحق بولده
 سوادا كان هو المستقل أم هو مع قول أحمد في الرواية الأخرى أن الأم أولى به عالمه وتوجه فلا ر
 مشد على الأب والثاني مخفف عليه أفرجه الأمر إلى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم بالصواب

كتاب الجنائيات

اتفق الأئمة الأربعة على أن القاتل لا يخلد في النار لو دخل وإن توبته من القتل صبيحة خلافا
 لابن عباس وزيد بن ثابت والضحاك وقالوا لا تقبل له توبة أبدا فالأول مخفف تبعا لظاهر الأحاديث
 والثاني مشد تبعا لظاهر القرآن في قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالد
 فيها الآية وكذلك اتفقوا على أن من قتل نفسا مسلمة مكافئة له في الحرمة ولم يكن المسلمون
 أبالقاتل وكان في قتله متعمدا وجب عليه القود وكذلك اتفقوا على أن السيد إذا قتل عبده
 لا يقتل به وإن تعمد وكذلك اتفقوا على أن العبد يقتل بالحر وإن العبد يقتل بالعبد وكذلك
 اتفقوا على أن الكافر إذا قتل مسلما قتل به وكذلك اتفقوا على أن الابن إذا قتل أباه قتل به
 واتفقوا على أنه إذا أخرج رجلا عن نصابه فإشراكه يقتضيه منه وعلى أنه إذا عفا
 رجل من أولياء الدم سقط القصاص وانتقل الأمر إلى المدية وعلى أنه إذا رجم اليهود بعد
 استيفاء القصاص وقالوا خطأ أنه يجب عليهم القصاص وعلى أن الأولياء المستحقين بالبالغين
 الغالبين إذا حضروا وطالبوا القصاص لم يؤخر إلا أن يكون الجاني امرأة حامله فتخرج حق نكاحه وكذلك
 اتفقوا على أنه إذا كان المستحق صفارا أو غائبا كان القصاص مؤخرًا خلافاً لأبي حنيفة
 فإنه قال أو كان للصغار أو استوفى القصاص ولم يؤخر وكذلك اتفق الأئمة على أنه
 إذا كان المستحق صغيرا أو غائبا أو مجنونًا أو مجنونا أو غير القصاص في مسئلة الغائب فقط وكذلك اتفق
 الأئمة على أن الأم إذا قطعت يد السارق أو رجله فسرى ذلك إلى النفس فلا ضمان عليه وكذلك
 اتفق الأئمة على أنه ليس للأب أن يستوفي القصاص لولده الكبير وكذلك اتفقوا على أنه لا تقطع
 اليد الصحيحة بالشلاء ولا يمين بيمين ولا يسار بيمين وعلى أن من قتل بالحرم جاز قتله به
 هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي
 وأحمد أن المسلم إذا قتل ذميا أو معاهدا لا يقتل به وبه قال مالك إلا أنه استثنى فقال أن قتل
 ذميا أو معاهدا أو مستأمرا بجيلة قتل حدا ولا يجوز للو المعفو عنه به تعلق بقتله الإفتيات
 الكلام مع قول أبي حنيفة أن المسلم يقتل بالذمي لا بالمستأمن فالأول مخفف على المسلم وكلام
 مالك فيه تخفيف والثاني مشد فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان وأوجه الأقوال لا تخفى على الفطن

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الحر لا يقتل بعبد غيره مع قول أبي حنيفة أنه يقتل قالوا لا
 تخفف على الحر الثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة أن الأب لا يقتل بقتله ابنه مع قول مالك أنه يقتل بمجرد القصد كما ضجاعه وقد نجح فان
 حن فيه بالسيف غير قاصد بقتله فلا يقتل والمعد في ذلك كالأب فالأول مخفف على الأب الثاني
 مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة واحد في أحد روايتيه
 أنه لا للشرك جماعة في قتل واحد قتلوا به إلا أن مالك استثنى من ذلك القسامة فقال لا يقتل
 بالقسامة إلا واحد مع قول أحمد في الرواية الأخرى أنه لا يقتل الجماعة بالواحد ويحب المدينة دون القود
 فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه ومن ذلك
 قول الأئمة الثلاثة أن الجماعة إذا اشتراكوا في قطع يد قطعوا أكفهم فتقطع يد كل واحد مع
 قول أبي حنيفة لا يدي لا يقطع باليد وتؤخذ دية اليد من القاطعين بالسواء فالأول مشدد
 والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجب القصاص
 بالقتل عيشة كالخشب الكبيرة والسحر الثقيل الذي يغلب في مثله أنه يقتل ولا فرق عندهم
 بين أن يخنق شه بحجر أو عصا أو يفرقه أو يجرقه بالنار أو يخنقه أو يطعن عليه بالسهم أو
 يسممه بالطعام أو الشراب حتى يموت جوعا أو عطشا أو يهدم عليه بهيمة أو يضربه بحجر عظيم
 أو يخنقه عظمة محدرة أو غير محدرة وبذلك قال محمد وأبو يوسف مع قول أبي حنيفة أنها يجب
 القصاص بالقتل بالنار أو الحديد أو الخشب المحدرة أو الحجر المحدر فلو إذا غرقه في ماء أو قتله بحجر
 أو خشبة غير محدرة فإنه لا قود فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن في عهد الخطأ الدية إلا أن الشافعي قال أن كثرة الضرب حقت
 ضل عليه القود مع قول مالك بوجوب القود في ذلك أي في عهد الخطأ بأن يتعمد الفعل ويخفى في القصد
 أو يضرب بسوط لا يقتل مثله غالباً أو يكره أو يلطمه لطماً بليغاً فالأول مخفف بالدية
 والثاني مشدد بالقصاص فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل من القولين دليل عند القائل
 به من السنة ومن ذلك قول أبي حنيفة لو أكره رجل رجلاً على قتل أخيه قتل المكروه دون المباشر
 مع قول مالك وأحمد يقتل المباشر مع قول الشافعي يقتل المكروه بكسر الراء قوله واحد فاما
 المكروه بفتح الراء ففيه قوله أن له الراجح منهما أن عليهما جميعاً القصاص فإن كافأ أحدهما
 فقط فالقصاص عليه فالأول مشدد على المكروه بكسر الراء دون المباشر والثاني عكسه والثالث
 مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أنه يشترط في المكروه أن يكون
 سلطاناً أو سيداً مع عبده أو متظلاً فيقادمهم جميعاً إلا أن يكون العبد أعجمياً
 جاهلاً بغير ذلك فلا يجب عليه القود مع قول الأئمة السابقين أنه يصح الأكره من كل يد عديدة
 فالأول مخفف على غير من ذكره والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حمل
 قوله الأول على حال أهل الجاه من الأكره الذين لا يجازون إلا من السلطان وحمل الثاني على
 حال اتحاد الناس الذين لا جاه لهم بوجه ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لو أمسك

رجل حلا فقتله لغيره فالقود على القاتل دون الممسك ولكن على الممسك التعزير ومع قول مالك
 ان الممسك والقاتل شركان في القتل فيجب عليهما القيد اذا كان القاتل لا يمكنه قتل الا بالامسك
 وكان المقتول لا يقدر على الهرب بدون امسك ومع قول احمد في احدي رواياته يقتل القاتل واستل
 يمسك الممسك حتى يمت ومع قوله في الرواية الاخرى القاتلان على الملاقاة فالاول مشدد
 على القاتل دون الممسك والثاني مشدد عليهما بالشروط التي ذكره والثالث مشدد ايضا فرجم الامر
 الى مرتبة الميزان فوجب له الا قول الثالث في ظاهره لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول ابى حنيفة
 ومالك في احدي روايتيه والثاني في اوجه قولهما ان الواجب القتل العمد معين وهو
 القود ومع قول مالك في الرواية الاخرى والثاني في القول الاخر واحدا في احدي روايتيه
 ان الواجب التعذيب بين الدية والقود وقائدة الخلاف في هذه المسئلة انه اذا عفا مطلقا سقطت
 الدية فالاول مشدد بتعريف القود والثاني في تخفيف التعذيب بينه وبين الدية فرجم الامر
 الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك في احدي روايتيه ان الولي اذا عفا عن
 القصاص عد الى الدية بغير رض الجاني وليس له العدول الى المال الا بوضعي الجاني ومع قول الشافعي
 واحمد انه ذلك مطلقا فالاول فيه تشديد على الولي والثاني فيه تخفيف عليه فرجم الامر
 الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الا شمة الثالثة انه اذا عفت المرأة سقط القود ومع قول مالك
 في احدي روايتيه انه لا يدخل للفساء في الدم ومع قوله في رواية اخرى للفساء مدخلا في الدم كالرجال
 اذا لم يكن في درجتهما عصبة ومعنى ان يخن مدخلا في درجتي القود والدية معا وقيل
 في القود دون العفو وقيل في العفو دون القود فالاول مخفف على الجاني والثاني فيه تشديد
 عليه والثالث كذلك بالشروط التي ذكر فيها فرجم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى
 حنيفة ومالك ان القصاص لا يخرج اذا كان المستحق صغيرا او مجنونا مع قول الشافعي
 واحمد في ظاهر روايتيه انه يؤخر لاجلها حتى يبلغ الصغير ويفيق المجنون فالاول
 مشدد على الجاني مخفف على المستحق والثاني حكيه فرجم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
 قول ابى حنيفة ومالك ان لا ياتن يستوفى لولده الصغير سواء كان شريكا له ام لا وسواء كان في
 النفس ام في الطرف ومع قول الشافعي واحمد في ظاهر روايتيه انه ليس له ان يستوفيه له
 فالاول فيه تشديد على الجاني والثاني فيه تخفيف عليه فرجم الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك اذا قتل الواحد جماعة فليس عليه الا القود ولا يجزى عليه شيء اخر
 بعد مع قول الشافعي انما قتل واحد بعد واحد قتل بالاول ولها قين الديات وان قتلهم
 في حالة واحدة اقرب بين اولياء المقتولين فمن خرجت قرعته قتل به ولها قين الديات ومع قول
 احمد اذا قتل واحد جماعة فحضر الاولياء وطلبوا القصاص قتل بجماعتهم ولا دية عليه وان طلب
 بعضهم القصاص وبعضهم الدية قتل من طلب القصاص ورجعت الدية لمن طلبها وان طلبوا الدية
 كان لكل واحد الدية كاملة فالاول فيه تخفيف على الجاني والثاني فيه تشديد عليه والثالث
 مفصل فرجم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة اذا جنى رجل على رجل

تقطع يد الأيمن ثم على آخر ف تقطع يده الأيسرى وطالبها منه القصاص قطعت يده في أول الجوارح كدابة
 انعموا لهما مع قول مالك أنه تقطع يمينيهما ولا ذنب عليه ومع قول الشافعي يقطع يمينه للأول
 ويغرم الدية للثاني ذات كان قطعت يدهما دفعة واحدة أقرع بينهما عند الشافعي كما في النفس
 ولكن إذا اشتبه الأمر مع قول أبي حنيفة أنهما ان طلبا القصاص قطعت يدهما ولا ذنب وان طلب
 أحدهما القصاص لم أحدهما الدية قطعت لمن طلب القصاص وأخذت الدية للأخر فالأول مشد
 والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الأمر إلى المرتب الميزان فمن ذلك قول
 حنيفة ومالك أنه لو قتل متعمدا شهاب سقطت حقن الدم من القصاص والدية جميعا مع قول
 الشافعي وأحمد أن الدية تبقى في تركته ولا ولياء المقتل فالأول مخفف والثاني فيه تشديد
 فرجع الأمر إلى المرتب الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يستوفى القصاص إلا بالسيف
 سواء قتل به أم بغيره مع قول مالك والشافعي أنه يقتل بمن قاتل به وهو إحدى الروايتين عن
 أحمد فالأول فيه تخفيف وأحسن المقتل والثاني فيه تشديد لأنه ربما قتل بمن قتل به
 إلى مرتب الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو قتل خراج الحرم ثم لجأ إليه أو قتل بكفر
 أو ذنبا أو دعة ثم لجأ إليه لم يقتل في الحرم ولكن يضيق عليه ولا يباح ثم ولا يشاري حق يخرج
 منه فيقتل مع قول مالك والشافعي أنه يقتل في الحرم فالأول فيه تخفيف على الجاني بتأخير
 القصاص عنه مدة والثاني فيه تشديد بعدم التأخير فرجع الأمر إلى المرتب الميزان ودليل الثاني
 أن الحرم لا يبعد عاصيا ولا ذنبا ولا يبرؤ دليل الأول شهود شدة حرمة الحرم الذي هو حضرة الله
 الخاصة فيعمل هذا على حال الحاكم الذي طلبت عليه هبة الله تعالى فانطرت فيها أقامة
 حرمة حرمة له ويجعل الثاني على الحاكم الذي لم تغلب عليه تلك الهبة أي سرعة إقامة القصاص
 أحسن للفتنة من التأخير والله تعالى أعلم

كتاب الديارات

اتفق الأئمة على أن دية المسلم الحر الذكروا مائة من الإبل في مال قاتل العمد إذا عدل إلى الدية وعلى
 أن الجرح قصاص في كل ما يتأتى فيه القصاص واتفق الأئمة على أنه ليس في هذه الجروح
 الخمسة مقدار شرعي وهي الجارصة والدامية والباضعة والمتلازمة والسحاق ونفس هذه
 الخمسة معرفة في كتب الفقه وأجمعوا على أن في كل واحدة من هذه الخمس حكمته بعد الأهل
 والحكومة أن يقوم المجني عليه قبل الجناية كأنه كان عبدا ثم يقدم له قيمة بعد ما
 فيكون له بقدر التقادرات من دينه بخلاف بقية الجروح الأخرى في مسائل الخلاف
 كالروضحة التي توضع العظم لها شمة التي تشتم العظم وتكسر إلى أخرها وأجمعوا على أن في الروضحة
 القصاص إن كان عبدا وعلى أن في المنقطة وهي التي توضع وتقتل العظام خمسة عشر مئة
 الإبل وعلى أن في المأمومة ثلث الدية وهي التي تفصل إلى جلد الدماغ وكذلك انعقد الإجماع
 على أن في الجائفة ثلث الدية وهي التي تفصل إلى جوف البطن والصدرة وفقرة الحنجر والجنب
 والمخاضعة وانفقوا على أن العين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن وعلى أن

في العيين الدرية كاملة وفي الألف إذا جرد الدرية وفي اللسان الدرية وفي الشفيعين الدرية وفي
 مجموع الأسنان الدرية وهي اثنتان وثلاثون سنا على أن في كل سن خمسة أبواب وفي اللحيين الدرية
 وفي الفم الواحدة أن بغيت الأخرى نصف الدرية واستشكل المتولي من الشافعية وجوب الدرية
 في اللحيين وقال لم يرد في ذلك خبر صحيح والقياس لا يقتضيه لأنه من العظام الداخلة كمال تروقة
 والصنم وعلى أن في الأضراس الأربع الدرية في كل واحد من الدرية الأمان نقل عن مالك بأن فيها حكومة
 واجمعوا على أن في كل يد نصف الدرية ولكن لا امر في الرجلين ولكن ذلك اجمعوا على أن في اللسان الدرية
 وفي الذكرك الدرية وفي ذهاب العقل الدرية وفي ذهاب السمع الدرية واجمعوا على أن دسيسة
 المرأة الحرة المسلمة في نفسها على النصف من دية الرجل المسلم واتفق الأئمة على أن الدرية
 في قتل الخطأ على عاقلة الجاني وعلى أن لا تجب عليه مؤجلة في ثلاث سنين هذا ما وجدته في هذا
 الباب من مسائل الأجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن دية
 المسلم الحر الذكرك حالة مع قول أبي حنيفة أنها مؤجلة ثلاث سنين فالأول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ورجع الأول تعظيم حرمة المسلم الجاني عليه ورجع الثاني تعظيم حرمة
 الجاني فان الجاني عليه قد غلبت فيه الأقدار عند انتهاء أجله والجاني ترجى قربته والعرف عنه
 إذا جلت الدرية ثلاث سنين ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن دية شبه العمد مثل دية العمد
 الحنف في كونها مثلية مع قول مالك في أحادي روايته أنها الخمسة فالأول فيه تعذيب بالتثليث
 والثاني فيه تخفيف بالتثليث فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد
 إن دية الخطأ خمسة عشر دينارا وعشرون حقة وعشرون بنت لبين وعشرون ابن
 مخاض وعشرون بنت مخاض وبين ذلك قال مالك والشافعي إلا أنهما جعلا مكان ابن مخاض ابن
 لبين فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 أبي حنيفة وأحمد أنه يجوز اخذ الدنانير والدراهم في الديات مع وجود الأبل مع قول الشافعي
 أنه لا يجوز العدول عن الأبل إذا وجدت إلا بالتراضي فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر
 إلى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن لأن المقصود بالدرية تعظيم حرمة ذلك
 الجاني عليه وإذا وجد الأبل كانت هي المقدمة ولا فقيمتها يحصل بالردع وتعظيم حرمة ذلك
 الجاني عليه وإنما أوردوا الشارح بالأبل لكن لما كانت أكثر أموالهم كما هو مشهور في كتب الفقه وكان
 مالك يقول الأبل أصل في الديارات فان فقدت أو شمر أولياء الجاني عدل إلى الف دينار أو اثني عشر ألف
 درهم وسبعة الدرية عند أبي حنيفة عشرة آلاف درهم وعند الثلاثة اثنا عشر ألف درهم
 ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الدرية لا تغلظ بالقتل في الحرم ولا بالقتل وهو محرم بالجوار والعمة
 ولا هو في شهر حرام ولا يقتل ذى رحم مع قول مالك أن الدرية تغلظ في قتل الرجل ولده فقط وصفة
 التغلظ في كل من هب مذكرة في كتب الفقه ومع قول الشافعي أنها تغلظ في الحرم وفي الحرم
 وفي أشهر الحرم فالأول معظم حرمة المسلم على الحرم فانه أعظم عند الله من الكعبة كما ورد
 والثاني معظم الولد بما مع الله تعالى حين نهي عنه بقوله ولا تقتلوا أولادكم يقول

فلا يقتلن اولادهن والثالث كالأول فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الانتم
 الامم اربعة في الدنيا مع قول مالك في رواية له ان فيها حكومة فالاول مشد والثاني
 مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الانتم الامم اربعة في العين القائمة التي لا
 يصير ولا وليد للشلاء ولا ذكرا للشلاء وذكر النخعي لسان الانحوس والا صيغ الزائدة والسنة الزائدة
 او السواء حكى مع قول الشافعي واحمد في ظهور قوله ان في المنكر انتم كلها الدية وقال
 احمد في كل ضلع بعد وفي الترتيب بعد وفي كل من الذراع والساجد والفخذ بعيران وقال الكوفي
 الثلاثة في ذلك حكومة فالاول من المسئلة الاولى مخفف والثاني مشد كما ان الاول من المسئلة
 الثانية مشد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة
 والشافعي في احد قوليه انما هو ضرب فادخله فذهب عقله فعليه دية للعقل ويدخل فيه ايش
 الموضحة ثم قول مالك واحمد والشافعي في ارجح قوليه ان عليه لمن هاب العقل دية كاملة وعليه ايش
 الموضحة فالاول فيه تخفيف بدخول ايش الموضحة في الدية والثاني فيه تشديد بعدم
 ارسال الارش المذكور فراجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد انه لو
 قلع سن من قد شغل لا يجب عليه ضمان مع قول مالك والشافعي في اصح قوليه انه يجب الضمان
 فالاول مخفف والثاني مشد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة لوقطع
 لسان صبي لم يبلغ الحد المنطق فعليه حكومة مع قول الانتم الثلاثة ان فيه دية كاملة فالاول
 فيه تخفيف والثاني مشد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد انه لو قلع
 عين بعور لم يدر دية كاملة مع قول ابى حنيفة والشافعي انه يلزمه نصف دية فالاول مشد والثاني
 فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد لو ضرب رجل رجلا
 فاذهب شعر لحية فلم تثبت او ذهب شعر رأسه او شعر حاجبه او اهدى عينيه فلم يجد ففي ذلك
 الدية مع قول مالك والشافعي ان فيه حكومة فالاول مشد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة لروطى زوجته فاقتناها وليس مثلها يوطأ فلا ضمان
 عليه مع قول الشافعي مالك في احك روايته ان عليه دية ومع قول مالك في شهر روايته ان
 في ذلك حكومة فالاول مخفف لتولد ذلك من ما ذور فيه في الجملة والثاني مشد والثالث فيه
 تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان دية اليهودي والنصراني كدية
 المسلم سواء في العمد والخطا من غير فرق مع قول مالك انها على النصف من دية المسلم في العمد
 والخطا من غير فرق ومع قول الشافعي انها الثلث دية المسلم في العمد والخطا من غير فرق ومع قول
 احمد ان كان النصراني او اليهودي عمدا وقتله مسلم عمدا فقد مكدة المسلم فان قتله خطأ ف نصف
 دية المسلم واختارها الخرق في رواية له انها نصف دية المسلم فالاول مشد لظاهر قوله تعالى
 وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين الى اخر النسخ فان الله تعالى لم ينسخها بآية
 اخرى في شريعتنا لا سيما واصحابها لا يقول بجواز نسف القرآن بالسنة والثاني فيه تشديد والثالثة
 فيه تخفيف على الجاني والرابع مفصل في احشقيه تشديد لظاهر النسخ فرجع الامر الى مرتبة

الميزان ومن ذلك قول مالك في الاصطلاح ان الميزان لها اربعة اقالمة كل واحد منهما
 يدور على اقل من مئة مع قول احد في احدي روايتي ان على اقالمة كل واحد منها نصف دية
 الاخر وبه قال الشافعي ومن اجد للعام في حقيقته في ذلك قول مالك في الثلاثة وفي اقله كل واحد
 منها نصف قيمة دية الاخر فالاول مشدد والثاني فيه تشديد فوجع الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول ابى حنيفة ان الجاني يدخل مع العاقلة فيؤدى معهم ويلزمه ما يلزم احدهم وبه
 قال ابن القاسم من اصاب مالك مع قول غيره ان الجاني لا يدخل مع العاقلة ومع قول الشافعي
 ان اتسعت العاقلة الى الدية لم يلزم الجاني شي وان لم يتسع لم يصح قول احدهم ان لا يلزمه شيء
 سواء اتسعت العاقلة ام لم تتسع وعليها اذا لم تتسع العاقلة لتحمل جميع الدية تنتقل ذلك الى
 بيت المال فالاول فيه تشديد على الجاني والثاني تخفيف والثالث مفصل بالحد في التخصيص
 فيه تخفيف والرابع تخفيف فوجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الجاني في الاصل
 اول بالقرض من عاقلة يكون هو الجاني ووجه الثاني ان العاقلة هي سبب تجرية على الجناية
 ولو اعتقادهم فيها انهم لا يسلمون الا هل المجني عليه هل تجر على الجناية ووجه الثالث رجوع
 ذلك الى نظر الام في رد العاقلة وزجرها فان راي شدة عتوها وشدة قوتها حملها الدية كاملة
 لتصير قسدا عليها تعقله عن الجناية خوفا من ان يغرمها الامام الدية كاملة وان راي ضعفها
 عن تحمل الدية بعد عتوها وتجرها اشرك الجاني معهم في الدية ووجه الرابع ان العاقلة هي سبب
 تجرية على الجناية كما قلنا في توجيه قول ابى حنيفة وايضا ذلك ان الجاني من قسم السفهاء
 عادة وتغريه المال عنده لا يردعه طهونه عليه فكانت الدية كاملة على العاقلة لتسلسل
 على يده ولو لا ما ورد من كون الدية على العاقلة لكانت الدية لا تنقضى الجاني قياسا على بقية قواعد
 الشرعية ومن ذلك قول ابى حنيفة اذا كان الجاني من اهل الديوان فديوانه عاقلة
 ويقع من حل العصبية في الفصل فان عدوا فحينئذ تحمل العصبية وكان عاقلة السوق اهل سوق
 شمرق ايت فان عجزوا فاهل محلة فان لم يتسع فاهل بلدة وان كان الجاني من اهل القرى لم يتسع
 فالمصر التي تلي تلك القرى من سوادهم مع قول مالك والشافعي واحدا لم يدخل لهم في الدية الا اذا كانوا
 اقارب الجاني فالاول مشدد على اهل ديوانه واهل سوقه واهل محلة واهل بلدة وعلى اهل المصد
 التي تلي تلك القرية التي فيها سكن الجاني والثاني في تخفيف فوجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول ان اهل الديوان ومن عطف عليهم بسوهم ما يسو الجاني غالبا وليسهم ما يسره
 فكانوا كالعصبية في الحماية ووجه الثاني ضعف اهل ديوانه ومن بعدهم عن حمية العصبية و
 العاقلة فلا يخطفونهم وسميت في باب قسم الفخ والغنيمة ان المراد باهل الديوان هم كل من
 اتبعت اسماء في ديوان الحمد من المقاتلة ومن ذلك قول ابى حنيفة انه يسوي بين العاقلة فيؤخذ
 من ثلاثة دراهم الى اربعة وانه ليس فيما تحمله العاقلة من الدية بقدر ولا هو على قدر الطاقة
 والاخذ بدم قول مالك واحدا ليس هو بقدر وانما ذلك بحسب ما يسيل فيض ومع قول الشافعي
 انه يتقدر فيه ضرع على الفخ نصف دينار وعلى متوسط الجاني ربع دينار ولا يقيص عن ذلك

فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف والظاهر في ذلك قول من حكيه التقدير فرجم الأمر إلى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في إحدى قولي أن الغائب والحاضر من
 العاقلة سواء في تحمل الدية مع قول مالك أن الغائب لا يتحمل مع الحاضر شيئاً إذا كان الغائب من العاقلة
 في إقليم آخر سوى إقليم الذي فيه بقية العاقلة وضم اليم أقرب القبايل ممن هو بجوار
 معهم فالأول مشدد والثاني مخفف بالشرط المذكور فيه فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان ومن
 ذلك قول أبي حنيفة أنه إذا مال حائط الإنسان إلى طريق أو ملك غيره شتم وقع على شخص
 فقتله فإن كان طوبى بالتقص فلم يفعل مع التمكن ضمن ما تلف بسببه وإلا فلا
 مع قول مالك وأحمد في إحدى روايتيهما أنه عليه الضمان إن لم يقضه تركه مالك بشرط أن يشهد
 عليه بالامتناع من التقص مع القدرة عليه ومع قول مالك في الرواية الأخرى أنه إن بلغ الخوف
 إلى حد لا يرضى به إلا أن ضمن ما تلفه سواء تقدم طلب أم لا وسواء شهد به أم لا ومع قول أحمد في
 الرواية الأخرى وأحمد الشافعي في أصح الوجهين أنه لا يضمن فالأول مفصل والثاني فيه تشديد
 والظاهر مخفف فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان وترجيح الأقوال ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة لو
 صام إنسان على صبي ومعتوه به ما على سطح أو حائط فوتم قنات أو ذهب عقل لصبي
 أو عقل البالغ فمسط أو بعث الإمام إلى امرأة يستدعيها إلى مجلس الحكم فاجهضت جنينها
 فزها أو زل عقلها فلا ضمان في شيء من ذلك جملة واحدة مع قول الشافعي أن على العاقلة الدية
 في ذلك كله إلا في حق البائنة الساكنة فإنه لا ضمان على العاقلة فيه ومع قول أحمد في الدية
 في ذلك كله على العاقلة وعلى الإمام في حق المستبعدة ومع قول مالك البند سبعة
 في ذلك كله على العاقلة واحدة المرأة فإنه لا دية فيها على أحد فالأول مخفف والثاني والرابع فيها
 تشديد وذلك المشدد فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم المباشرة ووجه الثاني دوا
 بعد التعزيم بالسبب ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو ضرب بطن امرأة فالت
 جنيناً ميتاً شتمت فلا ضمان عليه لأجل الجنين وعلى الذي ضرب به دية كاملة مع قول
 الشافعي وأحمد في ذلك دية كاملة للجنين فالأول مخفف في ضمان الجنين مشدد في دية
 أمه والثاني مشدد في ضمان الجنين فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 أنه لو حفر بئر في فناء داره ضمن ما هلك فيها مع قول مالك أنه لا ضمان عليه فالأول مشد
 والثاني مخفف فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول والثاني ظاهر ومن ذلك قول
 أبي حنيفة أنه لو بسط بئر في المسجد أو حفر بئر المصلحة أو علق فيه قنديل فغلب
 به ذلك إنسان فإن لم ياذن له الجيران في ذلك ضمن مع قول أحمد في ظاهر روايتهما والشافعي
 في أحد قولي أنه لا ضمان بخلاف ما لو بسط فيه المصلحة ولحق ذلك إنسان فإنه لا ضمان عليه
 بل خلاف فالأول فيه تشديد بالشرط المذكور فيه والثاني مع أحد شقي التفصيل مخفف فرجم
 الأمر إلى مرتبة الميزان وترجيح الأول أنه إذا لم ياذن له الجيران فما كان له الحفر ولا البسط
 تعدياً لحق الجيران المعيين على حقوق غير الجيران المبهمين ووجه الثاني كونه قصد ما فعله

الخليفة بالاجماله فليس عليه حجب من حمله قول الى حنفية قوله الشافعي انه لو ترك في طاعة
 كلها عقودا فلا يلحق في جاره الضمان وقد علم ان حكم كل عقود اعمقه فالضمان عليه مطلقا مع
 قول مالك ان عليه الضمان لكن بشرط ان يكون صاحبه باليد يعلم انه عقود مع قول احمد في اظهر
 روايته انه لا ضمان عليه فالاول والثالث مخفف والثاني فيه تشديد بالشرط لان كونه من خارج
 الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاول قول الثلاثة ظاهر ويصح حل الضمان على حال اهل
 الورع وكمال اهل الشفقة على المسلمين والثاني على من كان دون ذلك في الفرع والشفقة والميل
 لله رب العالمين

باب القسامة

اتفق كالمئة على ان القسامة مشروعة اذا وجد قاتل ولم يعلم قاتله هذا ما وجدته في الباب من
 مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الى حنفية ان السبب الموجب للقسامة
 وجود قاتل في موضع هو في حفظ قوم وحمايةهم كالحمل والولد ومسجد الحلة والقرية والقتيل
 الذي تشرع فيه القسامة كسم لبيت به افرجاجة او ضرب او خنق فان كان الدم يخرج من انفه
 او دبره فليس بقتيل بخلاف ما يخرج من الدم من اذنه وعينه فهو قاتل تشرع فيه القسامة مع قول
 مالك ان السبب المعتبر في القسامة ان يقول المقتول دمي عند فلان عدوا ويكون المقتول
 بالغا مسلحا حرا سواء كان فاسقا او عدلا فكذا وانثى ويقوم الاولياء المقتول شاهدا واحدا
 واختلف اصحابه في اشتراط عدالة الشاهد ونكسرت في فشرطها ابن القاسم واكتفى اشهرهم
 بالقاسق والمرأة ومن الاسباب للوجبة للقسامة عند مالك من غير خلاف عنه ان يوجد المقتول
 في مكان واحد خالي من الناس على راسه رجل معه سلاح مخضب بالدماء ومع قول الشافعي
 السبب الموجب للقسامة اللوث وهو عنده قربة تصدق المدعي بان يرى قاتل في لحظة او قرينة
 صغيرة بينهم وبينه عداوة او تفرق جميع قاتل وان لم يكن بينهم وبينه عداوة وشهادة العبد
 عنه لوث وكذا عبيد او نسلا او صبيان او فسقة او كفار على الراجح من مذهبه لا امرأة واحدة
 ومن اقسام اللوث عند الجمهور السنة الخاص والعام بان فلان قاتل فلانا ومن اللوث وجود تلحقه بالدم
 او سلاله عند المقتيل ومن اللوث ايضا ان يزدحم الناس بوضع او في باب فيوجد بينهم قاتل
 كذا لو ثقتل صبيان والتم الحرب بينهم وانكشفوا عن قاتل فهو لوث في حق الصف الاخر ومع قول
 احمد لا يحكم بالقسامة الا ان يكون بين المقتول وبين المدعي عليه لوث واختلفت الرواية عنه
 في اللوث فرى عنه العداوة الظاهرة في حق الصف الاخر والعصبة خاصة كما بين القبايل
 من المطالبة بالدماء وكما بين اهل البني واهل العدل وهذا قول عامة اصحابه واما دعوى المقتول
 ان فلانا قاتلني فلا يكون لوثا الا عند مالك فاذا وجد مقتضى القسامة عند كل واحد من هؤلاء
 الاثمة حلف المدعي على قاتله خمسين يمينا واستحقوا دمه اذا كان القاتل عدلا عند مالك واما
 عند الشافعي فلنجد يد من مذهبه انهم يستحقون دية مغلظة انتهى كلام الاثمة في بيان السبب الموجب
 للقسامة فتأمل فيه تجد بعضهم يشدد في اخذ يد المقتول وبعضهم يخفف في اخذ يد المدعي

بالدية اخذنا بالاحتياط لعدم التمسك بالقتل لا يجوز على من يملك من الذي مات قول الحق
وقضى ما كتب عليه موافق بحرية الغير المساهرة على قتلهم شأن الذي نفس بشرط العدالة والضرورة
في الشاهد فقد روي عن النبي وحيته من لم يشترط ذلك فقد روي عن النبي وحيته
والله اعلم ومن ذلك قول الشافعي مالك واحمد ان ميراث الايمان المدعيان للقسم لا بايمان
المدعي عليهم فان لكل المدعي ولا يثبت حلف المدعي عليه فحسب بيننا ويرى مع قول أبي حنيفة
انه لا يشرع للمدين ان القسم الا على المدعي عليهم فاذا لم يعينوا الشخص بعينه يدعون اليه
حلف من المدعي عليهم خمس رجل خمسين يميناً ممن يجزأهم للمدعي فيحلفون بالله ما قلنا ولا
علمنا له قاتل ولا قاتل لم يجرؤوا خمسين كبريت اليمين فان تكلمت الايمان وجبت الدية على قاتله اهل علم
ويكره المدعي عليه اليمين بالله عز وجل انما قتل ويكره الاكاذب فيه تخفيف من عدم تخصيص
القسم بالمدعي عليهم والثاني عكسه فرجع الامر الى ما تبقى الميزان ووجه الداء بايمان اللذين
للقسم ظاهر لانهم هم الذين يطلبون اخذ المثار ووجه كون اليمين لا تشرع الا على المدعي عليهم
كونهم المتهمين بالقتل ليحلفوا لتداسلهم ومن ذلك قول مالك واحمد والشافعي في الشهر
القولين ان الاولياء او اقاوان واجدة صنعت الايمان بينهم بالحساب على حسب الامر ثم قول أبي
حنيفة ان الايمان تكدر عليهم الادارة بعد ان يبدأ احدهم بالقرعة فالاول فيه تخفيف على
الاولياء والثاني فيه تشدد بغير عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين لا يخفى على
اللفظ ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان القسم لا تثبت في العبيد مع قول مالك في احاديث
روايتهم انها لا تثبت فيهم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
حجة الادعي المسلم من حيث هي ووجه الثاني ان حرية العبيد تنقص عن مثل ذلك لانما اتفقوا
بالاموال في كون السيد يبيعهم وشراؤهم كيف يشاء بخلاف الامم فان الشارع نهي عن بيعهم الحرة
واكل ثمنه بياناً لتعظيم حرمة عند الله تعالى ومن ذلك قول أبي حنيفة واحمد ان ايمان
القسم لا تسهم في القسم مطلقاً لا في عمد ولا في خطأ مع قول الشافعي تسهم مطلقاً ولا في الخطأ
وانهم في القسم مائة كالرجال ومع قول مالك ان ايمانهم تسهم في الخطأ دون العمد فالاول مخفف
على النساء مشدد على الموم والثاني عكسه والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وتوجيه الاقوال ظاهر والله سبحانه وتعالى اعلم

باب كفارة القتل

اتفق الاثمة على وجوب الكفارة في قتل الخطأ اذ لم يكن المقتول ذمياً ولا عبداً وعلى ان
كفارة قتل الخطأ عتق سبية مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين وتقدم قول
أبي حنيفة لا يشترط الايمان في كفارة الظهار وغيره لعدم حمل المطلق على المقيد هذا
ما وجدته من مسائل المتأق واماماً اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة في كفارة
في قتل الذي على الاطلاق وفي قتل العبد المسلم على المشهور مع قول مالك لا تجب كفارة في قتل
الذي فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول

العلى برصية رسول الله صلى الله عليه وسلم على النبي صلى الله عليه وسلم بان يكون صلى
 الله عليه وسلم جريحه يوم القيامة في تحرقوا من ظلم ذميا كنت جريحه يوم القيامة انتهى
 فاذا كان هذا فمن ظله ولو لم يكن ذميا او بكلمة في عرضه مثلك كيف من قتله بغير حق واما
 وجوب الكفارة في قتل العبد المسلم فلهذا في وصيته صلى الله عليه وسلم في حال احضاره
 بقوله الصلوة واما نكحتم وقد ورد ان الوصية على الارقاء من اواخر وانكحتم به رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وهو مختصر فصار يقول ذلك بتكليف لا يكاد لسان يدينها كما ورد من وصي عليه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الوصية وهو صلى الله عليه وسلم محتضر وجب احترامه
 كل الاحترام ومن جرحه احترامه وجوب الكفارة في قتله ووجه الثاني في قتل النكحى حمل وصية
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على اهل الذمة على فعل امر مخصوص لا خذله بغير حق وكذا لعله
 يدل منه بغير الكفارة كتكفيره ودفن عادات ونحو ذلك دون وجوب الكفارة فانه ما قاله
 في الجملة من حيث كفره بالله وتكذيبه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ذلك قول الجمل
 حنيفة ومالك واحمد في احاديثهم لا تجب الكفارة في قتل العبد مع قول الشافعي واحمد
 في الرواية الاخرى انها تجب فالاول مخفف والثاني مشدد فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول ان الشارح مشدد في امر القاتل عمد بالقتل والدية اذ اعفا الاولياء عن قتله الى
 الدية فلا يزداد على ذلك ووجه الثاني ان العامل غلط اشما من قتله خطأ فكانت الكفارة به
 الباق من كان قتله خطأ ويكون قراه من قال لا تجب الكفارة على الغالب من عدم تعدد
 القاتل كما قالوا في سبوح السهم وان لم يسب السبي لم يترك ذلك البعض عن رد الواو اقولهما ب
 سبوح السهم وانما هو جري على الغالب فكل مجتهد من ذلك ومفط ومن ذلك قول الشافعي واحمد
 يجب الكفارة على الكافر اذا قتل مسلما خطأ مع قول ابى حنيفة ومالك انه لا تجب عليه كفارة
 فالاول مشدد على الكافر من حيث تغريم الكفارة والثاني مخفف عليه فوجه الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول التغليب على الكافر كما اشرنا اليه بالتقريب من حيث عدم تحفظه في حق
 المسلم ووجه الثاني ان الكفارة طهر للقاتل دافعة عنه وقوع العذاب به والكافر ليس
 باهل لذلك لانه لا يطهر الا بجره بالذاريوم القيمة فكيف يطهر بالكفارة وقد سمعت شيخنا
 شيخ الاسلام ذكر باربعه الله تعالى يقول حيث وردت الكفارة فلا يمكن تكون بسبب ذنب
 وقع العبد فيه فتكون الكفارة كالترس المانع من وقوع الاذى بالعبد كما ورد فيمن زنى فان ايماناه
 يرتفع فيصير على الزاني كالظلة فيمتنع من وقوع العذاب به وكانت هذا من جملة اخذ الانبياء
 سيد صاحبها اذا وقع في محظروا انتهى ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة انه تجب الكفارة على الصبي
 والمجنون اذا اقتل مع قول ابى حنيفة انه لا تجب عليه كفارة فالاول مشدد والثاني مخفف
 فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول نسبة الى قلة التحفظ في الجملة فالمرء خلف الولي
 الصبي من القتل وضبط المجنون بالقيود والغفل لما كان اقل ارحل قتل باحد عادة مع كون
 المجنون ربما تعاطى اسباب الجنى باكل طعامه الا يناسب من اجبه مثلك ان كان تغريم الكفارة

من باب المؤاخاة بالسبب عند من يقول به من الأئمة وسعدت سيدي عبد القادر المشهور
رحمه الله تعالى يقول إذا قتل المحدث بحد أو قتل به كالمجنى بل أولى لأن المحدث لم يتسبب
في جرحه بل جرحه بغيره لا قتل الكهنة إلى حضرة الحق تعالى بعنف شدة تنفذه بما كان منه من
لما حصى والغفلة والما الجحش في قريته تعاطى السبب باستعماله طعاما لا يناسب فراحه فزال به
مقل ما انتهى وجهه قول أبي خيفة أنه لا يجب على الصبي والمجنون كفارة خروج المجنون عن التكليف ومن
بوضع الصبي من التكليف فلم يؤخذ بقولهما وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى
يقول ما خرج أحد عن قاعدة الشرع والتكليف ولو صبيا ومجنونا فان أفعالها من قسه
للمسلم وهو أحد الأحكام الخمسة انتهى ومن ذلك قول أبي خيفة ومالك والشافعي في أصح قوليه
ولمس في إحدى روايته أنه لا يخرج الأ طعام في كفارة قتل الخطأ ثم قول الشافعي وأحمد في
الروايتين الآخرين عنهما أنه يخرج في الأول وفيه تشديد والثاني فيه تخفيف فوجم الأمر
إلى مرتبة الميزان ووجه الأول النظر إلى عظم حرم المؤمن فخص الكفارة بما هو على قيمة غالب
من الأ طعام ووجه الثاني القياس على الكفارة في بقية الأبواب ولكن الشارع لم يتعرض لمسألة الأ طعام
ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه يجب الكفارة على القاتل بالسبب كمن تعدى بحمربة
ونصب سكين ووضع حجر في الطريق ثم قول أبي خيفة أنه لا يجب مطلقا وإن كانوا قد
اجتمعوا على وجوب الدية في ذلك فالأول مخفف والثاني منسند فوجم الأمر إلى مرتبة الميزان
ووجه الأول المحاق السبب بالمباشرة ووجه الثاني عدم المحاق به والله تعالى أعلم

كتاب حكم السحر والساحر

اجمع الأئمة على تحريم السحر وهو عزائم ورقي وعقد تؤثر في الأبدان والنفس والقلوب فيمصر
ويقتل ويهريق بين المرء وزوجه قال أم الحرمين ولا يظهر السحر إلا على يد فاسق كما لا تظهر الكرام
الصلوات على ذلك ويستفاد من إجماع الأئمة وقال مالك السحر زندقة وإذا قال رجل أنا حسن السحر
قتل ولم يقبل بؤيته وقال الثوري أتيان الكاهن وتعلم الكهانة والتنجيم والضرب بالرمل والشعر
وتعليقها حرام بالنص الصحيح وقال ابن قدامة الحنبلي حكم الكاهن والضرب بالرمل عند أحمد
أن يجلسا حتى يموتا أو يقتلا قال وأما الذي يعزى عن أبي حنيفة أنه يجمع الجن وإنهم يطعم
فإنهم أصحابنا في السحرة يرى أنهم توفقه فها رقال وسئل سعيد بن المسيب عن الرجل يرد
عنده من يداويه فقال إنما هي لله عمل يضر ولم ينه عما ينفع إن استطعت أن تنفع أخا
فافعل وهذا يدل على أن فاعل ذلك لا يكفر ولا يقتل انتهى واختلف الأئمة فيمن يتعلم السحر
ويعل هل يكفر بذلك فقال أبو خيفة ومالك وأحمد يكفر بذلك ومن أصحاب أبي خيفة
من قال إن تعلمه ليحذره لم يكفر وإن فعله معتقدا جازاه أو معتقدا أنه ينفعه كفر
أن اعتقد أن الشياطين تغفل للسحر ما يشاء فهو كافر وقال الشافعي من تعلم السحر قلنا له صف لنا سحر
فان وصف ما وجب الكفر من مثل ما اعتقده أهل بابل من الترسب إلى الكواكب السبعة وأخذ
تغفل ما ياتس منها فهو كافر وإن وصف ما لا يوصف الكفر فلا يكفر إلا أن اعتقد بأباحة السحر

إذا ارتد أهل بلد قوتلوا وصارت أموالهم غنيمة هذا ما أوجرت له من مسائل الاتفاق وأما
 ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الإمام أبي حنيفة إن المرتد يقتل في الحال ولا يتوقف على
 استنابته وإذا استناب فلم يمت بجهل إلا أن طلب الإمامال فيمهل ثلاثاً ومن أصحابه من قال
 بجهل وإن لم يطلب هو الإمامال قتل مالك تجب استنابته وإن تاب في الحال قبل أن يستوطن بلده
 أمهل ثلاثاً لعله يتوب فإن تاب ولا قتل وقال الشافعي في أظهر قوليه تجب استنابته ولا يجهل بل
 يقتل في الحال إذا صرح على رده وعن أحمد روايتان أحدهما كنه هب مالك والثانية لا تجب
 الاستنابة واختلفت الروايات عنه في وجوب الإمامال وحكي عن الحسن البصري أن المرتد
 لا يستناب ولا يجب قتله في الحال وقال عطاءمان كان على الإسلام وارتد فإنه لا يستناب لك
 كافراً ثم اشترط فإنه يستناب وحكي عن الثوري أنه يستناب لبلد فقول أبي حنيفة والشافعي
 مشدد إلا في الإمامال عند أبي حنيفة وقول أصحاب أبي حنيفة فيه تخفيف وقول مالك مشدد
 حيث لا إمامال ووجوب الاستنابة ولكن الشافعي والروايتين عن أحمد قول الحسن مخفف وقول
 عطاء فيه تفصيل وقول الثوري فيه تخفيف من حيث أنه يستناب أبداً ولا يقتل فرجع الأمر إلى
 مرتبتي الميزان وتوجيه هذه الأقوال كلها ظاهرة فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن حكم المرتد
 حكم المرتد من الرجال مع قول الإمام أبي حنيفة أن المرأة تحبس ولا تقتل فالأول مشدد والثاني
 فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه
 فاقتله يجعل من شاططة لأن ذكره لا ينفي ووجه الثاني جعل من خاصة بالرجل وأيضاً فإن المرأة
 لا تظهر في دين الإسلام كبير خلعتها ولا تقهر من دين الكفر إذا ارتدت بخلاف الرجل ومن ذلك
 قول أبي حنيفة وأحمد في أشهر روايتيه وهو الظاهر من مذهب مالك أنه يقتل مرة الصبي المميز
 مع قول الشافعي أنه لا يقتل مرة الصبي المميز وهي الرواية الأخرى عن أحمد فالأول مشدد على الصبي
 في حق مرتدته والثاني مخفف عندنا كصحتها فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول
 مراعاة حكم الأرواح كما راعاه الحق تعالى يوم السبت بربكم ووجه الثاني مراعاة حكم
 الأرواح مع الأجسام مع أن ذلك هو مناط التكليف فكل منهما وجه ومن ذلك قول أبي حنيفة
 في أظهر روايتيه وأصحاب الشافعي في الأصح من خمسة أوجه أن توبة الزنديق تقبل
 مع قول مالك وأحمد في الرواية الأخرى أنه لا يقتل ولا يستناب فالأول فيه تخفيف
 والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول المحاققة بالكفر الأصلية ووجه
 الثاني عدم المحاققة به لكونه ذاق طعم الإسلام في الجملة ظاهراً بخلاف الكافر المطلق والله تعالى
 أعلم ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة لو ارتد أهل بلد لم تصار حرب حتى يجتمع فيها ثلاثون
 شرط ظهور أحكام الكفر وإن لا يسبق فيها مسلم ولا ذمي بالأمان الأصل
 وإن تكون متاخمة لدار الحرب مع قول مالك أن يظهر من أحكام الكفر في بلد
 تصار دار حرب وهو من هب الشافعي وأحمد فالأول فيه تخفيف بالشرط التي ذكرها مالك
 فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك

انما اذا اراد اهل البلد لا يجوز ان تعذب ذريتهم التي طردت منهم بعد المردة ولا يستحقون بل
يجوزون على الاسلام لانهم بلغوا فان لم يبلغوا لم يسلموا احبسوا وتغذهم الحاكم بالضم من جنس الى
الاسلام واهل ذريتهم فاستقر قولهم وقال احمد قسامة ذريتهم وذري ذريتهم وقال
الشافعي في احكام القولين انهم لا يستحقون فوجع الامر الى مراتب القولين والله تعالى اعلم

باب حلوا البغاة

اتفق الاثمة على ان الاطاعة فرض وان لا يرد المسلمين من امام يقيم شمسوا الذين وينصف للظالمين
من الظالمين وعلى انه لا يجوز ان يكون للمسلمين في وقت واحد في جميع الدنيا امامان لا متفقان
ولا متفرقان وعلى ان الاثمة من قرئش وانها جائرة في جميع احاد قرئش وان للامام ان يستخلف
وانه لا خلاف في جواز ذلك للامام ابى بكر الصديق وعلى ان الامامة لا تنتقل لامراة ولا كافرا ولا
صبي لم يبلغ ولا مجنون وعلى ان الامام الكامل تجب اطاعته في كل ما يامر به مالم يكن
معصية وعلى ان احكام الامام باحكم من ولاءه وان له اذا خرج على امام المسلمين
او عن طاعته طائفة ذات شوكة وان كان لهم تامل فستبطله ومطاعهم فان حبسوا الامام
قتلهم حتى يفرضوا الى امر الله تعالى فاذا اؤلف عليهم وعلى ان ما اخذ من البغاة من خراج اسرى
او جزيل من بلز اهل العدل ان يحتسبوا به وان ما يتلفه اهل العدل على اهل البغي لا ضمان فيه
هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق واماما اختلافه فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي
واحمد انه لا يجوز ان يتبع مدبرهم ولا ان يذنب ففعلوا بهم مع قول ابى حنيفة بجواز ذلك
ما دامت الحرب قائمة فاذا انقضت الحرب برز اليهم فاقول مشدد والثاني مخفف فراجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول مالك وابى حنيفة
والشافعي في الجرد الى الرجم ونحوه في احدى روايتيه ان ما يتلفه اهل البغي على اهل العدل في حال
المقتال من نفس ومال لا يضمن مع قول الشافعي في القتال ويؤمدهم في الرأية الاخرى انه
يضمن فالاول مخفف والثاني مشدد فوجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تأليف اهل البغي
لطاعة الامام العادل بالاحسان اليهم بعدم تضمينهم ما اتلفوه ووجه الثاني طلب اهل العدل
اظهار كلمتهم على اهل البغي لتقوم هيبتهم في قلوبهم فلا يتجرؤوا بعد ذلك على البغي فلكل
من القولين وجه صحيح والله اعلم

باب الزنا

اتفق الاثمة على ان الزنا فاحشة عظيمة توجب الحد وانها تختلف باختلاف الزنا لان الزنا ثارة
يكون بكرة وتارة يكون شيئا وهو المحصن واتفقوا ايضا على ان من شرط الاحصان الحرية والبلوغ
والعقل وان يكون قد تزوج تزواجهما ودخل بالزوجة وهذا الشرط الخمسة مجمع عليها
وافقوا على ان من كملت فيه شرائط الاحصان ثم زنا بامراة فكلت في شرائط الاحصان
بان كانت حرة بالغة عاقلة مدخولة بها في كاسر صحيح وهي مسلمة فثمان اثنيان محصنان عليهما
الزوم حتى يموتوا وعلى ان البكرين المحرمين اثنان في تعذيبهما الجلد كل واحد منهما مائة جلدة

وعلى ان العبد الاصله اذا شرب لا يكلل بحد واحد وان حذرهما واحدا منهما حمس جلد وان لا فرق
بين الذكروا لان شربهما لا يكلل بل يجلدان سواء احصنا ام لم نحصنا خلافا لبعض اهل الظاهر
كما سئل في مسائل الخلاف وانفق الاثمة عليهم هل ان البينة تاتى بثبوت الزنا ان يقهرها بربعة
رجال عدول به مع كونهم يعرفون حقيقة الزنا وانفقوا ايضا على تحريم اللواط وانه من الفواحش
العظام وانه اخفش من الزنا وعلى ان البينة على اللواط لا تكون الا بربعة تشهد الزنا الا باخففة
فانه اثبتها بشاهدين وانفقوا على انه اذا عقد على محرم من الرضام او النسب فالعقد باطل وانفق
الاثمة على انه لو استاجر امرأة ليرفي بها ففعل فعليه الحد الا ما يحكي عن ابي حنيفة من قوله
لا حد عليه وانفقوا على ان شهود الزنا اذا لم يكملوا البرعة فهم قذرة عليهم الحد
الا في قول الشافعي وعلى انه لو شهد اثنان انه زنى بها مطاوعة واخران انه زنى بها مكرهة
فلا حد على واحد منهما وكذلك انفقوا على ان الشهادة في القذف والزنا او شرب الخمر تسهم في الحال
وانفق الاثمة على انه لا يحد للرجل وطء جارية نذرجته ولو ادنت له في ذلك هذا ما وجدته
من مسائل الانبياء واقاما اختلافهما فمن ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان من شروط الاحصاء
لا سلام مع قول الشافعي واحمد انه ليس من شروط الاحصاء الا سلام فحد الذي عندهما
قالوا لا تخفف على الذي ذلك في مشد عليه فرجع الامر الى ما رتب الميزان ووجه الاول ان
الرجم تطهير الذي ليس من اهل التطهير بل لا يطهر الا بحرقة بالذنا ووجه الثاني تخفيف
العذاب عليه في الآخرة اذا احدى في دار الدنيا من حيث انه يحاطب بفهم الشريعة لا سيما
ان عقابهم الذي لم يلبسوا من ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي واحمد في احاديث رويته
انه لو زنى بكرا ثم تزنى بمحصنة لا يجمع عليه الجلد قبل الرجم وانما الواجب الرجم خاصة
مع قول احمد في احاديث رويته انه يجمع عليه الجلد قبل الرجم قالوا لا تخفف والثاني مشد
فرجع الامر الى ما رتب الميزان ولعل ذلك مرجع الى اجتهاد الا امام ويصح حل الاول على من حل
عنده مشد عليهم على ما وقع فيه والثاني على من لم يحصل له بدم فيكون ذلك ابلغ في تطهيره
ومن ذلك قول الاثمة البرعة ان الزنا اذا كان مملوكا وقد تزوج ودخل في نكاح صحيح
لا يرجع مع قول ابي ثور انه يرم قالوا لا تخفف عنه والثاني مشد ووجه الاول نقص الحملان
عن دما حية الحس في القذف على ما شهدته المحرمات عادة فلا يلحق به ووجه الثاني
الحاقه به فرجع الامر الى ما رتب الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الزانيين الحريين
الذين يجمع في حقهما بين الجلد والتغريب طامتا قال به ابو بكر وعمر وعثمان وعلى
رضي الله عنهم وبه قال عطاء وطاوس مع قول ابي حنيفة لا يضم النفي الى الجلد وجوابا للتغريب
سارجم الى اى الامام قال ما رأى في التغريب مصلحة تغريهما على قدر ما يرى وعن مالك
انه يجب تغريب الزاني دفن الزانية وهما في سنة الى غير بادرة قالوا لا مشد و
الثاني فيه تخفيف وقول مالك في الرواية الثانية عنه مفصل فرجع الامر الى ما رتب
الميزان ووجه الاول تغريب الزنا في عين الزاني ورحمة يغيب عن المكان الذي حصل له منه

الاذى بالتغير كمل له اهل بلده وحاسره ووجه الرواية الثانية لما لك ان المرأة الغالب عليها
 جلوسها في قصر بيتها وخبائها او قل من يعرفها حتى يعرفها بما وقعت فيه من خلاف الرجل الغالب عليه
 مخالطة الناس في الحضر والصنائع والساجد وغير ذلك فكل من مره تذكر واقفته واندماره
 فيحصل له الاذى ومن غيره الاثم وبما قرئناه يعلم توجيه قول ابى حنيفة في قوله ان ذلك
 راجع الى ابي الامام فان رايه يشمل ضم التعريب الى الجلد وذكره ومن ذلك قول الامام في الاربعة
 ان العبد لامة اذا نيا لا يرجح بل يجلد من سواء احصنا لم يحصنا وقال ابن عباس ومجاهد
 وسعيد بن جبير ان لم يحصنا ولا يجرد ان اصابوا احصنا لم يحصنا فجدوها خمسون جلدة وذهب
 بعض الناس كما قاله القاضي عبدالوهاب في الميوس الى انها كالاحرار سواء فان احصنا كانت
 جدوها الزجر وان لم يحصنا فجدوها الجلد خمسون وذهب داود الى ان جلد العبد مائة والا مائة
 خمسون وذهب ابو ثور الى ان حد الرقيق كحد الحر فيجلد مائة فالاول فيه تخفيف والثاني وهو
 كلام ابن عباس من معه مفضل والثالث وهو قول بعض الناس ولكن لك قول ابى ثور الذي هو
 الخامس مشدود والرابع فيه تشديد على العبد والامة فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه
 الاقوال ظاهر الا قول داود فان وجهه ان الذكرا جاز على الزنا من الامة لزيادة ما عتدها من
 الجياد عادة على عند الذكرو لذلك قدرت على اخفاء محبتها للجماع مع انها تزيد على الذكر في الشهوة
 بسبعين ضعفا والله اعلم ومن ذلك قول الامام في اللانة انه لا يجب التعريب في زنا العبد
 والامة مع قول الشافعي في اصح القولين انه يعرب نصف عام فالاول فيه تخفيف والثاني فيه
 تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وجه الاول دناءة شب العبد فلا يثاثر بالعار كل ذلك
 لثاثر كالاحرار والثاني انه على النصف من الحر في ذلك وفي كثير من الاحكام وسمعت
 شيخ الاسلام ذكر يامرجه الله يقول العار يعظم بشرف النسب ويخفف بدناءة النسب
 انتهى ومن ذلك قول ابى حنيفة واحدا انه اذا وجدت شرائطا الاحصان والرجم حل من يثبت له ثلثة
 دون الاخر لا يثبت الاحصان لواحد منها مع قول مالك والشافعي انه يثبت لمن وجدت شرائطا
 الاحصان فيه فان زنيا كان الجلد في حق من لم يثبت له الاحصان والرجم حل من يثبت له ثلثة
 وصورة وجود الاحصان في احد الزوجين دون الاخران يطاق زوجته المجنونة او يطاق البالغ
 مزدوجه الصغيرة للطيفة للوطء او يطاق الحرامه متزوجة فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك انه لا يثبت الاحصان لليهود
 اذ انى وهو محصن ولا يرجم لان عنده لا يتصور الاحصان في حقه لاشتراطهما الاسلام
 في الاحصان ولكن يجلد عند ابى حنيفة وبما قبله الامام عند مالك بحسب اجتهاده مع قول
 الشافعي واحم هو محصن يرجم لان الاسلام عندهما ليس بشرط في الاحصان كما مر فالاول
 فيه تخفيف عن اليهودى والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك
 والشافعي واحدا ان المرأة العاقلة اذا مكنت مجنونا من نفسها فوطئها وزنى عاقل بمجنونة
 وجب الحد على العاقل منها مع قول ابى حنيفة يجب الحد على العاقل دون العاقلة

فالاول مشددة على المرأة والثاني مخفف عليها فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ووجه الاول ان
الحكم ناسرهم العقل مطلقا ووجه الثاني لا يرفع من اشرف على مقام ابي خيفة رضوانه عنه
في مقام الاستنباط ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد انهما لو راى على فراشه امرأة فظنها
من زوجته فوطئها او نادى لصي زوجته فاجابته امرأة اجنبية فوطئها وهو يظنها من زوجته ثم
بانست الحوطومة اجنبية فلا حد على الظان ولا خصي من قول ابي خيفة ان عليه الحد فالاول
مخفف على الثاني مشددة فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ووجه الاول قيام منعه بالظن المجتهد لا يثبت
على الوجه في الجملة ووجه الثاني ان الظن لا يسوغ له الاقدام على الوطء فكان الواجب عليه التبرع
حتى يعلم بان زوجته وقد يكون الظان والاعمى جادا فخطا لا يخفى عليه حال زوجته من غيرهما
فالمراد ان ما لم يوجب حصة سد الباب شفقة على دين الامة لذلك لا يتجزأ أحد على مثل ذلك الفعل
عمدا ويترجم انه لا حد عليه لان عوا الظن بانها من زوجته والحال انه كاذب بل يلغى وقوع مثل
ذلك من بعض الفسقة مما امر الله به من تزنا وارتقاء بينهما على ذلك فسال الله العافية ومن
ذلك قول ابي خيفة واحمد انه يشترط العذر في الاقرار بالزنا وانه لا يثبت الا باقراره بذلك
ايرحم مرات على نفسه مع كونه بالغا عاقلا مع قول الشافعي انه يثبت باقراره مرة واحدة فالاول
فيه تخفيف على الزاني بعد ما قام الحد عليه ذلك ليقرب ذلك ايرحم مرات على نفسه مع كونه
بالغا عاقلا والثاني مشددة عليه فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ووجه الاول طلب التثبت في اقامة
الحد ودان الله تعالى بحب بقائه العالم اكثر من ذهابهما اشارة اليه قوله تعالى وان حجتكم لاسلامكم
لهما في ترك القتل ووجه الثاني بعد ان كان الانسان على نفسه واعتزله بما يوجب الحد او الرجم
فان ذلك لا يقيم الامن اهل اليقين والايمان الكامل وقليل ما هم فلما امر ايناها شهد على نفسه
بالزنا حملناه على كمال الايمان بالعذاب يوم القيمة وانه ما طلب التظهير باقامة الحد عليه
الا لتحقيقه في نفسه انه وقع في الزنا والله اعلم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الشبهة في الاربعة
اذا لم يشهدوا بالزنا في مجلس واحد فم قدفة وعليهم الحد اذا شهدوا في مجلس متفرقة مع قول
الشافعي انه لا باس بتفريقهم وقول احوالهم فالاول فيه تخفيف على الزاني بعد ثبوت الزنا في حقه
اذا لم يحتموا حال شهادتهم في مجلس واحد والثاني مشددة عليه ووجه الاول طلب التثبت في اقامة
الحد ووجه الثاني المبادرة الى التظهير اذ الكمل انصايب ولو في مجلس بحسب اجتهاد المحاكم
وما يراه من الخطا لا يفر المصلحة للمسلمين ومن ذلك قول ابي خيفة ومالك في صفة المجلس
الواحد هو ان يجتمع الشهود مجتمعين فان جاءوا متفرقين واجتمعوا في مجلس واحد فانهم قدفة
يحدون لفقد الشرط من مجيئهم مجتمعين مع قول الشافعي ليس ذلك بشرط في مجيئهم ولا اجتماعهم
بل متى شهدوا بالزنا متفرقين ولو واحد بعد واحد وجب الحد مع قول احمد المجلس
الواحد بشرط في اجتماع الشهود واد الشهاداة فاذا جمعهم مجلس واحد وشهدوا به سمعت شهادتهم
وان جاءوا متفرقين فالاول مشددة في الشهادة مخفف على من اتهم بالزنا والثاني عكسه والثالث
قريب منه فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ووجه ذلك كله ظاهر وبعضهم يعلم من المسئلة قبله

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو اقر بالزنا ثم رجم عنه قبل رجوعه وسقط الحد مع قوله مالك
انه لا يقبل رجوعه بالزنا ولا في السرقة ولا في الشرب الا ان رجم فقتل بدية بعذبة تها في صورة
الزنا فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تفصيل فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول العمل
بحد يثا ودرء الحد بد الشبهات ووجه الثاني عمل فائله بحديث لاخذ لمن اقر ان ثبت كسنة
حديثا ووجه الاستثناء في قول مالك ان الشهادة بعد زنا تورث شبهة عند الحاكم ومن ذلك
قول مالك والشافعي احمد ان اللواط يوجب الحد مع قول ابى حنيفة انه يعز في اول مرة فان تكرر
منه قتل فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف من حيث اشتراط التكرير حتى يقتل فوجه الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول ما ورد في الكتاب السنة من تعذيب عقوبة الله لها اصله
ووجه الثاني ان وطء الذكرك ليس فيه اختلاط انسابة لا يغادر الناس على الذكرك يتجرون حتى قتل
الذكرك به كما يغادرون على الحر اذا زنا اصله من شدة العقوبات تابعة في الغالب لعظم الفساد
في الرجم ووجه بعض المنفعة ان يعز بالقاء به من شاطئ وان أدى الى موته ومن ذلك قول
مالك والشافعي في احر قلبيه واحرق في احدى رايته ان حد اللواط الرجم بكل حال شيبا كان او كبيرا
مع قول الشافعي في ارجح قوليه واحرق في احدى رايته ان حده كحد الزنا فيعز فيه بين البكر
والثيب فعلى المحسن الرجم على البكر الجلد فالاول مشدد والثاني فيه نوع تخفيف على البكر
فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال كلها ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول ابى حنيفة
ومالك والشافعي في الرجم من اقر له ان من اتي بكسمة يعز في الرواية التي اختارها
الخرق من اقول احمد مع قول مالك في الرواية الاخرى عنه والشافعي في احاد قواله
انه يحد ويختلف بالبراءة والثبوت والقول الثالث للشافعي انه يقتل بكر كان او ثيبا فالاول
فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فوجه الامر الى مرتبة الميزان واهل هذه
الاحكام يختلف باختلاف احوال الناس في الدين والورع كما لا ونقصا شباها وكهولة فيخفف
على الاطفال والشباب المتعزير فقط ويشدد على اشرف الناس والكهول بلحد والقتل على
قاعدة كل من عظمت مرتبته عظمت صغريته ومن ذلك قول ابى حنيفة ان كانت البهيمة
الموطقة تزكك ذبحت والا فلا وهو الرجم عند اصحاب الشافعي من عدة اوجه مع قول مالك
لا تدبح بحال ومع قول احمد انها تدبح سواء كانت له او لم تكن وصواء كانت مما يؤكل لحمها لا يؤكل
وعلى الواح فيقيمها اصحابها فالاول حية تشديد بنجها والثاني مخفف فيه والثالث مشدد فيه
فرجم الامر الى مرتبة الميزان ووجه من قال تدبح خقة العار على صاحب البهيمة وعلى الفاعل
فيها فان الناس كلما راوها تذكروا ذلك الامر ووجه من قال لا تدبح عدم ورود شيء صحيح في الامر
بنجها ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لا يجوز للواطي الاكل منها ان كانت مأثوم مع قول مالك
انه يجوز له ولغيره الاكل منها ومع قول احمد لا يأكل منها ولا غيره ومع قول اصحاب الشافعي
في اصر الوجوه انها تركل مطلقا فقد ما يقتضي التعزير فالاول مشدد والثاني والرايع مخففان
على الفاعل وغيره والثالث مشدد عليهما فوجه الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك

الشافعی واحمد وعقد علی محمد من نسب اور ضلع او علی معتدہ من غیرہ ثم وحی فی هذا العقد
 عالم بالتحريم وجب عليه الحد مع قول ابی حنیفة انه يعزر فقط فالاول مشدد والثاني فيه
 تخفيف فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول على اهل الدين والمروءة والودع والثاني
 على اراذل الناس كما مر نظيره ومن ذلك قول ابی حنیفة ومالك والشافعی واحمد في احده
 روايته انه لايجد بوطء عامته المزرقة مع قول احمد في الرواية الاخرى انه يجد فالاول فيه تخفيف
 لشبهة الملك والثاني فيه تشديد فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول على من خاف الزنا
 من شدة الغلة والثاني على من لم يخف ذلك فيشدد عليه لتكلفه في الوطء الحرام بعد ان نقل
 حقه الى الشخص الذي زوجاه من غير قوة غلة ولا داعية ومن ذلك قول ابی حنیفة واحمد
 انه ليشهد اثنان انهما زنا في هذه الرواية واشتان على انه زنى بها في رواية اخرى قبلت هذه
 الشهادة ووجب الحد مع قول مالك والشافعی لا تقبل ولايجب الحد فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول على من قامت القرائن على عدم خوفه من الله
 فلم يدع عنه الحد بشبهة اختلاف الشهود في محل وقوع الزنا بخلاف من يخاف الله تعالى الذي
 حملنا القول الثاني عليه فرجم الامر الى مرتبتي الميزان وتسمعت شيخ الاسلام زكريا
 مرجمه الله تعالى يقول ليس اللوم على من جحد المتهمة وانما اللوم على المتهمة الذي فرط في حفظ
 ظاهرها عن الوقوع في الرذائل حتى صار للناس يقبلون اضافتها اليه ولو انه كاحفظ ظاهرها
 ذلك لما قبل الناس اضافة شيء من النقائص اليه بل كانوا يبرؤونه من ذلك ويجيبون عنه ومن
 ذلك قول الاثنية الثلاثة ان الشهادة في الزنا والقذف وشرب الخمر تسع بعد مضي زمان طويل من
 الواقعة مع قول ابی حنیفة انها لا تسع بعد تقاؤل المدة الا اذا كان للشهود عذر بعدهم عن
 الامام فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان ذلك
 حق لم يثبت لنا ما يبطئه وقد تكون القسنة لم تحدث في ذلك الوقت الذي يقام الحد فيه والثاني
 ان القسنة قد تكون خبرت فتترك الحمية المجاهلة والمفسس فيؤخذ من ذلك القسنة الشديدة كما
 الشاربه لذلك قد يكون له توبة صلحة ومن ذلك قول ابی حنیفة انه لو اقر بالزنا على نفسه
 بعد مدة سمع اقراره ولايجمع في اقراره بشرب الخمر بعد مدة مع قول الاثنية الثلاثة ان اقراره يسمع
 في الكل فالاول فيه تفصيل والثاني مشدد فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القول
 الاول من شق التفصيل انه لم يعرف لنا ما يبطئه ووجه الشق الثاني منه في عدم قبول
 اقراره بانحرافه حتى يعلق بالله وحده بخلاف الزنا والقذف فذلك قال الامام ابو حنیفة في شرب
 الخمر انه لا يسمع من ذلك قول ابی حنیفة انه اذا حكم الحاكم بشهادة شتم بان فسق الشهود
 او بانوا عبيد الكفر الا صامان عليه مع قول مالك انه ان اقامت البينة على فسقهم ضمن
 لتفريطه ومع قول الشافعی انه يضمن ما حصل من اثر الضرب فالاول مخفف والثاني مفصل
 وكذلك الثالث فرجم الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهرها من ذلك
 قول ابی حنیفة والشافعی واحمد في احد قوليه ما ان ما يستوفيه الامام من الحد والوقاص

ويخطئ فيه فامرته على بيت المال مع قول مالك انه هدمه ومع قول الشافعي واجد في القول
 الآخر بما انه على عاقلة الامام فالاول فيه تخفيف والثاني مخفف والثالث مشدد على العاقلة
 فوجه الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاول الثلاثة ظاهر ومن ذلك قول ابى حنيفة انه
 لو طرح حجارة زوجته باقت حرجه له في ذلك فان قال ظننت انها حلت لي بالاذن فلا احد عليه
 وان قال علمت النحر به حرمه قول مالك والشافعي انه يحرم وان كان ثيابا رجم ومع قول احمد يجزئ
 مائة جلدة فالاول فيه تخفيف من جهة وتشد يد من جهة اخرى والثاني مشدد والثالث متوسط
 فوجه الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاول العذر بالجمل بالقرينة في الشق الاول منه ووجه
 الثاني عدم عذره بمثل ذلك لتعدد خفاء تحريره على كل من خالف اهل الاسلام اذ الوطء لا يلزم
 الا بمالك او عقد ووجه الثالث انه امر مشتبها بين العلم والجمل فكان فيه الجدل ومن ذلك قول
 مالك في المشهور عنه والثاني واجد ان للسيد ان يقيم الحد على عبده وامته اذا قامت البينة
 عنده او امر بين يديه لا فرق في ذلك بين الزنا والقذف وشرب الخمر وغير ذلك واما السرقه فقال
 مالك واجد ليس للسيد القطع وقال اصحاب الشافعي السيد ذلك في اجماع وجهين لا طلاق الخبر ومنهم
 من قطع به وقال ابو حنيفة ليس للسيد اقامة الحد في الكل بل رده الى الامام فكانت الامه
 من روجه فقال ابو حنيفة واجد السيد حدك بماله بل هو للام او نائبه وقال مالك وللشافعي
 للسيد فعل ذلك بكل حال فالاول فيه تخفيف على السيد في اقامة الحد على سرقة
 والثاني فيه تشديد من حيث منع السيد من اقامة الحد في رقيقه والقطع وفي تخفيفه من
 حيث اباحه ذلك والثالث مشدد على السيد والاول من المسئلة الثانية في الامه المزوجة
 مشيد على السيد والثاني منها مخفف عليه فوجه الامر في المسئلة الى مرتبتي الميزان ووجه
 الاول من المسئلة الاول كون العبد معدوما من مال السيد فله تغيب المغنعة على نفسه اياها
 لمحق الله عز وجل ووجه الثاني كون اقامة الحد بالاصالة من منصب الامام الاعظم فكان
 عقدا ما في ذلك على السيد لكونه اتم نظر منه غالبا وانما جعل الشارع اقامته الحد ودالي الامام
 الاعظم دون كل من قدر على اقامتها من المتغلبة ونحوهم دفعا للفساد في الامر من تغلبة عدم قدرة
 الرعية على دفع نفوسهم عن تنفيذ غضبهم في بعضهم بعضا حمية جاهلية لا تصرف في الاسلام والشرعية
 بخلاف الامام الاعظم وانما ليس له عرض عند احد دون احد العالبا ويقدر على ان يغضب غصبه
 في غيره ولا عكس فاذا قتل الامام شخصا ولو ظلم لا يقدر عصبته ان يقتلوا الامام لاجل عادة
 وقدر ايت شخصا قتل اخوه فقتل قاتله فوجه اهل المقتول الثاني فقتلوا الاخ والادعاه فبلغ
 القتل ثلاثين رجلا ولو ان القتل كان على يد الامام ما قتل احد زائد على القاتل الاول فعلم ان
 السيد لا يحتاج من اقامته الحد على رقيقه فتة فهو كالامام لعدم قدرة عصبه السيد على قتله
 عادة او قطع يده واضربه فانهم ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي واحمد في اظهر روايتهم انه
 اذا ظهر بالمرأة الحرة حمل ولا ندر لها وكن ذلك الامه التي لا يعرف لها زوج وتقبل كرهت
 او طشت بشبهة فلا يجب عليها حد مع قول مالك انها تحرم اذا كانت مقيمة ليست بغيبه ولا يجلد

قوله في الشبهة والغضب الا ان يظهر اثر ذلك كبحيمها مستغيثة وشبه ذلك مما يظهر به
صلتها فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وزوجه الاول عدم تحققنا
منها ما يوجب الحد لاحتمال انها وطئت وهي نائمة او مغشى عليها فحملت من ذلك الوطء وقد روى
اليهودي ان امرأة لثرو وجهها الى بها الى عمر بن الخطاب حين وجدها حاملا فقال عمر للحاضرين
الذي عندي ان هذه ماهي من اهل التهمة ثم استنهبها عن شأنها فقالت يا امير المؤمنين اني
امرأة امري الغنم واذا دخلت في صلاتي فربما غلب علي الخشوع فاغيب عن احساسي فربما
اتاني احد من العتاة فغشيتني من غير علمي فقال لها عمر رضوا الله عن سمواتك ظني يا زوجه امرأته
الحد نعم وقد حكيت ذلك لزوجتي الامة الصالحة ام عبد الرحمن فقالت ان الولد لا يتحقق
الا من ماء الرجل والمرأة معا واذا كانت غائبة العقل فلا شعور لها بلذة جماع ذلك الرجل حتى
يخرج ماءها ويخلق الولد من ماء واحد من خصائص عيسى عليه الصلوة والسلام قالت والذكر
عندي انها شعرت بوطء الرجل لها فخرج ماءها ولكن استحييت من الناس فادبرت ذلك شبهة عند
عمر فلما الحد عنها لان الله سلم قولها مطلقا فقلت لها وقد تكون هذه المرأة احتلمت بعد نزول
الرجل منها فاختط منيها بعتية الهاقي في رحمها فتخلق من فاك الولد وانما كانت من وريثة ام عيسى
في هذا المقام فكما امر نفق الملك في ذيل قميص يوم مقام ماء الزوج كذلك قام مقام نفق ملك
او شيطان في ذيل هذه المرأة ماء الزوج او السيد حادة فقالت هذا بعيد انتهى ووجه قول
هذه الخبيثة هو مقابل قول الامة الثالثة انما يتحد في بطنها من ماء ابيها شبهة تدل بها الحد عنها عند
فاعلم ذلك والمحمد لله رب العالمين

باب حد القذف

اتفق الامة على ان الحر العاقل البالغ المسلم المختار اذا قذف حرا عاقله بالغامسا لم يعقبا لم يحل
نزوا في سائر الزمان او قذف حرة بالغة عاقله مسلمة عفيفة غير متلاعنة لم يحل في ذل انصرم
الزمان وكان في غير ذل الحرب وظل القذف بنفسه اقامة حد القذف وزوجه ثمانية جلد وانه لا يزاد
على ثمانين وعلى ان حد العبد في القذف ضعف حد الحرة قال كافة العلماء خلافا للوزاعي فانه قال
حد العبد كحد الحر وكذلك اتفقوا على ان الحر لا يحل في قذف عبده وبه قال كافة الفقهاء خلافا للامة
فيما حكى عنه انه قال قاذف العبد الامة يحرقوا فقالوا على ان القاذف اذا اتي ببينة على ما ذكر سقط
عنه بما احل وكذلك اتفقوا على ان القاذف اذا لم يتكلم تقبل له شهادة هذا وجوز في الباب
من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابى حنيفة ومالك في الشهادة عنه
انه لو قذف رجلا حد واحد او امرأة بكلمة او بكلمتين او بكلمات
مع قول الشافعي في حد قوله انه يحرق لكل واحد واحد او مع قول احمد في الشهادة روايتين عنه
انه ان قذف بكلمة واحدة اقوم عليه حد واحد او بكلمات فكل واحد حد والثاني من روايتي
احمد انهم ان ظلموا متفرقين حد لكل واحد منهم حد فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث
مفضل وكذلك ما اجمعه فرجه الامر الى مرتبة الميزان ولكن من هذه الاقوال وجه

لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة ان التعريض لا يوجب الحد وان نوى به القذف
 مع قول مالك انه يوجب الحد على الاطلاق ومع قول الشافعي انه ان نوى به القذف فليس فيه وجوب
 الحد مع قول احمد في اخرى روايته انه يوجب الحد على الاطلاق والظاهر الاخرى كمن همس
 الشافعي فالاول مخفف على القاذف والثاني مشدد عليه والثالث مفصل ولكن ذلك احاديث روائية
 احمد فرجع الامر الى ما سبق الميزان ووجه الاول خفة امر التعريض في الاذى عادة وهو خاص
 باصحاب الرعونات النفسانية او الكابر الذين لا يرعون الخلق من الاولياء رضي الله عنهم
 ووجه الثاني ثقله على غالب الناس وهو خاص بالكابر من اهل الدنيا الذين يرعون ناموسهم
 عند الخلق ومنه يعلم توجيه قول الشافعي واجل ويصير ان يقال وجه الاول ان قائل ذلك
 لا يخلو من قصد احد من الناس في نفسه فذاخذ له حقه منه وان كنا لا نعلم عينه تظهر ذلك
 القاذف وقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يضرب الحد في التعريض اذا قاتل له القاذف لم يرد
 احد معين بذلك يقول له عمر ذكره على من شئت وجه الثاني ان قد في غير العين لا يحصل به
 كبر اذى للناس كان كل واحد يقول المراد بك غيري ومن ذلك قول مالك انه لو قال العربي انبغى
 او لم يرحى او ياربى او فارسي يارومي او رومي يافارسي ولم يكن في يده من هذه صفات كان
 عليه الحد مع قول الاشارة الثلاثة انه لا حد عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
 الى ما سبق الميزان ووجه الاول سلب اذى جملة لما فيه من راحة الطبع في تشبيهه وروى ذلك
 بالزنا ووجه الثاني انه فهم القذف من مثل ذلك اللفظ والناذر لا يحكمه ظاهرا ومن ذلك قول
 ابي حنيفة ان حد القذف حق الله تعالى فليس للقذف ان يسقطه ولا ان يبرئ منه من مات
 لم يبرئ عنه مع قول الشافعي واجل في اظهر روايته ان حق القذف فلا يستوفي الا بطلانته
 وان له اسقاطه وان يبرئ منه وان يبرئ عنه ووجه الثالث في المشهور عنه الا ان قال متى
 رفع الى السلطان لم يملك للقذف ولا اسقاط فالاول فيه تشديد على القاذف والثاني فيه تخفيف
 ووجه قول مالك في صورة الرقة الى السلطان ما ورد في الصحيح من وجوب الحكم باقامة الحد اذا
 رفع اليه وتخفيف قول الشافعي في اسقاطه فرجع الامر الى ما سبق الميزان وسمعت شيخنا
 الاسلام ذكر ما روى الله تعالى يقول كل شئ وقع فيه العبد من المعاصي فله وجهان وجه الحق
 الله من حيث تعدى ذلك العاصي حمد الله ووجه الى العبد فاذا نذر العبد من حقه برياً
 وبقي حق الله تعالى والعبد فيه تحت مشيئة الله تعالى ان شاء عذبه وان شاء عفا عنه قال
 وليس لنا حق في الوجدان وهو مركب من فعل العبد واردة الحق وليس لنا حق منتهض به تعالى او غير
 منتهض الا للعبد دخل فيه قال قد اجمع القدم على ان وقوع استقام الربوبية لا يكون الا لحق
 الخلق والا فالربوبية لا تنتم لنفسها اكونها فاحالة في الحقيقة وخالفه ذلك الفعل انتهى كان
 عبد الله بن عباس ومحمد بن سيرين وغيرهما اذا وقع احد في عزمهم وطلب منهم ان يحلوه يقولون
 ان الله تعالى حرم اعراض المؤمنين فلا يخلصها ويخلها لك ولكن غفر الله لك يا اخي والله تعالى
 اعلم ومن ذلك قول ابي حنيفة ان حد القذف لا يبرئ ويكفيه يسقط بموت

المقتدوف مع قول مالك والشافعي أنه يورث ويغنير يورثه ثلاثة أوجه لأصحها الشافعي أحدهما
جميع الورثة من الرجال والنساء والثاني ذؤوالانساب فخرج منه الزوجان والثالث العصب
دون النساء فالأول مخفف على القاذف يكون للورثة وغيرهم المطالبة به والثاني فيه تشديد
عليه ووجه الوجه الأول فيمن يورثه القياس على الأموال ووجه الوجه الثاني أن الزوجين يصح
انفرادهما وابدال كل واحد عن صاحبه ويصير يخرج سهم عليه ويشو الأول ولا هكذا الفرابة
من النسب فوجه الثالث من الأوجه شدة ارتباط العصب ببعضهم بعضا كما في الشدة لعلقا وارتباط
بالمقتدوف من مطلق الورثة فخرج الأمر إلى ما تبنى الميزان والله تعالى أعلم بالصواب

باب السرقة

اجمع الأئمة على أن الحرز معتبر في وجوب القطع وانفقوا على أنه إذا سرق جماعة في سرقة
فصل لكل واحد منهم نصيب فعلى كل واحد القطع وانفقوا على أنه إذا سرق قطعت يده اليمنى
فإذا سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى وانفقوا على أن العين المسروقة يجب ردها إن كانت باقية
وعلى أن الولدين وإن علوا لا يقطعون بسرقته مال أوالدهم وعلى أن من كسر صنما من ذهب
لا ضمان عليه وعلى أنه إذا سرق من الغنم وهو من غير أهلها قطع واجمعوا على أن السارق إذا وجب
عليه القطع وكان ذلك أول سرقة وهو حرجي الأطراف فإنه يبدل اليمنى من مفصل الكف
ثم يحسم ثم إن عاد فسرق ثانيا فوجب عليه أن يقطع أنه يقطع رجله اليسرى من مفصل القدم
ثم يحسم وإنه إذا لم يكن له الطرف المستحق قطعه إن يقطع ما بعده هذا ما وجدته من مسائل
الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة نصيب السرقة ثنتين أو عشرة
درهم أو قيمة أحدهما مع قبل مالك وأحمد في أظهر رأييه أن درهمين أو ثلثة دراهم أو قيمته
ثلاثة دراهم ومع قول الشافعي هو درهم دينار من الدراهم وغيرها الأول مخفف في القطع
مشدد في قدر النصاب والثاني مخفف في أمر النصاب مشدد في أمر القطع وكذلك قول
الشافعي فخرج الأمر إلى ما تبنى الميزان وتوجيه الأقوال الثلاثة تراجع للاختلاف في ضمن المجت
الذي ردد أنه يقطع في ثمنه فخذ أبي حنيفة إن ثمنه كان دينارا وعنده مالك واحد والشافعي أنه
كان مرامدين أو فكل حاكم له القطع بما قاله أمامه ولا يخفى أن أشد أقوال الأئمة في هذه المسئلة ورعا
في حرمة المؤمن إذا سرق قول الإمام أبي حنيفة كما أن أشد هم ورعا في حرمة الأموال قول بقية الأئمة
وحاصل الأمر أن من الأئمة من راعى حرمة الدراهم ومنه من راعى حرمة الأموال ومن ذلك
قول الإمام أبي حنيفة أن صفة الحرز الذي يقطع من سرق منه هو أن يكون حرز الشيء من الأموال
فكل ما كان حرز الشيء منها كان حرز الجميع أصح قول الأئمة الثلاثة أنه يختلف باختلاف الأموال
والعرف معتبر في ذلك فالأول مشدد في أمر الحرز من حيث أنه جعل حرز الذهب مثلا كحرز غيره
من الأمثلة الخسيسة كما أنه أيسر مشدد في العضة والثاني قد تبع العرف في ذلك فخرج الأمر إلى ما تبنى
الميزان ووجه الأول أن حرمة مال المسلم أو غيره لا فرق بين قليله وكثيره فبما كان حرز الدرهم
ففسره فحرز الدرهم من الذهب ووجه الثاني أن العرف في الحرز والإقايين مكان

حرارة الحرث من حرارة الذهب والحرير وقد قال تعالى الحمد صلى الله عليه وسلم خذ العفو وامر
بالعرف يعني اذا العرف اليك وفي معرفة مقدار شئ فوده الى العرف واعمل بالعرف فيه فصار
لعرف من توابع الشرع على هذا والعرف هو كل ما تعارفه الناس بينهم مع موافقته لقواعد الشريعة
فليس هو من قسم القاتلون خلافا لبعضهم ومن ذلك قول الاشمة الثالثة انه يجب
القطع فيما يسرع فسادا ذابغ الحر الذي يقطع في مثله بالقيمة مع قول ابي حنيفة انه لا قطع فيه
وان بلغت قيمته نصابا فالاول مشد في القطع والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول الاحتياط لبراءة الذمة من حقوق الخلق ووجه الثاني الاحتياط في قطع عضو المسلم
فلا يقطع فيما يسرع استحقاقه عادة بخلاف التقيد والنياب ونحو ذلك مما يتفق به مع بقاء عيبه
فانه اشد في المعصاة لاسيما اذا كان الطعام في ايام الرخاء فان امره يخف على النفس اكثر من ايام
الغلاء ومن ذلك يعلم توجيه قول ابي حنيفة فان سرق الطعام ايام الغلاء ربما تكون اشد على
صاحبه من الذهب والحرير ومن ذلك قول الاشمة الثالثة ان من سرق ثوبا معلقا على الشجرة
ولم يكن محررا يجب عليه قيمته مع قول احمد تجنب قيمته مرتين فالاول مخفف بوجوب القيمة
الواحدة والثاني مشد بوجوب قيمتين فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مراعاة حرمة
المسروق ووجه الثاني مراعاة حرمة المال فكل وجه ولا فرق في مثل ذلك ما راجع للاهم او انشأه
ومن ذلك قول الاشمة الثالثة ان جاحد العارية يقطع اذا بلغت قيمة ذلك نصابا
مع قول ابي حنيفة انه لا يقطع ولو بلغت قيمته نصابا فالاول مشد في القطع والثاني مخفف فيه
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان جعل العارية عنده كجعلها في حرر بحسب ما
انه استأمنه على حفظها فكان محمدا كقطع الحر واخذها لاسيما ما ورد في الحديث
انها مضطرة ووجه الثاني ان العير هو المقر في اعارته من لا يؤمن منه للحرر فلا استئمانه
كان من المعروف عدم قطعه ثانيا اذا عرضت له الخيانة ومن ذلك قول الاشمة الثالثة
ان جاحدا لو دعي لا يقطع مع قول احمد انه يقطع فالاول مخفف والثاني مشد فرجع الامر الى
مرتبة الميزان وتوجيهها يعلم من توجيه العارية قبله ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه
لا قطع على جماعة اشتركوا في سرقة نصاب مع قول مالك انهم ان كانوا لا يحتاجون الى تعارفهم عليه
قطعوا وان كانوا لا يمكن الانفraz مجله فقولان لا صحابه فالاول مخفف على السارقين والثاني
فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مراعاة عظمة عضو لا دعي وتحقير
امر الدنيا ووجه الثاني من شقي التفصيل عكسه ومن ذلك قول الاشمة الثالثة انه لو اشترك
اثنان في نقب فدخل احدهما واخذ المتاع وناوله الاخر وهو خارج الحر او رمى به اليه فاخذ
فعل الداخل القطع دون الخارج مع قول ابي حنيفة انه لا قطع على واحد منهما فالاول مشد
على الداخل في القطع والثاني مخفف عليه وعلى الخارج فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
ان الداخل هو السارق حقيقة والخارج كالدعي ووجه الثاني عدم استقلال واحد
منهما بالنقب والاخراج اللذين لا تكمل السرقة الا بهما جميعا عرفا فلذلك كان

لا قطع على واحد منهما تعظيم المحرمتهما واحتقار الامر الدنيا ومن ذلك قول ابي حنيفة
واحد انه لو اشترك جماعة في نقب ودخلوا الحزن واخرج بعضهم نصابا ولم يخرج الباقيون
شيئا ولا كانوا في الاخراج وجب للقطم على الجماعة كلامهم مع قول مالك والشافعي انه لا يقطع الا
من اخرج فالاول مشدد على من ساعد في النقبة لم يخرج ولم يرض والثاني فيه تخفيف على الداخل
الذي لم يخرج المتاع فخرج الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين يعلم من المسائل التي مضت
ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو نقب شخصان حزن ودخل احدهما وقرب المتاع الى النقبة تركه
فادخل الخارج بيده فاخرجه من الحزن فلا قطع عليهما مع قول مالك ان الذي اخرج
يقطع قولا واحدا في الذي قرب له صاحبه قولان ومع قول الشافعي في اصم قوله انه يقطع
الخارج خاصة ومع قول احمد عليهما القطع جميعا فالاول تخفيف والثاني مشدد في القطع للذي
اخرج وفيه تخفيف للذي قرب والثالث مشدد على الخارج مخفف على غيره والرابع مشدد
على المتأقب والخروج والمقرب فخرج الامر الى مرتبة الميزان وتوجيهها لم يعلم من توجيه المسائل
السابقة ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان النباش يقطع من قول ابي حنيفة وحده انه لا يقطع
فالاول مشدد على النباش والثاني مخفف عليه فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
ان الحد والشيء كالحزن تكفي الميت بعد ردم التراب عليه مع زيادة الاعتبار وقيام النقر من
الميت ووجه الثاني ان ذلك ليس مجرد عادة ويصير الاول على الفساق المحكمة في السد والثاني
على ما كان بالصد من ذلك مع غفلة اللص غالباً عن مراقبة الله تعالى وعن الاعتبار بالموت
ونحو ذلك ومن ذلك قول الشافعي اجماع من سرق من ستارة الكعبة ما يبلغ شنة نصابا
قطع مع قول ابي حنيفة ومالك انه لا يقطع فالاول مشدد خاص بمن دخل لايمان قلبه
وعرف عظمة حرمة الكعبة ونسبها الى حضرة الله تعالى الخاصة ثم انتهك حرمتها والثاني
مخفف خاص برعاة الناس الذين غلط جوارهم وجهلوا كونهم في حضرة الله تعالى وعابوا عن
تعظيمها فقل ذلك خفف هذان الامان عليهم وقد اجماع اهل الكشف على انه لا يصح لعبد ان
يحصي امر الله تعالى على الكشف والشهرح له ابداً فلا بد له من جواب لقله في الله تعالى ان
يقوله ذلك الذنب ولا يؤخذ به فانه لوطن انه يؤخذ به ما وقع في ذلك ويؤيد
حديث الحكيم القزويني في نزاهة الاسلام من فروع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
اذا المراد الله تعالى انفاذ قضائهم وقدره سلب في العقل عقولهم حتى اذا مضى قضاءه وقدره
فيهم سلب عقولهم ليعتبروا انتهى ومعنى ليعتبروا اي ليتوبوا ويستغفروا وقد فهم بعضهم ان هذا
العقل الذي يسلب هو عقل التكليف وقال في ذلك بشي اعطيتنا اذا عصينا كوننا ما وقعنا قط
في معصية وعقلنا حاضر ومن ذهب بعقله فهو عي كلف فلا يؤخذ الله تعالى اتقى وهذا فهم
سقيم لان ما يؤدى الى ان الله تعالى لا يؤخذ العصاة بما فعلوا مطلقاً وهو خلا لا اجماع والذين
فهمته من ذلك ان المراد بالعقل الذي يسلب هو شعوره انه يدين يدى الله تعالى وهو تعالى يراه
فيتوارى عنه هذا الشعر هو حق يقع في مخالفة مريحة من الله تعالى للعبد لا وجه له غير محبوب

عن الله تعالى لما كان يصوره الوقوع في مخالفة أبدأ ولوانه وقع في ذلك مع شهوته ان الله تعالى يراه لكان في اصل طقات سوء الادب واستحق لنفسه به والسمع لصورة بل مرقى الجلال السيوطي ان شخصا في جامع بني امية في زمن محمد بن قلاوون عيب بمقعدة امامه وهو في الصلاة فصفى الله خزيه او خرج هاربا الى الدارمى والناس يرونه فقطع خبره وكتبوا ابن الله محاضرا فانظر يا اخي الى عقوبة ذلك الشخص في كونه مس مقعدة امامه في حضرة الله على عباده الاثم انك او الغيبة عن التعظيم لمن هو في حضرة ربه وفي الحديث الصحيح يا يزيد اقلناه ايضا من التاويل وهو حديث الشيخين مرفوعا لا يرفى الا في حين يرفى وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن الحديث فان معنى هو مؤمن اي يعلم شره يراه حال زمانه واسرقه بل يذهب ايمانه عنه ويصير عليه كالظلمة محتبة كالجباب الذي يمنع عنه نزول العذاب وصوله الى نفاذ انقطاع الايمان عنه بحسب ما يتبادر الى الافهام ان انقطاع الايمان نفقة على العاصي في الحال - رحمة به وهذا من عناية الايمان بصاحبه من المراءى من مآذركه من تخصيص معنى الايمان الذي نفاذ الله تعالى عن الثاني والسارق فليظن في سياق كراية جاء في اللفظ الايمان وتخصيصه بما فيها فلا كان في فكر الحساب والبعث والحشر والنشر فمعناه لا يؤمنون بالحساب او لا يؤمنون بالبعث او لا يؤمنون بالحشر والنشر وهكذا فهم قولنا ان معنى لا يرفى الثاني حين يرفى وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن اي بان الله تعالى لا فقط وليس المراءاة غير مؤمن بالله وملكته وكتبه ورسله ودينه ونكره والبعث والحشر والحساب والميزان ونحو ذلك وقول بعض العلماء ان لا ييمان لا يخرج فاذا السارق نفع بعضه من نفعه كله محمول على من لم يسبق له مخالطة بالعلماء وكان جاهلا بالصفات التي يجب للايمان بها فان مثل هذا لا يكمل ايمانه الا بايمانه بالصفات كلها ونظير ذلك حجة التوبة من ذنبه هو مصر على ذنبه بخروا بالجملة فالعقل الكامل لا يعصى به ابدأ حال عقله وقد جمع القوم على ان كل من كتب عليه كاتب الشمال ذنبا واحدا فهو ناقص العقل وكان مالك بن دينار يقول من اراد ان ينظر الى قوم بلا عقل فليظن الياسا وسمعت سيدي عليا القزويني رحمه الله يقول انما احب الله العبد عن شهوة ربه حال العصية فلا ينجح به بين يديه وكما ان العبد يستحق من ربه اذا عصاه فكل ذلك الحق تعالى يستحق من عبده ان يشهده بانه تعالى يراه فان الله تعالى لا يذنبنا الى خلق من الاخلاق المحسنة الا وكان الله تعالى اولى من ان يذنب لك الحق انتهى وسمعت ايضا يقول اذا بسط الحق تعالى بساط الكرم لعباده المؤمنين في الآخرة باسطهم وانزل نخلهم وقايعادي اكان وقع عنكم في دار الدنيا من الخالقات لا يقضائي وقد رى وانما ذمسي التي لا تقدر ان علم بها فيقول بهذا الكلام نخلهم ويكاد احدهم يطير من الفرح وهذا من اهل غايات الكرم والجود حيث صاد الحق تعالى بعبد من عباده المؤمنين وفيهم لهم المعازير في تلك الدار وما في الدنيا فاستدرك ذلك السهم كما يروى سراقته بل ذم العبد اذا قال في دأري التكليف ايش كنت انا ان الله تعالى هو الذي قدر علي ذلك قبل ان اخنق ووجب على الرضى بالقضاء ودون المقضي وسلوكه لا رجعة لان حضرة التكليف

وكشف القناع عن نسبة الفعل إلى العبد حقيقة لا تقبل المحاطقة إذ لو قبلت المحاطقة لربما
احتمل الإنسان على ربه ولم يشهد حجة الله تعالى عليه في شيء فنعلم أن الحق تعالى لا يباسط عبدا
في الآخرة ويعتد عنه إلا أن كان متادبا معه تعالى في حال التكليف وهذه عدة من أبواب المعرفة
فما لم فيها الخطأ بها علما ولنرجع إلى أصل المسئلة فنقول ولما زوده الشافعي وأحمد في قوطها يقطع
يد من سرق من ستادة الكعبة ما يكون ثمنه نصابا أو سرق في الحديث من تغليظ العقوبة على
السارق في الحرم فافهم والله أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه أنه إذا سرق
ثالث مرة لا تقطع له يده ولا رجل أخرى لأن اليد والرجل أكثر ما يقطع في السرقة بل يجبس مع قول
مالك والشافعي أنه لا تقطع في الثالثة يده اليسرى وفي الرابعة رجله اليمنى وهي الرواية الأخرى
عن أحمد فالأول فيه تخفيف على السارق والثاني فيه تشديد عليه وتوجيه القولين ظاهر
هما تقدم فإن بعض الأئمة يراعي حرم المال وبعضهم يراعي حرم المؤمن وتقدم في مسائل
الاتفاق أن الأئمة اتفقوا على أنه إذا سرق قطعت يده اليمنى فإذا سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى
والخلافا لما هو في الثالثة والرابعة والله أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن حد السرقة
يثبت بأكثر مرة مع قول أحمد الذي يوجب لا يثبت إلا بأكثر مرتين فالأول فيه تشديد على
السارق والثاني فيه تخفيف عليه فجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول استبعادات
أحد يقرر على نفسه بما يوجب القطم كاذبا والتكرار استماعا يكون عند خوف الرية فيعمل الأول على
أهل الدين والورع السائلين في تطهيرهم في هذه المسألة قبل الموت ويحل الثاني على من كان بالصد
من ذلك احتياط له وللامام إذا أقدم على قطع عضوا دمي وهدم بنية الله عز وجل عظيم
ولا ينبغي أن يهدم البنية الأخ لا تمها ولذلك ورد أن قاتل نفسه في النار لقربه على هدم بنية الله
تعالى بغير إذنه فافهم فمن هنا كان التثبت في الأقر بتركه مرتين عند هذين الأمامين واجبا
فكل من الأئمة روجه والله أعلم ومن ذلك قول الأمام أبي حنيفة لا يحجم على السارق
وجوب الغرم مع القطم وإن تلف السرقة فإن اختار السرقة منه الغرم لم يقطع وإن اختار القطم
واستوفى لم يغرم السارق مع قول مالك أن كان السارق موسرا وجب عليه القطم والغرم وإن كان
معسرا لم يدين بقيقته بل يقطع ومع قول الشافعي وأحمد يحجم القطم والغرم على السارق فالأول
مخفف والثاني فيه تقصيل والثالث مشدد فجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول سكوت
الشارع عن الغرم فلا يجب مع القطم شيء ووجه الثاني التغليظ على السارق بوجوب الغرم إن كان
موسرا بخلاف المعسر فنفذ عنه لأن له راحة عند ما عنده من العاقبة والحاجة ووجه الثالث
التغليظ عليه تقيحا السوء فعلة وبين أن خسة نفسه والغفلة عن شهيد الحق تعالى في الدنيا وعن
الحساب في الآخرة وقد كان الحسن البصري يقول والله لو حلف خالف أن أعمال الحسن أعمال
من لا يؤمن بيوم الحساب لقلت له صدقت لا تكفر عن يمينك ففيل له في ذلك فقال لو كنا
مؤمنين بيوم الحساب إيماننا كما لا ما وقع أحدنا في مخالفة لاسرا ولا جهرا انتهت وقن ذلك
قول أبي حنيفة أنه لا يقطع أحد الزوجين بسرقة مال الآخر سواء سرق من بيت خاص

لا حرمها او من بيت ليسكنان فيه جميعا مع قول مالك واحد في احدي روايتيه والشافعي
 في اجماعه اقله انه يقطع من سرقة من سرقة من حزن خاص للسرقة منه نرد مالك ولا يقطع من سرقة
 من بيت ليسكنان فيه جميعا ومع قول احمد في الرواية الاخرى والشافعي في القول الاخر انه
 لا يقطع احدهما بسرقه مال الاخر على الاطلاق والقول الثالث للشافعي انه يقطع الزوج خاصة
 فالاول مخفف على الزوجين والثاني فيه تخفيف عليهما من حيث انه لا يقطع احدهما الا ان سرق
 من حزن خاص لحدتهما كما انه مشدد من حيث القطع والثالث مخفف والرابع مفصل فراجع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان كلا من الزوجين مع صاحبه متقدم معه كانه هو ووجه
 الثاني ان كلا منهما كالاجنبي الثالث كالاول ووجه الرابع ان المرأة لها حق النفقة والكسوة
 على الزوج فلا تقطع للشبهة في استحقاقها بعض مسرقتها ولو نجحكم الشيعون في ماله
 بخلاف العكس ومن ذلك قول الانبياء الثلاثة ان الولد لا يقطع بسرقته من ماله ابيه مع قول
 مالك انه يقطع بسرقه ماله ابيه لعدم الشبهة فالاول مخفف على الولد والثاني مشدد عليه
 فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول غلبة رحمة الولد على ولده عادة حتى انهم يملكون ان والدا
 سعي في قطع ولده حين سرق ماله ابل والحديث في الغالب انما انتقام تخليصا لحقوق العباد من بعضهم
 بعضا ووجه الثاني عدم الشبهة كما قاله الامام مالك ويصح حل الاول على اهل الكرم
 والمروءة والثاني على اهل البخل والشتم والحرص ممن يكون ماله عنده اعز من ولده فمثل هذا ربما
 اجابه الحاكم الى قطع ولده اذا طلب ذلك من الحاكم ليدبا قصد الولد بقطعه سرقة من حزن حرة
 عن الجرمه على ما صي الله تعالى مستغنا فاما فيهما لانه ذلك الى ما هو اشد من القطع فراجع ذلك
 الى الشفقة عليه لا الانتقام منه ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد انه لا يقطع بسرقه صنف من
 ذهب او فضة ولا ضمان عليه في كسره بالاتفاق كما مر اول الباب مع قول مالك والشافعي
 انه يقطع بسرقه الصنف فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول النظر الى كونه مالا في الجملة وقد يكسر صاحبه ويصوغه حليا ووجه الثاني النظر الى
 كونه يعبد من دون الله فحكم من سرقه حكم من ازال منكرا او غيبه حتى لا يعبد من دون الله
 وذلك من جملة طاعة الله فلا يقطع ومن ذلك قول ابى حنيفة فيمن سرق ثيابا من الحمام عليها
 حافظ قطع ان كان ليلا فان كان نهرا لم يقطع مع قول الشافعي واحمد في احدي روايتيه انه يقطع
 مطلقا ولو لفظه من سرق ما كان في الحمام يخرج من نعليه القطع او مما لا يخرج من اوصى شخصنا وغفل
 فلا قطع فالاول مفصل والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الليل
 محل السرقة غالبا فكان كالسرقة من الحزن بخلاف النهار مع ملاحظة الحافظ ووجه الثاني
 ان سرقة من حزن على كل حال عرفا فاذا خلع الانسان ثيابه في المسلم ودخل الحمام كان موضع
 خلعها هو حزنها والله اعلم ومن ذلك قول ابى حنيفة ان سارق العين المغضوبه يقطع ولا يقطع
 السارق العين المسروقة ان كان السارق الاول قطع فيها فان لم يقطع الاول قطع الثاني مع قول
 مالك انه يقطع كل منهما ومع قول الشافعي واحمد انه لا يقطع السارق من السارق

ولا السارق من الغاصب فالاول مفصل والثاني مشدّد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول ان الغاصب اخذ العين المضمومة جهلا وعنادا للشرعية بخلاف السارق
فانه اخذ العين سراً وهو خائف معتدل على الحرب فلذلك قطع السارق من الغاصب تغليظا عليه
دون السارق بالشرط الذي ذكره ووجه الثاني ان كلا من السارق والمسروق منه اخذ
مال الغير في ظاهر الامر من غير علم ان ذلك مسروق ويتقدّر عليه بذلك فهو معتدل حذر الله
وكانه كان شريكاً للسارق الاول حين سرق فلذلك وجب عليه جميعاً القطع ويؤيد حديث
من سن سنة سبعة تغليظه ونزهاه ونزّه من عمل بها ووجه الثالث قوله تعالى ولا تزرزوا زواجر
الغري فكان الاسم على الغاصب والسارق دون السارق من كل منهما فكل من الاقوال
الثلاثة وجه ومن ذلك قول مالك ان السارق لو ادعى ان المسروق من الحرز طكه بعد
قيام بينة على انه سرق فصاحبا من حرز قطع بكل حال ولا يقبل دعواه الملك مع قول ابي حنيفة
والشافعي في الحكم رواية انه لا يقطع وسماه الشافعي السارق الظريف ومع قول احمد
في اجري رواية انه لا يقطع وفي رواية الاخرى انه يقبل قوله اذا لم يكن معروفاً بالسرقة ويسقط
عنه القطع وان كان معروفاً بالسرقة قطع فالاول مشدّد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوة التهمة وخلبة الكذب على مثل السارق وهو ربه مما
يوجب قطع يده او سجنه وقد صرح الشافعي بقوله لا يقرب السارق حين يسرق وهو مؤمن فوق
عنه الايمان ومن نفى عنه الايمان فلا يستبعد عليه الكذب فيما يدّعي عن نفسه به القطع ووجه
الثاني العمل بحديث ادرع والخروج بالقباهات وقوله ان هذا المسروق ملكي فيكمل الصدق
ووجه الرواية الثانية لاحد هو الوجه في القول الاول ووجه الشق الاول من الرواية الثانية
لفصلة لاحد ظاهر ووجه الثاني منه العمل بالقرائن ومن ذلك قول ابي حنيفة واجري في
اظهر رواية واحكام الشافعي ان القطع يتوقف على مطالبة من سرق منه ذلك المال مع قول مالك
واجري في حد كروائية انه لا يقتصر الى مطالبة المسروق منه فالاول فيه تخفيف على السارق
والثاني فيه تشديد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الغلب في القطع حق
المخوف والثاني عكسه ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو قتل رجل جلا في داره وقال اخل
على لي اخذ مالي ولم يندفع الا بالقتل فلا قود عليه اذا كان الداخل معروفاً بالفساد والاغلبية
القوم مع قول الاثمة الثلاثة ان عليه القصاص الا ان ياتي ببينة فالاول مفصل فيه تخفيف
من وجه وتشديد من وجه والثاني مشدّد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين
ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجب القطع في الصبيح المملوك للسرقة
من حرزها وان كان لك يجب القطع في جميع ما يمتلئ في العادة ويجوز اخذ الاعراض عنها سواء كان
اصلياً مباحاً كالصيد للماء والحجارة ام غير مباح مع قول ابي حنيفة ان كل ما كان اصله
مباحاً فلا قطع فيه فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول انه ما محرر ووجه الثاني انظر الى اصلها تغليباً لحرمة الادنى على وجه الاصول

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب القطع بسرقه الخشب بلغت قيمته نصابا مع قول أبي
 حنيفة أنه لا يجب القطع في الخشب إلا خشب الساج والابنوس والصنل والقنار فالأول مشدد
 والثاني مفصل فرجم الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الخشب مال على كل حال ووجه
 الثاني كثرة وجوده خاصة فكان كالتراب إلا ما كان غالياً القيمة كالساج والابنوس ومن ذلك
 قول أبي حنيفة ومالك أن الجلود لو غلط فقطع اليسرى عن اليمنى اجزأ ذلك مع قول الشافعي
 وأحمد أن على القاطم الدية ورجع عند الشافعي في ظاهر قوله وأحمد في إحدى رواياته إعادة
 القطع فالأول شديد تخفيف والثاني فيه تشديد فرجم الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه القوانين
 ظاهر أما الأول فمصول الودع والخروج بذلك وأما الثاني فلأنه قطع غير مشروع وكل عمل ليس
 عليه أمر الشارع فهو مرد ومن ذلك قول أبي حنيفة لو سرق نصاباً ثم ملكه بشراهة أو هبة أو ارش
 أو غير ذلك سقط القطع مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا يسقط سواء كان قبل التزاع أم بعد فالأول
 فيه تخفيف والثاني مشدد فرجم الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أنه صار مستحقاً لذلك
 السرقة ووجه الثاني أن القطع إنما هو في ظهير تعدى حرده الله تعالى حال سرقة بدليل
 عدم سقوط القطع ولورد السرقة إلى صاحبه ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة أنه لو سرق
 سمسماً نصاباً من مال مستأمن فلا قطع مع قول الأئمة الثلاثة أنه يقطع فالأول مخفف والثاني
 مشدد فرجم الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول النظر إلى أنه مال حربي في الأصل ووجه
 الثاني النظر إلى أنه مملوك للمستأمن فأجرين عليه أحكام أهل الذمة وأهل الإسلام مادام في بلاد
 ومن ذلك قول مالك وأحمد لو سرق مستأمن أو معاهد وجب عليه القطع مع قول أبي حنيفة
 أنه لا قطع عليه ما وضع قول الشافعي في قول يقطعان وفي قول لا يقطعان فالأول مشدد والثاني
 مخفف والثالث متروك فرجم الأمر إلى مرتبتي الميزان ثم الأمر لجمع إلى وفي الأمر في الحالين
 فإن رأى قوة في أهل الإسلام ولم يكن لنا أسارى في بلاد الحرب تخاف الانتقام منهم يسبب قطعنا
 للمعاهد والمستأمن قطع ولا ترك مراعاة للمصالح انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم

باب قطاع الطريق

اتفق الأئمة على أن يبرأ من السرقة غنيمة السبيل خارج المصالح بحيث لا يدركه العفو فإنه
 محارب قطاع الطريق جاز عليه أحكام المحاربين وانفقوا أيضاً على أن من قتل وأخذ المال لجب
 إقامة الحد عليه فإن عفا أو لم يقبل والمخوف منه فإنه غير مؤثر في إسقاط الحد عنه وإن
 مات أحد منهم قبل الفرقة عليه سقط عنه الحد إذا لم يرد حتى الله عز وجل وطول بمحقوق
 الأدميين من النفس والأموال والجراح إلا أن يعفى عنهم فيها هذا ما وجدته من مسائل الأئمة
 وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن حد قطاع الطريق على الترتيب المذكور
 في الآية الكريمة مع قول مالك أنه يمس هو على الترتيب المذكور في الآية الكريمة بل
 للآراء الأربعة وفيه من قتل أو صلب وقطع اليد والرجل من خلاف والنفي أو الحبس
 فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد من حيث تخيير الإمام في ذلك فرجم الأمر إلى مرتبتي

الميزان وتوجيه القولين ظاهر ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة كيفة الترتيب المذكور في الآية
الكرمية أنهم ان أخذوا المال وقتلوا أبا الإمام بالخيار أن شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف
أو قتلهم أو صلبهم وإن شاء قطعهم ولم يصلبهم وصفة الصليب عنده على المشهور من روايات أبي حنيفة
حيث يبرح بطنه برحالي إن يموت ولا يصلب أكثر من ثلاثة أيام وإن قتلوا ولم يأخذوا المال قطعهم
الإمام حذوا ولا يلتفت الإمام إلى عفو الأولياء وإن أخذوا مالا لم يسلّم أو ذمى والمأخوذ لو قسم
على جماعة أصاب كل واحد عشر دراهم أو ما قيمته عشر دراهم قطع الإمام أيديهم وأرجلهم
من خلاف فإن أخذوا قتلوا يأخذوا مالا ولا قتلوا أنفسهم الإمام حتى يحدوا أو توبة أو يموتوا
فهذه صفة موجب الصليب والنفي عند الإمام أبي حنيفة وقال مالك الحارثيون يفعل الإمام فيهم
ما يراه ويتجهده فيه فمن كان منهم خاسر أو قوة قتله ومن كان منهم ذا قوة فقط نفاه في أصله إن
يجوز للإمام قتلهم وصلبهم وقطعهم عنده وإن لم يقتلوا ولم يأخذوا مالا على ما يراه أو دعه طهر
ولا مثا لهم وصفة النفي عنده أن يخرجوا من البلد الذي كانوا فيه إلى غيره ويجسوا فيه وصفة
الصليب عنده كصفة الصليب عند أبي حنيفة وقال الشافعي في قتلهم إذا أخذوا قبل أن يقتلوا أنفسهم
أو يأخذوا مالا نفوا وصلة النفي عند الشافعي هو أن يطلبوا إذا ظهر بوايقام عليهم الحد إذا تواجد
وصفته عند أحمد في إحدى روايته كالشافعي في رواية الأخرى أن لا يتركوا يادون في بلد وأن
أخذوا المال ولم يقتلوا قطع الإمام أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم يحدون وإن قتلوا وأخذوا
المال وجب قتلهم حتما وصلبهم حتما وإن قتلوا ولم يأخذوا المال وجب قتلهم حتما ويكون الصليب
عند الشافعي وأحمد بعد القتل وقال بعض الشافعية يقتل بعد أن يصلب حيا ودية الصليب عند
الأئمة الثلاثة ثلاثان وأما وقال أحمد ما يقع عليه الاسم فكلام أبي حنيفة مفصل فائق إلى التشديد
وكلام مالك يحتمل التخفيف والتشديد لكن نصراجعنا إلى ما رأى الإمام مع تخفيفه في صفة النفي والصليب
من وجه آخر وكلام الشافعي وأحمد مشدد من وجه مخفف من وجه آخر في تحت القتل وعدم
تخفيفه ولما الكلام في مدة الصليب فقول أحمد لخف فرجم الأمر إلى من تبقى الميزان
وكل شق مما اختاره الإمام وجه ومن ذلك اعتبار الأئمة الثلاثة في قتل الحارثين
هم قول مالك أنه لا يعتبر ذلك فالأول مخفف في قتل الحارثين إذا كان المال الذي أخذوه دون
نصاب والثاني مشدد فرجم الأمر إلى من تبقى الميزان ووجه الأول القصاص على قطع السرقة ووجه
الثاني أنه لا يشترط في قتل الحارثين أن يأخذوا قدر النصاب لأنضمام الحارثية إلى أخذ المال
فكان التغليب عليه من جهة الحارثية لأن جهة النصاب ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
أنه لو أجمعت حارثيون فباشروا بعضهم القتل والأخذ وكان بعضهم رد عما كان للرد حكم الحارثيين
في جميع الأحوال مع قول الشافعي لا يجب على الرد غير التعزير بالحبس والتعزير وبغير ذلك
فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجم الأمر إلى من تبقى الميزان ووجه الأول لا لنقص
بوجود الحارثية سواء باشر بعضهم القتل أم لم يباشروا وجه الثاني أن المدارس في الحارثية على المباشر
بالأعلى من كان رد عليه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن حكم من قطع الطريق داخل المصدر

كمن قطع الطريق خارج مصر على حماره مع قتل أبي خنيفة فإنه لا يثبت حكم قاطع الطريق إلا أن
 يكون خارج مصر فالأول فيه تشديد على قاطع الطريق والثاني فيه تخفيف عنه فراجع
 الأمر إلى مرتبقي الميزان وتوجه الأول أن محاربة شرع الله عز وجل وتعدى حدوده لا يختلف
 تحريمها بكونها خارج مصر المصداق داخله كغيرها من مساكن المعاصي من زنا وشرب خمر وغير ذلك وتوجه
 الثاني أن قطع الطريق خارج مصر هو للمسلمين والمسلمين لا الأذهان لعدم وجوب من يفرضه و
 يخلصه من قاطع الطريق عادة بخلاف من قطع الطريق في مصر فإن الناس يفرضونه كثيرًا وكان
 بالغصب شبهه فعليه التعزير برؤسها أخذة إلى مستحقه ومن فلك قول الأئمة الثلاثة أنه
 لو كان مع قطع الطريق امرأة فوافقهم في القتل وأخذ المال قللت حد ما مع قول أبي خنيفة
 أنها تقتل قصاصًا وتقتل فالأول فيه تشديد من جهة كون قتلها أحدًا والثاني فيه تخفيف من
 جهة كون قتلها قصاصًا فراجع الأمر إلى مرتبقي الميزان وتوجه القولين ظاهر ومن ذلك
 قول أبي خنيفة وأما أنه لو زنى سرجل وشرب الخمر وسرق ووجب عليه القتل في الجملة وأغريها
 قتل ولم يقطع ولم يجز لها من حقوق الله قتال وهي مبنية على السامحة وقد اتفق القتل عليها
 فغيرها لأنه الغاية مع قول الشافعي أنها تسترق في جميعها من غير تدخل على الإطلاق فالأول
 مخفف وقول الشافعي مشدد فراجع الأمر إلى مرتبقي الميزان وتوجه الأول أن الحدود لا تختلف
 في مثل ذلك كونها مراجعة إلى المردم والزجر وتوجه الثاني أن كل واحد يجب فيه الحد الذي شرع له
 كالحكم فيما عاقرت على أشخاص متعددة فلا يقوم حد مقام حد ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 أنه لو شرب الخمر وقتل في الحصان حد في الخمر والقتل مع قول مالك يبدأ بهما فالأول
 مشدد والثاني فيه تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبقي الميزان ومن ذلك قول أبي خنيفة ومالك
 والشافعي في أحد قوليه أن توبة العصاة ماعد المحاربين من شربة الخمر والزنا والسرقة
 لا تسقط الحد عنهم مع قول أحمد في الظاهر روايته وللشافعي في الرواية الأخرى أنها تسقط الحد
 عنهم من غير اشتراط مضي زمان وفي الرواية الأخرى لا حد لأحد من مضي سنة بعد التوبة فالأول
 مشدد والثاني فيه تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبقي الميزان وتوجه الأول عدم مردن في اسقاط
 الحد عن هؤلاء فكان أقامه الحد عليهم وأولى بقرينة ما رواه مسلم في المرأة التي أتت النبي صلى
 الله عليه وسلم وهي حبلى من الزنا فقالت يا رسول الله أتيتك حرة من حدود الله فأقسمه
 على فقال لا وليا لها أخصنا إليها فإذا وضعت فاقوفي بها ففعلوا ذلك فأمر برجمها وصلى عليها
 وقال لقد تابت توبة لو قمعت على سبعين من أهل المدينة لو سعتهم اتقي فظاهر هذا الحديث
 أنه صلى الله عليه وسلم أقام عليهم الحد إلا بعد توبتها ولو أنها تابت ما طلبت إقامة الحد عليها فأقامه
 وأيضًا فإن الحد ترتيب على هؤلاء من حيث تعدى بهم حدود الله فلا يسقط عنهم بالنوبة وتوجه الثاني
 قوله صلى الله عليه وسلم الثائب من الذنب كمن لا ذنب له وقوله صلى الله عليه وسلم التوبة نجب
 ما قبلها أي تقطع حكمها واحدة بالذنوب الدنيا أي ومن في الآخرة تحت المشيئة وسعت شيخنا
 شيخ الإسلام ذكر ما روي أنه يقول لم يرد لنا أن أحدًا يؤخذ بنبه في الدنيا والآخرة معًا

الاحكام بين ثقلها تعالى فيهم ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم انتهى فعلم ان من تاب من ذنب سقط عنه الحرفيه على هذا التقرير ويصح حال الاول على العتاة للشارقين الذين يتكبرون منهم وقوع الزنا وشرب الخمر والسقوة فكانت اقامة الحرف عليهم اقوى في الردع والجر لهم كما ان الثاني يصح حاله على من جرى عليه المقدمه واحده في عمده فقدم وصدا على الدنيا بما راجت لحصل له في نفسه مشقة النجس حتى صار يستحي ان يجلس بين اثنين عكس حال الاول ومن ذلك قول مالك والشافعي ان من تاب من المحاربة ولو يظهر عليه صلاح العمل لا تقبل شهادته حتى يظهر عليه صلاح العمل مع قول احمد تقبل شهادته وان لم يظهر منه صلاح العمل فالاول فيه تشديد والثاني تخفيف فزجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط بالاحتياط لا محال الناس وابضاعهم فان من لم يظهر عليه صلاح العمل بعد التوبة كان لم يتب فلا يخرج به عن التهمة في شهادته الا اصابه العمل والمشى على طريق كمال المؤمنين قال تعالى فمن تاب من بعد ظلمه واصبح وقال تعالى لا الذين تابوا من بعد ذلك واصبحوا ونحوهما من الايات ووجه الثاني العمل بظاهر الاحاديث كالحديث السابق في المسئلة قبلها وكقوله صلى الله عليه وسلم واتبع السبيته المحسنة تخم في محوها انت اتم المحسنة لها ومن ذلك قول ابى خنيفة واحدا ان المحارب اذا كان مع الحامية من لا يكافئه كالكافر والعبد والولد وعبد نفسه فقتله لا يقتل به مع قول مالك انه يقتل اذا قتل من لا يكافئه ومع قول الشافعي فيه قولان كالمذهبيين فاهو مخفف والثاني مشدد فزجه الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

باب حذر شراب المسكر

اجمع الاثمة الاربعة على تحريم الخمر ونجاستها وان شرب الخمر قليلا او كثيرا هو موجب للحد وان من اعتقل شرابها حكم بكفره وتقدم في باب النجاسة ان داود قال بطلان الخمر مع تحريمها وانفقوا على ان عصير العنب ان اشتد وقذرت زبدته فهو حرام وانفقوا ايضا على ان كل شراب يسكر كشرابه وقليله حرام وزنه يسمى خمرا وفي شربه الخمر سواء كان من عنب او زبيب او حنطة وشعير او قدة او امر او عسل ابلين ونحو ذلك نبيذ كان او مطبوخا خلافا لابى خنيفة فانه قال نقيع القمح والزبيب اذا اشتد كان حراما قليلا وكثيره ويسمى نبيذ الاخضر فان اسكر في شربه الخمر وهو نجس فان طبخ او كانا في طيبين حل منهما ما يغلب على ظن الشارب منه ان لا يسكره من غير طرب فان اشتد بصره الشر به ولم يعتد في طيبين هو ان يذهب ثلثاه واما نبيذ الحنطة والامر والشعير والذرة والعسل فانه حلال عندنا نقيعا ومطبوخا وانما يحرم مسكرونا ونحوه فيه وكذلك انفقوا على ان المطبوخ من عصير العنب اذا ذهب قل من ثلثه فانه حرام وزنه ان ذهب ثلثاه حل حاله لم يسكر فان اسكر حرم قليلا وكثيره وعلى ان حد تعبد على نصف من حد الحر وعلى ان حد الشراب يقلم بالنسبة لما روى عن الشافعي انه يقول لا يدرى والنعال وطراف الشباب وعلى ان من غصص بقلعة ولم يجرد غير مخميسه يجره سناخته به على كل حال هذا ما وجدته من مسائل الاجماع ولا تنقذ واما ما خففوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه مضي على العصير

ثلاثة أيام لم يشتد ولم يسكر ولا يصير خمر حتى يوشك ويسكر ويقذف فيه مع قول أحمد أنه إذا
 مضى على المصير ثلاثة أيام صار خمرًا وحرم شربه وإن لم يشتد ولم يسكر ولم يقذف فيه لم يوشك وشره في
 ذلك الأول وفيه تخفيف والثاني مشدّد لوجع الأمر إلى مرتبة القيلان ووجه الأول أن الحكم يدلّ ووجه
 العلة غالبا فإن فقدت علة الأسكار فهو مباح على أصله ووجه الثاني الأخذ بالأختياط فإنه
 بعد مقداره ثلاثة أيام يسكر غالبا فاختار أحمد بالأختياط أن لو يكن أحمد يرى في ذلك دليلًا عن
 الشارع يحرم شربه وإن لم يسكر فإن الشارع وضع الأحكام حيث شاء ما يكون من إخراج
 الوسائط خوف أن يقع في تحريم المقاصد كما اشترط إليه بقلنا ووجه الثاني الأخذ بالأختياط و
 يؤيد فكرنا حديث ما سكر كثيره حرم قليله فإن تحريم القليل لم يكن وإقامه العلة التي هي الأسكار
 ويحتمل أن من قال بالاحتياط لا يسكر من النبيذ لم يطعم على هذا الحديث فخطأ أن علة التحريم هي
 الأسكار وقد قدرت ومن ذلك قول أبي حنيفة حد السكران يصير الإنسان لا يعرف السماء من
 الأرض ولا الطل من العرض ولا المرأة من الرجل مع قول مالك أنه من استوى عند الحسن
 والقبير مع قول الشافعي وأحمد هو من يخطئ في كلامه على خلاف علة قوله الأول مشدّد في صفة
 السكر مخفف في وجوب الحد إن لم يصل إلى تلك الصفة والثاني فوقه في التشديد في الحد والثالث
 فوق ذلك فوجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن من لا يعرف السماء من الأرض أشد سكرًا
 ممن لا يعرف في الكلام بين الحسن والقبير كما أن من يخطئ في كلامه فقط أخف سكرًا مما قبله
 فمن تورع في عدم إقامة الحد إذ لم يصل إلى أعلى الحالات عنده فقد قلّ تورعه من جهة الغيرة
 على أهله وأهله محارم الله ومن تورع وأقام الحد بوجوده في الصفات دون ما فوقها فقد قلّ تورعه
 من جهة احترام ذلك المسلم الشارب للمسكر فافهم وأيضًا ذلك أن من لا يعرف السماء من الأرض
 نزل تبيانه بالكيفية ومن لا يعرف المرأة من الرجل يترك الأشخاص ولكن جهل الأوصاف ومن
 اختلط كلامه يدرك السماء من الأرض ويميز بين الرجل والمرأة ولكن عنده لحاظ غيبة نظره
 فربما كان عنده شعور في أول كلماته ثم زال قبل أن يتمها فالأشمة ما بين ناصر لظاهر الشريعة
 وما بين محذور تلك المسلم الشارب فكل وجه ومشهد ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
 أن حد شارب الخمس ثمانون مع قول الشافعي وأحمد في إحدى روايتيه ووجه المخوف أنه أربعون
 في حق الحر وأما العبد فعليه النصف من ذلك بالاتفاق كما مرّ في الباب فلي الأول حد أربعين
 وعلى الثاني حد عشرين فالأول مشدّد والثاني فيه تخفيف فوجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الأول أن الحر الغالب عليه كمال العقل عكس حال العبد فلذلك كانت صغيرة للعبيدة ودون
 العبد على قاعدة قولهم من عظمت مرتبته كبرت صغيرته ويحتمل أن يكون الحر ثمانين في حق من يسكر
 ويعورده ويؤذي الناس وأربعين في حق من كان بالصد من ذلك ومن ذلك قول الأشمة الثلاثة أنه
 لو أقر بشربه لم يوجب منه شيء حد مع قول الإمام أبي حنيفة أنه لا حد فالأول فيه تشديد
 والثاني فيه تخفيف فوجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مؤاخذته بأقراره والمحكم دأبه
 مع الشراب كما مرّ عكس الثاني ومن ذلك قول الأشمة الثلاثة أنه لو وجد

منه سرخ خمر ولم يقرهم بعد من قول مالك انه يجد فالاول مخفف والثاني مشدد في قوله
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي في اجمع احواله انه
 لا يجوز شرب الخمر للضرورة كالعطش والتداوى مع قول ابى حنيفة انه يجوز للعطش لا
 للتداوى ومع قول الشافعي في القول الثاني انه يجوز شرب القليل للتداوى ومع قوله
 في القول الثالث يجوز للعطش ما يقطع به الرى فقط فالاول مشدد في عدم جواز شربها
 للضرورة والثاني مفصل وكذلك الثالث طرأ فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ويصح حل الاول على حاله كما يرى من اهل الصبر واليقين فيصبر احدهم حتى يضطر فيشرب
 اذ ذاك خوفا ان يموت كما انه يصح حمله على اوائل الضرورة والعطش ووجه قول ابى حنيفة
 ان يشرب للعطش فيه بقاء الرحم واما التداوى ففي الحديث ان الله تعالى لم يجعل شفايعتى
 فيما حرم عليهم وبقية الوجوه ظاهرة والله تعالى اعلم

باب التعزير

اتفق الاثنته على ان التعزير مشروعه في كل معصية لاحد فيها ولا كفارة واختلوا اهل التعزير
 فيما يستحق التعزير بشئ هو حق واجب لله تعالى ام غير واجب فقال الشافعي لعدم وجوبه
 وقال ابو حنيفة ومالك ان غلب على ظنه انه لا يصلح الا الضرب وجب ان غلب على ظنه
 اصله بغيره لم يجب قال احمد ان اسحق بفعله التعزير وجب فالاول مخفف والثاني مفصل
 ذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجه الاول تعظيم حضرة الله تعالى ان يعصى
 العبد به فيها وهو ينظر اليه سبحانه وتعالى فكان الضرب المؤلم له واجبا ليتنبه لقم فعله
 في المستقبل وليسير بين كلاله الذي حصل له في الماضي فيستغفر ربه منه وربما كان الذنب
 الثاني معلقا تركه على سؤالي الله عز وجل فيجوز عنه بالسؤال الا فالقدر المبرم لا يصح تركه
 واما وجه الثاني القائل بعدم الوجوب فهو خاص برعاء الناس الذين لا يعرفون قدر عظمة
 حضرة الله ولا تؤثر فيهم الضرب في كل ذلك التأثير فلا يحصل به كبير زجر كما مر عن المعاصي
 المستقبل ان كانت معلقة على حصول الالم الواقع لذلك العبد ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
 ان الامام لو عمر برجل ضاقت فلا ضمان عليه مع قول الشافعي ان عليه الضمان فالاول مخفف
 على الامام والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجه الاول ان منصب الامام
 يحل عن ان يعذر احد بغير المصلحة بخلاف غيره الامام قد يعز غيره وعنده مشايبة تشفعه
 بعدة سابقة مثلا واما لما كان احدا من السلاطين قتل يقتل احدا في نفس برأيه بل ولا غرم دية
 وتوجه الثاني ان الشرع لا يحاسب فيه لاحد فالامام الاعظم كاحاد الناس في احكام الشريعة
 ومن ذلك قول مالك واحمد ابى واضرب ولده تاديبا او المعلم اذا ضرب بالصبي تاديبا
 فبات لا ضمان عليه مع قوله ابى حنيفة والشافعي انه يجب الضمان فالاول فيه تخفيف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجه القائلين بغيره من توجيه المسئلة قبلها لان الامام
 كالامام الاعظم في كونه لا يضرب الا لاصلا لا لغيره وكذلك المعلم في الغالب لذلك ضمنها

ابو حنيفة في الشافعي اجتهاد الايراد الناس وليتفضل الوالد في غيره مولده فانه ربما قامت
نفسه من ولد نصر بالاصيلة كالا جني فافهم ومن ذلك قول الائمة الثالثة انه لا يجوز
ان يبلغ بالتعزير اعلى الحدود مع قول مالك ان ذلك راجع الى رأي الامام فان رأى ان يزيد عليه
فعل فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الامام
ونائبه انما يمكن ان على وفق الشريعة وليس لهم ان يزيد اعلى ما قدرتم مرة واحدة ووجه الثاني
ان الشافعي من الامام الاعظم على اتم من بعده وامر الامة بالنسب والطاعة له في كل ما
لا معصية فيه والله عز وجل بل ضرب بعض العتاة والفسقة الحق المقدس بما يريدون فجاز للامام
الزيادة بالاجتهاد مصلحاً لقلوب العوام مفعولاً ومن ذلك قول ابو حنيفة والثاني ان التعزير
لا يختلف باختلاف اسبابه كان يزداد في التعزير حتى يبلغ ادنى الحدود ولو في الجملة و
ادناها عند ابى حنيفة اربعون في الحر وعند الشافعي واحد وعشرون فيكون اكثر التعزير عند
ابى حنيفة تسعة وثلاثين وعند الشافعي احدى تسعة عشر وقال مالك للامام ان يضرب
في التعزير اى عر داس الى ما يجتأده وقال احمد هو مختلف باختلاف اسبابه فان كان بالوطء
في الفرج بشبهة كوطء الشريك او بالوطء في اذن الفرج فانه يزداد عندنا على ادنى الحدود
ولا يبلغ فيه اعلاها فيضرب في الاسوطا وان كان بغير الفرج كقبلة اجنية او شتم او سرقة
دون نصاب فانه لا يبلغ فيه ادنى الحدود فالاول فيه تخفيف من حيث انه لا يزداد في الحد عن
الحد المفرد في المشرع وقول مالك فيه تشديد اذ ادى اجتهاده الى زيادة على الحد المفرد
وقول احمد مفصل فيه تخفيف من وجه وتشديد من وجه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول ابى حنيفة والثافعي انه يضرب تاسعاً مع قول مالك انه يضرب قاعاً ومع قول احمد
في الحد رابيتيه كدنه بالك والآخر كدنه ابى حنيفة والثافعي فالاول فيه تشديد والثاني
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ضربه قاعاً ما يبلغ في الزجر ووجه
الثاني ان الزجر من الضرب الام وهو حاصل بضره قاعاً ومن ذلك قول ابى حنيفة والثافعي
انه لا يجوز في حد القذف خاصة ويجزى فيما عداه مع قول مالك انه يجزى في الحدود كلها ومع
قول احمد لا يجزى في الحدود كلها بل يضرب فيما لا ينتم اليه الضرب كالقبض القبيصين فالاول
فيه تخفيف من وجه ودون وجه والثاني مشدد في التحريم والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان وتوجيه الاول ظاهر ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد ان الضرب يفرق
على جميع البدن لا الوجه والفرج والراس مع قول الشافعي انه لا يضرب الوجه والفسخ
والخاضع وسائر المواضع المخوفة ومع قول مالك يضرب الظهر وما قاربه فالاول والثاني فيه
تخفيف والثالث فيه تشديد من حيث عدم تفرقة الضرب على جميع البدن الا الاستثناء الاول
والثاني فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان الضرب في الحدود يتفاوت
فامثل الضرب ضارب التعزير ثم اخبر ثم القذف مع قول مالك ان الضرب في هذه الحدود
سواء مع قول الشافعي ان ضرب حد الزنى اشد منه في حد القذف وان ضرب القذف اشد من

الضرب في شرب الخمر فالأول فيه تخفيف من حيث تخفيف الضرب في بعض الحدود
وتشديد من حيث شدة الضرب في بعضها ولكن ذلك قول مالك ويصح العكس من حيث أن في
التساوي الحاق الأول في بعض الحدود وكذلك الثالث فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان

باب لصيال وضمان الأولاد والبرائح

لما جرد في الباب شيئا من مسائل الأجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول
الأئمة الثلاثة أنه يجوز دفع كل صائل من ادعى أو يهيمه على نفس أو طرف ويضمن أو مال فان لم
يبدفم إلا بالقتل فقتله فلا ضمان عليه مع قول أبي حنيفة أن عليه الضمان فالأول فيه تخفيف
من حيث عدم الضمان والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل من القولين
وجه صحيح لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو عرض عاض يد لسان فأنزعه
من فيه فسقطت أسنانه فلا ضمان عليه مع قول مالك في الشبهة أنه لا يضمن لأنه يضمن
مخفف على العضوض والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه
ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو أظلم أنسان في بيت أنسان فراه فقفا عينه لزمه الضمان مع
قول الشافعي وأحمد لأضمان وقول مالك في روايته كالمذهبين فالأول كالشدد والثاني تخفف
والثالث محتمل لكل منهما فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حل الأول على اطلاع أهل الدين
والورع من لا يتولد من اطلاع كبير فتنة لقلته وقبح مثله في النظر إلى ما حرم الله تعالى وحل
الثاني على من كان بالصد من ذلك فلا ضمان في فسخ عينه زجرناه عن مثل ذلك ومن ذلك
قول مالك وأحمد أن الإمام الموضعي في خدمات الخمر إذا أفضى إلى هلاكه فلا ضمان على الإمام
مع قول الشافعي من جملة تفصيل لعائنه مات في حد الشرب وكان جلده باطراف النعال
والثياب لم يضمن الإمام قوله واحدا وإن كان ضربه بالسوط فلا صحابه في ذلك وجهان أصحهما
لأضمان عليه وحكي ابن السوط عن الشافعي أن الإمامان ضربا بالنعال واطراف الثياب ضربا
لا يجاوز إلا أربعين ضربة فلا عقل فيه ولا قود ولا كفارة على الإمام وإن ضرب أربعين سوطا
فمات فدينه على قلة الإمام دون بيت المال فالأول مخفف على الإمام والثاني مفصل على اختلاف
التنقل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن ذلك الضرب مشروط بأقامته غير مضمونة
كبقيية الحدود فإنه باذن من الشارع ووجه الثاني من شقي التفصيل في حد الشرب
كونه مما لا يقتل غالبا وأما وجه ما قاله أصحاب الشافعي من عدم الضمان وإن كان ضربه
بالسوط كون ذلك ما دون ما فيه من الشارع وكذلك القول في أول شقي التفصيل الذي حكاه
ابن المنذر ووجه الوجه الثاني من وجهي أصحاب الشافعي كون الأربعين سوطا ربما تقتل
غالبا وإنما كان على عاقلة الإمام الدية دون القصاص لأن أصل الضرب ما دون فيه وكان منصبه
يجل عن مثل ذلك فانت الواجب العقل على الإمام لقبه الموضوع في تجديده عليه مع ما في ذلك
من أنها حرمته في عين العامة فضعفت شكوكه ولم يبلغ أن أضاف قتل في أقامته الحد على
مستحقه أبدا ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا ضمان على الربيب البهاشم فيما تلقته منها

أذا لم يكن معها صاحبها وأما ما اتلفتة ليلاً فضاهاه عليه مع قول أبي خنيفة أنه لا يضمن إلا أن يكون معها صاحبها نكياً أو قاعداً أو سائقا أو يركب قدر أسلحه أسوأ وكل عليها أو يحملها فأكول فيه تخفيف بالشرط الذي أتوه والثاني فيه تشديد بالشرط الذي ذكره كذلك فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ورجعه عدم الضمان في الشق الأول في كلام الأئمة الثلاثة جبراً من العادة في إرسال إليها ثم نهى بها ومنه يعلم توجيه الضمان فيما تنطفئ ليلاً وتوجه المشق الأول من كلام أبي خنيفة كونه معها أو أكياً أو قاعداً أو سائقا ووجه الثاني منه تعديده بالأمر حالاً ولذلك عمى المحكم في عدم تخصيصه ذلك في ليل أو نهار ومن ذلك قول أبي خنيفة أنه لو اتلفت الدابة شيئاً وصلحها عليها ضمن صاحبها أما اتلفت به بيدها أو فمها وأما ما اتلفت به رجلها فإن كان يوطئها ضمن الراكب وإن مرحت برجلها فإن كان يوطئها في موضع ماذون فيه شرعاً كالمشي في الطريق والوقوف في ملك الراكب أو في الغلاة أو في سوق الدواب لم يضمن وإن كان يوطئها بغير إذن فيه كالوقوف على الدابة في الطريق والدخول في دار أو سائر بغير إذن ضمن مع قول مالك أن يدها وفمها ورجلها سواء فلا ضمان عليها في ذلك إذا لم يكن من جهة نكبتها أو قائلها أو سائقها سبب من غير وضرب ومع قول الشافعي أنه يضمن ما جنت بغيرها أو يدها أو رجلها أو ذنبها أسوأ كان من قائلها أو سائقها سبب أو لم يكن ومع قول أحمد ما اتلفت به رجلها وصاحبها عليها فلا ضمان فيه وطلعت بغيرها أو يدها ففيهما الضمان فالأول الذي هو كلام أبي خنيفة مفصل وكلام مالك فيه تخفيف من حيث التفصيل وكلام الشافعي مشدد وكلام أحمد مفصل فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه الأقوال الأربعة ظاهر لا يخفى على الفطن والله أعلم

كتاب السيل

اتفق الأئمة على أن الجهاد فرض كفاية فإذا قام به من فيه كفاية من المسلمين سقط الحرج عن الباقيين وعن سعيد بن المسيب أنه فرض ولكن ذلك لتعقوا على أنه يجب على أهل كل شعرة أن يقاتلوا من بين أيديهم من الكفار وأن يحجزوا ساعدهم من يديهم الأقرب فالأقرب وانفقوا على أن من يتعين عليه الجهاد لا يخرج إلا بإذن أبيه إن كان مسلماً وعلى أن من عليه دين لا يخرج إلا بإذن غريمه وأنه إذا اتفق الزحفان وجب على المسلمين الحاضرين الثبات وحرم عليهم الفرار إلا أن يكونوا متحرفين لقتال أو متحيزين إلى فئة أو يركب الواحد مع ثلاثة أو المارعة مع ثلثاً فثبها القراء ولهم الثبات مع ذلك لا سيما مع طلبة ظنهم بالظهور بينهم وأنه يجب الهجرة من دار الكفر على من قدر عليها وعلى أن نساء الكفار إذا لم يكن يقاتلن فلا يقتلن إلا أن يكن ذوات رأي وعلى أن الأعسر لا يقيم الفاني وهل الصوامع إذا كان لهم رأى أو يدبير يقتلن وعلى أن للشركيين إذا تدرسوا بالمسلمين ليتقى المشركون بالمسلمين عجز الرمي ويقصدون المسلمين وعلى أنه لو قتل أحد الأسيير وهو في الأسر لم يجب على القاتل شيء إلا التعزير فقط خلافاً للأوزاعي وقوله يجب عليه الدية هذا ما وجدته من مسانئ الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب على من يشترط في وجوب الجهاد وجوب الزاد والراحلة كالحج مع قول مالك أنه

لا يجب وموضع الخلاف اذا قلنا ان الجهاد على اهل بلد بغيرهم وبين موضع الجهاد مسافة القصر
 فالاول مخفف في بعض الجهاد المذكور والثاني مشدد فيه فخرج الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول ان من لم يجد الزاد والراحلة فقتل الصلوة خارجا لا تقتل قلبه لا ولا كل ويشرب
 ويترك فانما وجد الزاد والراحلة فقتل ما عدا ذلك ولم يصرف عنه القتال فغير القتال ووجه الثاني
 عدم وجوب نص صريح بأشراط ذلك في السفر للجهاد ولو طويلا كشهر واكثر ولو انه كان شرطا
 لوصل المينا ولو في حديث واحد فان الشريعة لم تزل محفوظة بوجود العلماء في كل عصر ويصح
 حمل كلام الائمة الثلاثة على حال اكابر الدولة من ذوي اللوائح الذين يغلب عليهم الجهاد من
 سؤال الناس للزاد والراحلة في الطريق وحمل كلام الامام مالك على حال من كان بالصد من ذلك
 كما قال فيون يجوز معتد على السؤال ويظهر ان الركب لا ينجبلى سؤاله فانه يجب عليه الحج
 عنده ومن ذلك قول ابى حنيفة والاعيان المسلمين اذا اخذوا اموال اهل الحرب ولم يمكنهم
 اخراجها او يصلها الى دار الاسلام جائزهم اتلافها فيمن الجحيم ويكسر وان السلاح
 ويحرق المتاع مع قول الشافعي واحدا لا يجوز الا لملكه وذلك بعد القسمة فالاول
 مخفف على المسلمين والثاني مشدد في بعض ذلك عليهم فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 مراعاة المصلحة العامة للمسلمين فربما قلب علينا الكفار واخذوا تلك الاموال التي غنمناها
 منهم فتقوا بها على قتالنا وانما المبراع اهل هذا القول ما جزم اليه اهل القول الثاني فتدبر المصلحة
 العامة على مصلحة الخاصة ووجه الثاني ضعف ملك المتلفين لتعلق حقوق جميع المجاهدين
 بذلك وعدم خفي انقاذ تلك الاموال من ايدي المسلمين فكان بقاؤها من غير اتلاف انفع
 للمسلمين في هذه الحالة ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك واحمد والشافعي في حديث قوله ان
 مشيخ الكفار وعلمائهم في الميكن طم راي ولا تدبير لا يجوز قتلهم مع قول الشافعي في الاظهر
 انه يجوز قتلهم فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان
 مشروعية القتل بالاصالة انما هي في حق من فيه نكابة للمسلمين وهو كاذب لا نكابة منهم لنا
 عالم ووجه الثاني ان الامم قد يرى قتلهم لمصلحة وقد بلغنا ان السيد داود عليه الصلوة والسلام
 لما بنى بيت المقدس كان كل شئ يبناه يصعب منه ما فشا ذلك الى ربه عز وجل فاحمده الله تعالى
 عليه ان يبق لا يقوم على يدك من سفك الدماء فقد داود يسرب اليك ذلك في عميلك فقال
 الله تعالى بل ولكن اليسوع عبادي ويؤيد ذلك ايضا قوله تعالى وان جنحو السلفا جنحوها فان
 في ذلك ترجيح للمصلحة على القتل ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك وادوية على من قتل من
 لم تبلغه الدعوة مع ما نقل عن مذهب الشافعي واحدا له من خلاف ذلك على غير الراجح فالاول
 مخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك ان من قس ببت
 دهرهم من فقد بلغتهم الدعوة فلا تحتاج الى دعوتهم قبل القتال بل فقاتلهم ابتداء واما من بعد
 دعوهم فالدعوة اقظم لسنتك وقال ابو حنيفة ان بلغتهم الدعوة فحسن ان يدعواهم الا امام الى
 الاسلام او ادع الجارية قتل يقتال وان بلغتهم ولا ينبغي للامام ان يبدأهم وقال الشافعي لم اعلم

أحد من المشركين لم يبلغه الدعوة اليوم إلا أن يكون قوم من المشركين خلف البتراء والمجان
 لم يبلغهم الدعوة فلا يقاتلون حتى يدعوا إلى الإسلام فإن قتل أحدهم قبل ذلك فهي حادثة
 قاتله الدية وقال أبو حنيفة لا شيء عليه والمظاهر من مذهب مالك أن الحكم كذلك فالأول
 والثاني من أصل المسئلة مفصل والثالث مشدد من حيث أن جميع المشركين لأن بلغتهم الدعوة
 تخفف من حيث أنهم كانوا قبل الإسلام الدعوة إلى الإيمان كما أن الأول مما تفرع من المسئلة مشدد
 من حيث وجوب الدية على قاتل القاتل والثالث والرابع تخفف من حيث عدم رجوعهم
 الأمر إلى مرتبة الإيمان ووجه الأقوال ما ورد في الحديث من اختلاف الحكم بحسب الوقائع من
 الشارح ومن أمراء الغزوات من الصحابة وغيرهم من بعدهم ومن ذلك قول أبي حنيفة
 والمشافعي إن أمان الكفار لا يصح إلا من مسلم بالغ عاقل مختار فلا يصح أمان الصبي
 والمجنون عندهما مع قول مالك وأحمد يصح أمان الصبي المراهق فالأول مشدد في صحة الأمان
 للكفار والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الإيمان ووجه الأول أن أمان الكفار أمر خطر
 يقع عليه مصلحة ومفسد فيستلزم على غزاة عقل وفطر والعواقب للصبي والمجنون ليسا من
 أهل هذا المقام ووجه الثاني أن الصبي المراهق قد اشرف على البلوغ وما قارب الشيء أعطى حكمه
 في كثير من الأحكام وأمان الكفار منها اشتمل أن حصل بعد أمانه فنته فقولهم لا يرتد رش
 الأمر ويشدد على الكفار حتى ينزلوا ويخرجهم من بلاد الإسلام فكان أمان الصبي المراهق كدفعه
 الأمان في دخول بلاد الإسلام لا في الإقامة بها حتى يفسد فيها ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 أنه يصح أمان العبد المسلم كما في أول أهل مدينة توبت أمانه بشرطه عند الأئمة المذكورين
 مع قول غيرهم أنه لا يصح أمانه فالأول تخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان فوجه الأول أن أمان العبد في النقص كما أن الصبي قد قل هنا فيه ووجه الثاني
 أنه يحتاج إلى كمال رأي والعبد ناقص العقل والرأي عادة ويصح حل الأول على عبد ظهر للناس
 عقله وحسن بابه والثاني على من كان بالعكس ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو
 أصاب أحد من المسلمين مسل في جال ففر من الكفار المسلمين فلا يلزمه حدية ولا كفارة
 مع قول الشافعي وأحمد في إحدى روايته أنه يلزمه الكفارة بلادية والثاني من قول
 الشافعي وأحمد يلزمه الدية والكفارة فالأول تخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذا القول راجعة إلى اجتهاد الأئمة ومن ذلك قول
 الأئمة الأربعة أن المسلم إذا ظلم المسلم فجاهل بذلك فلا كفارة مع قول ابن أبي هريرة من الشافعية
 أن ذلك بكراهة فالأول تخفف والثاني مشدد ولكن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن المستحب أن لا يبارز
 أحد إلا بأذن الأهل لكن لو بارز بغير إذنه جاز مع قول أبي حنيفة أن المبارزة حرام إلا أن
 يكون المبارز في منعة من المسلمين فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى الاستئذان
 إلى مرتبة الميزان ووجهها ظاهر راجع إلى حكم ذوي الرأي من المسلمين ومن ذلك
 قول أبي حنيفة فيمن استعان قاتل كل من لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبدة أو وثان لكن من

الجميع منهم دون العرب جميع قول مالك والثالثي واحد في أحرك رواية أبيه أن ذلك لا يجوز مطلقا فالأول
مفصل والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم احترام من لا
كتاب له ولا شبهة كتاب من الوجه ووجه الثاني شرف عنصر العرب فلا يجري عليهم صفات غيرهم
ومن ذلك قول الأشمة الثلاثة أن لو أسلم كافر قبل الأسر له عصم نفسه وماله وإن كان في دار
الحرب مع قول أبي حنيفة إن كان في دار الحرب من العقار يقيم وأما غيره فإن كان في سيرة
أو بيد مسلم أو ذي أهلية وإن كان في يد حربى عنهم فالأول مخفف على الكافر بالعصمة المذكورة
والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ودليل الأول قوله صلى الله عليه وسلم
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق
الأسلام وحسابهم على الله ووجه الثالث الأول من التفصيل في قول أبي حنيفة تغليب الحكم
لدار الحرب في العقار ولما في ذلك من الإحالة لهم على قتالنا ووجه التفصيل في الشق الثاني من كلام
أبي حنيفة واضح ومن ذلك قول الأشمة الثلاثة أنه لو دخل حربى دار الإسلام لم يجز
سبيهم مع قول أبي حنيفة يجوز ذلك فالأول مخفف على الحربيين والثاني مشدد عليهم فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين مرجع إلى رأى أمير السرية وأهل الراى من
العسكر والله تعالى أعلم

كتاب قسم الفوق والغنمة

اتفق الأشمة على أن ما حصل في أيدي المسلمين من مال الكفار بما يجازي الخيل والركاب فهو
غنيمة عينه وعرضه إلا السلب كما سيأتي تفصيله واتفقوا على أن أربعة أخماس الغنيمة الباقية
تقسم على من شهد الواقعة بنية القتال وهم من أهل القتال كل رجل سهم واحد واتفقوا على أنهم
إذا قسموا الغنيمة وحازوها ثم اتصل بهم مدد لم يكن له المدد معهم حصص واتفقوا على أن الإمام
يؤقسم الغنائم في دار الحرب بفعل القسمه ولكن ذلك اتفقوا على أن للإمام أن يفضل بعض الغنائم
على بعض وكذلك اتفقوا على أن الإمام مخير في الأسارى بين القتل والاسترقاق واتفقوا على
أنه لا يجوز لأحد من الغنائمين أن يطأ جارية من السبي قبل القسمه واتفقوا على أن الغال من الغنيمة
قبل حيانتها إذا كانت له فيها حق لا يقطع هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق وأما
ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الثالثي واحد أنه إذا كان في مال الكفار المغنوم منهم سلب
استحققه القاتل من أصل الغنيمة سواء شرط ذلك الإمام لم يشرطه قالوا وإنما يستحق القاتل
إذا غرر بنفسه في قتل مشرك وإنزال امتناعه مع قول أبي حنيفة والوك ان القاتل لا يستحق
السلب إلا أن شرطه له الإمام ثم بعد السلب يفر الخمس من الغنيمة فالأول مخفف على المقاتلة
بشرطه والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول تشجيع المسلمين على
القتال لما فيه من الجزاء الذي يقابل لأجل الدنيا وألزم بذلك الضرب ضعف غزوه عن
القتال ووجه الثاني مراعاة الأدب مع أمير الجيش فإن سمه بالسلب أخذه ولا تركه لأن
له النظر العام على العسكر وقد يحتاجون إلى ذلك السلب في بيعه وقسمه بينهم فيكون

منهم القائل منه فيه عدل بين المقاتلين لا سيما ان كان ذلك القاتل من لا تلتفت نفسه الى السلب
 لغلب قصد الجهاد لاداء حكمة الله عز وجل دون الغنية ومن ذلك قول ابى حنيفة ان الخمس تقسم
 على ثلث فاسمهم لليتي وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل فدخل فقراء ذوى القربى
 فيهم دون اغنيائهم واسمهم للنبي صلى الله عليه وسلم فهو خمس من له وهو خمس
 واحد وقد سقط بموت النبي صلى الله عليه وسلم كما سقط الصفي واسمهم ذوى القربى فكانوا
 يستحقون في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالتعيين وبعد فلاسمهم وانما يستحقون بالفقر
 خاصة فيسترون فيه ذلك وهم وانما هم مع قول مالك ان هذا الخمس لا يستحق بالتعيين لشخص دون
 شخص ولكن النظر فيه للاعلام يصرفه فيما يرى وعلى من يرى من المسلمين ويعطى الامام
 القرابة من الخمس والفقر والخزائج والجزية ومع قول الشافعي واجران الخمس يقسم على خمسة
 اسماهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو اقل ام يسقط حكمه بموته وسهم لبقى هاشم وبقي
 المطلب دون بقى عبد شمس وبقى نوفل وانما كان مختصا ببقى هاشم وبقى المطلب لانهم ذوى القربى
 حقيقة وقد منعوا من اخذ الصدقات فجعل هذا لهم غنيمة وفقيرهم فيه سواء الا ان للذكر مثل
 حظ الانثيين فلا يستحق ما ولد البنات منهم وسهم لليتي وسهم للمساكين وسهم لابناء السبيل
 وهو لاء الثلثة يستحقون بالفقر والحاجة لا بالاسم فالاول فيه تشديد من حيث حرمان الاولاد
 البنات ومن حيث ان للذكر مثل حظ الانثيين وفيه تخفيف من حيث كيفية القسمة والثاني
 فيه تخفيف من حيث مرد الامر الى الامم والثالث فيه تشديد من وجه وتخفيف
 من الوجه الاخر كما ترى فرجع الامر الى ما تبقى الميزان ومن ذلك قول الشافعي ان سهم
 النبي صلى الله عليه وسلم يصرف في المصالح من اعداد السلام والكراخ وعقد القناطر وبناء
 المساجد ونحو ذلك فيكون حكمه حكم النفع مع قول احمد في احاديث روايته انه يصرف في اهل
 الديار وهم الذين نصبوا انفسهم للقتال وانفردوا بالغنى لمساكينهم فيهم على قدر كفايتهم
 والرواية الاخرى واختارها الحنفي كنهى المشاخي فالاول والثالث موسع والثاني مضيق
 فرجع الامر الى ما تبقى الميزان ووجه الاقوال ظاهر ومن ذلك قول الشافعي ومالك واحمد
 ان الفارس يعطى ثلث اسمهم سهم له وسهم للفارس مع قول ابى حنيفة ان للفارس سهمين
 نقط اسمهم له وسهم للفارس وقال القاضي عبد الوهاب لم يقل احد بقول ابى حنيفة فيما علمت
 وحكى عنه انه قال اني اكره ان افضل بهيمة على مسلم قال القاضي ومن قال ان للفارس سهمين
 عبرين الخطاب وعلى بن ابى طالب لا يخالفهما من الصحابة ومن التابعين عمر بن عبد العزيز
 والحسن بن سيرين ومن الفقهاء اهل المدينة والاوراقى واهل الشام والليث بن سعد واهل مصر
 وسفيان الثوري والشافعي ومن اهل العراق احمد بن حنبل ومروان بن يوسف ومحمد بن الحسن والجلية
 فلم يخالف في هذه المسئلة غنيا الى حنيفة مرفق الله عنه فان حملنا ذلك القليل منه على انه
 قاله بديل ظفر به وادجته فمخفف على غيره من العامة بنوهم من الثلاثة والله تعالى
 اعلم ومن ذلك قول الامم الثلثة انه اذا كان مع الفارس فرسان لم يسهم الا الواحد مع

قول احمد بن محمد بن الحسين ولا يزاد على ذلك ووافقه ابو يوسف وهو رواية عن مالك هذا قول
 محقق والثاني فيه اختلاف بين علي الغائمي بن باحن بن محمد بن الحسين الثاني فرجه الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يسهم بل يعاد مع قول احمد بن محمد بن الحسين يسهم له سهم واحد فالاول
 محقق علي الغائمي والثاني فيه تشديد عليه فرجه الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
 قول الاثمة الثلاثة انه لو دخل دار الحرب بغنم فماتت الفرس قبل القتال لم يسهم لفرسه بخلاف
 ما اذا مات في القتال او بعد فانه يسهم له عندهم مع قول ابى حنيفة انه اذا دخل دار الحرب
 فارسانا مات فرسه قبل القتال يسهم للفرس فالاول مشدد على الفارس والثاني مخفف عليه
 فرجه الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الجمهور والعلماء ان يسهم للفرس عربيا كان او غيره
 مع قول احمد بن محمد بن محمد بن الفضل سمان والبرذون سهم واحد ومع قول الاوزاعي ومالك
 انه لا يسهم الا للفرس العربي فقط فالاول مخفف والثالث مشدد على الفارس مشدد على الغنم باحن
 السهم لغنم العربي والثاني مفصل والثالث مشدد على الفارس فرجه الامر الى مرتبة الميزان
 توجه الاول لطلاق الفرس في الاحاديث وتوجه الثاني ان الفحل اقوى من البرذون غالباً وتوجه
 الثالث ان الفحل العربي لاكثر عند العرب فكان الحكم دائراً معها ومن ذلك قول مالك
 والشافعي واحمد في اصم الزوايين ان الكفار لا يملكون ما يصيبونه من اموال المسلمين قال
 ابن هبيرة والاحاديث الصحيحة تدل على ذلك لان ابن عمر ذهب له فرس فاخذها العدي فظهر
 عليهم المسلمون فرد عليه في من رسول الله صلى الله عليه وسلم وابقر له عبد ففقد الروم فظهر
 عليهم المسلمون فرد عليه وقال ابو حنيفة يملكونه وهي الرواية الاخرى عن احمد فالاول مخفف
 على المسلمين مشدد على الكفار والثاني بالعكس فرجه الامر الى مرتبة الميزان وتوجه الاول ان في
 عدم ملكهم لاموال المسلمين اطلاق كلمة الدين وتوجه الثاني انه قد يتعذر انقاذ ذلك من
 الكفار لمصلحة تعود على المسلمين اعظم من انقاذهم منهم فيكون ترك ذلك في ايدي الكفار اولي
 وان لم يملكوه شرعاً ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يرد تضم لمن حضر الغنمة من مملوك وصبي
 وامرأة ذمي والرضع شئ يجزئها الامام في قدره ولا يكمله لهم سهماً مع قول مالك ان الصبي
 المراهق اذا طاق القتال واجازة الامم كمل له سهم ولو لم يبلغه فالاول مخفف ودليله الاتباع
 والثاني مشدد على الغنمين ودليله الاجتهاد لعدم اطلاع القائل به على دليل في ذلك فرجه
 الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز قسمة الغنائم في ذلك الحرب مع قول
 ابى حنيفة ان ذلك لا يجوز ومع قول اصحابه ان الامام اذا لم يجد حيلة قسمها اخفا عليها سكن
 لقسمها الامام في دار الحرب نفذت القسمة بالاتفاق كما مر اول الباب فالاول فيه تخفيف
 والثاني مشدد ولذا مفصل فرجه الامر الى مرتبة الميزان وذلك كله يرجع الى رأي الامام
 ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد في احدي روايتيه انه لا باس باستعمال الطعام والعلف
 والحيوان الذي يكون بدار الحرب ولو بغنم فان الامام فان فضل عنه واخرج منه شيئاً الى دار
 الاسلام كان غنيمته قل او اكثر مع قول الشافعي انه ان كان كثيراً له قيمة مرد وان كان نزر فاحم

القولين انهما يردون مع ما حكى من قولهما ان ما اخرج الى دار الاسلام فهو غنيمة وانما اهل تحفيظ على
 المسلمين والثاني مفصل والثالث فيه تشديد من جهة ان ما اخرج الى دار الاسلام يكون غنيمة
 ولو قل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان ما يخرج للامام ان يقول من اخذ شيئا
 فهو له وانه يشترط ان لا ادلى له ان لا يفعل مع قول مالك انه لا يكون له ذلك الا ان يشوب
 قصد المجاهدين في جهادهم لارادة الدنيا ويكون من الخمس لا من اصل الغنيمة وكذلك النفس
 اكله عنده من الخمس ومع قول الشافعي ان ليس بشرط لا نرم في اظهر القولين ومع قول احمد انه
 بشرط صحيح فالاول تحفيظ على الغانمين والثاني فيه نوع تشديد والثالث فيه تحفيظ بعدم
 لزوم الشرط والرابع فيه تحفيظ على الغانمين فجمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه
 الاقوال لا تخفى على الفطن ومن ذلك قول مالك لاسر اسير خلفه المشرك ان لا يخرج
 من ديارهم ولا يهرب على ان يتركوه هربا من هربهم ان يفي بذلك ولا يهرب منهم مع قوله
 الشافعي ان لا يسعه ان يفي وعليه ان يخرج وعين يمينه مكره فالاول مشدد خاص بالاكابر
 الصابرين على قتال الله وقدره والاكابر من اهل الوعد الصادق والثاني تحفيظ على الاسير
 خاص بمن لا يطبق الصبر على خدمة الكفار من اقدم له في التسليم لله تعالى ولا نظره في اسر او
 اضلال الحكمة الالهية فجمع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول امام ابى حنيفة ان
 الامام مخير في الاراضي التي فتحت عنوة وغنمت في العراق ومصر بين ان يقسمها بين ان يقر
 اهلها عليها او يضرب عليهم خراجا او بين ان يصرفهم عنها او ياتي بقوم اخرين يضرب عليهم الخراج
 وليس للامام ان يقسمها على المسلمين اجمعين ولا غنائمها مع قول مالك في احكامها بينة له ليس
 للامام ان يقسمها بل تصير بنفس الظهور عليها ووقفا على المسلمين ومع قوله في الرواية الاخرى
 ان الامام مخير بين قسمتها ووقفها لمصالح المسلمين ومع قول الشافعي يحق قسمتها بين جماعة
 الغانمين كسائر الاموال الا ان تطيب انفسهم بوقفها على المسلمين وليستقطوا حقوقهم منها فوقفها
 ومع قول احمد في اظهر رواياته ان الامام يفعل ما يراه الاصل من قسمتها ووقفها فالاول تحفيظ
 على الامام في فعله للمصالح العامة مشد عليه في عدم جواز وقفها على المسلمين او الغانمين والثاني
 مشدد عليه في عدم جواز قسمتها ومصدرها ووقفها على المسلمين بغير اذنه والثالث فيه تحفيظ على
 الامام في اختياره بين القسم والوقف وهي الرواية الثانية لما لك والرابع مشدد على الامام في وجوب
 قسمتها بين جماعة الغانمين بالشرط المذكور والخامس فيه تشديد على الامام في وجوب
 فعل الاصل للمسلمين فجمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال كلها ظاهرة
 ومن ذلك قول ابى حنيفة في الخراج المضروب على ما فقه من الاراضي عنوة ان في كل جريب
 من الحنطة قفيزا ودرهمين وفي جريب الشعير قفيزا ودرهم مع قول الشافعي ان في جريب الحنطة
 اربعة دراهم وفي الشعير درهمين ومع قول احمد في اظهر رواياته ان الشعير والحنطة سواء ففي
 كل جريب اصل قفيزا ودرهم والقفايز المذكور ثمانية ارطال واما جريب الغنم فقال ابو حنيفة
 واحمد فيه عشق وقال الشافعي جريب الغنم كجريب النخل اما جريب الزيتون فقال الشافعي

واسم ان فيه اثني عشر حرفا ولم يوجد كابي خيفة نص في ذلك وقال لك ليس له في ذلك كله
تقدير بل المرجح فيه الى ما احتمل الارض من ذلك لاختلافها فيجهل العلم في تقدير ذلك مستعينا
عليه باهل الخبرة قال ابن هبيرة واختلاف الامم انما هو من اجماع الى اختلاف الروايات
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وانهم كلهم على ما وضعه من الروايات المختلفة عن عمر
كلها صحيحة وانما اختلفت لاختلاف الراي انتهى فخرج الامم في ذلك الى مرتبة الميزان تحقيقا وتثنية
كما ترى ومن ذلك قول الشافعي انه لا يجوز للامام ان يزيد في الخراج على ما وضعه الامام
عمر بن الخطاب لا يجوز له ان ينقص من قول مالك في احاديث رواها عنه انه يجوز له الزيادة اذا
احتمل والنقصان اذا احتمل ومع قوله في الرواية الثانية انه يجوز له الزيادة مع الاحتمال النقصان
ومع قوله في الرواية الثالثة قيامه انه لا يجوز له الزيادة ولا النقصان عما وضع عمر رضي الله عنه وليس
لكابي خيفة في هذه السئلة نص لكن حكى عنه القدر في بعد ذكر الاشياء المعين عليها الخراج لا
بوضع عمر رضي الله عنه ان ما سلك من اصناف الاشياء يوضع عليها الخراج بحسب الطاقة
فان لم تقط الارض ما يوضع عليها نقص الامم وقال ابو يوسف لا يجوز للامام الزيادة ولا النقصان
مع الاحتمال وقال محمد بن الحسن بن محمد له ذلك مع الاحتمال واما مالك رحمه الله فهو على
اصوله في اجتهاد الاشياء على ما احتمل الارض مستعينا باهل الخبرة وكان ابن هبيرة يقول
لا يجوز ان يضر على الارض ما يكون فيه هضم لبيت المال رعاية لاحد الناس ولا ما يكون فيه
اضرابا رباب الارض فحملا لها من ذلك لا تطبق فمدار الباب على ان تحمل الارض من ذلك
ما تطيق واري ان ما قاله ابو يوسف في كتاب الخراج الذي صفه للرشيد هو الجيد قال
واري ان يكون لبيت المال عن المحب الخسار ومن القادر الثالث استهي فالاول فيه تحقيق
على الامم من حيث ان له ان يزيد على ما وضعه عمر بن الخطاب وتشدد عليه من حيث
انه ليس له النقصان والثاني في مقصود وهي الرواية الاولى عن احمد والرواية الثانية لا حصد
هي عين قول الشافعي حين ما حكى عن ابي خيفة وعين ما روى عن محمد بن الحسن واما قول
ابي يوسف فوجهه سد الباب في الزيادة والنقصان عما وضعه عمر رضي الله عنه اذ بما معه
لحد يرش ان الله تعالى ينطق على لسان عمر ولقرآن الصحابة له على ذلك ولا انكارا فهو اشم
نظرا من جميع الاشياء بعد وجوه الاقوال السابقة التي فيها جواز الزيادة والنقصان عما وضعه
عمر ان الاشياء بعد عمر امانة على الامم فربما تقديرت الاحوال التي كانت ايام عمر بزيادة اتمات
الارض وقوتها ونقصه وضعفه فله الزيادة اذا قويت الارض واخرج كل فدان عشرة ارادب من
القمح مثلا والنقص اذا ضعفت واخرج كل فدان ثلاثة ارادب فرضي الله عن الاشياء اجمعين
ومن ذلك قول الشافعي لو صلح الامم قوما من الكفار على ان ارضيهم لهم وجعل عليها شيئا فهو
كالجزوقان اسلموا اسقط عنهم ومن كان اشتراه منهم مسلم مع قول ابي خيفة انه لا يسقط عنهم
خراج ارضهم باسلامهم ولا بشرع مسلم فالاول تحقيق على الكفر اسقاط الخراج عنهم اذا اسلموا
والثاني فيه تشدد عليهم فخرج الامم الى مرتبة الميزان وكل من القولين وجهه صحيح

فأثرت قال أبو حنيفة وذلك واحد في الظاهر وبإثباته أن مكة فتحت عنوة وقال الشافعي
واحد في الرواية لا يخبر أنها الفتحت صلى وأعبارة كتاب المنها لم تفتح مكة صلى أفردوها وأرضها
الطبيعة طردت بيدهم انتهى فمن قال عنوة فهو مشدّد على أهل مكة ومن قال صلى فهو مخفف والله أعلم
ومن ذلك قول مالك وأحمد لا يستعان بالشركين على قتال أهل الحرب ولا يعاونون على
حدهم على الإطلاق وقال مالك إلا أن يكونوا أحدًا من المسلمين فيجوز مع قول أبي حنيفة أنه
يسمعان بهم ويعدّون على الإطلاق متى كان حكم الإسلام هو الغالب الجاري عليهم فإن كان
حكم الشرك هو الغالب لم يسمعوا ومن قول الشافعي أن ذلك جائز بشرطين أحدهما أن يكون بالمسلمين
قلة ويكون بالشركين كثرة والثاني أن يعلم من المشركين حسن دأى في الإسلام وميل إليه قال
ومضى استعان الإمام بهم فخرهم ولم يسهم قال لا في تشديد على المسلمين لأنهم طلبوا الاستعانة
بالمسلمين إن لم يقع ما شرطه مالك من الاستئذان والثاني مخفف عليهم في ذلك بالشرط الذي ذكره
وكنى للملك الحكم في العقل الثالث فرجع الأمر إلى مرتبتي البينان وتوجيه الأقوال ظاهر وكل ذلك
مرجع إلى دأى الإمام أو نائبه ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن الحدود
تقام في دار الحرب على من تجب عليه في دار الإسلام فكل فعل يرتكبه المسلم في دار الإسلام
إذا ارتكبه في دار الحرب لزمه الحد سواء كان من حقوق الله عز وجل أو من حقوق الأديين
فإذا ارتكبه أوسر أو شرب الخمر أو قذف حد من قول أبي حنيفة أنه لا يقيم عليه حد من ذنبا أو سرق
أو شرب خمر أو قذف إلا أن يكون في دار الحرب لم يبق عليه بنفسه قال مالك والشافعي لكن
لا يستوفى في دار الحرب حتى يرجع إلى دار الإسلام وقال أبو حنيفة إن كان في دار الحرب إمام مع
جيش المسلمين أقام عليهم الحدود في العسكر قبل الرجوع وإن كان أحد من مرتبة لم يبق الحدود في دار
الحرب ثم إن دخل دار الإسلام من قتل ما يرجع الحد سقط الحد وحده كلها إلا القتل فإنه
يضمن بالدية في ماله حد كان أو خطأ فالأصل أشد على المسلمين نصرة للشرعية المظهر وتقدم
لنصرة أهل الحق المتوقعة من تغدير قلوب العسكر الموجب لضعف الغرض عن القتال والثاني مخفف
على عسكر الإسلام بعد إقامة الحدود في دار الحرب إلا أن يكون الإمام حاضرا فإن
صولته ودفن العسكر منه من من أنكسار قلوبهم وضعفها على القتال بإقامة الحدود على بعض
أخوانهم بخلاف إذا كان العسكر صامدا كما قاله أبو حنيفة في فعل كلام مالك والشافعي
في قولهما أنه تجب الحدود على من وقع في يديهما لكن لا تقام إلا إذا رجعوا إلى دار الإسلام على خوف
أنكسار قلوب العسكر وضعفها عن القتال وخروجهم عن طاعة الأمير أما إذا كانوا يخافون
من سطوته فهو ملحق بالإمام الأعظم ووجه قول من قال أنه إذا دخل دار الإسلام
سقط الحد وكلها إلا القتل للترغيب في الجهاد بعد ذلك ولحقه إلهام أمير العسكر
فأثر إقامة الحدود عليهم لا محبة فيهم فلا يابون بعد ذلك عن الخروج مع في الجهاد إذا دعاهم
له بخلاف إذا أقام الحدود عليهم فإنهم يهابون فترت نفوسهم منه وقيل أنه يكره هنا فلا بأس فبعد
وظاهرها لا يتعلل إقامة الحدود عليه مصلحة لها بل تحججهم عن شهيد وجب تقديم الشاه

على خطر نفوسهم وايضا فان حقوق الله في الحدود السابقة مبنية على المسامحة الا القتل فان
 الغل في حق الاميرين فلان لكلهم يسقط خوفهم وقوم فساد اعظم من فساد وجوه الدنيا
 على ذلك القاتل هذا ما اظهر في من التوجيه في كلامه الاثمة في هذه الوقت والله اعلم ومن ذلك
 قول الاثمة الثلاثة انه لا تصح الاستنابة في الجهاد سواء كان بجعل او بجاه او بغيره وسواء تعين
 على المستناب اولم يتعين مع قول مالك انه تصح الاستنابة بالجعل اذا لم يكن الجهاد متعينا على
 الناشئ كالعبد الامية قال ولا بأس بالجوعائل في الثغور كما مضى عليه الناس فالاول مشدد
 على المجاهدين يوجب الخروج عليهم بانفسهم والثاني فيه تخفيف عليهم فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول الخوف من ان يتواكل الناس على بعضهم بعضا فلا يجزئ احدهم الى الجهاد
 فتضعف كلمة الاسلام فان النفس من مشائها الكسل والجبن عن القتال لما فيه من توقع الموت
 او الجراحات الشديدة ووجه الثاني ان الناشئ قائم مقام المستناب في ضرورة دين الاسلام
 فكما ان المستناب يبار على دين الاسلام فكذلك الناشئ عليه ويصم حمل الاول على ما اذا
 كان لناشب يقوم مقام المستناب وحمل الثاني على ما اذا كان يقوم مقامه في ضرورة الدين كما
 اشترط اليه في التوجيه ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو طمع احد الغانمين جارية من السبي
 قبل القسمة فلا حد عليه وانما هي عليه عقوبة ولكن لا يثبت نسب الولد بل هو مملوك يرجع الى
 الغنيمة مع قول مالك انه نزل من يحل ومع قول الشافعي واحدا انه لا حد عليه ويثبت نسب الولد
 وحسبته وعليه قيمتها والمهر يرد في الغنيمة وهل تصير له ولد قال احمد نعم وقال الشافعي في اعم
 لقوليه لا تصير فالاول فيه تخفيف على الواطئ في عدم وجوب الحد فيه تشدد عليه في عدم
 ثبوت نسب الولد وجعل مملوكا يرد الا الغنيمة والثاني مشدد عليه بالحد ولذا فيه تخفيف
 عليه من حيث عدم الحد وثبت صحة حرية الولد ثبتت نسبه وتشدد من حيث ان عليه قيمتها
 والمهر فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقد جرحه قول ظاهره لا تخفى على القطن ووجه كونها
 صار امر ولد على قول احمد ثبتت نسبها وكونها لا حد عليه في وطئها عنده ووجه مخالفة
 الشافعي في عدم صيرورتها ام ولد وان كان قاتلا يثبت النسب انه لا حد عليه في وطئها
 الاحتياط لكن نصيب الواطئ في تلك المجازاة جزء اضعيفا بالنسبة لجميع الغانمين هذا ما اظهر في
 من التوجيه في هذه الوقت ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك والشافعي في احدى
 الروايتين انه اذا كان جماعة في سفينة فوقع فيها نار فان كانوا المجرمين النجاة لا في الالتقاء في الماء
 ولا في اقامة في السفينة فمهم بالخيار بين الصبر وبين القاءهم انفسهم في الماء مع قول احمد
 انهم ان رجوا النجاة في الالتقاء القوا وفي النجاة ثبتوا وان استوى الامران فعلاوا ما شاءوا وان
 يقنو بالهلاك فيها او غلب على ظنهم فوايتان اظهرهما منم الالتقاء لهم رجوا النجاة وبه قال
 محمد بن الحسن ومالك في رواية له فالاول مفصل وكذلك الثاني واحد شق القصيل مشدد
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان فتأمله ومن ذلك مما لا شك ان هدايا امراء
 الجيوش تكون غنية ففيها الخس لا يختصن بها قال وهكذا ان اهدى الى امير من امراء المسلمين

لأن ذلك على وجه الخوف فإن أهدى العدو إلى أحد من المسلمين ليس بأمر ولا بأس بأخذها
وتكون له دون أهل العسكر ورواه محمد بن الحسن عن أبي خنيفة وقال أبو يوسف ما أهدى تلك
الروم إلى أمير الجيش في عار الحرب فهو له خاصة ولكن ذلك ما يعطى الرسول ولم يكن كسر عن
أبي خنيفة خلافا وقال الشافعي إذا أهدى إلى الولي هدية فإن كانت لشئ من أهله من صنف كان
أمه باطلا فحرام على الولي أخذها لأنه يحرم عليه أن يأخذ على خلاص الحق جعلا وقد أئزمه
الله تعالى ذلك وأما أخذ المعلن على الباطل فهو حرام كالباطل فإن أهدى إليه من غير هذين بين
المعنيين أحدهما في ولايته تفضلا وشكرا فلا يقبلها فإن قبلها كانت منه في الصدقات لا يستعمل
غيره إلا أن يكافئه على ذلك بقدر ما يسعه وإن كانت من رجل سلطان له عليه وليس بالبلد
الذي به سلطان شكروا على إحسان كل منة فالحب أن يقبلها ويجمعها لأهل الولاية أو يدعها ولا يأخذ
على الخبر مكافأة فإن أخذها وتناولها لم تحرم عليه وقال في أخرى روايته أنه لا يختص بأحد
أهدت إليه بل هي غنمة فيها الخمس في الأخرى يختص الإمام بقول مالك مشدد على الأصراء
على ما فيه من التفصيل مع ما وافق فيه أبو خنيفة ورواه محمد بن الحسن عنه وقول أبي يوسف
يخفف على الأصراء وقول الشافعي فيه تشديد في أحد شقي التفصيل وتفصيل في الشق الآخر
والرواية الأولى من أحد موافقة لقول مالك ووجه الرواية الأخرى له من كون الهدية تختص
بالأمة لأن ذلك هو الغالب على من أهدى شيئا للأمة في وقت من الأوقات فرجع الأمر إلى مرتبقي
الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة الغالب من الغنمة قبل جيازتها إذا كان له فيها حق
لا يحرق رحله ولا يحوم سهمه مع قول أحمد أنه يحرق رحله الذي معه إلا المصنف وفيه روح
من الحيوانات وما هو جنة للقتال كالسلاح ورواية واحدة وأما كونه يحرم سهمه ففيه روايتان
فالأول فيه تخفيف على الغالب والثاني فيه تفصيل في ضمنه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان
ويصح حمل الأول على ما إذا لم يحصل بهما خل تجرؤ على الغلول من غالب العسكر فيكون
في القربى زجر وتقدير عن الغلول ومن ذلك قول أبي خنيفة وأحمد في المنصوص عنه إن حال
الغنى وهو ما أخذ من مشرك لأجل كفره يغيره وال كالحزب لما خذت على الرأس وأجرة الأرض
لما خذت برسم الخراج أو ما تركه فرما وهربا أو مال المرتد إذا قتل في مذبحة ومال كافرمات
بلاد وادت وما يؤخذ منهم من العشر إذا اختلغوا إلى بلاد المسلمين أو صلحوا عليه فيكون للمسلمين
كافة فلا يجلس ليكن جميعه لمصالح المسلمين مع قول مالك أن ذلك كله في متخير مقسوم
يصرف إلا ما في مصالح المسلمين بعد أخذ حاجته منه ومع قول الشافعي أن ذلك لا يجزئ
كان ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفيما يصنم به بعد موته قولان أحدهما للمصالح المسلمين
والثاني للمقاتلة وأما الذي يخص منه ففيه قولان الجدي أنه يخص جميعه وهي رواية عن أحمد
والقدي لا يخص إلا ما تركه فرما وهو با فالأول فيه تشديد على الإمام بعدم أخذ شيء من
الأموال المذكورة لنفسه وجعلها كلها للمسلمين وقول مالك فيه تخفيف عليه بخذ لنفسه
وقول الشافعي وما بعده وأضح فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان والحد لله رب العالمين

باب الجزية

اتفق الأئمة على أن الجزية تقضى على أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى وعلى الجوس فلا تؤخذ من عبدة الأوثان مطلقا واتفقوا على أن الجزية لا تقضى على نساء أهل الكتاب ولا على صبيانهم حتى يبلغوا ولا على عبيدهم ولا على مجنون وأعمى وشقيذان ولا على أهل الصلح مع هكذا قال ابن هدير وذكر الأئمة في النوى في ذلك خلافا عن الشافعي وهبارة النوى في أنها لهم والذهب وجها على أن من دسهم وهم وأعمى وأرجح وأجود وقال الأئمة المنصوص أن الجزية بمشايبة كراء الأندلس متى فيها أسرى بالعدو وغيرهم واتفقوا على أن المرأة من المشركين إذاهاجرت إلى بلاد المسلمين وقد كان الأمام شرط أن من جاء منهم مسلما ردناه أنه لا تؤخذ ولا يجوز أحد أن كسبه ولا بيعته في ذلك ولا مصادره بالاسلام هذا ما وجدته من مسائل الأئمة في الباب وأما الاختلاف فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة والشافعي في أحد قوليه أن الجوس ليسوا بأهل كتاب مع قول الثاني للشافعي أنهم أهل كتاب في الأول مشد على الجوس بعدم احترامهم وتخريب مناحيتهم والثاني تخفيف عليهم فوجه الأمر إلى هرتقي الميزان ووجه الأول الاختلاف في الاحتياط للمسلمين فلا يناكحونهم ولا ياكلون ذبيحتهم حتى يثبت أن لهم كتابا ولم يثبت عندنا ذلك ووجه الثاني أنه ليس معناه دليل صحيح ينفى كونهم من أهل الكتاب ويثبت ذلك فكأن من الورع عدم القطع بشئ من أحولهم وأحكامهم ومن ذلك قول أبي حنيفة أن من لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبدة الأوثان من الجوس تؤخذ منهم الجزية دون ما إذا كانوا من العرب مع قوله ذلك أنه يؤخذ من كل كافور عيا كان أو عجميا إلا مشركا قريشا خاصة ومع قول الشافعي وأحمد في ظهور رواية لا تقبل الجزية من عبدة الأوثان مطلقا في الأول مفصل فيه تخفيف والثاني مشدد فيه تخفيف على مشركي قريش والثالث تخفيف على جميع عبدة الأوثان فوجه الأمر إلى هرتقي الميزان ووجه الأقوال ظاهرة ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أحاديث روايتيه أن الجزية مقدرة في الأقل والأكثر فعلى الفقير المعقل اثنا عشر درهما وعلى المتوسط أربعة وعشرون درهما وعلى الغنى ثمانية وأربعون درهما وفي الرواية الأخرى لا أحد أنها موكولة إلى رايك إلا ما هو ليست مقدرة وفي رواية أخرى أنه ثلاثة أن الأقل منها مقدر دون الأكثر وعنده رواية أربعة أن المقدر في حق أهل اليمن خاصة بتدبير دون غيرهم اتباع الحديث ورد فيه وقال مالك في القوم وعنده أنها مقدر على الغنى والفقير جميعا أربعة دنائير وأربعون درهما لافرق بينهما وقال الشافعي هو دين لا يسترى فيه الغنى والفقير والمتوسط ووجه الأقوال كلها تخهرة لوجهها إلى اجتهاد الأئمة بالنظر لأهل بلادهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الفقير من أهل الجزية إذا لم يكن معقلا ولا شئ له لا يؤخذ منه جزية مع قول الشافعي في أحد أقواله في عقد الجزية على من لا كسبه ولا يفتن من بلادهم أنه يجوز من بلاد الإسلام وفي القول الآخر أنه لا يؤخذ منه شئ وفي القول الآخر أن الجزية ويجوز دفعه بضمها أو بطال عند أساره وفي قولنا حال عليه الجوس ولم يبينها

الحق بدلا من الحرب فالاول مخفف على الذي التقى والثاني فيه تشديد كذلك ما بعد فرج امر
الى مرتبتي الميزان ولكل من الاقوال وجه ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد الذي اذا مات
عليه جزية سقطت بموته مع قول الامام مالك والشافعي انهما لا تسقط فالاول مخفف والثاني
مشدد فرج الامر الى مرتبتي الميزان وجه الاول انها اوجبت على الذي اضاع المال مثلا لا يتقوى
بذلك المال على محاربتنا وقد زال الامر بهوية ووجه الثاني ان وراثته قائم بمقامه في التقوى
بذلك المال المخلف عنه فكان له ميت ومن ذلك قول ابى حنيفة ان الجزية تجب على الذي
باول الحول ولا يملك المطالبة بها بعد عقد الذمة مع قول مالك في المشرك عنه والشافعي واحمد
انها تجب باخر الحول ولا يملك المطالبة بها بعد عقد الذمة حتى تمضي سنة وان مات في اثناء
الحول فقال ابو حنيفة واحمد انها تسقط وقال مالك والشافعي يؤخذ من ماله جزية ماضية من
السنة فالاول فيه تشديد على الذي والثاني فيه تخفيف عليه والاول من مسألة الموت مخفف
والثاني فيه تشديد فرج الامر الى مرتبتي الميزان وجه هذه الاقوال ظاهرة ومن ذلك قول
الائمة الثالثة ان الجزية اذا وجبت على ذي ولم يؤدها حتى اسلم سقطت عنه باسلامه وكذلك
القول فيها لو كان عليه سنين ولم يؤد الجزية فيها ثم اسلم قبل ان تمام مع قول الشافعي ان الاسلام بعد الحول
لا يسقط الجزية لانها اجرة الدار ولودخلت سنة في سنة ولم يؤد الاول قال ابو حنيفة سقطت
جزية السنة الماضية بالداخل مع قول الشافعي واحمد انها لا تسقط بل تجب جزية السنتين الاول
من المسئلة الاولى مخفف والقول الثاني فيه تشديد ولكن القول في المسئلة الثالثة فرج الامر الى
مرتبتي الميزان وتوجيه ذلك ظاهر ومن ذلك قول الائمة الثالثة ان المشركين اذا عاهدوا
عهدا رفق لهم مع قول ابى حنيفة انه يشترط في ذلك بقاء الصلحة فوق اقتضت الصلحة الغض بنز
اليهم عهدهم فالاول فيه تشديد علينا والثاني مفصل فرج الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل
الاول على بقاء الصلحة فتكون من مسائل الاتفاق ومن ذلك قول ابى حنيفة ان العربي اذا مر
بمال القحاة على بلاد المسلمين لا يؤخذ منه عشرة الا ان يكونوا اخذوا من مالهم مع قول مالك واحمد
انه يؤخذ منهم العشر فلان مالك وهذا اذا كان دخوله امان ولم يغترط عليه اكثر من العشر
فان شرط عليه اكثر من العشر عند دخوله اخذ منه ومع قول الشافعي انه ان شرط عليه العشر
حال اخذه اخذ والا فلا ومن اصحابه من قال يؤخذ منه العشر ان لم يشترط ذلك فالاول والثالث
مفصل والثاني مشدد وكذلك قول اصحاب الشافعي هو مشدد فرج الامر الى مرتبتي الميزان
وكل ذلك راجع الى راي الامام ومن ذلك قول مالك ان الذي اذا اتجر من بلد الى بلد
ان لم يؤخذ منه العشر كلما اتجر وان اتجر في السنة مرارا وقال الشافعي الا ان يشترط وقال
ابو حنيفة واحمد يؤخذ من الذي نصف العشر واعتبر ابو حنيفة واحمد النصاب في ذلك
فقال ابو حنيفة وفصاه في ذلك كضاد مال المسلم وقام النصاب في ذلك للحربي خمسة
دينار وللذي عشرة فالاول من اصل المسئلة فيه تشديد على الذي والثاني مفصل والثالث
مخفف ينصف العشر وقول ابى حنيفة في النصاب مخفف وقول احمد فيه تشديد على الحربي

وتخفيف على الذي فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه هذه الأقوال إلى ما راجع إلى اجتماع
 أصحابها ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن عمل الذي ينقض عنه الجزية وامتناعه من
 إجراء أحكام الإسلام عليه إذا حكم حاكمنا بها عليه مع قول أبي حنيفة أنه لا ينقض عهد من ذلك
 إلا أن يكون لهم منعة يحاربون بها ثم يلحقون بدار الحرب فالأول فيه تشديد والثاني فيه
 تخفيف بالتقصيل الذي ذكره فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن مراد الشارع من
 تقويمهم في دار الإسلام بالجزية أنها لو دلاهم وصغارهم فإذا امتنعوا من إجراء أحكام الإسلام
 عليهم فقد خرجوا إلى غير ذلك من الكفر ومروقاً من طاعة الله وأوجه الثاني ظاهر ما راجع إلى
 سلب الإمام فإن حكم امتناعه من ليس عنده منعة من إجراء أحكام الإسلام عليه بل امتناع
 لقدرة على ذلك لا بد من إيقاع النكال به ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا ينقض عهد أهل الذمة
 بفعل ما يجب عليهم تركه والكف عنه ما فيه ضرر على المسلمين أو أحادهم في نفس أو مال وذلك
 في ثمانية أشياء ستأتي في كلام ابن القاسم إلا أن يكون لهم منعة فيتعلمون على موضع و
 يحاربونها أو يلحقون بدار الحرب مع قول الشافعي أنه متى قاتل الذي المسلمين انتقض عهد رسول
 الله عليه تركه في عقد الجزية لم يشترط فإن فعل ما سوى ذلك ففيه تقصيل فإن لم يشترط
 عليه الكف عن ذلك في العقد لم ينقض وإن شرط انتقض على الأصح من مذهبه ومع قول مالك
 أنه لا ينقض عهد الزنا بالمسلة ولا بالاصابة بالنكاح وينقض ما سوى ذلك إلا قطع الطريق
 وقال ابن القاسم من أصحابه ينقض عهد الثمانية أشياء وهي أن يجمعوا على قتل المسلمين أو
 ينفذوا عليهم عسيلة أو يصيدوا باسم نكاح أو يقتلوا مسلماً عن دينه أو يقطعوا عليه الطريق أو يؤذي
 المسلمين جاسراً أو يعين على المسلمين بدلالة فيكاتب المشركين بأخمار المسلمين أو يقتل مسلماً
 أو مسلمة عهداً وهذه الثمانية هي التي لا ينقض العهد بها كما مرّت الإشارة إليها ولا فرق
 عند ابن القاسم بين أن تشرط عليهم الأمر الثمانية المذكورة أم لم تشرط فالأول مخفف بالشرط
 الذي ذكره والثاني فيه تشديد بالشرط الذي ذكره ذلك والثالث فيه تخفيف من وجه وتشديد
 من وجه والرابع مشدد بنقض العهد بالثمانية أشياء التي ذكرها فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الأول كلها مفهومة ومن ذلك قول أحمد أنه إذا فعل الذي ما فيه غصاصة ونقيصة
 على الإسلام ذلك في دعوة الأشياء ذكر الله عز وجل بما لا يليق بجلاله وذكر كتابه بالجهل أو دينه
 القريب أو ذكر رسول الله الكريم بما لا يليق انتقض عهده سواء شرط ذلك أو لم يشترط مع قول
 مالك إذا سمعوا الله ورسوله أو دينه أو كتابه بغير ما كفر به انتقض عهدهم سواء شرط ذلك
 أو لم يشترط ومع قول أكثر أصحاب الشافعي أن حكم ذلك حكم ما فيه ضرر على المسلمين وهي الأشياء
 السبعة السابقة وذلك لأن الشرط في العهد لا ينقض به بغيره والشرط فمصلحة الوجهين
 وأما قول أبي إسحاق المرور أن حكمه حكم التثنية الأولى وهي الامتناع من التزام الجزية
 والتمزام أحكام المسلمين في دارهم ومع قول أبي حنيفة أنه لا ينقض العهد بشيء من
 ذلك وإنما لا ينقض به ما كان لهم منعة يقدر من غيرهم على الجزية فيلحقون بدار الحرب فالأول

مشدد وكذلك الثاني والثالث والرابع والخامس مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاقوال الخمسة ظاهرة لا تخفى على من له فهم ومن ذلك قول ابى حنيفة ثمان من اشترى حمدا
 من اهل النخعة ابيع قتله متى قدر عليه مع قول مالك في المشرك انه يقتل ليس بى حكمها
 قول رسول الله صلى الله عليه وسلم باين الى التحقيق ومع قول الشافعى في ظلم قوليها واحدا من الاكام
 مخفف بل لا استرقاق والقتل لا يرد الى ما آمنه فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث
 فيه نوح تخفيف والتخفيف المذكور فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة
 يجوز للكاوف دخول الحرم والاقامة فيه مقام للسافر لكن لا يسقط عنه مع قول لا اقامة الثالثة
 انه يضمن من دخول الحرم ويجوز عند ابى حنيفة دخول الواحد من الكفار الى الكعبة فالاول
 مخفف بالشرط الذي ذكره والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 ابى حنيفة ثمان الكافر الحربى الذى لا ينعى من استيطان الحجاز وهو مكة والمدنية وما حولهما
 مع قول الائمة الثلاثة انه يضمن الا ان يكون الداخل منهم تاجر او ياذن له الامام ولا يقيم اكثر
 من ثلاثة ايام ثم ينتقل واما ما سوى مسجد الحرام من المساجد فقال ابى حنيفة يجوز دخوله للمشركين
 بغير اذن وقال الشافعى لا يجوز لهم دخوله الا باذن من المسلمين وقال مالك واحدا لا يجوز لهم دخوله
 بحال فالاول من المسئلة الاولى وهى استيطان الحجاز مخفف والثاني مشدد بالاستثناء الذى
 ذكره فالاول من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان فى المسئلةين فالائمة مابين مشدد ومخفف ويصح حل المخفف على اذ امره
 منه الاسلام بال دخول وحل المشدد على اذ لم يجر منه ذلك ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
 انه لا يجوز احداث كنيسة فيما قرب المدن والامصار بل لا الاسلام مع قول ابى حنيفة ان الموضع
 اذا كان قريبا من المدينة فهو قد رمل واقل لم يجر ذلك فيه وان كان بعيد من ذلك جاز فالاول
 مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهرة ومن ذلك قول
 الائمة الثلاثة انه لو اهدم من كنائسهم او بيعهم شئ في دار الاسلام جاز لهم ترميمه وتجديده
 مع اشتراط ابى حنيفة ان تكون الكنيسة او البيعة في الارض فتحط على اركان فتح عمود لم يجر ومع
 قول احمد في ظهور اياته واختارها بعض اصحابه وجماعة من اعلام الشافعية كابى سعيد
 الاصطخرى وابى علي بن ابى هريرة انه لا يجوز لهم ترميم ما تشعث ولا تجديده على الاطلاق ومع
 قول احمد في الرواية الثانية ان يجوز ترميم ما تشعث دون ما استولى عليه الخراب وفي الرواية
 الثالثة انه جواز ذلك على الاطلاق فالاول فيه تخفيف على اهل النخعة بالشرط عند ابى حنيفة
 والتفصيل والثاني مشدد بالتفصيل الذى ذكره والثالث فيه تخفيف والرابع مخفف فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

كتاب الاقضية

اتفق الائمة على انه لا يجوز ان يكون القاضى عبدا وعلى ان القاضى اذا اخذ القضاء بالرشوة
 لم يصرف قاضيا واجمعوا على انه لا يجوز للقاضى ان يقضى بغير علمه وعلى ان القاضى لم يشرع له

الخصم فلا بد له من ترجمان يترجم له عن الخصم وكذلك اتفقوا على ان كتاب القاضى الى القضاة
 في الحقوق المالية متجاوز مقبول بل ان كتابته اليه في الحدود والقصاص والنكاح والطلاق
 والخلع فانه غير مقبول بخلاف ذلك فان عنده يقبل كتاب القاضى في ذلك كله كما سمي الى ترجمان
 في مسائل الخلاف وعلى ان حكم الحاكم اذا حكم باجتهاده ثم بان له اجتهاد ناقضه ويخالفه
 فانه لا ينقض الاول وكذلك اذا وقع حكم غير مبرور فانه لا ينقضه واجمعوا على انه لا يجوز تحكيم
 احد في اقامة حد من حد والله عز وجل كما سمي في الباب انما يكون التحكيم في غير
 الحد ودوا اتفقوا على انه اذا رضى اليه ولم يعلم بالوصية فهو وصى بخلاف الوكيل هذا ما رجحه
 من مسائل الاجماع والاتفاق في الباب وآما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة
 انه لا يجوز ان يولى القضاء من ليس من اهل الاجتهاد كالجاهل بطريق الاحكام مع قول
 ابى حنيفة انه يجوز تولية من ليس بمجتهد واختلفوا في ما بينهم من شرط الاجتهاد ومنهم
 اجازة ولاية العامي وقالوا يقل ويحكم قال ابن هبيرة في الايضاح والصحيح من هذه المسئلة
 ان من شرط الاجتهاد انما اعني به ما كان عليه الناس في الحال الاول قبل استقرار هذه الائمة
 الاربعة التي اجتمعت لامة على ان كل واحد منها يجوز العمل به لانه مستند الى سنة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والقاضى ان وان لم يكن من اهل الاجتهاد ولا تعجب في طلب الاحاديث
 وانتقاد طريقها لكن عرف من امة لان طق بالشريعة عليه الصلوة والسلام ما لا يحتاج
 معه الى شرط الاجتهاد فان ذلك ما قد فرغ له منه وتعب له فيه سواء وانتهى الامر من هو لا
 المجتهدين من الائمة على جميع خواصهم وبعدهم وانحصر الحق في اقاويلهم وتدرجت العلوم وانتهى
 الامر من هؤلاء المجتهدين الى التصوفية الحق وانما على القاضى ان ان يقضى بما ياخذ عنهم
 او من واحد منهم فانه في معنى من كان اذا ما اجتهد به الى قول قاله وعلى ذلك فانه اذا خرج
 من خلافهم مترجيا مواطن الاتفاق وامكنه كان اخذ بالجزم عاملا بالادنى وكذلك اذا قصد
 في مواطن الخلاف ترجيح عليه الاكثر منهم والعمل بما قاله الجمهور دون الواحد فانه
 ياخذ بالجزم مع جواز عمله بقول الواحد الا انى اكره له ان يكون مقتصر في حكمه على اتباع
 مدعيه او شيعة مثلا فاذا حضر عند خصمان وكان ما تشاجر فيه ما يفتى به الائمة الثلاثة
 بحكمه نحو التوكيل بغير رضى الخصم وكان الحاكم خفيا وعلم ان ما كان والساقى واحدا اتفقوا
 على جواز هذا التوكيل وان ابا حنيفة ينعى ضد عما اجتمع عليه هؤلاء الثلاثة الى ما ذهب
 اليه ابو حنيفة بمفرده من غير ان يثبت عنده بالدليل ما قلناه وكما اداه اليه اجتهاده فان
 اخاف عليه من الله عز وجل ان يكون اتبع في ذلك هواه ولم يكن من الذين يسبقون القول فيبتعن
 احسنه ولعل ذلك ان كان القاضى والكل ياخذوا خصم اليه انسان في سؤر الكلب فنقض بطريقه
 مع علمه بان الفتوى كلام قد قضاوا بخاسرته وكان ان كان القاضى شافعيًا واخصم اليه
 انسان في متروك التسمية عن افعال احدها هذا منع من بيع مشاة ملكاة وقال اخرها منعته
 من بيع البيعة فنقض عليه بمدعيه وهو يعلم ان الائمة الثلاثة على خلافه وكذلك ان كان القاضى

حنبلياً فاختصم إليه اثنتان فقال أحدهما لى عليه فقال الآخر كان له على مال ولكن قضيت
 فقضى عليه بالبراءة مع حمله بان الأئمة الثلاثة على خلافه فهذا ومثاله ما رجوات
 يكن أقرب إلى الخلاص من راجح في العلل ومقتضى هذا أن ولايات الحكماء في عصرنا هذا صحيحة
 ولهم قبل سائر أغراض من ثبوت الإسلام بمأسدة فرض كفاية قال ابن هبيرة ولو أهملت هذه القواعد
 ولم تذكر ومشيت عليه الفقهاء من أنه لا يصح أن يكون قاضياً إلا من كان من أهل الاجتهاد
 لحصل بذلك ضيق وحرج على الناس فإن غالب شروط الاجتهاد الآن قد فقدت في أكثر
 القضاة وهذا كالأحالة والتناقص لما فيه من تعطيل الأحكام وسد باب الحكم وذلك
 غير مسلم بل الصحيح في هذه المسئلة أن ولاية الحكم جائزة وإن حكوماتهم صحيحة نافذة و
 أن لهم يكرهوا المجتهدين والله أعلم انتهى كلام ابن هبيرة وهو كلام محرم لنزجهم إلى أصل المسئلة
 فنقول أن الأول الذي شرط وجود الاجتهاد في القاضى مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى
 مرتبة الميزان ووجه الأول الجري على قواعد أهل العصر الأول من السلف من وجوب كثرة المجتهدين
 فيه ووجه الثاني الجري على قواعد الخلف فكان المقلد لمن هب من هذا الهب الأئمة
 المجتهدين الآن قائم مقام صاحب ذلك المذهب من الأئمة الأربعة وكانه واحداً من الأئمة
 لقوله بقوله وتقديره ويقاوعه لا يخرج عنها كما أشار إليه ابن هبيرة والله أعلم ومن ذلك
 قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح تولية المرأة القضاة مع قول أبي خيفة أنه يصح أن تكون قاضية
 في كل شيء تقبل فيه شهادة النساء وعندنا شهادة النساء تقبل في كل شيء إلا الحدود والجراح
 فإنها لا تقبل عنده ومع قول محمد بن جرير يصح أن تكون المرأة قاضية في كل شيء فالأول مشدد وعليه
 جرى السلف والخلف والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الأول أن القاضى نائب عن الإمام الأعظم وقد اجتمعوا على اشتراط ذكره ووجه الثاني
 والثالث أن فصل الخصومات من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولم يشترطوا
 في ذلك المذكورة فإن المعقل على الشريعة المطهرة والثابتة في الحكم لا على الحاكم بها وقد قال
 صلى الله عليه وسلم لم يقلوا وأمرهم امرأة قال ذلك لما دلى جماعة الملك كسرى ابنته
 من بعد الملك وقد أجمع أهل الكشف على اشتراط الذكر في كل داع إلى الله وكسر بيلغنا
 أن أحداً من نساء سلف الصالح تصدرت لترتبة الميزان أبداً لنقص النساء في الدرجة
 وأن ورد الكمال في بعضهن كسرى ابنت عمران وأسيرة أمراء فرعون فذلك كمال
 بالنسبة للقوى والدين لا بالنسبة للحكم بين الناس وتسليكم في مقامات الولاية
 وغاية أمر المرأة أن تكون حادثة زاهدة كراعية العروة وباجملة فلا يعلم بعد عاشته ثم حث الله
 عنها مجتهد من جميع أمهات المؤرخين ولا كاملة تلحق بالرجال والحمل لله رب العالمين
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن القضاة فرض من فروض الكفايات يجب على كل من تعين
 عليه الدخول فيه أو المبرور غير مع قول أحمد في أظهر روايات أنه ليس من فروض الكفايات
 ولا يتعين الدخول فيه وإن لم يوجد غيره فالأول مشدد في وجوب تولية القضاة والشرط المذكور

والثاني مخفف في عدم وجوبه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني
 انه من باب الامارة وقد هي الشارح عن طلبها لما فيها من عدم الخلاص والمشى فيها على الصراط
 المستقيم فكان تركها من باب احتياط الانسان لدينه وقد ضرس السلف الصالح وحسن وليد
 القضاء فما ولو اضل الله عنهم جميعين ومن ذلك قول الائمة الثالثة انه يكره القضاء في المسجد
 ولكن لا يكره لمن يتعين عليه الدخول فيه وذلك ان لم يجز غيره مع قول مالك بالسنية وفي قول
 الشافعي انه لو دخل المسجد للصلاة فحدث حلق تخكم فيها فلا راحة فالاول فيه تشديد في المنع
 والثاني فيه حشد على القضاء في المسجد والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول الاتيان في نحو قوله صلى الله عليه وسلم جنبوا مساجدكم صبيانكم
 وبيعكم وشراكم وخصوا بكم انتهى واذا كان عند في لا ينبغي التنازع ويؤيد برافق الصوت
 فيه كما ورد فكيف يحضر الله الخاصة في المسجد الى لواقى شخص ثم يرفع الصوت لمشغله
 الى الكذب مع الله تعالى كما يعرف ذلك اهل حضرة الله تعالى من الاولياء ووجه الثاني انه من
 باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيكون فعله كما يجوز في الخطبة يوم الجمعة لكن يتخلص الظهور
 من الظاهر ثم انما فرغ احد الخصمين صوته في المسجد فليس على القاضي الانهية عن ذلك لا غير
 فكل امام مشاهد ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لا يجوز للقاضي ان يقضي بجله فيها شاهده من
 الافعال الموجبة للمرد قبل القضاء بعده وما علمه من حقوق الناس حكم فيه بما علمه قبل
 القضاء وبعده مع قول مالك ووجه انه لا يقضي بجله اصلا وسواء في ذلك حقوق الله وحقوق العباد
 ومع قول الشافعي في الظاهر الموقوف ان يقضي بجله الا في جرد الله تعالى فالاول والثالث فيهما
 تشديد على القاضي بالتقصير الذي ذكره وتخفيف عليه كذلك في حكمه بما علمه من
 حقوق الناس والثاني مشد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انه
 لا يكره للقاضي ان يتولى البيعة والشراء بنفسه مع قول الائمة الثالثة ان ذلك يكره له وطريقه
 ان يوكل فالاول مخفف خاص بالاكام الذين لا يعملون عن طريق الحق بالمحاباة ولا يقبلون بها
 والثاني مشد خاص بالذين لا يقدر احد منهم يسرى بقلبه بين الخصمين اذا كان احدهما محسنا
 اليه بالمحبة والمحاباة في البيعة والشراء وغير ذلك فكان التوكيل لتقليب وشره لهذا الامر
 الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد في احدي روايتيه انه تقبل
 شهادة الرجل الواحد في الترجمة عن الخصم عند القاضي وفي التعريف بحاله وفي تادية رسالته
 وفي الجرح والتعديل بل جواز ابى حنيفة ان يكون امرأة فجعلها كالرجل في ذلك كله مع قول
 الشافعي واحمد في الرواية الاخرى انه لا يقبل في ذلك اقل من رجلين ويدل ذلك على ان
 كان التخاصم في اقرب بهما قبل فيه عنده رجل وامرأتان وان كان يتعلق باحكام الابدان
 لم يقبل فيه الا رجلان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تفصيل فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول جعله من باب الرواية ووجه الثاني وما بعد جعله من باب الشهادة
 ومعلوم انه يشترط فيها العدم ظاهرا ولم يجعل البين مع الشاهد كالشاهد ومن ذلك قول المحققين

من اصحاب الشافعي ان القاضى كيف عزل نفسه انزل ان لم يتعين عليه وان تعين عليه لم يعزل
 في اعم الوجهين مع قول الماورى ان من عزل نفسه بعد اجراءه غير عدل لم يعزل لكن لا يجوز ان
 يعزل نفسه الا بعد علم الامام باستعفائه لان من عزل لم يعزل على ما مضى وعمل الامام ان
 يعفيه اذا وجب غير فدية عزله باستعفائه واستعفائه لا بد منها ولا يكون قوله عزلت نفسي عزلا
 لان العزل يكون من المولى وهو لا يولى نفسه فلا يعزله الا لولى فيه تشديد على الناس وتخفيف
 على القاضى بالشطر الذى ذكره فان فقد الشطر كان فيه تشديد على القاضى في اعم الوجهين دون
 الوجه الاخر والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان توجه القائلين ظاهر ومن ذلك قول
 اصحاب الشافعي ونقل عن النضر ايضا ان القاضى لو فسق بشرب خمر وحسن حاله لا يوجب قاضيا
 عن غير تجديد ولاية بخلاف الجعفي والاختلاف اذا لا يصح فيهما العود ومع قول اهل الروى
 في كتاب الاشرف ان القاضى لو فسق وانزل ثواب صار واليا انظر عليه الشافعي لان
 عدم صيرورته واليا يسد باب الاحكام الا لانسان لا ينفك غالبا من عزل اصل يعصو بالافتقار
 الى مطالعة الامام بخلاف المجاعة ومع قول القاضى حسين ان حرقا لنفس القاضى خرق التوبة
 انزل وان عجل الا فلاح عن ذنبه وندم لم يعزل لاستثناء الصفة عنه فالاول فيه تشديد
 والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاول ظاهر ومن ذلك
 قول ابى حنيفة ان الحاكم لا يحكم في الحدود والقصاص بالعدالة الظاهرة وانما يحكم بعد سؤاله
 عن العدالة الباطنة قوله واحد وامام اذا ذلك لا يسأل الا بعد ان يطعن الخصم في الشاهد
 فمضى طعن سال ومضى لوططن لم يسأل فيسمع الشهادة ويكتفى بعد التهم في ظاهر الحرامهم
 مع قول مالك واحمد في احدى روايتيه والشافعي ان الحاكم لا يكتفى بظاهر العدالة بل يصدر عن
 الحكم حتى يعرف العدالة الباطنة سواء طعن الخصم ام لم يطعن ومواء كانت الشهادة في حجب
 ام غيره ومع قول احمد في الرواية الاخرى ان الحاكم لا يكتفى بظاهر الاسلام ولا يسأل على الاطلاق بل يكتفى
 مفصل والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من الاقوال
 الثلاثة وجه ومن ذلك قول ابى حنيفة ان المدعى بالجرم المطلق
 تقبل مع قول الشافعي واحمد في احدى روايتيه انها لا تقبل حتى
 يعين سبب الجرم ومع قول مالك ان كان الجارح عالما بما يوجب الجرم ميزان في عدالة قبل
 جرحه مطلقا وان كان غير متصف بهذه الصفة لم يقبل الا بتبيين السبب فالاول مشدد
 على المشهور وما يبنى على حديثهم والثاني فيه تخفيف عليهم والثالث مفصل فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ويصح حل الاول على ما لم يكن محفوظ الظاهر مما رتبته الشهادة والثاني وموافقة
 من قول مالك على من احتمل حاله العدالة وعدمها فمثل هذا لا بد من تبين سبب الجرم ليظهر
 فيه الحاكم فيرد او يقبل ومن ذلك قول ابى حنيفة انه يقبل جرح النساء وتعدى لهن
 للرجال مع قول مالك والشافعي واحمد في اظهر روايتيه انه لا يدخل النساء في ذلك فالاول
 مشدد على الجمهور وما يبنى على حديثهم في صورة التبرج والثاني مخفف عليهم فد جمع

الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المرأة قد يكون حاملة باحكام الجرح والتعديل بل وربما
تكون اعرف من كثير من الرجال ووجه الثاني ان الجرح والتعديل يحتاج الى مخالطة
شديدة لا يجانب من الرجال وهذا قول ان يتفق لامرأة ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد
انه يكتب في العدالة بقول المزمك فلان عدل رضى مع قول الشافعي ان ذلك لا يكون حتى يقول
هو عدل رضى وعلى مع قول مالك ان كان المزمك عالما باسباب العدالة قبل قوله في تركيته
فلان عدل رضى ولم يقتصر الى قول عدل على فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد و
الثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على العالم العظمى باسباب العدالة و
الجرح الذي يحتاج الى اموال الناس بلضامهم والثاني على من كان دونه في الاحتياط فان مثل
هذا قد يتساهل في وصف الشاهد فاذا قال عدل على امرتفت الربية وتبدلك علم توجيه قول مالك
ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لا يجوز للقاضي ان يقض على غائب الا ان يحضر من يقوم مقامه من
وكيل او وصي مع قول الائمة الثلاثة انه يقض على الغائب مطلقا واذا قضى الانسان بحق على
غائب او وصي او مجتهد فحدث احد لا يحتاج الى حلفه وقال اصحاب الشافعي يحتاج الى
تخليفه في اعم الوجهين فالاول مشد على القاضي وعلى صاحب الدين مخفف عن المدين بالشرط
الذي ذكره والثاني عكسه والاول من مسألة التخليف مخفف والثاني مشد فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول ان صاحب الحق قد يكون الحق بمجته من الوكيل والوصي ووجه
الثاني انه قد يكون مثله ووجه الاول في مسألة التخليف الاكتفاء بالقضاء وحمل المدعى على
الصدق ووجه الثاني الاحتياط لاموال الناس ويصح حمل الاول على اهل الحق من الله والثاني
على من كان بالضد من ذلك قلت وينبغي على ذلك مسئلة في علم التوحيد وهو ان من قال يجوز
القضاء على الغائب يجوز فاس الغائب على الشاهد في صفات البارى جل وعلا ويقول صفا
الحق تعالى غيره لا عينه في اساطير الانسان فانه قد يسلب العلم والا بصار وجهه كاملا
ومن يقول لا يجوز القضاء على الغائب يحرم هذا القياس ويقول صفات الحق تعالى عينه لا غيره
لما بين صفات خلقه وعلى ذلك اهل الكشف حتى قال الشيخ محي الدين رحم الله اقسام ابا
حنيفة ووقاه كل خيفة حيث لم يقض على الغائب بشئ انتهى ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
ان كتاب القاضي الى القاضي غير مقبول في الحدود والقصاص والنكاح والطلاق والحلع
مع قول مالك انه مقبول كتاب القاضي الى القاضي في ذلك كله فالاول مشد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط في اقامة الحدود والحقوق المتعلقة بالدين
ولا يقدم على اقامة حد او الحكم بطلاق مثلا الا بعد تبيينه وقد يكون الكتاب شرذمة على القاضي
وجه الثاني ان منصب القاضي يندفع فيه البدن ورعيه ولو لا انه غلب على ظنه انه خط ذلك
القاضي احكم بقضائه ويصح حمل الثاني على اذا كان حامل الكتاب عا لا مريضاً والاول على
ما اذا كان بالضد من ذلك ومن ذلك قول ابى حنيفة وللشافعي واحمد انه لو نكح ثيب
قاضيا في بلد واحد لم يقبل قال البيهقي وهو الاظهر عندى واحكامه الطحاوى على حنيفة

من انه يقبل انما هو من هب ابى يوسف وهو القبول بجملة الى اهل المدينة عند الاحتسار
 بالحق وان ذلك لا يقبل الا في الميزان الثانية فالاول مشد لا يستغناء القاضى عن المكاتب
 بمشاهدته بالحادثة اولى باسم المدينين موثاقى للذى هو قول ابى يوسف مخفف اول فرق في اجاز
 القاضى بثلث القضية بين ان يكون في بلد واحد او بلدين لا يختلف ذلك بالقرب والبعد
 فرجع الامر الى مرتبى الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة وملك في احدى روايتيه
 ان صفة قاضي الرسل كتاب القاضى ان يقبل الشاهدان ثم يكتب اليه بمشهد
 ان هذا كتاب القاضى فلان قرأه طيب او قرأ عليه بحضرة مع قول مالك في الرواية الاخرى
 انما يكفي قول الشاهدان هذا كتاب القاضى فلان المشهد عليه وبين ذلك قال ابى يوسف
 رحمه الله فالاول فيه تشديد وهو محمول على حال من لا غرض له في معرفة الاحكام والثاني مخفف
 وهو محمول على العالم بالاحكام الذى يفهمها في الحكم فرجع الامر الى مرتبى الميزان ومن ذلك قول
 مالك واحمد والشافعي في احد قوليه انه لو حكم رجلان رجلا من اهل الاجتهاد في شئ
 وقال له مرضينا بحكمك فاحكم علينا الزعم العمل بحكمه مراد مالك واحمد ان وافق حكمه
 رأى قاضى البلد فيفقد ويضيه قاضى البلد اذا فرغ اليه فان لم يوافق رأى حاكم البلد فله ان
 يبطله وان كان فيه مختلفين الاثمة مع قول الشافعي في القول الاخر انه لا يلزم العمل بحكمه الا
 بشرطيهما بل ذلك منه كالفتوى ثم ان هذا الخلاف في مسألة الحكم فمابع الى الحكم في
 الاموال واما النكاح والعادى والقذف والقصاص والحردة فلا يعم ذلك فيها اجماعا فالاول مشد
 مع مراعاة الشرط الذى ذكره مالك واحمد والثاني فيه تخفيف بعدم الزامها لهما بحكم
 الحكم الا برضاها ما فرجع الامر الى مرتبى الميزان وتوجيه القولين ظاهر ومن ذلك
 قول مالك ان الحاكم لو نسي ما حكم به فشهد عنده شاهدان انه حكم به قبلت شهادتهما
 في حكمه بن لك مع قول ابى حنيفة والشافعي انه لا يقبل شهادتهما ولا يرجع الى قولهما حتى
 يبين كونه حكم به فالاول مخفف والثاني مشد فرجع الامر الى مرتبى الميزان ومن ذلك
 قول ابى حنيفة والشافعي في احد قوليه وامر ان القاضى لو قال في حال ولايته قضيت على فلان
 بحق او بعد قيل منه ويستوفى بحق والحد مع قول مالك انه لا يقبل قوله حتى يشهد له
 بذلك عدلان او عدل ومع قول الشافعي في القول الاخر كمن هد بملك فالاول مخفف والثاني
 فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبى الميزان ويصح حل الاول على القاضى لعدل الضابط والثاني
 على من كان بالضد من ذلك ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو قال بعد عزل
 قضيت كذا في حال ولا يبق لم يقبل منه مع قول احمد انه يقبل منه فالاول فيه تشديد
 الثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبى الميزان ويصح حل الاول على القاضى للمعذور
 برقة الدين في غالب احواله والثاني على القاضى الدين الخير الذى يضرب به المثل في الضبط
 ومن ذلك قول مالك واحمد والشافعي ان حكم الحاكم لا ينجح الا امر عما هو عليه
 في الباطن وانما يفقد حكمه في الظاهر فقط فاذا ادعى شخص على شخص حقا او اقام شاهدين

بذلك فحكم الحاكم بشهادتهم فان كانا شهدا حقا وصدا فليقتد بهما في ذلك الشيء المشهور به في
 ظاهر او باطنا وان كانا شهدا زورا فقد ثبت ذلك الشيء للشهود به في الظاهر والحكم على البايع
 انهما يمينان لله تعالى فهو على ذلك للشهود عليه كما كان سواء كان ذلك في الزجر او في
 الاموال مع قول ابي حنيفة ان حكم الحاكم اذا كان حقا وصفا يحل له ان يجرى به عليه وينفذ
 الحكم به ظاهر او باطنا فالاول مبني وهو خاص بالمرء والاحتياط والثاني مخفف
 وهو خاص بمن كان بالصد من ذلك فجمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط
 والابضاع ودرسم ما كان حكم الحاكم يمينية وظهور زورا فان ذلك نفذت ظاهره
 فقط وايضا من ذلك ان الشارع امر بما اجراه احكام الناس على الظاهر في هذه الامور كما اشار الى
 ذلك في حديث امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فلا اقلوها عصوا مني وما هم و
 امولهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله تعالى فانظر كيف رده امرهم في الباطن الى الله العالم
 بسراؤهم لان احدهم قد يقولها بلسانه ولا يعتقد ذلك بقلبه ووجه الثاني ان منصب
 الحاكم الشرعي يحل ان ينتقض حكمه في الاخر لا في الشارعة وفي الدنيا ان يحكم باجتها ده
 فكان شرعا من الله تعالى ومعلوم ان لا ناسخ للدين ولاجزا احكام الناس على الظاهر كما ان
 من العلوم ايضا ان الحق تعالى لا يؤخذ من حكمه بما شرع وما رآه يعرف قول من قال ان
 الحقيقة لا تتألف الشريعة ومن قال انها قد تغالفها كما بسطنا الكلام على ذلك في كتاب الاجوبة
 المرصية عن اشعة الفقهاء والصوفية فرحم الله الامام ابا حنيفة ما كان اوفق نظره
 ومداركه فمرضى الله عن بقية المجتهدين ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الوكالة تثبت بخبر
 الواحد ولا يثبت عزل الوكيل لا بعدل او مستوين مع قول الاشعة الثلاثة انه يشترط في ثبوت
 الوكالة والعزل شاهدان عدلان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ويصح حمل الاول
 على من يوثق بقوله كل ذلك الوثوق والثاني على من كان بالصد من ذلك فلا يوثق بخبره او
 شهادته وحده والله اعلم

باب القسمة

اتفق الاشعة على جواز القسمة اذا اشركوا قدر تضرروا بالمشاركة هذا ما وجدته من مسائل
 لاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك ان القسمة فرازا ان تساوت الاعيان
 والصفات فيما زحق كل من الشريكين عن حق صاحبه حتى يحجز نكل من الشريكين ان يبيع
 حصته مع قول ابي حنيفة والثاني ان القسمة بمعنى البيع نكل فيما يتفاوت كالشباب
 والمعتراه فيما لا يتفاوت فوافقا كالكليات والمولدات والمعدومات من الجمل والبض وربه
 قال احمد وينبغي ان يلقين ان من قولهما انما يوجد قسمة القمار التي يجري فيها الربا بالخص
 ومن قال انهما بيع جوف فلذلك فالاول مفصل والثاني كذلك وكل منهما راجع الى التخفيف
 ووجه الى التشديد فرض جمع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة
 لو ابا احد الشريكين بالقسمة وكان فيها ضرر على الاخر فلا يحل الاطراف القسمة منها للضرر

بالقيمة لم يقسم وان كان الطالب لها هو المتعذر ما اخبر المشتري منه عليه نعم قول مالك انه
يجوز المشتري على القيمة بكل حال ومنه قول اصحاب الشافعي انه ان كان الطالب هو المتضرر باجر
اصم الوجهين ومنه قول احمد انه لا يقسم بل يباع ويقسم ثمنه فالاول مفصل والثاني مشدد
والثالث مفصل والرابع مخفف بترك القسمة فرجع الامر الى ما سبق الميزان ووجه هذه
الاقول الاربعة ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك في احدى روايتيه
ان اجرة القاسم على قدر الرأس المقسمين لا على الانصبة من قول مالك في الرواية الاخرى
والشافعي على كل الانصبة ثم هل هي على الطالب خاصة او عليه وعلى المطلوب
منه قال ابو حنيفة بالاول وقال مالك والشافعي واصحاب احمد انها على الجميع والاقوال
ما بين مشدد من وجه ومخفف من وجه وعكس كما ترى فرجع الامر الى ما سبق الميزان
ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لا تقسم القسمة في الرقيق بين جماعة اذا طلبها احد منهم قول
بقية الائمة انها تقسم القسمة فيه كما يقسم سائر الحيوانات بالتعديل والقرعة ان تساوت
الاصحيان والصفات فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى ما سبق الميزان والله اعلم

كتاب الدعوى والبيانات

اتفق الاشارة على انه اذا ادعى رجل في بلد آخر فيه حاكم وطلب احضاره الى البلد الذي فيه المدعى لا يجاب بسؤاله وعلى ان الحاكم يسمع دعوى المحاضر ويدينه على الغائب وعلى انه لا يتسارع الاشارة في حائط بين ملكيهما غير متصل ببناء واحد هما اتصال البنين جعل بينهما وان كان احدهما عليه جرح قد علم على الآخر وعلى انه لو كان على يد انسان غلام عاقل بالغ وادعى انه عبده فكنز به فالقول قول المكذب يبين انه حر وان كان الغلام طفلا صغيرا لا يميز له فالقول قول صاحب اليد فان ادعى رجل نسبته لم يقبل الا بينة واتفقوا على انه اذا ثبت الحق على حاضر بعدلين يحكم به ولا يخفف المدعى مع شهادتيه واتفقوا على ان البينة على المدعى واليمين على من انكر هذا ما وجد به من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابي حنيفة لو ادعى رجل على رجل آخر في بلد لا حاكم فيه وطلب احضاره منه لم يلزم بالحضور الا ان يكون بينهما مسافة يرجع منها في يومه الى بلده مع قول الشافعي واجد انه يحضره الحاكم سواء قربت المسافة ام بعدت فالاول يخفف على المدعى عليه مشدد على المدعى بالشرط الذي ذكره والثاني عكسه فرجح الامر الى مرتبقي الميزان ويصح حل الاول على اكا بر الناس الذين يشق عليهم الحضور من تلك البلاد قساعا على المرضى وغيرهم من اصحاب الاعذار كما يحمل الثاني على من لا يشق عليه ذلك ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الحاكم لا يحكم بالبدنية على غائب لا على من هرب قبل الحكم وبعد اقامة البينة ولكن ياتي من عند القضاة ثلثة الى اربعة يدعون الى الحكم فان جاءوا لاقوه عليه بابه وحكي عن ابي يوسف انه يحكم عليه وقال ابو حنيفة لا يحكم على غائب مجال الا ان يتعلق بالحكم بالحاضر مثل ان يكون الغائب وكس لا او يكون جمعا عشرين كاه في شيء فله دعي على احدهم وهو حاضر

فيحكم عليه وعلى الغائب فقال مالك لا يحكم على الغائب المحاضر اذا قام المحاضر بالبينة وسأله الحكم له وقال الشافعي يحكم على الغائب اذا قامت البينة للدين على الاطلاق وبه قال احمد في احدى روايته فالاول مخفف على الغائب مشد على المدعي بالشروط التي ذكره والثاني مشد على الغائب بالشروط الذي ذكره والثالث مشد عليه على الاطلاق فوجه الامر الى مرتبتي الميزان ووجه من قال انه لا يقتضي على الغائب العمل بالاحتياط فقد يلحق بجنحة وتبني الحكم له انما مطلق لو كان حضوره من قال يحكم عليه ان البينة كافية للحاكم فانه مقام حضوره فان الذي تشهد به البينة في غيبه هو الذي تشهد به عليه في حضوره ومن ذلك قول مالك والشافعي في الاصح من مذهبه ان البينة اذا قامت على غائب او صبي او مجنون فلا بد من تحليف المدعي مع البينة وعن احمد وابي ثمان احدهما يحلف الثانية لا يحلف فالاول فيه تشديد وعمل بالاحتياط للغائب والصبي المجنون والثاني فيه تخفيف من جهة الرواية الثانية لاحد فرجه الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل من قال يحلف المدعي مع البينة على ما اذا كان في البينة مقال ولم يثبت والثاني على البينة العاد كالعلماء والصالحاء ومن ذلك قول ابو حنيفة لو اتى رجل بظلمة ابنه فاصلا وابنه نصرانيا فادعى كل واحد منهما انه مات على دينه وان برئته او مات من عرف انه كان نصرانيا وشهدت بينة انه اسلم قبل موته وشهدت اخرى انه ماعلى الكفر انه يقدم بينة الاسلام مع قول الشافعي في حديثه انه ان البينتين يتعادضان فيسقطان ويصير كأن لا بينة فيجعل النصراني وقضوله ومعه قوله الاخرهما يستعملان فيقرع بينهما ويعمل ويصلي عليه ويدفن في مقابر المسلمين فالاول وبه قال احمد ويصح ثبوت الاسلام والثاني لا يصح ثبوت الكفر وبقي الاقول ظاهرة فوجه الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي في حاشيته ان البينة على كل بينة في نودم اقام بينة قبل مع قول احمد انها لا تقبل فالاول فيه تخفيف على المدعي لاحتمال انه قال في حال غضب او غفلة والثاني فيه تشديد عليه ولا حرج من اقر فرجه الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابو حنيفة واحمد في احدى روايته ان بينة الحارس مقدم على بينة صاحب اليد في المالك المطلقة دون النافذ الى سبب لا يبيكوه كالتسليم من الشهاب الق لا تسلم المرأة والحدرة والنساج الذي لا يتكرما فان بينة صاحب اليد تقدم حيثما اذا اذ السرخا فان كان صاحب اليد اسبق تاريخا فلم ايضا مع قول مالك والشافعي ان بينة صاحب اليد مقدم على الاطلاق فالاول مشد على صاحب اليد بالتفصيل الذي ذكره والثاني مخفف عليه فرجه الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان البينة من الحارس قد تكون اقوى من وضع اليد لانه مأكلا واضع يد على شيء يكون بحق ووجه الثاني عكسه وماكل بينة تكون صادقة ويصح حمل الاول على حال اهل الدين والورع والثاني على من كان بالصنعة من ذلك ويصح الحمل بالعكس ايضا فاذا كان صاحب اليد من اهل الدين والورع دون الحارس فالحاكم يحرم الامر في ذلك ويحكم بما رواه ابراهن مته اولن مة الخصمين او احد هما وهو مع ذلك على شفير النار فسأل الله اللطيف ومن ذلك قول الامامة الثالثة اذا

تقارب وتبينتا على وجه واحد كما اشتهر عند ائمة لم يرجع بذلك مع قول مالك انها ترجع به فالاول فيه
تقدير يدل على انهم الذين يثبتون والثاني مخفف عليه فارجع الامر الى مرتبة الميزان والكماس على
ما يقرب عند الحاكم ومن ذلك قول ابى حنيفة لو ادعى رجل شيئا في يد شخص وقمار ضمت
اليدين لم يستطاع بل يقسم ذلك الشيء مائة مائة قول مالك انها يثبت القمار ويقسم ذلك بينهما
فان حلف احدهما وكل الاخر قضى للحالف دون كل واحد ومع قول الشافعي في احد قوليه انهما
يستقطان معا لا ولم يكن بينه فالاول في مشروعي على صاحب اليد بالخارج نصف ما بين اليد والامر
وكذلك القول في الثاني وما الثالث فظاهر لعدم ما يرجع به الحكم فان مثله الحاكم قسم وان شاء
اقرع وان شاء نزفت فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك انهما لو ادعى
شخص انه تزوج امرأة تزوجا صحيحا سمعت دعواه من غير ذكر شرط الصوة مع قول الشافعي
واحدا انه ليس للحاكم سماع دعواه لا بعد ذكر شرط الصوة التي تقتضي صحة النكاح اليها وهوان
يقول تزوجتها ابولى مرثدا وشاهدى عدل ورضاها ان كان يشترط فالاول مخفف على المدعي
والثاني فيه تشديد عليه فارجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حل الاول على من عرف بالدين
والورع والعلم والثاني على من كان باضدا من ذلك ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو نكل
المدعي عليه عن اليمين لا ترد بل يقضى بالنكاح مع قول احمد انها ترد ويقضى بالنكاح ومع قول
مالك انها ترد ويقضى حل المدعي عليه بنبوله فيما ثبت بشاهد يمين او شاهد امرأتين ومع
قول الشافعي انه ترد اليدين على المدعي ويقضى حل المدعي عليه بنبوله في جميع الاشياء فلا شتم
ما بين مشددة في شيء ومخفف في آخر كما ترى فارجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة
لا تغلظا اليدين بالزمان ولا بالمكان مع قول مالك والشافعي واحمد في احدي روايتيه انها تغلظ
بهما فالاول مخفف والثاني مشدد ويصح حل من قال بالتعليط على الريبة ومن قال بالتخفيف
على اهل الدين والصدق ومن ذلك قول ابى حنيفة لو شهد عدلان على رجل بانه اعتق عبدا
فانكر السيد لم تقم الشهادة مع قول الاثمة الثلاثة انه يحكم بعنقه فالاول مخفف على السيد والثاني
مشدد عليه فارجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مراعاة حق الادعي ووجه الثاني
مراعاة حق الله تعالى وهذا السرا لا ينسطر في كتاب ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو
اختلف الزوجان في متاع البيت الذي يسكنانه ويدهما عليه ثابتة ولاينة فما كان في يدهما
مشاهد فهو لهما وما كان في يدهما من طريق الحكم فما صلح للرجال فهو للرجال والقول قوله فيه
وما صلح للنساء فهو للنساء والقول قولها فيه وما كان يصلي على فهو للرجل في الحياة وما بعد الموت
فهو للباقي منها مع قول مالك ان كل ما يصلح لكل منهما فهو للرجل ومع قول الشافعي هو بينهما ما قبل التالف
ومع قول احمد ان كان التنازع فيه ما يصلح للرجال كالفطيسة والعائم فالقول قول الرجل
فيه وان كان مما يصلح للنساء كالفانم والوقايات فالقول قول المرأة فيه وان كان مما يصلح
لها كان بينهما بعد الوفاة شهما فارق بين ان يكون يدها عليه من طريق المشاهدة او من طريق
الحكم ولكن الحكم في اختلاف ورشهما فالقول قول الباقي منهما ومع قول ابى يوسف

ان القول قول المرأة فيما جرت العادة انه قد رجمها مثلها فالاول مفصل في الثاني مشدداً على المرأة والثالث ظاهر لعدم وجود رجم والرابع مفصل في غاية التحقيق والوضوح والخامس مشدداً على الزوج فقد يكون ما ادعاه من جهانها هو له وكان عند كالمسرة ان مجازاً مرافقة تسامحها به والسادس منها كما هو مشاهد في كثير من الناس الميم فرجم الامرا الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو كان لشخص دين على آخر نحو اياه رقبته على مال فله ان ياخذ منه مقدار دينه بغير اذنه لكن من جنس ماله مع قول مالك في احدي روايتيه انه ان لم يكن على غير يمينه دينه فله ان يسترق حقه بغير اذنه وان كان عليه غير دينه استوفى بقدر حقه بالمقاصصة ورجع ما فضل وصم قول مالك في الرواية الاخرى وهي ان هب احمل انه لا ياخذ الا بذنه وان كان عليه غير دينه استوفى سواء كان باذنه او عليه ام وانما وسواء كان له على حقه بين قاتل لم يكن وسواء كان من جنس حقه لم يكن وصم قول الشافعي ان له ان ياخذ ذلك مطلقاً بغير اذنه وكذلك لو كان له عليه بينة وامكنه الاخذ بالحكم فالاصح من مذهبه جواز الاخذ ولو كان مقرابه ولكنه يمنع الحق بسلطان فله الاخذ فالاول مخفف على صاحب الدين في استيفاء حقه من المجاهد بشرطه والثاني مفصل والثالث مشدداً على الاخذ له في الاخذ مخفف عليه من حيث جواز الاخذ وان كان على المجاهد آخر والرابع مخفف مطلقاً فرجم الامر الى ما سبق الميزان ووجه الاقوال ظاهرة لان الاخذ فيها كلها بطريق شرعي وبشيء يسئله الظفر ولكن لا ينفى ان الاخذ باذنه او لا احتمال ان يكون ذلك المال ليس له كاله بقرينة وقوعه في جحد الحق المذكور فان من جحد الحق الذي عليه صم العلم فلا يبعد منه ان يضع يده على مال الغير بغير طوع شرعي والله اعلم

كتاب الشهادات

اتفق الاشباه على ان الشهادة شرط في النكاح وامساك العقد كالبيع فلا تشترط الشهادة فيها ونفقوا على ان القاصي ليس له تلقين الشهود بل يسمع ما يقولون وعلى ان النساء لا يقبلن في الحدوث ولقصاصهن يقبلن منفردات فيها لا يظلم عليه الرجال غالباً وعلى ان اللعب بالشطرنج مكره واتفقوا على انه لا يصح الحكم بالشاهد الميم فيما عدل الاموال وحقوقها وعلى ان شهود الفرع اذا زكيا شهود الاصل او عدلها واتفقوا عليها ولم يذكرا اسمها ونسبها للقاضي لا يقبل شهادتهما على شهادتهما خذوا الابن جريح الطبرستان فانما اجاز ذلك مثل ان يقولوا نشهد ان رجلاً عدل الشاهدنا على شهادته ان فلان بن فلان له على الف درهم واتفقوا على انه لا يجوز شهادته الفرع مع وجود الاصل ان يكون هناك عدل يسمع شهادة شهود الاصل ولكن ذلك اتفقوا على ان الشاهد بن نوبتاً بام ثمر جرح بعد الحكم به لم ينقض الحكم الذي حكم به شهادتهما فيه وعلى انهما اذا مرجح قبل الحكم لم يكره شهادتهما هذا ما وجدته من مسائل الانفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قوله في حنيفة ان النكاح يثبت بشهادة رجل وامرأتين عند التداخي مع قول مالك والشافعي انه لا يثبت بذلك وبه قول ابي حنيفة في ظاهر روايتيه فالاول

فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي
 وخبره ان النكاح لا ينعقد بعبد من مملوك واحد وغيره ان يصنع شهادة عبدين فالاول
 مشدود والثاني مخفف ولكل منهما وجه فرجم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان النكاح اخطأ
 من المال لما فيه من الاحتياط لابطاعه واشتات الانساب والخروج عن ككاح السفاح فيحتلج
 الى كمال الصفات والشهرة ووجه الثاني اطلاق الشاهدين في بعض الروايات فيمثل العبيد
 اذا كانوا بالغين عقلاء مسلمين وقد يكون العبد ادين من كثير من الاحرار كما هو مشاهد في
 الناس ومن ذلك قول الامامة باستصحاب الاشهاد في البيع مع قول داود انه واجب فالاول
 مخفف محمول على اهل الدين والورع والصدق والثاني مشدود محمول على من كان بالصد من
 ذلك فرجم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة انه تقبل شهادة النساء فيها
 الغالب مطلقا بطلان عليه الرجال كالنكاح والطلاق والعق ونحو ذلك سواء انفردت
 في ذلك او كن مع الرجال مع قوله ما لا اتهم لا يقبلان في ذلك وانما يقبل عند في خيرا المال
 وما يتعلق به من العيوب التي تختص بالنساء في الموضع التي لا يطلم عليها غيرهن وبه قال الشافعي
 واحمد فالاول فيه تخفيف على المدعي وتشديد على المدعى عليه والثاني فيه تشديد فرجم
 الامر الى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد في اظهر
 روايتهم انه لا يشترط العدد في شهادة النساء بل تقبل شهادة امرأة واحدة مع قول مالك
 واحمد في الرواية الاخرى ان لا يقبل اقل من امرأتين ومع قول الشافعي انه لا يقبل الا شهادة امرأين
 نسوة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدود فرجم الامر الى مرتبة الميزان
 ورجع ذلك الى الاجتهاد ومن ذلك قول ابي حنيفة ان استهلال الطفل يثبت بشهادة رجلين
 او رجل وامرأتين لان فيه ثبوت ادين واما في حق الغسل والصلوة عليه فيقبل فيه شهادة امرأة
 واحدة مع قوله ما لا تقبل فيه امرأتان ومع قول الشافعي تقبل فيه شهادة النساء منفردات
 الا انه حلي صله في اشتراط امرأين ومع قول احمد يقبل في الاستهلال شهادة امرأة واحدة فالاول
 مفصل والثاني فيه تشديد والثالث شك ذلك والرابع مخفف من حيث ثبوت الاستهلال للمرأة
 واحدة فرجم الامر الى مرتبة الميزان والامر في ذلك راجع الى اجتهاد المجتهدين ومن ذلك قول
 ابي حنيفة انه لا يقبل في الشهادة بالرضاع الا رجلان او رجل وامرأتان ولا تقبل فيه
 شهادة النساء منفردات مع قول مالك والشافعي يقبلان فيه منفردات الا ان مالك يشترط
 في المشهور عنه ان تشهد فيه امرأتان والشافعي يشترط فيه شهادة اربع ومع قول مالك في الرواية
 الاخرى انه يقبل في ذلك واحدة اذا فتا ذلك في الجريان ومع قول احمد يقبلان فيه منفردات
 ويجزئ منهن امرأة واحدة في المشهور عنه فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف وكذلك الثاني
 بالشرط المذكور فيه وقول احمد مخفف فرجم الامر الى مرتبة الميزان والامر في ذلك راجع
 الى اجتهاد المجتهدين ولكل واحد وجه ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان شهدا
 الصبيان لا تقبل مع قول مالك انها تقبل في الجرح اذا كانوا اكد اجتمعوا لامرهماس قبل ان يتفرقا

وهي رواية عن أحمد وعنه رواية ثالثة أنها تقبل في كل شيء أي في كل النواحي المحرمة وفي ذلك لا خلاف
 فالأول فيه تشديد على المدعى والثاني فيه تخفيف على المدعى الذي ذكره والثالث مخفف
 عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فمن كان ثمة من طلب حكم الشرع ونزل الحكم في إغاثة أذى نفسه
 لا يختلف كبير صاجها ولا صغير فزعم الصغير كروم فكبير وقد أجمع أهل الفتنة على أن الروي
 خلقت بالغة طرفة عاقر بما يجب لله وما يستحق عليه لا تقبل الأدب في جوهها كالمثكلة
 ولا مرقى لها في المقامات حكس من طلب جانب الأجسام على حكم الأمر واسم فان يحكمهم
 يقبل الزيادة والضيق جوه ذات كما هو شأنها كما لا شك في ذلك حديث من فزع القوم عن ثلث
 فانه قال فيه وعن الصبي حتى يبلغ بخلافه واهلها خلقت بالغة كما امر ولولا ذلك ما شهدت
 لله تعالى بالرؤية وقيل ذلك منها يوم السبت بزيك وهذا السارق يعرف في أهل الله تعالى لا تسيطر
 في كتاب وقيل ذلك قول أبي حنيفة فمن لا تقبل شهادة الجور في القذف وان تاب اذا كانت
 قوبته بعد الحن مع قول الانثى الثلاثة انه تقبل شهادته اذا تاب سواء كانت قوبته بعد
 الحد او قبله الا ان مالكا يشترط مع التوبة ان لا تقبل شهادته في مثل الحد الذي اقيم عليه
 فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول العمل بظاهر الآيات والاخبار كظاهر قوله تعالى
 ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ولولا ذلك هم الفاسقون الا الذين تابوا من بعد ذلك واصبحوا من ههنا
 قال مالك يشترط في صحة توبة القاذون اصلاح العمل والكف عن المعصية وضل الخيزرت والتعريب
 بالطاعات ولا تنقيت ذلك بسنة ولا غيرها وقال احمد ان مجرد التوبة كاف اي ولو لم يعمل صالحا
 بعدها فالعلماء ما بين مشدد في تحقيق التوبة وفي عطلها فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصمحل
 قول من قال يشترط في صحة التوبة الاستبراء بمدة يغلب على الظن انه لا يعود إلى ذلك الذنب
 على من ظهر لنا منه مرحلة ميل إلى المعاصي بعد التوبة وقول من قال مجرد التوبة كاف
 على من لا ميل له إلى تلك المعصية ومن ذلك قول الشافعي ان صفة توبة القاذون ان يقول
 قد في باطل محرم ولانا نادم عليه ولا نعود اليه اي الى ما قلنا مع قول مالك واحسان صفتها
 ان يكن ب نفسه قالوا وقيل شهادة ولد الزنا في الزنا فالأول فيه تشديد في الاضمار عن التصل
 من القذف والثاني مخفف فيه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة مالك
 ان لعب الشر نجس حرام وان أكثر منه شهدت شهادته مع قول الشافعي انه لا يحرم الا ان كان
 بعض او ينبتغل به عن فرض الصلوة ولو يتكلم عليه بسبعة فالأول مشدد قياسا على ما ورد
 من النبي عن الزور شير والثاني فيه تخفيف عند فقد الشرط الذي ذكره فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ووجه الأول ان لعبه يصدر عن ذكر الله وعن الصلوة فالبالغ ان الاثابة التحريم
 ووجه الثاني ان فيه تعلم المكابذ في حرب العود من الكفار والبغاة فكان لا يثابة عدم التحريم
 لانه لم يتحضر للهو واللعب المستحق عنه في الشريعة فافهم ومن ذلك قول الشافعي ان شراب النبيين
 المختلف فيه لا تشرده الشهادة عالم يسكرهم قول مالك واحمد في احدي روايتيه انه يحرم و
 يقسم بشره ونزله شهادته ومع قول احمد في الرواية الاخرى كن هباني خيفة فالأول

قوله الزور
 هو الزور
 صرحت
 صرحت
 او شير
 بن بابل
 وهذا القول
 الزور شير

فيه تخفيف والثاني مشدد وكذلك ما وافقه من رواية احمد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول ان الاقدام على تقسيق احد انما يكون بامر مجمع عليه ووجه الثاني ان منصب
 الشاهد بعد عن الذنب ولا يصح اموال الناس حقوقهم بقبول الطعن فيه ومن ذلك قول
 ابي حنيفة ثلث شهادة لا تعمى لا تقبل اصلا مع قول الشافعي ونحوها انقبل فيما طر يقدا السماع
 كالنسب والموت والملك المطلق والوقف والعنف وسائر العقول كالنكاح والبيع والصلة والاجارة
 والاقرار ونحو ذلك سواء تجارها اعنى او بصيرا ثم عني ومن قول الشافعي انما تقبل في
 ثلاثة اشياء فيما طر يقدا الاستقاضة وفيما اذا ضبط على انسان صيغة اقراره مثل انهم يتركة
 من يده حتى لا يسمي الشهادة عليه فالاول فيه تشديد على صاحب الحق والثاني فيه تخفيف
 والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقرار ظاهر ومن ذلك قول ابي حنيفة
 واحمد انه لا تقبل شهادة الاخرس وان فهمت اشارته مع قول مالك انما تقبل اذا كانت
 اشارته مفهومة وهو احد الوجهين لا يصحيب الشافعي فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
 بالشروط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط للاموال
 والابضاع فلا ينبغي الاقدام على العمل بقبول شهادة ووجه الثاني ان الامانة للغة قاسمة
 مقام صريح اللفظ بل قال بعض المحققين انما افضون العبارة بقراءة قولهم لو نوى الصلوة خلف
 زيد فما ان عمر اليه قص الا ان اشار اليه مع النية كقولهم هذا ويقرب من ان الاشارة لا تحتل التأويل
 بخلاف العبارة ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان شهادة العبد غير مقبولة على الاطلاق
 مع قول احمد في الشهر على عنه انها تقبل فيما عدا الحدود والقصاص فالاول مشدد والثاني
 فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط
 للاموال والابضاع والمحقق فقد يقر العبد في الزور او عدم البضبط لنقص عقله فكان
 اشبه شئ بالمفضل ووجه الثاني انه قد يكون العبد ضابطا حاذقا كالحرق قد قال تعالى
 ان اكرمكم عند الله اتقاكم وقال صلى الله عليه وسلم الا لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي
 على عربي ولا احمر على اسود الا بالتقوى ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان العبد لو
 تحمل شهادة حال سرقه واداهما بعد عتقه قبلت مع قول مالك انه ان شهد بها في حال سرقه وردت
 لم تقبل بعد عتقه وكذلك اختلافهم فيما تحمله الكافر قبل اسلامه والصبي قبل بلوغه فان الحكم
 فيه من كل منهم على ذكرناه في مسألة العبد فالاول من المسائلين فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول في المسائلين ان العبرة بحال الاداء ووجه الثاني
 فيما ان العبرة بحال العقل ومن ذلك قول ابي حنيفة انه يحل الشهادة بالاستقاضة في خمسة
 اشياء في النكاح والدخول والنسب للموت ولا في القضاء مع قول اصحاب الشافعي في الاصح
 من مذهب جواز ذلك في ثمانية اشياء في النكاح والنسب والموت ولا في القضاء
 والملك والعنف والوقف والولاة ومع قول احمد انها تجوز في تسعة اشياء الثمانية المذكورة
 عند المشافعية والتاسعة الدخول فلا تامة بابين مشدد وتخفيف في الامور التي تجوز فيها

الشهادة بالاستغاضة من حيث الزيادة والنقص فرجم الامر الى مرتبة الميزان ودوجه
اقولهم ظاهر ومن ذلك قول الشافعي تجوز الشهادة من جهة اليد بل يرى ذلك الشافعي في يده
يتنصر فيه مرة طويلة فيشهد له باليد ولا يجزى ان يشهد له بالملك ورجح ان أحدهما انه تجوز
الشهادة فيه بالاستغاضة وبه قال ابو سعيد الاصلح في واحد في احدي روايتيه والوجه
الثاني انه لا يجزى وبه قال ابو اسحاق اللوزي ومع قول ابى خيفة تجوز الشهادة في الملك
بالافاضة ومن جهة ثبوت اليد وهي الرواية الاخرى عن احمد ومع قول مالك انه تجوز الشهادة
باليد خاصة في الدرة اليسيرة دون الملك فان كانت الدرة طويلة لعشر سنين فاقربها قطع له
بالملك اذ كان المدعى حاضر احوال تصرفه فيها وحوزها الا ان يكون المدعى قريباً او نجاراً
من سلطان ان عارضه فالاول من قول الشافعي ومن قول ابى سعيد الاصلح ومن قول احمد
مخفف والثاني وهو قول اللوزي مشدد وقول ابى خيفة مخفف وقول مالك فيه تشديد من حيث
عدم الشهادة بالملك على اذنه من الشرط فرجم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال واصحة
ومن ذلك قول ابى خيفة انه تجوز شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض وهي رواية عن احمد
مع قول مالك والشافعي واحمد في الرواية الاخرى انها لا تقبل فالاول فيه تخفيف والثاني فيه
تشديد ووجه الاول معاملة الكفار باعتقادهم فان اهل دينهم عندهم عدول ودوجه
الثاني معاملتهم معاملة المسلمين في الوصية في السفر اذ لم يوجد غيرهم مع قول احمد انها تقبل
ويحلفن بالله مع شهادتهما انهما ما خانوا ولا كتما ولا بدلا ولا غير وانها الوصية الرجل فالاول
مشدد والثاني فيه تخفيف بشرط الذي ذكره فرجم الامر الى مرتبة الميزان ودوجه الاول عدم
الوقوف بقول الكافر في العالم ودوجه الثاني انه قد يغلب على ظن الحاكم صدقه لا سيما ان كانوا
حدا كثيرا فان لم يغلب على ظن الحاكم صدق الكافرين فينبغي عدم القبول جريماً على قواعد
الشريعة في كثير من المسائل ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز الحكم بالشاهد واليمين
في الاموال والمعتوق مع قول ابى خيفة انه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين في الاموال وحقوقها
فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
الائمة الثلاثة واحمد في احدي روايتيه انه لا يحكم بالشاهد واليمين في العتق مع قول احمد
في الرواية الاخرى انه يحلف المعتق مع شاهد ويحكم له بذلك فالاول مشدد ولعله اذا فكر المعتق
العتق دون ما اذا اسكت والثاني فيه تخفيف من حيث الحكم فيه بالشاهد واليمين وتشديد من
حيث الحلف فرجم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك انه يحكم في الاموال وحقوقها
بشهادة امرتين مع اليمين مع قول الشافعي واحمد انه لا يحكم بها معه قال الشافعي واذا
حكم بالشاهد واليمين يفرم الشاهد نصف المال مع قول مالك واحمد انه يفرم الشاهد المال كله
فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجم الامر الى مرتبة الميزان مع ما انبنى على ذلك
من غرامة المال كله او نصفه ومن ذلك قول ابى خيفة انه تقبل شهادة المدعى على عدوه
اذا لم تكن العداوة بينهما تخبر الى الفسق مع قول الائمة انها لا تقبل على الاطلاق

فالأول فيه تخفيف على المدعي والثاني بالعكس فقد اتفق جمهور الفقهاء على قبول شهادة بني وائل
على بني جهم وعكسه وخالفه في ذلك أهل عصره فليست أمي ومن ذلك قول أبي خنيفة ومالك
لا تقبل شهادة الوالد للولد وعكسه مع قول الشافعي أنه لا يقبل شهادة الوالد من الطرفين
المولودين ولا شهادة المولودين للوالدين الذكور والإناث سواء بعد دأب قريش أو مع قول أحمد
في إحدى رواياته تقبل شهادة الابن لأبيه ولا تقبل شهادة الأب لابنه ومع قوله في الرواية
الأخرى إنه تقبل شهادة كل منهما لصاحبه ما لم يختر إليه نفعاً في الغالب وله رواية أخرى كالجماعة
وما شهادة كل منهما على صاحبه فمقبولة عند الجمهور إلا ما يروى عن الشافعي أنه قال لا تروى
شهادة الولد على والده في القصاص والحرد ولا اتهامه في الميراث فالعلماء مابين مخفف ومشدد
كما ترى فرجم الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه تقبل شهادة الآخر
لأخيه والصديق لصديقه مع قول أنها لا تقبل فالأول فيه تخفيف على الناس لتقص
شفقة الأخوة والأصدقاء ومحبة لهم عن شفقة الوالد والولد ومحبة لهم فلا تقبل تلك المحبة لشفقة
الضعيف على الناس لأن يشهد لأخيه أو صديقه باطلاً بخلاف الوالد والولد كما هو مشاهد الثاني
فيه تشدد على الناس أن لا يخولوا أحداً من صديقي أو أخري لم يكن حاضرًا لأنك العقد الأذلك
الأجر والصديق فإذا لم يقبلها صانع حقه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا تقبل شهادة
أحد الزوجين للأخر مع قول الشافعي أنها تقبل فالأول مشدد والثاني مخفف فرجم الأمر إلى
مرتبتي الميزان ووجه الأول أنه احتياطي فقد تغلب الشهوة على أحدهما فرفض خاطره بشهادة
الزور ووجه الثاني ندرة وقوع مثل ذلك ومن ذلك قول أبي خنيفة والشافعي أنه تقبل
شهادة أهل الأهواء والبعد إذا كانوا متحسين للكذب إلا الخطابية وهم قوم من الرافضة
يصدقون من حلف لهم أن له على فلان كذا فيشهدون له بذلك مع قول مالك وأحمد أنه لا تقبل
شهادتهم على الإطلاق فالأول فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد فرجم الأمر
إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي خنيفة والشافعي أنه تقبل شهادة الهدوي على القروي
إذا كان عدواً للهدوي في كل شيء مع قول أحمد أنها لا تقبل مطلقاً ومع قول مالك أنها تقبل
في الجراح والقتل خاصة ولا تقبل فيما صدك من الحقوق التي يمكن اشتداد الحاضر فيها إلا أن يكون
تجهلها في البادية فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجم الأمر إلى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن من تعين عليه الشهادة لم يجز له أخذ الأجرة عليها
ومن لم تعين عليه جاز له أخذ الأجرة الأعلى وجه للشافعي ومن ذلك قول مالك في المشهور
عنه أن الشهادة على الشهادة جائزة في كل شيء من حقوق الله تعالى وحقوق الأديبين
سواء كان ذلك في حد أو مال أو قصاص مع قول أبي خنيفة أنها تقبل في حقوق
الأديبين سوى القصاص ومع قول الشافعي في ظاهر قوله أنها تقبل في حقوق الله عز وجل
كحد الزنا والسرقة والشرب فالأول مخفف والثاني مفصل والثالث فيه تخفيف على الشهود
وتشديد على المحرد فرجم الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي خنيفة يجوز

ان يكون في شهود الغرم فساد مع قول مالك واحدا انه لا يحجب فالاول مخفف والثاني مشدد
 فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثالثة انه يجوز ان يشهد اثنان كل واحد
 منهما على شاهد من شهود شاهد لا اصل وبه قال الشافعي في اظهر قوليه والقول الثالث
 يحتاج ان يكونوا اربعة فيكون على كل شاهد من شهود الاصل شاهدان فالاول فيه تخفيف
 والثاني فيه تشديد فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك والي حنفية والشافعي
 في القدر واحد انه لو شهد شاهدان بمال ثم رجعا بعد الحكم به فعليهما الغرم مع قول الشافعي
 في الجدي بانه لا شيء عليهما فالاول فيه تشديد على الشهود والثاني مخفف عليهما فخرج الامر الى
 مرتبتي الميزان ووجه الاول تاويل الشهود وليا اخذوا في المستقبل فلا يشهدون الا عن
 يقين ووجه الثاني ان المداير على الحكم لا عليها ومن ذلك قول ابى حنيفة ان الحاكم
 اذا حكم بشهادة فاسقين ثم علم حالهما بعد الحكم لم ينقض حكمه مع قول مالك واحد والشافعي
 في احد قوليه انه ينقض حكمه فالاول مخفف على الحاكم والثاني مشدد عليه والمعل به احوط
 للدين فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لا تعزير على شاهد
 الزور وانما يؤخذ في قومه ويقال لهم انه شاهد زور مع قول الائمة الثالثة انه يعزير ويؤخذ
 في قومه فيعزرونه شاهد زور ذلك فقال ويشتهر في المساجد والاسواق ومجامع الناس
 فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من القولين وجه
 ويصح حمل الاول على من لم يستد الزور والثاني على من نكر منه والله اعلم

كتاب العتق

اتفق الائمة على ان العتق من اعظم الفرائد المندوب اليها هذا ما وجدته من مسائل الكشاف
 واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثالثة انه لو اعتق شخصان في مملوكة مشتركة وكان
 موسرا اعتق عليه جميعه ويضمن حصه شريكه وان كان معسرا اعتق نصفه فقط مع قول
 ابى حنيفة انه يعتق حصته فقط وشريكه الخيار بين ان يعتق نصيبه او يستعصي العبدان بالخمن
 شريكه العتق وان كان موسرا وان كان معسرا فله الخيار بين العتق والسعاية وليس له التضمن
 فالاول فيه تشديد على السيد رحمة بالعبد بشرط الذي ذكره والثاني فيه تخفيف على السيد على الشريك
 على التقصيل الذي ذكره فخرج الامر الى مرتبتي الميزان واجتهاد المجتهدين ومن ذلك قول
 مالك في المشهور عنه انه لو كان عبيد ثلثة لو احل نصفه ولاخر ثلثه ولاخر سدسه
 فاعتق صاحب النصف والعدل حصته بما عاق في زمان واحد او كلا او كلا فاعتق حصته ما اعتق كله
 وعليها قيمة الشقص الباقي بينهما على قدر حصتهما من العبد فيكون لكل واحد منهما من
 ولاية مثل ذلك مع قول الائمة ان عليها قيمة حصته شريكهما بينهما بالسوية على كل
 واحد نصف قيمة حصته شريكه وهي رواية لمالك فالاول فيه تشديد على السيد بين عتق العبد
 كله عليه او وزن قيمة الشقص الباقي والثاني فيه تخفيف على صاحب الثلث بالسنة لمن له
 النعمة وتشديد على صاحب السدس بوزنه لشريكه قدر قيمة النصف والثلث فليشاهل ومن

ذلك قول أبي حنيفة انه لو اعتق عبدا في مرضه ولا مال له من غيره ولم يخرج الورثة جميع العتق
 اعتق من كل عبد ثلثه فقط ولم يمتنع في الباقي مع قول الاثمة الثلثة انه يعتق الثلث بالقرعة
 فالاول فيه مراعاة التشديد بالسعاية والباقي والثاني فيه التخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ولكل من القولين وجه ومن ذلك قول أبي حنيفة والثاني انه لو اعتق عبدا من عبدة
 لا بعينه فله ان يخرج ايامه شاء مع قول مالك واحمد انه يخرج ايامه بالقرعة فالاول فيه تخفيف
 على السيد والثاني فيه تشديد عليه بالقرعة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان السيد
 بحسن الاعتق فله التفضيل بين عبده لعدم وجوب جرح احد منهما عليه ومعلوم ان القرعة
 انما شرعت خوفا من ان يأخذ الا ضبط لنفسه ويعطى اخاه الامر الا ان ذلك الحكم في حق السيد
 مع عبده ومن هذا علم توجيه القول الثاني ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو اعتق
 عبدا في مرضه ولا مال له غيره وعليه دين يستغرقه استسعى العبد في قيمته فاذا دأها
 صار حرا مع قول الاثمة الثلثة ان لا يعتق العتق فالاول مخفف على العبد الطالب للعتق
 والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول المبادرة من السيد الى عتق
 نفسه وجميع اعضائه من النازك ووجه الثاني المبادرة الى رداء الدين الذي يعوق صواب
 عن دخول الجنة حتى يفيها كحمايه فان ليس في الاخرة اصعب على العبد من الدين وقد رآى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الكسراء اوقافا في صناديق من نخل مطبوقة عليهم فقال يا اخي
 جبريل من هؤلاء فقال هؤلاء اوقافهم اتوا وفي اعناقهم اموال الناس لا يجردون لها وفاء
 فلكل من القولين وجه ومن ذلك قول أبي حنيفة لو قال لعبد فلانى هو كعب منه سنان انت
 والذي عتق ولا يثبت نسبه مع قول الاثمة الثلثة انه لا يعتق بذلك الذي هو كعب منه سنان انت
 العتق والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اشتوافي الشارع الى حصول العتق
 من ردف الخلق ورجوعه الى ردف الحق تعالى المالك الحقيقي ووجه الثاني حل ذلك على ان
 امره بذلك ملاطفة العبد كما يقبل ادب الشفيق او لام الشقيقة لولاها ما هو كذا يا ابي ايضا
 فان كون العبد في ردف الخلق اقل مواخذة من كان في ردف الحق لانه ما كل احد يعرف اداب
 العبودية لله تعالى فكان سيده الادنى كالحجاب عليه وهو من خلف ذلك الحجاب فكان له
 مراعاة العذر بذلك فلكل من الاثمة في هذه المسئلة مشهد ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو
 قال لوقيقه انت لله وحقى بذلك العتق لم يعتق مع قول الاثمة الثلثة انه يعتق فالاول
 مخفف على السيد بترك العتق والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من الوجه ومن
 ذلك قول الاثمة الاربعة انه لو قال لعبد الذى هو صغرته سنا وادى له يعتق الا في قول
 للشافعي وصححه بعض اصحابه والمختار انه ان قصد الكرامة لم يعتق والقول في هذه المسئلة
 كالقول في مسئلة ما اذا كان العبد اكبر منه سنا السابقة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
 ذلك قول مالك ان من طرد ابيه او اواه او احد ابويه واجداه او جدته قرب بوائمه بعدوا
 عتقوا عليه بنفس المالك وكذلك القول عند ما اذا امة اخية واخوتها من قبل الام والاب

مع قول أبي حنيفة ان هؤلاء يعتقون عليه وكل ذي دم من غير وجهه القريب والابن
 لم يخرج تزويجها من نفسه ومع قول الشافعي من مطلق اصله من جهة الاب والام لو فرع وان
 سفل ذكر كان او انثى عتق عليه سواء اتفق الولد والوالدة أو اختلفا ادسواء ملكه بقر أو بالاش
 او اختا لم كلشام ولغيره ومع قول داود انه لا عتق في القرابة ولا يزوجها اعتناق من ذكر فالاول
 فيه تشديد والثاني مشدد فلا يزوج به يعتق كل ذي دم محرم وكذلك القبول في الثالث مشدد
 ودجوه الا قول كلها ظاهر لما فيها من الاكرام للاصل والفروع والقرابات فكل الاثمة
 متفقون على اكرام من ذكر ولكنهم يبين مؤكدا كثيرا ومؤكدا قليلا في سعة الاكرام وضيقة
 فرجهم الامر الى مرتبة الميزان واما وجه قول داود فلا يزوج الا مشاة فانه يقيم
 الاسرار والله اعلم

كتاب التدبير

اتفق الاثمة على ان السيد اذا قال لعبيده انت حر بعد موتى صا للعبد مديرا يعتق بموت سيده
 هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك انه لا يجوز
 بسم التدبير في حال الحياة ويجوز بيعه بعد الموت اذا كان على السيد دين وان لم يكن عليه دين وكان
 يخرج من الثلث عتق جميعه وان لم يحقره الثلث عتق ما يحقره ولا فرق عندنا بين المطلق و
 المقيد ومع قول الشافعي انه يجوز بيعه على الاطلاق ومع قول احمد في اجريه وليته ان يزوج العبد
 بشرط ان يكون على السيد دين وان لم يكن عليه دين لم يجوز فالاول مفصل وقول الشافعي مخفف على
 السيد وقول احمد مفصل فرجهم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان العتق من جهة الصلة
 وهو لا تكون الا عن ظهر غنى وفي الحديث ابدأ بنفسك ثم بمن تعول وفي كلام
 عمر رضي الله عنه الاقر بول اولي بالمعروف وقيل انه حديث ولا اقرب الى الانسان
 من نفسه ومن هنا عرفت ترجيه من قال يجوز بيعه على الاطلاق فضلا عن كون
 ذلك بشرط ومن ذلك قول أبي حنيفة ان حكم ولد التدبير حكم والده الا انه يفرق
 بين المطلق والمقيد اي فان كان التدبير مطلقا لم يجوز بيعه وان كان مقيدا بشرط
 كرجوعه من سفر أو شفاؤه من مرض فبيعه جائز وبذلك قال مالك واحمد الا انهما
 قالوا لا فرق بين مطلق التدبير ومقيد ومع قول الشافعي في احد قوليه انه لا يبيع امه
 ولا يكون مديرا فالاول مخفف على ولد التدبير في بيعته لامه في التدبير على حكم التفصيل الذي
 ذكره والثاني مشدد فرجهم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الشارع منشوق الى
 حصول العتق لكل من صسه اسم الرق سواء كان بشرط ام بغير شرط ووجه الثاني تحقيق مقام
 المخلص في معاملة العبد لربه عز وجل بتعيين الولد في التدبير فلا يفي عنده تدبيره بحكم التبعية
 والعلماء ما بين مشدد ومخفف كما ترى على ان التدبير لا يقيم الا من كان عنده بعض بخل وشح
 نفس ولو لا ذلك لكان تجزئته فلا بالتجمل بقى اعضائه من الناس في اخره ويعتق جسده
 من الاثر الحق نصيبه في الدنيا مسالا ينجوا عنه بنوا دم والله اعلم

كتاب الكتابة

اتفق الاثمة على ان كتابة العبد الذي له كسب مستقيمة ومنه وبها لا خلاف الا على قول
 في رواية لها واجبة اذ ادعى العبد سيده اليها على قدر قيمته او اكثر وصفته ان يكتب السيد عليه
 على ما لم يعين يسع فيه العبد ويؤد له ما له واتفقوا على كراهة كتابة الامانة التي لا كسب لها كما
 اتفقوا على ان السيد اذا كاتب عبده على مال اناه منه شيئا على ما يقوله تعالى واتواهم من مال الله
 الذي انكسوه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما الاختلاف فيه فمن ذلك قول الاثمة
 الثلثة واحدا في احد من البيوت انه لا يكره كتابة العبد الذي لا كسب له مع قول احمد في الرواية
 الاخرى انها تنكره فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ووجه
 الاول ان الله تعالى لم يحجز له من عباده من يعطيه ما يؤديه لسيد فيصير كالمكاتب ووجه
 الثاني ان من لا كسب له اذا كاتب طلبت نفسه المخرج من الرق وتحركت لذلك بعد ان كانت
 ساكنة حصار كل يوم عندها في الرق كان سنة فربما ردها ذلك الى المسرة ولاختلاس من مال
 سيده او غيره فلو لم ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك ان الكتابة تقهر حالة وموجلة ولو كان
 اصلا للتاجيل مع قول الشافعي واحدا انها لا تقهر حالة ولا تجوز الا مضمة واقفه نجمان
 فالاول فيه تخفيف على السيد دون العبد والثاني فيه تشديد عليه دون العبد فرجع
 الامر الى مرتبقي الميزان ووجه الاول طلب مكافاة السيد على كتابته له بتجديد المال ان كان
 العبد من اهل المعرفة ووجه الثاني طلب الشارع من السيد كمال الفضل والوجه للمكاتب بعد اد
 النجوم فاقم ومن ذلك قول ابى حنيفة ان المكاتب لو امتنع من الاداء وببده مال يقع به ما عليه
 جبر على الاداء فان لم يكن بيده ما لم يجبر على الاكساب مع قول مالك ليس له تعجز نفسه
 مع القدرة على الاكساب حينئذ ومع قول الشافعي واحدا انه لا يجبر بل يكون للسيد
 الضم فالاول مفصل والثاني فيه تشديد على المكاتب والثالث مخفف عليه فرجع
 الامر الى مرتبقي الميزان وكل من الاقوال ووجه ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك
 ان ايتاء السيد للمكاتب شيئا مستحب مع قول الشافعي واحدا ان ذلك واجب للانية
 فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ووجه الاول
 ان ذلك من باب البر والاکرام واللاتي بذلك الاستقبال لا الوجوب ووجه الثاني من زيادة
 الاعتناء في امر الله عز وجل للسيد ان يعطى المكاتب شيئا واللاتي بذلك الوجوب على قاعدة
 اهل الله عز وجل ومن ذلك قول الشافعي انه لا تقدير فيما يعطيه السيد للمكاتب مع قول
 احمد انه مقدور وهوان يحيط السيد عن المكاتب بل مال الكتابة او يعطيه مما يقضه منه
 سبعة ومع قول بعضهم ان الحاكم بقدر ذلك باجتهاده كالمسنة ومع قول بعضهم ان السيد يعطي
 ما يطيب به نفسه فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد بوجوب الرقيم وما بعده فيه تخفيف
 فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك انه لا يجوز بيع رقبة
 المكاتب الا ان كان اجاز بيع مال المكاتب هو الدين المؤجل بقن حال ان كان غنيا

وهو الجريد من مد هب الشافعي مع قول احمد بن محمد بن سيم رقية المكاتيب ولا يكون البيوع فسخ المكتابة
فيقوم المشتري بمقام السيد الاول فلا ولا فيه تشديد والثاني فيه تخفيف على السيد فرجم
الامر الى مرتبتي الميزان ويجمحل الاول على حال اهل الثروة والمال والثاني على اهل العدم و
المحتاجين الى ثمنه وفي ديوانه وغيره ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة انه لو قال لمريقة كاتبك
على الف درهم فاذا هافتني ولم يفتقر الي ان يقول فاذا هافتني فانت حر ويؤى الفتق مع قول
الشافعي انه لا بد من ذلك فلا ولا خاص بالكاين الذي اذا عرضوا لاحد احسان لا يرجعون فيه
والثاني خاص بمن كان بالعضد من ذلك فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الاشعة
الثلاث فان لم يكتبت بمشروطاتها في عقد المكتابة لم يجوز مع قول احمد ان ذلك يجوز
فلا ولا مشدد والثاني تخفيف فرجم الامر الى مرتبتي الميزان والله اعلم

كتاب الميزان الشعرانية الداخلة لجميع أقوال المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية وتوجيه
أقوالهم وقد حاولت الجميع بين أقوال الأئمة ومقلديهم وتوجيه كل منها مجدي لجميع الأخوان من
مقلدي الأئمة الأربعة بين اعتقادهم بالمجان وقولهم بالسلطان سائر أئمة المسلمين على هدى
من ربهم إيماناً وتسلماً أن لم يصلوا إلى ذلك نظر واستدلالاً كما هو بآية في الخطبة ويقولون ياخذ
الأئمة المجتهدين بيدهم في أهوال يوم القيامة فكل مجتهد له هناك بيت في وجهه وبيت في ظهره
بخلاف من كان بالصد من ذلك فإنه ربما نظر الأئمة إليه بنظر الغضب السوداء به معهم وتقصبه
عليهم بحق وإذا كان كائناً كإمام متدين مع بعضهم بعضاً مع تفاوتهم في العلم فكيف بمن هو عامي
بالنظر إليهم وقد أرسل الإمام الليث بن سعد رضي الله عنه سؤالا للإمام مالك بالمدينة يسأله عن
مسئلة فأرسل يقول له ما بعد فإني يا أخا إمام هدي وحكم الله تعالى في هذه المسئلة ما قام
عندك فيها انتهى فأخبروا ذلك إياهم الأخوان والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته والحمد لله رب
العالمين ولنشرع في ذكر الحائز الأئمة الموعودين كرها في الخطبة فقول وبالله التوفيق خاتمة
في بيان هذه المسئلة تتعلق بأحكام الشريعة تناسب الميزان في النقاسة من كلام شيخنا
العالم بالله تعالى سيدي على الخواص رضي الله عنه يطعم الناظر فيها على سبب مشرق عيبة
جميع التكليف في سائر الأعصار وإنما كلها كالنكارة للأكل التي أكلها ابونا آدم عليه الصلوة
والسلام من الشجرة فكما ردت الميزان جميع ذلك مجتهدين ومقلديهم إلى مرتبة الشجرة
كما تقدمت تلك ثمرات هذه الحائز الأئمة جميعاً بأب الفقه وما فيها من الأحكام إلى الأكل التي
أكلها ابونا آدم عليه الصلوة والسلام من الشجرة التي هي مظهر ما يقع من بنيه بعد بحكم
القبضتين لا مظهر ما يقع منه أو من بنيه المضامين من الذنوب فأفهم وقد سألت شيخنا المحدث
مرة عن سبب مشروعية جميع التكليف من أن الله تعالى غنى عن العالمين وعن عباداتهم فقال
مرضى الله عنه سبب تمام التوبة بغير آدم إذا وقعوا فيها فوالله تعالى عنه فكانت جميع التكليف
والأدب التي كلف الله تعالى بها أولاده كالنكارة لهم فقلت له إن من بنيه من لا يجوز
عليه الوقوع في المخالفات فقال إن كان هناك مخالفة فهي كفارة والأفهم ما رفع درجات
كما هي في حق الأنبياء عليهم الصلوة والسلام فقلت له فإذا كان ما رفع درجات في حق
الأنبياء فما المراد بقوله تعالى وعصوا آدم ربه فغوى فقال أعلم يا ولدي أن ما قصه الله تعالى
عن الأنبياء من معصية المعصية والخطيئة إنما هو على سبيل المجاز لأن أحدا منهم لم يخرج عن
حضرة الإحصان في لحظة من ليل أو نهار وتلك حضرة مشاهدة الحق جل وعلا فلا يطمح لأحد فيها
عصيان وإن ما يقع العصيان ممن يحجب عن شهوده تعالى فسمي معاصي الأنبياء وخطيئتهم
كلها صورية لا حقيقية ليصير لهم المأمور بأقامة المعاذير لقولهم يا أخا إذا وقعوا في مخالفة
ويصير أحدهم يعرف مقدار الحجر كما يعرف مقدار الرطل بعكسه إذا التوى لا يعرف إلا بضربه
قال وأدرك يا ولدي ذلك فأقول مثال دافعة السيد إمام عليه الصلوة والسلام مثال الشجرة

مطام قال يوهي لاهل حضرته الخاصة اني اريد ان احداث امر في الوجوه وانزل كتابا وارسل
رسلا بامر يوحى واجعل لمن اطعمهم ولما تسمى الجنة ولين عصا لهم ولما تسمى للناس واخرهم من ظم
عبري ادم ذرية يعصون الارض ووجه اليهم التكليف بعد ان اقدر عليه الاكل من شجرة
وبعد ان اناه عن القرب منها ظاهرا ثم اقيم عليه وعلى ذريته الذين عصوا "لحجة مجازا صومريا
وعلى ذريته الذين لم يعصوا حقيقة لا مجازا ثم اخرجهم من تلك الجنة التي اكل فيها من الشجرة الى
دار اخرى انزل منها في الدوحة تسمى الدنيا واجعل كمال مقامه فيها من طلب ان يكون مكان ادم
فليتقدم فما تجرأ احد من اهل الحضرة ان يتقدم لذلك غير السيد ادم فانه تقدم وقال انا لها
انا لها طلبا لتقيد قضاء الله تعالى وقدرة في عبادة فمن كان حاضرا المجلس هذا لا تفارق لم يحكم
على ادم بالعصية الخالصة وانما يحكم له بطاعة عمره في ذلك عكس من كان غائبا عن هذا المجلس
فانه يحكم عليه بالعصيان ولا بد كما هي حضرة المجنبيين من اولاد ادم فكان ذلك من اكبر المصالح
لهم ليقعوا في قضاء الله وقدرة تارة المعصية فيظهر حاله وعفوه وتارة بالطاعة فيظهر
كرمه ومجده فكان ادم عليه الصلوة والسلام تحمل عن اولاد المجنبيين بذلك البكاء الصوري
الذي وقع منه وكثرة الخزن غالباً ما كان يقع فيه اولاده الذين يتعدون حدود الله وكان
فجورا وقتهم بابل المغفرة لاولاده اولاد الملقضة من فاته فيفتحها بحكم القضاء والقدر ليترب
على ذلك الخروج في الدنيا والاخرة فقد بان لك يا اخي ان جميع التكليف التي شرعها الله تعالى
في الدنيا انما كانت في مقابلة اكل ادم من الشجرة صورة فاما اولاده احد الا وقد عصوا وهم
بمعصية او بذكرها وبخلوا في الاولى ما عدا الانبياء عليهم الصلوة والسلام فهي اى جميع
التكليف لنبية الذين لم يعصوا اما فرقت درجات وكفارة لذنوب وقوعا فيه او عقوبة لهم كالخروج
التي ادب الله تعالى بها عباده انتهى وتبعته سيدنا علي الخواص رحمه الله يقول كان جميع ما وقع
من ادم عليه الصلوة والسلام من معصية كالطاعة لله عز وجل فان الله تعالى كان راضيا
عنه حال اكله من الشجرة كرضاه عنه حال كونه في الصلوة على حد سواء ومن قال في ابيه
غير ذلك قياسا على حال بني ادم فعليه الخروج من عهده يوم القيمة وانما قال ربنا ظلمنا
انفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين يعني معاشر اولادى الذين يعصون امارك فكانه
بدل لك كان مستغفرا عنهم لا عن نفسه هو بل كالشافع فيهم عند ربه وجميع ما وقع له من تقاض
التاجر والشياطين والسحرة والكلم والندم كان صوريا لينقل ذلك عنه الى بنيه الذين
لم يكونوا موجودين حال نزوله الى الارض قال وانما اخذته الى الجنة بعد اكله من الشجرة ليتذكر
بدل لك صورة ما يقع فيه يذره فيستغفر الله تعالى لهم كما بال او تقووط وقد جاءت شريعة
محمد صلى الله عليه وسلم بطلب المغفرة كلمة اخيرة للانسان من بيت الخلاء وكذلك حدث في حواء
من زيادة على البطنة ما يقع لها ولبناتها من الحيض في كل شهر لتذكرن لك معاصي بناتها فتستغفر
لهن وانما اريدت على ادم بالحيض في كل شهر لانها وقعت في صورة التزين لادم في اكله من الشجرة
حق اكل ولكونها ايضا هي التي قطعت الثمرة من شجرة التين واعطتها لادم ولا شك ان

من باقى الحاقفة وهو مظهر الاستحسانه ذلك اعظم في صورة الذنب من باقى الحاقفة تاسيا على
تعالى ولقد عهدنا الى آدم من قبل فنى ولم نجد له عذرا لاسيما وقد حلفه بالبرس انه له من
التصديق وقد بلغنا ان بعض المارفين اجتمع بالبرس فقال كيف حلفت لادم انك له من الناصحين
وانت تكذب فقال فما صنع لما ريت قضاء الله لادم له ولريت قلوب الانبياء ساجدة سالمة
من خطورة الفواحش معظمة لله تعالى كل التعظيم حلفت له بمعبره الذى يعرفه هو بشيئ
وتحليله في ذهنه وتعالى الله في علو ذاته وجلاله من كل ما يخطر بالبال من صفات التعظيم له
فما حلفت له الا بالمعبر الذى يقتضيه الا بالذى ليس كمثله شئ انتهى ثم اعلم يا اخي ان الجنة التى
كان فيها ادم ليست بالجنة الكبرى المدخرة في علم الله تعالى كما قد يتبادر الى الازدهان وانما
جنة البرزخ التى فوق جبل الياقوت كما قاله اهل الكشف قالوا لان الجنة الكبرى انما يدخلها
الناس بعد الموت والحساب والحاقة الصراط قالوا وهذه الجنة هى التى يقف من قبل المؤمن له الحاقة
منها ينظر اليها ويتنعم بها فيها من قبوره وكذلك القبول في النار التى ترى في الدنيا في المنام او من
طريق الكشف هي النار البرزخية قالوا وهي التى راي فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر
بن الخطاب الذي سبب السوايق راي فيها المرأة التى حبست الهرة حتى ماتت قالوا وهي التى وقعت لادم
فيها الاكل من الشجرة واهبط عنها الى الارض لقر بها منها في الحكم وكل من مات من اولاده للطبعين
تعود روحه الى هذه الجنة وان كان عاصيا عادت روحه الى النار التى في البرزخ فلا يزال
بنو ادم في هذين المكانين حتى تنقضي الدنيا ويوفي العدد وتكمل المدد فيخرج الناس بنفخة البعث
الى الحساب ثم يبين خلون الجنة الكبرى او النار الكبرى ولوان الجنة التى يفتح للمسئومين
منها طائفة او النار التى يفتح للكافرين منها طائفة هي الجنة الكبرى او النار الكبرى لغات الحشر والنشر
وما بعد هما مما ورد انتهى قال سيدى على الخواص رحمه الله ولما كان الغالب على جنة
البرزخ مشابهيها للجنة الكبرى في الطهارة والتقدير لم يكن محلا لاجزاء القدر فيها من
بول وغائط ودم ونخاط وغير ذلك مما تولد صورة من تلك الاكلة الصورية فلذلك انزل ادم و
حواء الى هذه الارض التى هي محل التعفين والاستقالات يخرجها فيها ذلك القدر الصوري
في حقهما الحقيقي في حق العصاة من ذلها انتهى سمعت اخي افضل الدين رحمه الله يقول لما
اكل ادم وحواء من شجرة النوى تولد فيهما البول والغائط والدم ولذة اللمس من الرجل
النساء وعكسه ولذة الجماع كذلك تولد في ذريتهما بسبب ذلك اذا اكلوا من شجرة النوى
الخاصة بهم من وقوع في حرام او مكروه او خلافه الى زيادة على ما تولد صورة في ابويهم الجحشون
والاغشاء بغير مرض والحطاط والصنان والتكبر والتعبر والفقهية واسبال الانزال والسر او بيل
والقميص والعمامة والغيبة والقيمة والبرص والجذام والكفر والشرك وغير ذلك مما وردت
الاخبار ولا تاركانه ينقض الطهارة فمن تامل في جميع النواقض وجدها كلها متولدة من الاكل
وليس لنا نقض للطهارة من غير الاكل ابدان من لا ياكل حكمه حكم الملائكة لا يقع منه
شئ ينقض طهارته ابدان ما ذكرناه ومما لم نذكره فان الملائكة لا يتولد ولا تنقوض

ولا يجري لها دم ولا تشق إلى رجل والنساء لا الامتناع بالجنس شيء من جسد لها ولا بالجماع ولا
 تخن ولا ينقص عليها ولا تقصير بها بكفر ولا غير أو العبد لا يعضى سواه إلا أن يجنب عن شهوة
 تعالى ولا يجنب عن شهوة تعالى إلا أن كل فلو لا جوابه بالأكل وأوقع في مصيبة أيا فلذلك
 أمرنا الشارع صلى الله عليه وسلم ولائمة المجتهدين بالطهارة إذا وقع منا نقض بالماء المطلق أو
 ببله وأمرنا الشارع وكذلك المجتهدين بالنظر من النجاسة بالماء كذلك أو الحجر أو التراب أو الاستنجاء
 وأزالة قد من النعل وذيل المرأة الطويل وأمرنا بالستره عن كل نجاسة خرجت من القبل أو الدبر أو
 غيرهما حتى عن مس المحل الخارج منه البول والغائط عن قبل دبر وأمرنا الشارع وكذلك العلماء
 برش السراويل بالماء على ما استحسنه الذكر الجاهل بالخارج وقد كان صلى الله عليه وسلم ينضم سراويله
 بالماء عند الطهارة ويقبل به ذلك امرئ جبريل وسماقي في توجيه الأحكام أن النقص بمس الفرج
 خاص بأكابر العلماء والصالحين وعدم النقص خاص بالعلم وإنما أمرنا الشارع صلى الله عليه
 وسلم بالنظر من بول العالم إذا لم يأكل غير اللبن دون الغسل تخفيفا علينا فمن غسل منه فله
 ذلك وإن كان الرش اضل لأن الأحكام مراجعة إلى حكم الشارع لا إلى حكم العقول فإن قال
 قائل كيف قلتم بنجاسة بول الأطفال مع كونهم لا يصح في حقهم الأكل من شجرة النوى فالجواب
 قد قال بعض أهل الكشف للأطفال معاصي من حيث فاحشها كالأطاعات كذلك من حيث
 الرأحها وأيضا فإن بعض العلماء كان يفصل من بول الصبي الذي لم يأكل الطعام ويقول إن والدته
 تأكل في هذا الزمان الحرام والشبهات فكان بوله أقر من بول من يأكل الحلال انتهى
 وقد جاءت أقوال المجتهدين في النقص بما ذكرنا على قسمين مشدد ومخفف بحسب الأدلة
 التي استند إليها من الكتاب والسنة كما أن منهم من توسط بين التعفيف والتشديد كما صاحب
 القول المفصل كما أن من التوسط والتقوى عليه الأئمة كالبول والغائط والحجام والجنين ومنها
 ما اختلفوا فيه كمس المحرم ومس الفرج والعجن بشرطه عندهم وكذلك ما اختلفوا فيه خرج
 الدم المسائل من البدن والفقهية والغيبة ومس الصنان في الأبط والمشرط والأجزم والأبرص
 والصليب والورث ونحو ذلك وقد تقدم في توجيه الأحكام من باب الإلهام من أن النقص بمس الفرج
 ليس هو لذات الفرج وإنما النقص به لكونه محل خروج الخارج المنفرد من الأكل أو لولا كان
 النقص به لذاته من حيث كونه متولدا من الأكل كان حكم جميع الأعضاء كذلك فإن البدن كله
 قد نفي وتولد من الأكل فإن قلت قد قال العلماء بالنقص مخرج الحصة التي ابتلي بها الإنسان وهي
 غير متولدة من الأكل بيقين فالجواب ليس بالنقص عندهم بل لذاتها وأنتما هو لما عليها من القدر
 المتولد من الأكل فلو لا ما عليها من القدر لم ينقصوا الطهارة بما لو فرض ذلك إذا ناقض
 حقيقة إنما هو خروج الفضلة التي تولدت من الأكل والشرب وانتارة الشهوة والغفلة عن الله
 عز وجل والمعاصي وليست الحصة أو العبدان تقسمان شيئا من ذلك فافهم
 فهذا كان سبب الأمر بالطهارة عن الحدث الأكبر والأصغر فإن قلت فلم وجب تعميم البدن
 بالغسل من خروج الدم مع أنه دون البول والغائط في القدر بيقين فالجواب إن تعميم البدن

بخرجه أو بالجماع من غير خروجه ليس هو بقلنس وإنما هو لما فيه من اللذة التي تسري في جميع
البدن حتى تميمته وتنسبه وكسره والنظر اليه فلذلك أمرنا بالشارع بإجرام الماء على سطح البدن
كله بحسب سريان اللذة فهو وإن كان نوحا من البول والغائط فهو أقوى لذة من أصله فلذلك
أمرنا بإجرام الماء المنعش للبدن من ضعفه أو قوته أو مرقته النسبي فيقوم أحدا بعد الغسل يتأخر
سربه ببدن حتى يكل موضع لم يمسسه الماء فهو كالعضو الميت والشرط على الموت أو كبدن المسكن أو
المغسوق عليه فلا يكاد يحضر ذلك الحبل مع ربه في صلاته أبدا وإذا لم يحضر مع مكانه لم يصل
إذ الصلاة لا تقبل إلا بجميم البدن كما أنها لا تقبل خمر حية حية قال الله تعالى البذا عند الله تعالى
فاقوم وإنما أوجب التيمم عند فقد الماء حسا وشرعا لأن التيمم فيه شراطة الماء إذ هو عكارة الماء
الذي تخرج لما خلق الله تعالى الموجدات فإن فقد التراب تيمم بالحوار أصله كذا من زيد
البحرين تيمم وإن لم يكن يخرج منه قطر الماء إذ الحرق بالنار فلو كان فيه الماء ما قطع منه بالناس
إذ الحقائق لا تتقلب وسعت سبدي عليا الخاص رحمه الله تعالى يقول إنما أوجب تيمم البدن
بمخرج المعنى لأن الغفلة عن الله فيه أكثر من الغفلة في البول والغائط ولذلك قال الأمام أبو
حنيفة ينقص الطهارة بالقهقهة في الصلاة لأنها لا تقبل إلا من شخص خاف عن شئ ثم ينظر سربه
اليه في صلاته وذلك مبطل عند أهل الله عز وجل وأما واجب تيمم البدن على الخائض والنفساء إذا
انقطع دمهما فإنما ذلك لزيادة القدر المحاصل بالحض والخائض لاسيما إن عرفت مثلاً
وانتشر دمها وقد سمي الله تعالى دم الحيض أذى وأبطل صلاة الخائض والنفساء مع وجوبه وبعد
انقطاع حتى تقبل أن ذلك الدم فقط أو بعد تيمم بدنها أو تيمم وقد جوز الأمام أبو حنيفة وطه الخائض
والنفساء إذا انقطع دمها وغسلت فرجها فقط ولعل ذلك في حق من اشتدت حاجته إلى الوطء
وخاف من الوقوع فيما لا ينبغي فإن قلت فلاي شئ اتفق العلماء كلهم على نجاسة البول
والغائط من الأدمى واختلافوا في بول بعض الحيوانات وعانطها مع أن الأدمى أشرف
من البهائم بيقين إذ هو المكلف بترك أكله من شجرة النہى بخلاف غيره فالجواب ما اتفق
العلماء على نجاسة بوله وعانطه الشرفه وعلو مقامه فكان من شرفه في الأصل أن يطهر كل
شئ خالطه لكنه لما غفل عن ربه واشتغل بحكم طبيعته ولذته وشهوته انعكس عليه التحكم بقصد
كل شئ مصاحبه من المطامير الظاهرة والطبيعية الرائحة يصير قدرا ونجاسة متباعدة من بول وغائط
ودم ومخاط وبصاق وصدان وفي القواعد أن كل من شرف مرتبته عظمت ضعفته فإن قيل
إن قولكم إن حلة الاتفاق على نجاسة بول الأدمى وعانطه الشرف ينقص عليكم بول الحمار
وزبله فإنهم جمعوا على نجاسة ذلك منه وليس له شرف فما الجواب عن ذلك قلنا الجواب عن ذلك
شدة الغفلة عن الله تعالى حال الأكل فما ثم اغفل عن الله تعالى من الحمار ومن كل حيوان
لا يؤكل بخلاف الحيوانات المأكولة فإنها قليلة الغفلة عن الله تعالى فأنف بعض الأسماء
الأمر في أبوها وأرأها يؤيد ذلك امتتان الله تعالى علينا بهيمة الأنعام في الأكل ولونه أبا
لنا الحمار والبغل لا يزدونا بأكله غفلة وكان كالدابة التي لم يذكر اسم الله عليها فافهم فإن

قيل فلا شيء لم يتفقوا على نجاسته فوضعت الجلس كلها من عظام وصنان ونحوها فان ذلك كله
 متولد من اكل والشرب بكونه وخالطه فالجواب اما خففوا في ذلك لخفة القوم والقدر فيها
 وبعد صورتهما عن صورة الطعام والشراب بخلاف البول والغائط والقوم فانها في الغالب يشبه
 لونهما اللون القدر فمن نظر الى شدة قذرتها قال بنجاستها ومن نظر الى خفيتها قال بطهارتها كما تقدم
 بيانه في الكتاب فكان هذا اصل الحديث المتولد من اكل والشرب ووجب استعمال الماء والتراب
 في الطهارة فلو اكلنا من شجرة النخيل ولا مكروها ما احديثنا ولا امرنا بالطهارة بل كنا طاهرين
 على الدوام كالملائكة ولولا ما قص الله تعالى من صورة قربة ابينا ادم عليه الصلوة والسلام
 ما احدثنا للتوبة من ذات نفوسنا ولا عرفنا كيف نتخلص من الذنوب ولا كان الحق تعالى
 قال ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين فالجواب لله رب العالمين واما وجه تعليل الصلوة
 بانواعها بالاكل والشرب فيقولون الصلوة كلها انما شرعت قربة لنا واستغفارنا من حيث
 ان قوت ارواحنا هو الوقت بين يدي ربنا كما ماتت ابداننا من المعاصي او ضعفت او فزرت
 باكل الشهوات او الوقوع في الغفلات فامرنا بالحق تعالى بالطهارة بالماء والتراب المنعشين
 للجسم ثم بالوقت بين يديه المنعش للروح فتناجي ربنا بابدان و ارواح حية بعد موتها
 بما وقعنا فيه مما تقدم فكاننا بذلك فتحنا باب التقرب الى الله تعالى ورضاه عنا بعد ان لم يكن
 تعالى لاضيا عننا كالروض الذي يقع لنا حال الوقت بين يديه وذلك لغفلتنا عنه تناولنا شهوات
 نفوسنا من اكل وشرب وغير ذلك ودخولنا الخلاء لخرج تلك الفضلات القادرة المنتنة التي
 لا تناسخ حصرته تعالى ولذا لك خفف الائمة من اكل وقالوا استنجي من الله ان تكشف عورتنا
 بين يديه كل قليل حال البول والغائط كالامام مالك والاوزاعي والبخاري فكان الامام مالك
 والبخاري يدخلان الخلاء كل اسبوع وكان الاوزاعي يدخل الخلاء كل شهر فربما بطنه فصا
 يدخله في الشهر مرتين فكانت امه تقول لمن يدخل عليها ادعوا لعبد الرحمن فان به علة البطن
 انتهى وفي الحديث ان الملائكة تقول عند دخول وقت الصلوة يا بني ادم قوموا الى ربكم
 التي اوقدتموها فاطفئوها فان قال قائل فلم تكررت الصلوة عندنا في اليوم والليلة خمس مرات
 فالجواب ان ذلك من رحمة الله تعالى بئالنت كذوبنا عند طهارتنا ويحصل لنا الرضى والشرف
 كلها وقتنا بين يديه ليجربنا بذلك كله الخلل الواقع فينا بالمعاصي والغفلات بين كل صلوة و صلوة
 فيتوب احدا منا ويستغفر ما جازاه من المخالفات على حسب مقام ذلك المتطهر منا او المصلي كما انه
 اذا قال اذكر الوضوء الواردة يغفر له ذنوبه الخاصة بالوضوء ثم انه يقوم للصلوة فيغفر له ذنوبه
 الخاصة بالصلوة فان كل ما صور شرعي انما شرع كفارة لفعل وقع العبد فيه ما يستغفر الله تعالى
 فيكون ذلك في مغفلة كفارة له كما يعرف ذلك اهل الكشف فالكشف العبد الذي ذنوبه تتساقط
 عنه يمينا وشمالا كلما اكبر الله تعالى اى عن كل شيء يحظر به اليه من صفات المتكبر فان الله
 تعالى اكبر من ذلك كله ثم يقرأ فتتحد ذنوبه يمينا وشمالا ثم يركع فتتحد كذلك ثم يعبد
 فتتحد كذلك ثم يسجد فتتحد كذلك ثم يركع رأسه فتتحد كذلك فلا يفرغ من صلواته عليه

ونسب من الذنوب التي تغفر بالصلوة فعلم بما قرأناه الجواب عن قول القائل قد ورد ان الذنوب
 كلها تحت حال الوضوء فمن اين جاءته الذنوب التي تنساؤها عن عيسى وشماله في الصلوة اذا صلى
 على الوضوء فافهم وقد تقدم في ابواب الطهارة قولنا ان ذنوب العبد كلها كانت اقبح واقدر
 اكبر كلها احوال بنظرة الماء اكثر ليكن انعش البدن الذي مات من كثرة المعاصي بخلاف
 الميسر عمل فرحم الله الامام ابا حنيفة ما كان ادق استنباطاته وما كان اكثر احتياطاته
 بجناب الامامة في قوله بعدم صحة الطهارة بالماء المستعمل ولو كان اكثر من قلنتين مثلاً لضعف
 بكثرة خبره والخطايا فيه ورحم الله بقية المجتهدين فان قلت فاذا كانت الصلوات الخمس
 كفارت للذنوب المتعلقة بالصلوة فلابد في شيء شرحت النوافل هل هي لمعاساة يقع من الذنوب
 المستقبلة لاداعي جبر للخلل الواقع في الفرائض كما قال به اهل الكشف فانهم قالوا لا نقل الا عن
 كمال فوض وذلك بان لا يخطئ به شئ من الاكرام من حين يحرم بالصلوة الى ان يسلم منها
 فالجواب انها جوارب للخلل الواقع في الفرائض بالنظر لمقام كل انسان وليست بنوافل الا في حق من
 كملت فرائضه من كل الاولياء ولذلك قال تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم ومن السيل
 فتعجب به اي بالقرآن نأفل تلك فما قال تعالى تلك الا لبيته على كمال فرائضه صلى الله عليه وسلم
 يلحق به كل الاولياء من ورثته في المقام ويبقى امثالنا على الاصل في الجبر ويؤيد ذلك حديث
 البخاري وغيره ان الفرائض تكمل يوم القيمة بالنوافل اي يكمل كل نقص حدث في ركن او سنة
 بنظيره في النوافل من الامر كان والمسن فافهم فان قلت فلما ذكر الشارع صلى الله عليه وسلم
 بعض النوافل دون بعض فالجواب فعل ذلك توسعة لامته فانه لو اكد كلها لكانت
 كالشديد الذي لا يطيقه خال الامامة وقد كان صلى الله عليه وسلم يجب التحفيف على امته
 ما امكن لعلمه بان الله تعالى غف عن طاعتهم كلها وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة
 ركعتين قبل المغرب ثم تركهما وقال خشيت ان يتخذها الناس سنة اي يراظوا عليها ما كانوا نوافل
 المؤكدة فان قلت فلم شرعت النوافل فوات الاسباب كالكسوة والاستسقاء والعيدين وصلوة
 الجنائز ونحوها فالجواب شرعت لجوارب العبد بالاكل عن شهوة والايات العظام التي ينحو في الله
 تعالى بها عبادده لاسيما مع اكل الحرام والشهوات حتى قسا قلبه فان لا يكاد يحافظ
 من الله تعالى كل ذلك الخوف الرادع له من ارتكاب المخالفات فلو لا حجابنا بالاكل وغفلنا
 عن الله تعالى ما احتجنا الى تخويف ولذلك شرع الشارع في بعض هذه الصلوات الخطبة
 الجامعة للوعظ والتخويفات ليرد قلوب السائدين عن حضرة الله تعالى اليها بقرينة عدم
 مشروعية الخطبة في صلوة الجنائز لان الموت في نفسه موعظة بليغة لمن عقل واستبصر ولو علم
 صلى الله عليه وسلم ان القلوب ترجع الى حضرة ربها بما شرع من الدعاء والاستغفار في بعض
 الصلوات ما كان شرع معها الخطبة وما حكمت التكبير في العيد ربنا ما شرع ذلك لحجاب الخلق
 بكثرة الجمع عن شهوة وحدة الرب وما صلوة الجنائز فانما شرعت تأدية لبعض حقوق اخواننا
 المسلمين التي قصرنا فيها حال حياتهم فكان الغسل والتكفين والدفن والصلوة عليهم بعد موتهم

كالجابر لذلك الخلل الواقع منا في حقهم واصل وقوع ذلك الخلل منا في حقهم انما هو حجاب بالاكل
 والشراب ويزيد العبدان على ما ذكر التبسط بالاكل والشراب وليس ثياب الزينة لانفسها
 شرعا ايضا للقلوب المتأخرة من كثرة المراحة في الدنيا والاغراض القسائية حين حجبنا
 بالاكل والشراب عن شهوة الاخرة وحوالها وذلك لان باثلاف القلوب يحصل اجتماع نظام الدين
 واقامة شعائهم بخلاف التنافر فانه يشهد نظام الدين ويضعفه وانما زاد العبدان على الحاجة
 في الجمعية بالتكبير لله تعالى اي عن ان يخرج شئ من الوجود عن حكم امر الله لا هو امر امره وسوس
 وعقلة عن الله في المادة اكثر من العقلة عنه في يوم الجمعية وانما امرنا فيها بما يظهر الفرح والسرور
 شكر النعمة الله علينا بما بالفعل الظاهر من الاكفاء بفرح القلوب في الباطن فينبغي لمن طعن في
 السن ان يوفق الاطفال والحذام والعلمان في اظهار السرور ولبس حسن طعنه من الثياب تعظيما
 لحضرة الله تعالى التي هو فيها واسبا لميل قلوب الناس الى بعضهم بعضا فان لباس الزيته
 له اثر عظيم في الميل الى صاحبه عكس حال صاحب ثياب الدنسة وسمعت سيدي طيا الخاير
 رحمه الله يقول لا ينبغي لمسلم ان ياتي الجمعية والعبدان وغيرهما من الصلوات وفي باطنه
 غل او حقد او مكرا وخديعة او حسدا وكبر على احد من المسلمين فان من اتى الى الصلوة
 وفي باطنه شئ من ذلك لم يجتمع قلبه على حضرة الحق تعالى في تلك الصلوة وسمعت يقول
 لاحبابه امرت اياكم ان تقام فيكم الجمعة والعبدان وفي قلبك غل او مكرا وخديعة لاحد
 من المسلمين وهذا ان كان مطلوبا في سائر الاوقات من كل مسلم لكنه في الجمعة والعبدان
 كذلك لا سيما من كان حاجا فان احرم حضرة الله الخاصة في الامر خرج في الحديث لا يصعد للتشجين
 عمل حتى يصطلي الشاة لما ذكرناه فان القطيعة والشحناء تمنع نزول الرحمة على الخلق
 ومن هنا استحق العلماء مصالحة الاعلاء قبل الخروج للاستسقاء والتسوية ورد المظالم لئلا يرد
 القوم فاعلم ذلك واقاوجه تعلق الزكوة بجميع انواعها بالاكل والشراب فهو ظاهر لاننا لما
 اكلمنا ما لا ينبغي لنا شرعا حجبنا عن شهره الملك في المال الذي بايدينا كله لله تعالى ادعينا
 الملك في ذلك لاننا مع العقلة عن الملك الحقيقي فجمعناه وكثرناه ومنعنا منه الفقراء و
 المساكين شيئا من نفوسنا وشرها وضيقنا بذلك على الفقراء والمساكين والمؤلفة قلوبهم
 وعلى الغادين في المصالح التي بعد نفعها على الخلق وعلى من يسافر في الجهاد وعلى المقاتلين وعلى
 ابن الصبيل ونسبنا قوله تعالى واتوا الزكوة وقوله تعالى وانفقوا مما رزقكم وقوله وما
 انفقتم من شئ فهو يخلفه وقوله صلى الله عليه وسلم وانقض مال من صدقة وان الله تعالى
 ايضا خلف درهمهم للصدقة الى سبعين ضعفا ونسبنا ايضا معنى الزكوة فان الله تعالى امامها ذكره
 اي فهو الا لئلا من العبد في ذلك ويخرج ذكره بطيب نفس وانتشر صدقه وسمعت شيخنا شيرازي
 الاسلام ذكر يارحمه الله يقول انما افوض الله تعالى علينا الزكوة لما سبق في علمه من شئ نفوسنا
 على عباد الله وسرماننا منهم مال سيدهم الذي جعلنا مستخلفين فيه لئلا لا يكون له ملكا
 حقيقيا فلذلك امرنا بالشركة باخراج نصيب جعلهم من كل صنف من جميع احوال الزكوة

على سبيل المفضل علينا نظهير الامر لنا ولسنا نحن من الاجر المحصل بها بالفضل والشكر والتمسنا
 لما امرنا الله تعالى ورسوله باخراجه وانزاله الى مكة في رزقنا فانفق فيه فانه ما حل من من
 يشهد زيادة العرفي ما له الا اخرج زكوة وانما يشهد النقص فيه وقد عت للثلاثة من بها
 بان الله تعالى يعطي كل منفق خلفا وكل مسك خلفا واما المثلثة لا يرد فلو قال من غلب الناس
 في نفوسهم لم يبدعوا قط كمال الايمان بكلام الله وكلام رسوله فان الله تعالى وعدنا ما اخلاف
 الا اتفاق في سبيله ولكن ذلك وعدنا رسوله ومن ذلك فله خبر زكاته وينفق ماله في سبيل الله
 الا قليل من الناس وقد قالوا من شرط الايمان الكامل ان يكون الغائب الذي وعده الله به او وعد
 عليه عند المؤمن كالحاضر على كل سواء فان ايمان الخليل بحق الله تعالى حينئذ ان كان
 يدعيه مع انه لو رأى يهوديا جالس يبدله من ذهب يقول كل من عطاى نصفا اعطيتة ودينارا
 لصاحبه غلب الناس يزدحم في عليه باعطاء الدينار لهم لما خذوا الدينار يزدحم انما قال لا حذرهم
 لا تقطع دراهمك ليعطيك يا داود انما سقاه عقله ولم يسمع له فانظر يا اخي لنفسك في هذه
 الدينار فانت اعلم بحالك وادع الايمان بعد ذلك واترك الديناري واستغفر ربك وسعت منك
 عليا الخواص حمد الله يقول من لم يشكر الله تعالى على الامر باخراجه من كانه فهو من اجمل المجاهدين
 لانهم اصره باخراجه الا وهو يريد ان يزيده من فضله قال لا تقي به الفرح والسودا لا تحزن و
 الفهم استحق وامانوا في الصدقات فاما شرعت لجبر الخلق الواقع في زكوة الفرض نظير الصلوة
 والصوم فربما نقص بعض الناس من القدر المخرج او من السبل بالاختيار فنقص اجرم بذلك وقد
 ورد في الحديث ما يدل على ان الله تعالى ما وحى بالاجر على الزكوة الا من اخرجها منشرا جاعها
 صدقة قارة بها عينه وكان سيدي على الخواص رحمه الله يقول انما شرع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم صدقة التطوع دغا لتزول البلاء على ابدنا فان زكوة الفرض مطهرة
 للمال والروح وصدقة التطوع مطهرة للبدن من الخبث والوجع الحسي والمعنى فان لم يتصدق
 صدقة التطوع ولو يجبر النقص في زكوة الفرض فقد عرض بدنه للحكة والجرب والحب الفرنخي
 طردا من القروح وسائر ما يروى بدنه انتهى ولمن زكوة الفطر فانه شرعت لتكون رفعة صيام
 رمضان متوقفا على اخرجها فلا يرفع الى السماء الا باخراجه الحديث حسنه بعضهم مع اجماع
 اهل الكشف على ذلك وانما كان رمضان لا يرفع الا بعد اخرج زكوة الفطر لانها كال كفارة
 لما وقع من ذلك الصائم من غرق صومه بالغيبه والغبية وتعاظم الشهوات المضادة لحكمة
 الصوم واصل ذلك كله الاكل والشرب فانه لما اكل جميع مراعاة مراعاة الله فوقه في خرق
 صومه لتركه الاربعة تعالى حين تخلق باسم الصفة الصالحة من تركه الاكل والشرب
 وجميع المفطرات فلو الاكل لما جرب لا خرق الحمد لله رب العالمين واما وجه تعلق الصوم
 بالاكل من شجرة النوى فرضا كان او نفلا فهو لان الصوم انما شرع تطهيرا وتنقية للاستعداد
 في التوجه الى الله تعالى في قبول التوبة من سائر المعاصي التي حلت منا طول سنتنا مثلا حين
 سجدنا بالاكل والشرب وغيبنا عن مراقبة ربنا وعن الحياء منه وسعت سيدي عليا الخواص رحمه

أدعى يقول إنما شرع صوم رمضان سد الجاري الشيطان من البدن من العام إلى العام
يؤديه على الكمال لما أوجر الشيطان له سبيلا عليه بالسوسوسة وغيرها لكنه لما أذه على حكم
التقصير حرقه فدخل إليه الشيطان من ذلك الحرق واحتاج إلى الجوار بصوم الاثنين والخميس أيام
اللباس إلى البيض ونحو ذلك وسمعه يقول أيضا من شأن الصوم من رقة القلبين ببل الأعضاء
حتى لا تكاد أعضاء العبد تشقى مصيبة تسده مجاري الشيطان التي انفتحت في البدن بأكل الشهوة
حتى صا للبدن كطافات شبكية الصياد فإذا صام انسدت تلك الطافات كلها وإلى ذلك الإشارة
بحدوث الجاري وغيره الصوم جنة أي حر من يقى به العبد دخول الآفات الدنيوية إلى قلبه
ولأنه كان رمضان ثلثين يوما وتسعا وعشرين يوم المأوخر من تلك الأكلة الصلبة التي أكلها
أدم من الشجرة فكشفت في بطنه شهرا كاملا وتسعا وعشرين يومه فأن قيل إن في الشهوة ما يذهب
منه من الأكل فيقيم في البطن أربعين يوما الحديث من كل لقمة من حرام لم يقبل له صلوة أربعين
يوما فالجواب أن هضم الطعام راجع إلى المادة التي في القوة الهاضمة فبمكاتب حرارة القوة
الهاضمة في أنينها يشهد فحضمت الطعام وانزلته في شهر فقص عشرة أيام عن هضم المعدة
أنتهى فحمد الله تعالى ما علينا صوم رمضان إلا أضعافا للشهوة المتولدة من الأكل فمن بالز
في أكل الشهوة والدم في رمضان فقد أبطل حكمه الصوم في حق نفسه ولم يسد مجاري
الشيطان من بدنه فوكف فيه باليسنجيل وسرجله فالتف عليه دينة فولد الأكل لم ينجح إلى
صوم ولكن كما لا تملكه لا يقع منا معصية أبد طول عمرنا فأن قيل فلم شرعت لكفارة في الجوع
في شهر رمضان فالجواب إنما شرعت لتكون الجامع خالفا لعمره وقد مشتهت على رضاء ربه
عليه وتعرض به للشك والزلزال عليه فكشفت الكفارة مانعة من وصول العقوبة إليه ولكن ذلك
الغفران في سائر الكفارات من ظلم وقيل ونحوها من الجنائيات على الدين وأيضا فإن الصائم
قد تخلق بأدم صفة الحق تعالى من عدم الأكل والشرب فلا يليق به النكاح الذي تنزه الباري
جل وعلا عنه فقد علمت أنه لو لا الأكل ما احتجنا إلى صيام نصنع به شهواتنا ونكف به جوارحنا
وإذا علق الاعتكاف بالأكل من الشهوة فهو كانه إنما شرع جمع المشتات
قلوبنا عن دينا حين تفرقت في إودية الغفلات بالأكل فكان الاعتكاف معينا لنا
على صحة المحض لا سيما في رمضان لأجل حضور قلوبنا مع ربنا في ليلة القدر التي هي خير
من ألف شهر فافهم والجهد لله رب العالمين وأما وجه تعلق الجوع والعبرة بالأكل من شهوة الزهوى
ففيكون الجوع والعبرة مكفران للذنوب العظام التي نشأت من حجاب الأكل فولد الأكل ما وقفتنا
في هذه الذنوب ولا احتجنا لما يكفرها وقد تقدم أن لكل ما هو شرعي ذنبا في مقابلته يكفره
من طهارة وصلوة وصوم وحج وغير ذلك وذلك أننا لما أكلنا ما لا ينبغي لنا أكله شرعنا بل بطرا
بشرع نفس مجبها نصيبنا ولو أننا أكلنا ما كان ينبغي لنا أكله بشرعنا من غير زيادة لما وقع منا معصية
إلا حقنا وأما في حق لبينا أدم عليه الصلوة والسلام فكان كل ما وقع منه من الذنوب والنكاح صريحا
لاحقيقته كما نعلم أول البحث وكان الحج آخر ما بقي على العبد من الكفارات وأيضا فإن أدم

عليه الصلوة والسلام بلقي الكلمات هناك وتاب الله تعالى عليه هناك النبوة الصالحة لا
 الحقيقية كما هو شأن الانبياء من ذرية فان قلت فلاي هي الحج والعمرة الامرة واحدة والعمر
 وليس تكرار الصلوات والصوم والزكاة والطهارة فالحج او اياها فعل الحق ذلك رحمة بخلق من حيث
 ان رحمة مسبوقة غصية تخفف فيها لعظم المشقة في فعلها مما لا يسامح ان من مسبوقة مسنة
 بخلاف الطهارة والصلوة والصوم وغيرها وانما قال بعض الائمة باستحقاق العمرة للحج بها لانها اخلة
 في افعال الحج فكانت كالزواجر مع الفرائض شأن في ذلك بشارقة عظيمة بمغفرة ذنوبنا
 السابقة واللاحقة اذا حجنا مرة واحدة في العمر ولو لا هذه المغفرة لكرر الحق طلبة الحج كل سنة
 مثلا ليعجزوا ويوب كل سنة من ذلك الحج فافهم فان قلت فكم كان الوقوف بقرة اول اسكان الحج
 بعد الاحرام الذي من طريق مصر دون الطور والسعي مثلا فالحج باب انما كان اول الاسكان كان
 الوقوف اقتداء بآدم عليه الصلوة والسلام لانهم لما جاء من بلاد الهند بعد هبوط من الجنة
 التي على راس جبل الباقوت الى مكة كان اول ما لاقاه من هناك الحج الوقوف بعرفة لانها كالباب
 الاول للملك والله المثل الاصل ويليها من ريفته وهي كالباب الثاني لانها دافها وقر بها من مكة
 فان قلت فلم يسوهم الحج المصري وغيره بالدخول الى مكة قبل الوقوف فالحج باب انما ساءلهم الحق تعالى
 بالدخول رحمة بالخلق لما عندهم من شدرة الشوق الى رؤية بيت ربهم الخاص فكان
 حكمهم حكم من هاجر الى دار سيده فمكت بين يديه ينتظر ما يؤمر به السيد من
 الاعمال قلنا قال لما ذهب الى عرفات التي دخل منها صفي آدم عليه الصلوة والسلام ما
 وسعه الا مثقال امر به في ذلك فان قلت فلاي هي امر المحرم بالتحريم من ليس الخيط ممن من
 الا يدع عنه طاعة الا كما بولس انحر الشباب عادة بالجواب انما امر العبد بمثل ذلك الشادة
 الزان من كادب من كل من نب ان ياتي ربه خاشعا ذليلا مغلسا متعجرا من جميع العلائق
 الدنيوية ليعتقل السيد ويخلم عليه خلعة الرضى قال تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين
 الآية اذ لغنى الاله لشباب الزينة لا يسقن صدقة من الحق تعالى في العادة وقد ينفضل
 الله تعالى على الاخفاء بالصدقة عليهم زيادة على ما عندهم كالفقير بحسب سابق في
 علمه وسعته سيدى عليا الخواص حمدا لله يقول من علا يقول حج العبد ان خلم عليه خلعة
 الرضى عنه ان يرجع من الحج وهو متخلق بالاخلاق الحميدة لا يكاد يقم في ذنب ولا يرى نفسه على احد
 من خلق الله ولا يراهم على شئ من امور الدنيا حتى يوت وصامة عدم مقبول حجه ان يرجع على ما كان
 عليه قبل الحج كما ان من علامة مقتته ان يرجع وهو يرى ان هلل حجه اولى بالقبول
 من حج غيره لما وقع فيه من الكمال في تأدية المناسك وخرجه فيها من خلاف العلماء لكن
 هذا المقت لا يشعريه كل احد وانما يدرى اهل الكشف انتهى فاعلم ذلك فقد رجعت سبب مشروعية
 الحج الى اكل من شجرة النهي والحذر لله رب العالمين واما وجه نقل البيع والشراء وسائر
 المعاملات بالاكل من شجرة النهي فهو ظاهر لثنا ما اكلنا وشرنا فبنا حجتنا انك عن كمال محبة
 اخواننا وعن اكرامهم واعطاهم ما يحتاجون اليه ما نحن مستغنون عنه لكونهم من عبيد

سيدنا بقدرنا حرم من بالبحر والشم وعدم الايتار وطلبنا ان يكون كل ما في ايدينا المحلوق
لنا ولو بغير طريق شرعي فامرنا الله تعالى بالبيع والمشاء وحرم علينا ان يشرع لنا الخيار في البيع
والمشاء ودعا للعدم منا اذا كان الخط الاول لا خيرا ودين لنا العيوب التي من زماننا والحق من
ضمان خيرنا ودين لنا ما يدخل في بيع دورنا وبسا اتينا وما يصرفه السلم والهن واحكام الفلاس
والحج والصلم والحالة والشركة والوكالة وغير ذلك من القراض والاقرار والمساقاة والاجارات
واحيلة الموات وانما غشنا في الوقعة الهبة والمهرية لشكر لما عندنا من النعمة ولكنك علمنا احكم
اللقطة واللقيط والجمالة والفرائض وقسم الصدقات والوصايا والوديعة وقسم الفريضة والنفقة
وكل تلك اصوله مجتبا بالاكل الذي لم ياذن لنا الشارع في اكله من حيث عين بالاكل او من حيث الفعل
وقد بسطنا الكلام على ذلك كله في رسالة الاثر القدسية فراجعوه والحمد لله رب العالمين داموا
تعلق التكلم وتوابعه بالاكل من شجرة النوى فهوان العبد اذا اكل تحركت شهوته الى اجتماع
او مقابلة فلو لا مشروعية التكلم لربما كان يقع في الزنا فقتل شرها وغيرة حتى تلك المرأة
المرغوبة بها فكان الفساد ويظلم قتلها بالشرع بالولي والشاهدين والصدقات ليدخل اليه من
الباب وما مشروعية القسم للزوجات فاصلا اكل شها وبطرا يجب عن حقوق زوجة
عليه فما جرهما وتزوج عليها واذاها حتى صالتان يطلقا بما لقطي له وتعدى قسمها منه
وربما بطر فظفها بغير سؤال ولا مال تقدم على ذلك فشرع الله له الرجعة وربما الى
من زوجته وظاهر منها ولا عنها وتزوج من ارضعته ووطئ المجاورة من غير استبراء وسكن
في العدة مع شغل زوج المرأة بلدا لغيرها وماتت وربما شتم بشفقة الزوجة والوالدين والذرية
والخدام واليهائم التي يركبها ويتنعم بها بحجابه بالاكل عن حقوق جميع المذكورات فامر باعطائهم
حقوقهم بحسب ما في الشرع ودعا للثبوت في الدنيا والاخرة والحمد لله رب العالمين واما وجه
تعلق رب الجنات واصل كريمة من السنن والاسيمان والقضاء والعق والكتابة
وحكمهم هات الا ولا من الاماء فوجه ظاهر وذلك ان العبد اذا اكل وشبع ربما بطر وطغت
جوارحه وبغت فقتل النفس التي حرمها الله تعالى او قطع شئ من جوارحها او جرحه عبدا
او خطا او قطع الطريق او سرق او زنى او صال على الناس او شرب المسكر او قذف او اعراض الناس
او حلف بالله صادقا او كاذبا او شتم بالمال فلم يكذب ففقه على المحتاجين اليه الا يندوا وعهد
مع الله على ذلك فامر الله تعالى بالوفاء ببنده كالعقوبة عليه كالاكرام ورد المحبة له من حيث
ما هو عليه من الشتم ومن حيث مزا حمة للشارع في الشريم بما يجاب عاجله ومباها او منذوبا
توسعة على الامة فلا مشروعية الحد ولا قسود نظام العالم بزيادة القتل والذهب وانما جعل في
بعض الحد وكفارة بعق او اطعام او صوم او كسوة لما في ذلك لاهم من شدة القيم ولكن الكفارة
حجبا عما من وقوع العقوبة ياذن الله تعالى للعبد رحمة به وكل ذلك نشأ من حجاب الاكل
الذي لم ياذن فيه الشارع فافهم واما وجه تعلق العقق وما بعده بالاكل من الشجرة
فهوان السيل لما اكل وشرب ففسي حمة الرفق له وحسانه اليه بما لو كان لك العبد لهما

أكل وشبع بطور فسق وخروج عن طاعة سيده ومطلب ان يخرج من محجور عليه وان يكون له مال
 أكسبه وجعل كون الرق احسن له فانه ما دام في كفالة سيده فهو مستغن بمال سيده عن الشقاء
 والتعب في تحصيل ما يحتاج اليه فكل شيء احتاجه اخذه من يدي سيده فلما طلب العبد ذلك
 لنفسه الشارع يترغيب سيده في عتقه وامر بكتابه ان علمانه يقدر على مال يقتري به
 وكذلك امر بتدبير ممرجه به لما عنده اي السيد من حرسه على الدنيا ومحبة لها فلم تسمى نفسه
 بعتق ذلك الرقيق الا بعد موته فكان كمن تصدق بماله حين عاين طلوع الروح فلو لم يكن عند السيد
 بقية حرص على الدنيا لكان امره بالعتق فوراً من غير كتابة ولا تدبير واما مال الولد فانما لم يؤمر
 السيد بعتقه مارجمة به او لجهله بجحراً عليه حيث كانت على الاستمتاعه وقضاء مشيخته
 فزينة المشاعر فان تكون عتيقة بعد موته فمر عليه موفاً بجحراً بكفارة عنه لانه في الاستمتاع
 به يلحقه الملك واصل احلاله بجحراً هو اكل فانه لما اكل بحجب فلم يوف بحج من حرمه واستمتع به بل
 طلب منه ماله اذا طلب عتقه ولولا الجحار لكان نزه نفسه عن اخذ مال من المكاتب واعتق
 حيله من غير تدبيره واعتق لم الولد قبل موته فاعلم ذلك واما وجه تعلق وجوب نصب الامام
 الاعظم ونوابه بالاكل من شجرة النخيل فهو ظاهر لانه لو لا الامام الاعظم وقوابه في سائر اقطار
 الارض من وزير او امير وقاض وغيرهم لما قدر احد على تنفيذ الاحكام وكان يفسد نظام العالم
 كله اذا طلب الخلق اخذ حقوقهم من بعضهم بعضاً بلا شركة تخديم وربما كان يقتل خلق كثير حتى
 يقتلوا من قتل رجل واحد وجعل عليه القتل فذلك قالوا لا يليق ان يقيم الحدود الا من يقص ولا
 يقص منه كالوالي بخلاف من تضربه فيضربك فافهم شأن اصل ذلك كله الاكل فانه لو لا
 الاكل لما جحد ولا ترك ما اوجبه الله تعالى عليه من الحقوق كما ان لو لا الاكل لما تنازع
 الناس وتخاصموا بل كان كل واحد يؤذي الحق الذي عليه من غير وقوف على حاكم ولا حيس ولا تعزير
 ولا ملازمة غريب كما عليه طائفة الاولياء والعلماء والعاملين فكان من رحمة الله تعالى بعباده
 ان اهدىهم الرعية ان يجتمعوا على نصب امام يحمي اموالهم وانفسهم وحرهم بوجوده حين علموا
 انه لا يقوم للدين شعار الا بذلك وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وانما لم يرد لنا حديث بالامر
 بنصب الامام الاعظم ونوابه لما في ذلك من الرياسة الكبرى الذي لا يكاد يسلم منه الا من عصم الله
 فلو امرنا الشارع بطول الامامة صريحاً لكان فيه تعرض للفتنة والشارع لا يامر بما فيه فتنة
 بل هي عن الامارة الا ان يكون العبد مسئولاً فيها فعلم انه لو لا الولاة الذين لهم مشورة ما امن احد
 في دارة فضلاً عن البراري ولا صم لاخذ الخراج من القدام ولا صم جهل ولا وجد مال ينفق على
 المجاهدين والمرابطين وصنعت مصالح الخلق اجمعين فالمراد من رب العالمين ولكن ذلك اخر
 خاتمة كتاب الميزان الشعرانية المدخلة لجميع اقوال المجتهدين ومقلديهم في الشريعة الحمديدية
 والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله لقد جاءت رحمت ربنا بالحق
 وانا اسأل الله تعالى كل ناظر في هذا الكتاب من علماء المذاهب لربعة مرضى الله تعالى عنهم
 ان يصلي ما يرثه في هذا الكتاب من الخطأ والخرى ولكن بعد ما علان النظر في الادلة والمقاييل

والتوجيهات والسلامة من التعصب لمن هب دون غيره وبعده معروفا بصحة دليله وضعف دليل الخالف وبعده اطلاعه على جميع الفصول التي قدمناها بين يدي المميزان وبعد شئنا من الشريعة المطهرة التي يقرع منها قول مجتهد من المتقدمين والمتأخرين وبعد شئنا من ان علي الشريعة كالكف ومن اهمل الاثمة كالاصابع المنقرضة من الكف فكما انه ماتم اصبع اولي بالكف من اصبع فذلك لك ليس من هب ولى بالشريعة من من هب كما تقدم بسطه في الفصل قبل توجيه كلام الائمة المجتهدين واذا كان المؤلف اول من تكلم في فرا احتاج ضرورة الى من يتعقب كلامه ويستررث عليه تفصيل استحضار المؤلف كل ما يرد على منطوق ذلك الكلام ومفهومه حال التأليف ولوانه كان يقدر على ذلك ما احتاجت الناس الى شرح لتسوية ولا احتاجت الشروح الى الحواشي ولا الحواشي الى الحواشي ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا وقد ذكرنا مرارا ان جميع الفناء من الكتب انما هو بحسب ما يفهم الله به على قلمي حال التأليف ما عد الكتب التي اختصرتها فرحم الله تعالى من عزى في وقوفي في خطا وتحريف في هذه الكتب لغزابة عن الافهام ورحم الله من فتم الله على قلبه توجيه الشئ من اقوال الائمة وضم ما وجهته به فالحقه بموضعه من هذا الكتاب ثم عزى في التزامي لتوجيه كلام جميع المذاهب المستعملة والمندسة فانه امر لا اعلم احدا سبقني الى التزامه ومن تأمل فيه وفهمه صار يقرب من هب جميع المجتهدين حتى كانه صاحبها واستحق ان يقدب بشيخ اهل السنة و الجماعة في عصره ومن لم يليق به بذلك فقد ظلم فاسم بما اثنى نصحي وامعن المظفرية والزم الادب جميع سائر الائمة المجتهدين لياخذوا بيدك في احوال يوم الدين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

قد تم بحمد الله طبع هذا الكتاب العذب لمنه للواردين من الطلاب مصححا بمعرفة مدرّس طبعه لاجل نشره وعوم نفعه من ههنا انواع المزايح اوى القاضي المشتهر بيننايين في الدهلي احد تجار الانهر نجي هاهنا تعالى عن اسباب الشر ولما وافى طبعه حذال تمام عبقته منه مراغة حسنت حذمه في واخر شهر الله المحرم الحرام من سنة الف ومائتان وست وثمانين من هجرة سيد ولد عدنان عليه افضل الصلوة والسلام وعلى الموصح الكرام

في اكمل المطابع الواقع الدّهلّ باهتمام مير فخر الدين

4811
- 51A

